

موسوعة

الإسلام وقضايا العصر

(الجزء الثاني)

عمارة، محمد

موسوعة الإسلام وقضايا العصر / تأليف: محمد عمارة. - القاهرة: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات / ط1 / القاهرة: 2019م.

1134 ص؛ 24×17 سم

تدمك: 9-379-654-977-978

رقم الإيداع: 2018/21017

1- الإسلام والحضارة 2- الإسلام والسياسة 3- الإسلام والمجتمع

214.3012

أ- العنوان

دار النشر: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات

عنوان الكتاب: موسوعة الإسلام وقضايا العصر

الكاتب: أ.د. محمد عمارة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر



rawabt
روابط

للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology

١٩ حسن أفلاطون - بجوار مستشفى عبد القادر
فهيمى - أرض الجولف - مصر الجديدة.



+{202} 24178673

info@rawabtonline.com
www.rawabtonline.com

ويحظر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملاً أو جزئياً، أو تسجيله على أشرطة كاسيت، أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

موسوعة الإسلام وقضايا العصر

(الجزء الثاني)

أ.د. محمد عمارة



rawabt

للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology

2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس الجزء الثاني

صفحة

الموضوع

379	 التأويل
383	 □ التأويل عند ابن رشد
387	 التجديد: ضرورة وقانون.. لكن كيف؟
401	 □ معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي
423	 تراث الإسلام
435	 التعارف بين الحضارات
485	 التعددية
490	 □ من ميادين التعددية.. ونماذجها
502	 □ نظرة مقارنة
508	 □ جناية التغريب على التعددية
523	 التشيع الفارسي
547	 التكافل الاجتماعي
553	 □ عدالة الاستخلاف
556	 □ التكافل الاجتماعي
560	 □ فرائض.. وليست مجرد حقوق
562	 □ مؤسسات التكافل الاجتماعي
577	 التكفير
583	 التمثيل الدرامي للأنبياء
595	 التنصير: حرب عالمية ضد الإسلام
611	 تهذيب التراث الإسلامي

629	 الثورة
637	 الجامعة الإسلامية
643	 الحاكمة والجاهلية في فكر سيد قطب
663	 حول الجزية: حقائق وشبهات
665	 □ قبل الإسلام
667	 □ في ظلال الإسلام
672	 □ في ظلال الخلافة.... والفتوحات
680	 □ شبهات في الفقه والتاريخ
684	 □ وحتى في العصر الحديث
687	 الخيانة
697	 الدارونية في ميزان الإسلام
699	 □ محاولة لتوظيف العلم في خدمة الإلحاد!
712	 □ العولمة الاستعمارية للدارونية
721	 الدستور

التأويل

التأويل

التأويل: في مصطلح العربية - كما يعرفه أبو الوليد ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م] -: «هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوُّز».

وفي تعريف الشريف الجرجاني [740 - 816هـ - 1340 - 1413م] «هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة».

والتأويل غير التفسير.. ففي مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: 95].. إذا قلنا إن المعنى: «يخرج الطير من البيضة» - مثلاً - كان «تفسيراً».. أما إذا قلنا إن المعنى «هو إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل» - مثلاً - كان «تأويلاً».. ففي المعنى الثاني إخراج اللفظ عن معناه ودلالته الحقيقية إلى الدلالة المجازية.. بينما الأمر ليس كذلك في التفسير..

والتأويل المضبوط بقواعد العربية ومنطق الإسلام سبيل سلكه كل أعلام الإسلام، من مختلف المدارس والمذاهب والتيارات - مع اقتصاد البعض فيه.. وتوسط البعض.. وإكثار البعض الآخر - كأهل الحديث، والأشعرية، والمعتزلة.. وحجة الإسلام الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م] يقول عن «التأويل» - كاستثناء لا بد منه -: «إنه ما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه»..

وتأويل أمر من الأمور لا يعني إلغاء وجوده - هذا إذا كان تأويلاً صحيحاً - وإنما يعني تصور هذا الوجود على نحو من الأنحاء الخمسة للوجود، وهي التي يحددها الإمام الغزالي - في:

1- الوجود الذاتي: أي الحقيقي، الثابت خارج الحس والعقل، ولكن يأخذ الحس والعقل عنه صورة، فيسمى أخذه إدراكاً.

2- والوجود الحسي: الذي يتمثل في القوة الباصرة من العين لما لا وجود له خارج العين،

فيكون موجوداً في الحس، ويختص به الحاس، ولا يشاركه فيه غيره، كروية النائم، والمريض المتيقظ لصور لا وجود لها خارج حسه..

3- **والوجود الخيالي:** لصور المحسوسات التي يبتكرها الإنسان في خياله، فيشاهدها وإن كان مغمض العينين..

4- **والوجود العقلي:** مثل أن يكون للشيء.. روح، وحقيقة، ومعنى - مثل: «اليد» فإن لها صورة محسوسة، ومتخيلة، ولها معنى هو حقيقتها، وهي القدرة على البطش - التي هي «اليد العقلية»..

5- **والوجود الشبهي:** وهو أن لا يكون نفس الشيء موجوداً، لا بصورته، ولا بحقيقته، لا في الخارج ولا في الحس ولا في الخيال ولا في العقل، ولكن يكون الموجود شيئاً آخر يشبهه في خاصة من خواصه وصفة من صفاته.. وذلك مثل: الغضب والشوق والفرح والصبر - إذا وردت في حق الله سبحانه - فإنه لا يجوز أن تثبت له شيئاً من ذلك لا بصورته ولا على سبيل الحقيقة، لا في الخارج، ولا في الحس، ولا في الخيال، ولا في العقل ولكن في صفة من الصفات تقارنها وأثر من الآثار يصدر عنها..

فعلى أي مرتبة من مراتب الوجود هذه تأتي درجات التأويلات، لا يكون الوجود منفياً.. فيكون التصديق قائماً، لكن مع التأويل في درجات الوجود.

أما التأويل الفاسد، الذي سلكته الفرق الباطنية، فهو الذي جعل التأويل: «القاعدة».. وليس «الاستثناء».. والذي عممته في كل أحكام التشريع وجميع النصوص.. والذي حرره من قواعد العربية في التأويل ومن منطق عقائد الإسلام وأحكام شريعته.. فعندهم: لكل ظاهر باطن.. ولكل تنزيل تأويل.. مع تعميم ذلك في العقائد والعبادات والمعاملات.. في الثوابت والمتغيرات.. في أخبار عالم الغيب وعالم الشهادة. مع الإغراق والمغالاة فيها دعوه أسراراً ورموزاً للحروف والأعداد⁽¹⁾..

(1) لمزيد من التفصيل، انظر: الغزالي (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) طبعة القاهرة سنة 1907م ود. عبد الرحمن بدوي (مذاهب الإسلاميين) طبعة بيروت سنة 1973.. ود. محمد عمار (التفسير الماركسي للإسلام) طبعة القاهرة سنة 1966م.

التأويل عند ابن رشد

للتأويل عند الفقيه الفيلسوف أبو الوليد ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م] قواعد مضبوطة.. فقد نبه أن للتأويل العربي - أي في اللغة العربية - ضوابط حددتها اللغة، فهو لا يجوز إلا في المواطن التي تتوفر فيها للنص هذه الضوابط اللغوية، وذلك عندما قال: «ومعنى التأويل: هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف كلام المجازي».

كما نبه ابن رشد على الإجماع الإسلامي على أن التأويل جائز في بعض نصوص الشرع، فلقد «أجمع المسلمون على أنه لا يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها، ولا أن تخرج كلها عن ظاهرها بالتأويل». فما ثبت فيه «الإجماع بطريق يقيني ليرى صريح» فيه التأويل - وابن رشد في هذا الموقف من الإجماع أكثر تشددًا في الاقتصاد في التأويل من الغزالي - على عكس ما يظن الحداثيون والمتغربون!.

كما نبه ابن رشد على وجود شواهد في النصوص تُعين مواطن التأويل ومواضعه.. فكان «ظاهر الشرع» هو سبيل من سبل التحديد لمواطن «التأويل» لأنه ما من منطوق به في الشرع، مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان، إلا إذا اعتبر وتُصَفِّحَتْ سائر أجزائه، وجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل، أو يقارب أن يشهد».

وخلص إلى أن المقصد من التأويل، القائم «على قانون التأويل العربي» هو «الجمع بين المعقول والمنقول» وليس إحلال المعقول محل المنقول.. الأمر الذي جعل بالإمكان إيجاز عناصر قانون التأويل عنده على هذا النحو:

1- التأويل جائز.

2- في المواطن التي يقوم فيها البرهان على استحالة الظاهر.

3- وبشرط تحقق شروط اللغة العربية في المجاز - الذي تخرج فيه دلالات الألفاظ من حقيقتها إلى مجازها.

- 4- وفيما لم يثبت فيه إجماع يقيني على أن المراد هو ظاهر الألفاظ.
- 5- وبترشيح دلالات ظواهر بعض النصوص على مواطن التأويل في بعضها.
- 6- ومن أجل الجمع بين المعقول والمنقول، لا المقابلة بينهما، والانحياز لأحدهما، تجاوزاً للآخر أو نفيًا له.
- 7- على أن يظل التأويل حقًا للخاصة، من الراسخين في العلم، لا يصرح به للعامة، ولا يثبت في كتب الجمهور - حتى ولو كان تأويلًا صحيحًا، مستجمعًا لشروط التأويل وضوابطه.. وبعبارة ابن رشد: «فهذا التأويل لا ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل، فضلًا عن الجمهور، ومتى صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها.. أفضى ذلك بالمصرّح والمصرّح إلى الكفر. فلا يجب أن تثبت التأويلات الصحيحة في الكتب الجمهورية، فضلًا عن الفاسدة.. وأما المصرّح بهذه التأويلات لغير أهلها فكافر».
- 8- أما أخبار عالم الغيب، وكذلك المعجزات، ومبادئ الشريعة، وكل ما لا يستطيع العقل الإنساني الاستقلال بإدراك كنهه، فلقد أوجب ابن رشد أخذه على ظواهره، دون تأويل، لأن هذه العقائد - عنده - مما تعلم بنفسها، بالطرق الثلاث للتصديق: الخطائية.. والجدلية.. والبرهانية.. ولذلك - كما يقول - «لر نحتج أن نضرب له أمثالًا، وكان على ظاهره، لا يتطرق إليه تأويل، وهذا النحو من الظاهر إن كان في الأصول فالتأويل له كافر، مثل من يعتقد أنه لا سعادة أخروية ههنا ولا شقاء، وأنه قصد بهذا القول أن يسلم الناس بعضهم من بعض في أبدانهم وحواسهم، وأنها حيلة، وأنه لا غاية للإنسان إلا وجوده المحسوس فقط.. إن ها هنا ظاهرًا من الشرع لا يجوز تأويله، فإن كان تأويله في المبادئ فهو كفر، وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة».
- 9- وحتى الحكماء من الفلاسفة - برأي ابن رشد - لا يميزون تأويل أخبار الغيب ومبادئ الشريعة والمعجزات.. و«لا يجوز عندهم التكلم ولا الجدل في مبادئ الشرائع وفاعل ذلك عندهم محتاج إلى الأدب الشديد، وذلك أنه لما كانت كل صناعة لها مبادئ، وواجب على كل الناظر في تلك الصناعة أن يسلم مبادئها، ولا يتعرض لها بنفي ولا إبطال، كانت الصناعة العملية الشرعية أخرى بذلك، لأن المشي على الفضائل الشرعية هو ضروري

عندهم، ليس في وجود الإنسان بما هو إنسان، بل وبما هو إنسان عالم، ولذلك يجب على كل إنسان أن يسلم مبادئ الشريعة وأن يقلد فيها، فإن جحدتها والمناظرة فيها مبطلان لوجود الإنسان، ولذلك وجب قتل الزنادقة. فالذي يجب أن يقال فيها: إن مبادئها أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية، فلا بد أن يعترف بها مع جهل أسبابها.. ولذلك لا تجد أحدًا من القدماء تكلم في المعجزات، مع انتشارها وظهورها في العالم، لأنها مبادئ تثبيت الشرائع، والشرائع مبادئ الفضائل، ولا فيما يقال بعد الموت. فإذا نشأ الإنسان على الفضائل الشرعية كان فاضلاً بإطلاق، فإن تهادى به الزمان والسعادة إلى أن يكون من العلماء الراسخين في العلم، فعرض له تأويل في مبدأ من مبادئها، فيجب عليه أن لا يصرح بذلك التأويل، وأن يقول فيه كما قال تعالى ﴿وَالرَّسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: 7]. هذه حدود الشرائع وحدود العلماء».

10- ويرى ابن رشد أن الإفراط في التأويل، بعد عصر الصدر الأول للأمة، هو المسئول عن أمراض الاضطراب والفرقة والتكفير التي شاعت وانتشرت «فالصدر الأول إنما صار إلى الفضيلة الكاملة والتقوى باستعمال هذه الأقاويل (التي ثبتت في الكتاب العزيز) دون تأويلات فيها، ومن كان منهم وقف على تأويل لم يصرح به.

وأما من أتى بعدهم، فإنهم لما استعملوا التأويل قل تقواهم، وكثر اختلافهم، وارتفعت محبتهم وتفرقوا فرقا، فيجب على من أراد أن يرفع هذه البدعة عن الشريعة، أن يعتمد إلى الكتاب العزيز، فيلتقط منه الاستدلالات الموجودة في شيء شيء، مما كلفنا اعتقاده، ويجتهد في نظره إلى ظاهرها ما أمكنه من غير أن يتأول من ذلك شيئاً، إلا إذا كان التأويل ظاهراً بنفسه، أعني ظهوراً مشتركاً للجميع.. ذلك أنه لما تسلط على التأويل في هذه الشريعة من لم تتميز له هذه المواضع، ولا تميز فيه الصنف من الناس الذي يجوز التأويل في حقهم، اضطرب الأمر فيها، وحدث فيهم فرق متباينة يكفر بعضهم بعضاً، وهذا كله جهل بمقصد الشرع وتعد عليه»⁽¹⁾.

(1) أبو الوليد بن رشد [فصل المقال فما بين الحكمة والشريعة من الاتصال] ص 34، 35، 46، 32، 58، 59، 61، 62، 47، 48، 65. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة 1999م. [وتهافت التهافت] ص 124، 125 طبعة القاهرة 1903م. و[مناهج الأدلة في عقائد الملة] ص 51، 249 دراسة وتحقيق: د. محمود قاسم. طبعة مكتبة الأنجلو - القاهرة.

هكذا وضع ابن رشد قانوناً للتأويل، وشروطاً لجوازه، قصرته على ما وراء العقائد ومبادئ الشريعة وأخبار الغيب والمعجزات.. وجعل التأويل فيما وراء ذلك مشروطاً بتوفر الضوابط اللغوية، وبشهادة النصوص المؤولة على أن فيها تأويلاً ظاهراً بنفسه للجميع.

التجديد : ضرورة وقانون.. لكن كيف؟؟

التجديد : ضرورة وقانون.. لكن كيف؟؟

إننا نتلو في آيات القرآن الكريم قول الله - سبحانه وتعالى - ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].
ونقرأ في السنة النبوية الشريفة قول رسول الله ﷺ: «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» - رواه أبو داود..

فلا نشعر - بالمنهاج الإسلامي، ووسطيته الجامعة - أن هناك تناقضاً بين «اكتمال الدين»، بتمام الوحي وختام النبوة والرسالة، وبين «التجديد» الدائم أبداً لهذا الدين، الذي اكتمل بختم الوحي وتمام القرآن الكريم.

ذلك أن الدين: عقيدة وشريعة.. والعقيدة فيه هي: الإيمان بالله وكتبه ورسله وملائكته واليوم الآخر.. والشريعة فيه هي: كل ما ينتهجه المسلم ويسلكه ويطبقه من عبادات وقيم ومعاملات، كي يعتقد هذه العقيدة ويتدين بها.. ولكل من العقيدة والشريعة أصول وقواعد وأركان، وهي جميعها وضع إلهي قد اكتملت بتمام الوحي الذي اكتمل به الدين، وبإقامة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصحابته - رضوان الله عليهم - لهذا الدين.

لكن الإنسان المسلم، بحكم خلافته لله - سبحانه وتعالى - في عمارة الأرض، وسياسة المجتمع، وتنمية العمران، لأبد له - وهو ينجز مهمة خلافته هذه، ويؤدي أمانتها - من إقامة أبنية أخرى يبدعها هو فوق هذه الأصول والقواعد والأركان.. فالإسلام - مثلاً - قد بني على خمس.. «شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً» - رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي..

فهذه الأركان الخمسة هي القواعد التي بني عليها الإسلام، وليست هي كل بناء الإسلام،

وإنما هي القواعد التي تعلوها أبنية الفروع.. وهذه الأبنية -الفروع للأصول، وخصوصاً في المعاملات التي تتغير وتتجدد وتتطور تبعاً للمصلحة ووفقاً لمقتضيات الزمان والمكان.. إذا كانت متسقة مع مقاصد الأصول وغايات القواعد وحدود الأركان- فهي «تجديد» في نطاق وآفاق وروح وتأثيرات هذه الأصول والقواعد والأركان.. فالأصول الثابت قد اكتملت باكتمال الدين، بينما آفاقها وآثارها والفروع الباسقة منها دائمة النمو والتغير والتطور، شاهدة على دوام التجديد، وعلى العلاقة بين هذا التجديد وبين الثوابت المكتملة.. من الأصول والقواعد والأركان..

ولوضوح هذه الحقيقة من حقائق المنهاج الإسلامي، كان اتفاق مذاهب الاسلام على امتناع الاجتهاد في الأصول، ففيها وعليها قامت وحدة الأمة -التي هي فريضة دينية، وأصل ديني- منذ اكتمال الدين بختم الرسالة.. وكان اتفاق هذه المذاهب - كذلك- على أن الاجتهاد الاسلامي مجاله «الفروع».. فهو عندئذ يمد -بالتجديد- فروع الأصول إلى المستجدات من الوقائع والمصالح، ويحل أحكاماً جديدة -أي فروعاً جديدة- محل أحكام تجاوزها الواقع الذي تغير والعرف الذي تطور والعادات التي تبدلت والمصالح التي استجدت، عندما تكون هذه الأحكام ذات علل غائية، تدور معها وجوداً وعدماً..

بل إن هذا الاجتهاد والتجديد إنما ينهض بدوره الدائم في الكشف عن جوهر الأصول والقواعد والأركان وتجليتها إذا علاها غبار الابتداع، فطمس معالمها بالزيادة أو الانتقاص أو التحريف أو فاسد التأويل.. ففي الأصول والقواعد، أيضاً تجديد بهذا.. المعنى.. وهو الذي جعل حديث رسول الله ﷺ يتحدث عن «تجديد الدين» وليس فقط تجديد «فكر المتدينين بالدين».. وهو الذي جعل رسول الله ﷺ ينبه على أن للإيمان -وهو جوهر الدين- تجديداً وذلك عندما قال لصحابته وأمته:

- «جددوا إيمانكم».

- قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا؟

- قال: «أكثرُوا من قول لا إله إلا الله» -رواه الإمام أحمد-.

ذلك لأن كلمة التوحيد هي الثورة التي تكشف عن نقاء هذا التوحيد، عندما تزيل عن أصوله وجوهره غبار وآثار العبودية والخضوع للطواغيت.. وبذلك يتجدد الإيمان، ويعود التوحيد إلى تحرير الإنسان من عبودية هذه الطواغيت.. فيكون أفراد الله - سبحانه وتعالى - بالعبودية هو قمة التحرير للملكات وطاقات الإنسان.. وهذا التجديد للأصول، بالكشف عن حقيقتها، وإعادة فاعليتها، هو أشبه ما يكون بتجديد السيف بإزالة الصدأ الذي علاه، لا يغير من حقيقته، وإنما يعيد إليه مضاءه وفاعليته الأولى والأصلية.

فليس التجديد، إذن، نقيضاً لـ «اكتمال الدين وثباته» بل إنه السبيل لامتداد تأثيرات الدين الكامل وثوابته وأصوله إلى الميادين الجديدة، والأمور المستحدثة، والضمان لبقاء «الأصول» صالحة لكل زمان ومكان.. أي أنه هو الضمان لبقاء الرسالة الخاتمة خالدة، إذ لولا مده الفروع الجديدة إلى الجديد من المحدثات، وإقامته الخيوط الجديدة بين الأصول الثابتة وبين الجديد الذي يطرحه تطور الحياة، ولولا تجديده الدائم الذي يجلو الوجه الحقيقي النقي لأصول الدين وثوابته.. لولا دور «التجديد» هذا في حياة الاسلام ومسيرته لنسخت وطمست هذه الأصول، إما بتجاوز الحياة الممتدة لظل الفروع الأولى والقديمة، فيعري هذا الامتداد الجديد من ظلال الإسلام.. أو بتشويه البدع - عندما تتراكم - لجوهر هذه الأصول.

□ وحقيقة أخرى من الحقائق التي تجعل التجديد في فكرنا الديني «ضرورة» وليس مجرد «حق» من حقوق العقل المسلم.. هي أن فلسفة الإسلام في خط سير التاريخ - وبالذات تاريخ الأفكار - إنما تعتمد «مبدأ التداول والدورات».. فعلى العكس من الرؤية الغربية، التي ترى «التقدم» خطأ صاعداً دائماً وأبداً.. و«التخلف» خطأ هابطاً دائماً وأبداً.. تعتمد الرؤية الإسلامية مبدأ التداول والدورات ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: 140].. ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: 38].. فهناك - في خط سير التاريخ - جدل بين العدل والجور.. بين التقدم والتخلف.. بين النهوض والتراجع.. وعن هذا المنهج في فلسفة خط سير التاريخ جاء حديث رسول الله ﷺ الذي يقول فيه: «لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره. ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره» - رواه الإمام أحمد -.

□ ولأن هذا «التجديد» بهذه المعاني، قد تجسد في مسيرتنا الحضارية، ولم يكن مجرد فكرة نظرية، عرفت حضارتنا فناً من فنون التأليف رصد وأرخ للمجددين على رأس كل مائة سنة.. سواء أكانوا أعلاماً كباراً، أو أعلاماً كانوا قادة لدعوات الإصلاح والتجديد.. ولقد استمر التأليف في هذا الفن حتى واقعنا الإسلامي المعيش..

بل إن يقظتنا الحضارية الحديثة قد بدأت تحت عنوان «التجديد».. فعندما مثلت الحملة الفرنسية [1213هـ - 1798م] الصدمة-صدمة اللص الذي كشف عوار البيت الإسلامي!- قال رائد التجديد في عصرنا الحديث الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ - 1766 - 1834م]: «إن بلادنا لا بد أن تتغير، ويتجدد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها».. وتحدث الإمام محمد عبده -وهو من أبرز أئمة التجديد في عصرنا الحديث- عن مقاصد التجديد في الدعوة الإسلامية، فقال: «لقد دعوت إلى:

- تحرير الفكر من قيد التقليد.

- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف.

- والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.

- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري.

- وإصلاح أساليب اللغة العربية.

- والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة.

وقد خالفت في الدعوة إلى ذلك رأي طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم، وطلاب فنون العصر ومن هو في ناحيتهم»⁽¹⁾.

□ وكتب عبد الله النديم [1261 - 1314هـ - 1845 - 1896م] عن التجديد دراسته الفذة [بم تقدم الأوروبيون وتأخرنا. والخلق واحد؟]..⁽²⁾ كما كتب شكيب أرسلان [1286 - 1366هـ - 1869 - 1946م] رسالته [لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟].

(1) الأعمال الكاملة ج4 ص318. دراسة وتحقيق د. محمد عبادة طبعة دار الشروق القاهرة 1993م.

(2) عبد الله النديم - مجلة [الأستاذ] ج15، 17، 18، 20، 1310هـ - 1892م 1893م

□ وقبل هؤلاء كتب جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314 هـ - 1838 - 1897 م]: «إن سبب الخلل والهبوط هو طرح أصول الدين ونبذها ظهرياً. وإن العلاج إنما يكون برجوع الأمة إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته، ولا سبيل لليأس والقنوط، فإن جراثيم الدين متأصلة في النفوس، والقلوب مطمئنة إليه، وفي زواياها نور خفي من محبته، فلا يحتاج القائم بإحياء الأمة إلا نفخة واحدة يسرى نفسها في جميع الأرواح لأقرب وقت، فإذا قاموا وجعلوا أصول دينهم الحققة نصب أعينهم، فلا يعجزهم أن يبلغوا منتهى الكمال الإنساني. ومن طلب إصلاح الأمة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططاً، ولن يزيدها إلا نحساً، ولن يكسبها إلا تعساً»⁽¹⁾.

ذلك لأن التجديد الذي دعا إليه الأفغاني والحركة الإصلاحية ليرى أن يواجهه فقط - الجمود والتقليد للسلف.. وإنما كان يواجهه - أيضاً - التقليد للحدثا الغربية الوافدة في ركاب الاستعمار.. ولذلك نبه الأفغاني على «أن المقلدين لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها. والتمدن الغربي هو في حقيقته تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني.. ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرهم، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.. وطلائع لجيوش الغالبيين وأرباب الغارات، يمهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم».

□ فلما جاء الإمام الشيخ محمود شلتوت [1310 - 1383 هـ - 1893 - 1963 م] أفاض في ذم التقليد للسلف.. والتقليد للغرب.. ودعا إلى التجديد.. فقال -ضمن ما قال:- «لقد كثرت آيات القرآن الواردة في ذم التقليد والجمود على ما كان عليه سلفهم، وجرى الخلف وراء السلف، دون نظر واستدلال.. وكأنهم يرون أن السبق الزمني يخلع على خطة السابقين وآرائهم في المعتقدات وأفهامهم في النصوص قداسة الحق وسلطان البرهان، فالتزموها وتقيدوا بها، وسلبوا أنفسهم خاصة الإنسان، وخاصة البحث والنظر ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: 170].

(1) الأعمال الكاملة ج4 ص199. دراسة وتحقيق د. محمد عمارة طبعة دار الشروق القاهرة 1968م وانظر طبعة دار السلام القاهرة 2016م.

فالجُمود عند الموروث، والاكتفاء به مصادم لما تقضي به طبيعة الكون وطبيعة كل حي من النمو والتوليد.. والتناسل الفكري كالتناسل النباتي والحيواني والإنساني، كلاهما شأن لأبد منه في الحياة، ولو وقف التناسل الفكري لارتطم الإنسان في حياته بكثرة ما تلد الطبيعيات التي هو منها، وعندئذ يعجز عن تدبير الحياة النامية.. فيتحقق فشله في القيام بمهمة الخلافة الأرضية التي اختير لها ووكلت إليه منذ القدم..

وكذلك.. فالجُمود على آراء المتقدمين لمجرد أنهم متقدمون، فيه سلب لمزية الإنسان في التمييز بين الحق والباطل، والملائم وغير الملائم.. فيقاد بالزمام، وزمامه صور الآباء والأجداد، فهي دائماً تجذبه القهقري، ولا تجد من نفسه عوناً على التقدم، فيقع في ضيق من الحياة المتجددة حوله ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحْشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ [الأعراف: 28] ويظل كذلك حتى تنزل به غاشية من صور الطبيعة النامية، فتذهب به إلى حيث ذهب الغافلون.

فالجُمود جنائية على الفطرة البشرية، وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان، وإهدار لحجة الله على عباده، وتمسك بما لا وزن له عند الله»⁽¹⁾.

□ وكما انتقد الشيخ شلتوت تقليد السلف والجُمود على ما كان عليه الآباء والأجداد.. فلقد رفض تقليد المتغربين للنموذج المادي للحضارة الغربية، وحذر من الغزو الفكري الذي يهدد استقلال هوية الأمة الإسلامية وتميزها الحضاري، فقال: «إن سبيل أمتنا إلى الزعامة هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاستشراق والإلحاد، هذا الفكر الذي من شأنه أن يززع القيم الإسلامية في النفوس، وأن يمزق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي، والاستعمار القلبي. وإن من يتتبع تاريخ الغزو الاقتصادي والسياسي لا يكاد يجده إلا نتيجة وأثرًا لهذا الغزو العقلي، الذي يملك على الناس قلوبهم، ويصرفهم عن أنفسهم إلى ما يريد.

ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق في مظاهر الحياة العامة ووسائلها، فنحن نفسح أمام أنفسنا مجال ذلك، والإسلام يدفعنا إليه.

(1) الشيخ محمود شلتوت [من توجيهات الإسلام] ص 140 - 143 طبعة دار الشروق 1400هـ 1980م.

إن محمد بن عبد الله -عليه صلوات الله وسلامه- لم يتجه إلى مكافحة الغزو السياسي والاقتصادي في بيئته إلا بعد أن تمت له مكافحة الغزو العقلي والقلبي فيها، عن طريق محو الشرك والوثنية، وعن طريق الإيمان بالله وحده. وحينما تمت له مكافحة هذا الغزو القلبي، اتجه بالإيمان نفسه إلى مكافحة الغزو السياسي، حفظاً لشخصية الجماعة، وحفظاً لمبادئها في النفوس، واتجه كذلك إلى مكافحة الغزو الاقتصادي عن طريق منع الاستغلال والاحتكار والطغيان المالي، وبذلك كملت لشخصيته عناصر الاستقلال المطلق الكامل:

- استقلال العقل.

- واستقلال السياسة.

- واستقلال الاقتصاد.

وما كان ذلك كله إلا بفهم القرآن، والاتصال بالحياة الواقعية، وهذه هي قمة المجد وطريق السؤدد⁽¹⁾.

□ ولقد كان الشيخ شلتوت يعلق الآمال في التجديد على الأزهر، فطالب أبناءه بما سماه «التجديد الانقلابي»، الذي حدد معالمه فقال: «إن هذا الذي نريده للأزهر هو في واقعه انقلاب، ولكنه انقلاب محب للنفوس الغيورة على ماضيها، المتطلعة إلى مستقبلها، انقلاب يصل بالعقلية الأزهرية إلى الفكر الأصيل يوم كان خالصاً في موقفه من القرآن، وفي تعبيره عن تعاليم القرآن، وهو في الوقت نفسه يربط العقلية الأزهرية، أو الفكرة الإسلامية السليمة بالحياة الواقعية التي يعيش فيها العالم اليوم، والتي تتجاوزها تيارات فكرية متعارضة، يجب أن يقف العقل الأزهرى أمامها ليقى الجماعة الإسلامية غزوها، وليحفظها من الانحلال والذوبان في غيرها»⁽²⁾.

□ وكما علق الشيخ شلتوت آماله في التجديد على الأزهر الشريف، كان ذلك هو موقف الشيخ رفاعة الطهطاوي [1216 - 1290 هـ - 1801 - 1873 م] الذي كتب في مطالع عصر يقظتنا

(1) على عبد العظيم [مشيخة الأزهر] ج2 ص195 طبعة القاهرة 1399 هـ 1975 م.

(2) المرجع السابق ج2 ص195.

الحديثه يقول: «إن محمد علي [1184 - 1265هـ - 1770 - 1849م] قد جدد دروس العلوم بعد اندراسها.. غير أنه.. لم يستطع إلى الآن أن يعمم أنوار هذه المعارف المتنوعة بالجامع الأزهر.. ولم يجذب طلابه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكيمة، التي كبير نفعها في الوطن ليس ينكر.. ومدار سلوك جادة الرشاد والإصابة، منوط -بعد ولي الأمر- بهذه العصابة التي ينبغي أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة، معرفة سائر المعارف البشرية المدنية، التي لها مدخل في تقدم الوطنية.. وإن هذه العلوم الحكيمة العملية التي يظهر الآن أنها أجنبية، هي علوم إسلامية، نقلها الأجانب إلى لغاتهم من الكتب العربية، ولم تزل كتبها إلى الآن في خزائن ملوك الإسلام كالذخيرة، بل لا يزال يتشبت بقراءتها ودرسها من أهل أوروبا حكماء الأزمنة الأخيرة»⁽¹⁾.

□ هكذا تعلقت آمال المجددين -في عصرنا الحديث- بالأزهر الشريف.. منذ فجر يقظتنا الحديثة وحتى الآن..

لكن: كيف؟؟

إننا -ومنذ سنوات غير قليلة- نكثر الحديث عن ضرورة هذا التجديد، وعن كونه سنة من سنن الله في الاجتماع الفكري والديني، وعن كونه شرطاً من شروط تقدم الأمة على طريق التحرر والنهوض..

نكثر الحديث عن هذا كله، ونعقد لهذا الحديث الندوات والمؤتمرات -التي صدرت بأبحاثها المجلدات- وذلك دون أن نلمس إنجازاً يذكر على هذا الصعيد..

فلماذا وقفنا ونقف عند تكرار الحديث عن ضرورة التجديد، دون أن نحقق ونجسد ونلمس هذا التجديد؟!..

□ إن الإيمان -كما يعرف الجميع- هو تصديق قلبي بأصول هذا الإيمان.. وهو فطرة فطر الله الناس عليها.. لكن هذا الإيمان إذا لم يصدق العمل وتجسده العبادات والمعاملات

(1) رفاة الطهطاوي [الأعمال الكاملة ج1 ص 533، 534 دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة بيروت 1973م، وطبعة مكتبة الأسرة 2010.

ومنظومة القيم والأخلاق، يظل نظرات ونظريات وفلسفات في الإيمان.. أما عندما تتحول أصول الإيمان وعقائده إلى خلق وسلوك وممارسات، هنا يتحول الإيمان النظري إلى واقع معيش يغني الحياة بأنضج الثمرات.

وكذلك القرآن الكريم -وهو الوحي المقدس المؤسس للدين والدولة والثقافة والمدنية والحضارة والدنيا والآخرة، في حياة الفرد والأمة- إذا وقفنا بهذا القرآن عند تكرار التلاوة والتغني، وحتى مجرد التدبر والتفكير، سنظل واقفين عند «النظر القرآني» دون تحويل هذا القرآن إلى شمائل وسجايا وبناء حضاري وسلوك خلقي معيش..

□ وانطلاقاً من هذه الرؤية، يأتي السؤال:

- كيف نجسد التجديد، ونزرع الفكر الجديد المجدد والمتجدد في عقول النخبة والصفوة، التي تحمله إلى الجماهير، وتشيعه بين عامة الناس؟.. كيف ننتقل إلى هذا الإنجاز، بعد أن كثر حديثنا وتكرر عن ضرورة التجديد؟

إن هذه السطور لا تطمح إلى تفصيل الإجابة عن هذا السؤال.. وأقصى ما تطمح إليه هو الإشارة إلى معالم أولية للإجابة عن هذا السؤال.. وهذه المعالم تركز على حقيقتين مهمتين:

الأولى: أن التجديد -كما نفهمه.. وكما فهمه أعلامه وأئمة على امتداد تاريخنا- هو تواصل مع أصالتنا الإسلامية.. وليس قطيعة مع هذه الأصالة -كما كان الحال مع «الحداثة الغربية» التي مثلت قطيعة معرفية كبرى مع الموروث، ومع الموروث الديني على وجه الخصوص..

والثانية: أن أمتنا قد أبدعت في حقول المعارف والعلوم الإسلامية إنجازات تجديدية كبرى، منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وحتى واقعنا الفكري المعيش.. ولقد تمت هذه الإنجازات التجديدية في ميادين إحياء أصالتنا الإسلامية، وفي ميادين مواكبة المستجدات.

والمطلوب الآن هو غرس هذه «الأصالة المجددة» وهذا «التجديد الأصيل» في عقول النخبة والصفوة، عن طريق تحويلها إلى «مقررات دراسية» في كليات الجامعة الأزهرية.. وعن طريق نشرها وإشاعتها بين جمهور المثقفين.. وإدخالها في مقررات معاهد إعداد الدعاة.

لذلك، فنحن بحاجة إلى وضع قوائم بالأعمال الفكرية التي تمثل نماذج «الأصالة المجددة» و«التجديد الأصيل» بين يدي لجان علمية «تسكن» هذا «الفكر» مقررات تزرع التجديد في عقول الدارسين ليحمله الخريجون إلى الفضاء الفكري، وإلى عقول الجماهير..

□ وعلى سبيل المثال -مجرد المثال- فنحن نرشح للمقررات الدراسية بجامعة الأزهر، من نفائس «الأصالة الإسلامية المجددة» هذه المصادر:

- 1- الموطأ - للإمام مالك [93 - 179هـ - 712 - 795م].
- 2- صفوة صحيح البخاري - اختيار وشرح الشيخ عبد الجليل عيسى [1305 - 1400هـ - 1888 - 1980م].
- 3- الكشف - للزمخشري [467 - 538هـ - 1075 - 1144م].
- 4- الرسالة - للشافعي [150 - 204هـ - 767 - 820م].
- 5- مقالات الإسلاميين - للأشعري [260 - 324هـ - 874 - 936م].
- 6- إحياء علوم الدين - للغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م].
- 7- الاقتصاد في الاعتقاد - للغزالي.
- 8- المنقذ من الضلال - للغزالي.
- 9- الغيathi - لإمام الحرمين [419 - 478هـ - 1028 - 1085م].
- 10- الفروق - للقرافي [626 - 684هـ - 1228 - 1285م].
- 11- الإحكام في التمييز بين الفتاوى والأحكام وتصرفات القاضي والإمام - للقرافي.
- 12- الأموال - لأبي عبيد القاسم بن سلام [157 - 224هـ - 774 - 837م].
- 13- الموافقات - للشاطبي [790هـ - 1388م].
- 14- دلائل الإعجاز - للجرجاني [471هـ - 1078م].

- 15- بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م].
 - 16- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال - لابن رشد.
 - 17- الشفا بتعريف حقوق المصطفى - للقاضي عياض [476 - 544هـ - 1084 - 1149م].
 - 18- المنار المنيف في الصحيح والضعيف - لابن القيم [691 - 751هـ - 1292 - 1350م].
 - 19- رفع الملام عن الأئمة الأعلام - لابن تيمية [661 - 728هـ - 1263 - 1328م].
 - 20- الملل والنحل - للشهرستاني [479 - 548هـ - 1086 - 1153م].
- كما نرشد مختارات من الأعمال الفكرية التجديدية التي أبدعها أعلام الإحياء والتجديد في فكرنا الإسلامي الحديث... وذلك من مثل كتابات:
- 1- الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ - 1766 - 1835م].
 - 2- الشيخ رفاع الطهطاوي [1216 - 1290هـ - 1801 - 1873م].
 - 3- الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م].
 - 4- الشيخ محمد مصطفى المراغي [1298 - 1364هـ - 1881 - 1945م].
 - 5- الشيخ محمود شلتوت [1310 - 1383هـ - 1893 - 1963م].
 - 6- الشيخ مصطفى عبد الرازق [1302 - 1366هـ - 1885 - 1964م].
 - 7- الشيخ عبد الرحمن الكواكبي [1270 - 1320هـ - 1854 - 1902م].
 - 8- الشيخ عبد العزيز جاويش [1392 - 1347هـ - 1876 - 1929م].
 - 9- العلامة مصطفى صادق الرافعي [1297 - 1356هـ - 1880 - 1937م].
 - 10- الأستاذ عباس محمود العقاد [1306 - 1383هـ - 1889 - 1964م].
 - 11- الشيخ عبد الوهاب النجار [1278 - 1360هـ - 1862 - 1941م].

- 12- الشيخ محمد الخضري [1289 - 1345 هـ - 1872 - 1927 م].
- 13- الشيخ عبد الجليل عيسى [1305 - 1400 هـ - 1888 - 1980 م].
- 14- الشيخ محمد الخضر حسين [1292 - 1377 هـ - 1876 - 1958 م].
- 15- الشيخ أحمد إبراهيم [1291 - 1364 هـ - 1874 - 1945 م].
- 16- الشيخ محمد أبو زهرة [1316 - 1394 هـ - 1898 - 1974 م].
- 17- الشيخ محمد عبد الله دراز [1312 - 1373 هـ - 1894 - 1958 م].
- 18- الشيخ عبد الوهاب خلاف [1305 - 1375 هـ - 1888 - 1956 م].
- 19- الشيخ علي الخفيف [1308 - 1398 هـ - 1891 - 1978 م].
- 20- الشيخ محمد المدني [1325 - 1388 هـ - 1907 - 1968 م].
- 21- الشيخ عبد المتعال الصعيدي [1311 - 1386 هـ - 1984 - 1966 م].
- 22- الأستاذ محمد فريد وجدي [1295 - 1373 هـ - 1878 - 1954 م].
- 23- الدكتور محمد البهي [1323 - 1402 هـ - 1905 - 1982 م].
- 24- الشيخ محمد الطاهر بن عاشور [1296 - 1393 هـ - 1879 - 1973 م].
- 25- الشيخ محمد الفاضل بن عاشور [1327 - 1390 هـ - 1909 - 1970 م].
- 26- الشيخ محمد البشير الإبراهيمي [1306 - 1385 هـ - 1889 - 1965 م].
- 27- الشيخ علال الفاسي [1326 - 1394 هـ - 1908 - 1974 م].
- 28- الأستاذ مالك بن نبي [1323 - 1393 هـ - 1905 - 1973 م].
- 29- العلامة محمد إقبال [1289 - 1357 هـ - 1873 - 1938 م].
- 30- الشيخ محمد الغزالي [1335 - 1416 هـ - 1917 - 1996 م].

31- الدكتور عبد الرزاق السنهوري [1313 - 1391 هـ - 1895 - 1971 م].

32- العلامة وحيد الدين خان [1344 - هـ - 1925 - م].

□ ففي هذه الأعمال الفكرية.. التي تمثل «الأصالة الإسلامية المجددة».. والتي تمثل «التجديد الإسلامي الأصيل»، نماذج إذا هي تحولت إلى «مقررات دراسية» في الكليات العلمية المتخصصة بجامعة الأزهر، كانت كفيلة بأن تمثل -في موضوع التجديد- نقلة نوعية، تنتقل بنا من الحديث عن التجديد إلى غرس هذا التجديد في العقول والقلوب، لتتحول الكلمة الطيبة إلى شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، تورق.. وتزهر.. ويملاً عبرها فضاءنا الفكري بالتجديد الجديد.. إن شاء الله.



معالم التجديد للفكر والخطاب الإسلامي

إن تجديد الفكر الإسلامي، ومن ثم خطابنا الديني، ليس بدعة طارئة، ولا نزعة مستحدثة، وإنما هي سنة دينية، وقانون شرعي، وضرورة حياتية، استطلت به المسيرة الحضارية الإسلامية على مر تاريخها الطويل والعريق..

ويشهد على هذه الحقيقة تحول هذا التجديد -في تراثنا الحضاري- إلى فن من فنون التأليف، وعلم ترصد مؤلفاته أعلام التجديد وإبداعاتهم فيه على مر تاريخ الإسلام.

إننا نتلو في آيات القرآن الكريم قول الله -سبحانه وتعالى- ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3].

ونقرأ في السنة النبوية الشريفة قول الرسول ﷺ: «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»⁽¹⁾، فلا نشعر -وفق المنهاج الإسلامي ووسطيته الجامعة- أن هناك أدنى تناقض بين اكتمال الدين، بتمام الوحي وختام النبوة والرسالة، وبين التجديد الدائم أبداً لهذا الدين، الذي اكتمل بختم الوحي وتمام القرآن الكريم.

(1) رواه أبو داود.

ذلك أن الدين: عقيدة وشريعة.. والعقيدة فيه هي: الإيمان بالله وكتبه ورسله وملائكته واليوم الآخر.. والشريعة فيه هي: كل ما ينتهجه المسلم ويسلكه ويقيمه من عبادات، ومعاملات، وأخلاق.. كي ينطبق عليه وصف المسلم انطباقاً كاملاً.

ولكل من العقيدة والشريعة أصول وقواعد وأركان، وهي جميعها قد اكتملت بتمام الوحي الذي اكتمل به الدين، وبإقامة الرسول ﷺ وصحابته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لهذا الدين..

لكن الإنسان المسلم، بحكم خلافته لله - سبحانه وتعالى - في عمارة الأرض، وسياسة المجتمع وتنمية العمران، لا بد له - وهو ينجز مهمة خلافته هذه، ويؤدي أمانتها - من إقامة أبنية أخرى يبدعها - باجتهاده - فوق هذه الأصول والقواعد والأركان.. فالإسلام - مثلاً - قد بني على خمس: «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً»⁽¹⁾.

فهذه الأركان الخمسة هي القواعد أو الأصول التي بني عليها الإسلام، وليست هي كل بناء الإسلام، وإنما هي القواعد التي تعلوها أبنية تشبه أن تكون فروعاً لهذا الأصول. وهذه الأبنية - أو (الفروع المنبثقة من الأصول) - والتي تتمثل في المعاملات التي تتغير وتتطور وتتجدد تبعاً للمصلحة ووفقاً لمقتضيات الزمان والمكان - إذا كانت متسقة مع مقاصد الأصول وغايات القواعد وحدود الأركان - فهي «تجديد» في نطاق هذه الأصول وآفاقها، وروحها، فالأصول الثابتة محددة لا تجديد فيها ولا تطوير، وأي حديث عن إمكان التجديد في هذه الأسس هو نقض لهذا الدين وهدم لأصوله وقواعده، بينما آفاق هذه الأصول وآثارها، وفروعها الباسقة منها هي دائمة النمو والتطور، تقبل التجديد، وتغير الأحكام بشرط أن يتم ذلك في إطار الثوابت والأصول والقواعد والأركان..

ولوضوح هذه الحقيقة من حقائق المنهاج الإسلامي، كان اتفاق مذاهب الفكر الإسلامي على امتناع الاجتهاد في الأصول، وعلى هذا الاتفاق قامت وحدة الأمة - التي هي فريضة دينية، وأصل ديني - منذ اكتمال الدين بختم الرسالة.. وكان اتفاق المذاهب الإسلامية على أن الاجتهاد الإسلامي مجاله «الفروع».. وأن هذا الاجتهاد الذي ندب إليه العلماء المؤهلون هو الذي يثمر

(1) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي.

أحكامًا جديدة - أي: فروعًا جديدة- تحل محل أحكام تجاوزها الواقع الذي تغير، والعرف الذي تطور. والعادات التي تبدلت، والمصالح التي استجدت، وذلك لأن مثل هذه الأحكام مرتبط بعلل غائية، تدور معها وجودًا وعدمًا..

بل إن هذا الاجتهاد أو التجديد إنما ينهض بدوره الدائم في الكشف عن جوهر الأصول والقواعد والأركان وتجليتها إذا علاها غبار الابتداع أو التشدد، فطمس معالمها بالزيادة أو الانتقاص أو التحريف، أو التأويل الفاسد.. وتجليه الأصول هذه لاستنباط أحكام جديدة منها هي المعنية بتجديد الدين، وهو الذي عناه الحديث الشريف بتجديد الدين إلى جوار تجديد «فكر المتدينين بالدين».. وهو الذي جعل رسول الله ﷺ ينبه على أن للإيمان -وهو جوهر الدين- تجديدًا.. وذلك عندما قال لصحابته:

«جددوا إيمانكم».

قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا ؟

قال: «أكثرُوا من قول لا إله إلا الله»⁽¹⁾.

لأن كلمة التوحيد هي الجلاء الذي يكشف عن نقاء هذا التوحيد، عندما يزيل عن أصوله وجوهره غبار آثار العبودية والخضوع لغير الله تعالى.. وبذلك يتجدد الإيمان.

فليس «التجديد» إذن، نقيضًا «لاكتمال الدين وثباته» بل إنه السبيل لامتداد تأثيرات الدين الكامل وثوابته وأصوله إلى الميادين الجديدة، والأمور المستحدثة، وهو الضمان لبقاء «الأصول» صالحة لكل زمان ومكان.. أي أنه هو الضمان لبقاء الرسالة الخاتمة خالدة، ولولا مده الفروع الجديدة إلى الجديد من المحدثات، وإقامته الخيوط الجديدة بين الأصول الثابتة وبين الجديد الذي يطرحه تطور الحياة، ولولا تجديده الدائم الذي يحلو الوجه الحقيقي النقي لأصول الدين وثوابته.. لولا دور «التجديد» هذا في حياة الإسلام ومسيرته لنُسخت هذه الأصول وطُمست: إما بتجاوز الحياة لأحكام الشريعة، وإما باغتراب المسلم المتمسك بدينه، وانتبازه من الحياة ركنًا قصيا.

(1) رواه الإمام أحمد.

و لأن التقدم الحضاري ليس خطأ صاعداً دائماً وأبداً. وكذلك التراجع الحضاري ليس خطأ هابطاً دائماً وأبداً.. وإنما هي سنة الله التي يداولها بين الناس في الاجتماع والتاريخ - لأجل ذلك شهدت المسيرة الحضارية لأمتنا قروناً من الازدهار والتقدم جعلت منها العالم الأول على ظهر هذه الأرض، والمنارة التي أضاءت للأمم الأخرى سبلها إلى التقدم والنهوض. وشهدت مسيرتنا الحضارية - كذلك- فترات من التراجع والجمود والتقليد.

ولقد أشار حديث رسول الله ﷺ إلى فلسفة خط سير التاريخ -في دورات تقدمه وتراجعه- حين قال: «لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره»⁽¹⁾.

وفي عصرنا الحديث، وأمام صدمة الغزوة «الامبريالية» الغربية الحديثة، التي حملت في ركبها تيارات -الفلسفة الوضعية الغربية- التي أحلت «الدين الطبيعي» محل «الدين الإلهي»، والتي أنست الكتب المقدسة، وتنكرت لمصدرها الإلهي، وأحلت العقل محل النقل، بعدما رفضت الجمع بينهما، وبعدما استبدلت العلم الطبيعي بالعلم الإلهي.. أمام هذا الغزو الفكري الغربي تصدى علماء الأزهر الشريف لهذا الفكر الغازي، فكشفوا عواره وتطرفه، ورفضوه.. ولم تفلح حيل بونابرت [1769 - 1821م] في دعاواه أنه وجنود حملته مسلمون.. إذ كشف هذه الدعاوى علماء الأزهر، الذين قال -باسمهم- الشيخ عبد الرحمن الجبرتي [1167 - 1237هـ - 1754 - 1822م] -عن زيف إسلام الفرنسيين-: «إن إسلامهم نصب.. فلقد خالفوا النصارى والمسلمين، ولم يتمسكوا من الأديان بدين، وهم دهرية معطلون، وللمعاد والحشر منكرون، وللنبوة والرسالة جاحدون»⁽²⁾.

وكذلك صنع الشيخ رفاة الطهطاوي [1216 - 1290هـ - 1801 - 1873م] عندما ذهب

(1) رواه الإمام أحمد.

(2) الجبرتي: [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين] ص 34، تحقيق: حسن محمود جوهر، عمر الدسوقي، طبعة القاهرة 1969م.

إلى باريس، وخبر الفلسفة الوضعية المادية التي أفرزها التنوير الوضعي الأوروبي، فقال عنها: «ولهم في الفلسفة حشوات ضلالية مخالفة لسائر الكتب السماوية.. وليس لهم من دين النصرانية إلا الاسم فقط، فهم إباحيون يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب، ولذلك لا يصدقون بشيء مما في كتب أهل الكتاب، لخروجه عن الأمور الطبيعية»⁽¹⁾.

ووصف الطهطاوي باريس -شعراً- قال فيه:

أوجد مثل باريس ديار شمس العلم فيها لا تغيب
وليل الكفر ليس له صباح أما هذا -وحقكم- عجب!

ولم يقف الشيخ الطهطاوي -وهو من أبرز شيوخ التجديد في عصرنا الحديث- عند النقد والرفض فقط، وإنما نبه على منهاج الإسلام الذي يجمع بين الشرع والعقل، فقال: «وليس لنا أن نعتمد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه، فتحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع»⁽²⁾.

وبذلك تميز التجديد الإسلامي -منذ فجر نهضتنا الحديثة- عن التغريب الذي جاءنا في ركاب المستعمرين الغزاة.

ومنذ ذلك التاريخ، دعا علماء الأزهر الشريف إلى تجديد الفكر الإسلامي، وخطابه الديني، ليملاً قضاء الأمة، مخافة أن يملأ هذا التغريب الزاحف في ركاب جيوش الاستعمار الغربي.. وألحوا على إحياء سنة التجديد؛ لأنها الضمان لأمتنا -على مر تاريخها- للتقدم والازدهار.. ولأنها السبيل لأن تستأنف الأمة مسيرة التقدم والنهوض.. وبذلك تبلورت المدرسة الإصلاحية -مدرسة الإحياء والتجديد- التي توالى أجيال أعلام علمائها دونما انقطاع، منذ عصر الطهطاوي، وأستاذه شيخ الأزهر الشيخ حسن العطار [1180 - 1250 هـ - 1766 - 1835 م] دونما انقطاع، وحتى هذا الواقع الذي نعيش فيه.

(1) الطهطاوي: [الأعمال الكاملة] ح 2، ص 159، دراسة وتحقيق: د. محمد عبارة، طبعة بيروت 1973 م وطبعة مكتبة الأسرة 2010.

(2) المصدر السابق ج 3 ص 387.

وحتى يتميز تجديدنا الإسلامي، الذي يحيي الأصول والثوابت، ويجدد ويطور في الفروع والمتغيرات - عن الحداثة الغربية، التي تقيم قطيعة معرفية كبرى مع الموروث - والموروث الديني على وجه الخصوص - حدد علماؤنا، أصولاً عشرة تميز هذا التجديد لفكرنا الإسلامي وخطابه الديني:

1 - نقد ورفض الجمود والتقليد:

وذلك لما يصنعه الجمود والتقليد من تعطيل لملكات الهداية والتعقل والتجديد، التي أنعم الله - سبحانه وتعالى - بها على الإنسان، تمييزاً له - كخليفة لله - عن سائر المخلوقات.. وأيضاً لما يصنعه هذا الجمود من «فراغ فكري» حرصت - وتحرص - عليه فكريات «التغريب والاستلاب الحضاري» التي جاءت بلادنا في ركاب الغزوة «الامبريالية» الغربية الحديثة، لتكون بديلاً عن التجديد. ولتملأ الفراغ الناشئ عن غيبة التجديد والتجديد.

لذلك كان نقد الجمود ورفض التقليد أول الأصول الفكرية لمدرسة الإحياء والتجديد؛ لأن هذا الأصل هو بمثابة تحطيم القيود التي تحول بين الأمة وبين الخروج من المأزق الحضاري الذي تردت فيه، والذي يمثل التخلف الموروث أحد وجهي عملته، بينما يمثل الاستلاب الفكري والحضاري الغربي الوجه الآخر لعملة هذا المأزق الحضاري.

ولقد كان نقد الجمود والتقليد عامّاً ومطلقاً، سواء أكان تقليداً للغرب وجموداً على فكرية التغريب، أو تقليداً لتجارب الأسلاف وتراثها الموروث.. «فالمقلدون لتمدن الأمم الأخرى ليسوا أرباب تلك العلوم التي ينقلونها. والتمدن الغربي هو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني. ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات يمهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم»⁽¹⁾.

(1) الأعمال الكاملة [جمال الدين الأفغاني] ص 195 - 197، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة 1968م، وطبعة دارالسلام، القاهرة 2016.

فتقليد الحضارة الغازية يخلق «عملاء» لا «علماء».. ذلك أن تميز حضارتنا الإسلامية، المؤسس على تميز شريعتنا الإسلامية، يباعد بين الحضارتين الغربية المادية النفعية، وبين أن تكون نموذجنا في الإحياء والتجديد والنهوض.. فمدنية هذه الحضارة «هي مدنية المُلْك والسلطان، مدنية الذهب والفضة، مدنية الفخخة والبهرج، مدنية الختل والنفاق، وحاكمها الأعلى هو «الجنيه» عند قوم و«الليرا» عند قوم آخرين، ولا دخل للإنجيل في شيء من ذلك»⁽¹⁾.

ويقترَب من هذا التقليد «للآخر الغربي» تقليد «الأسلاف» والجمود على موارِثهم، فهو وإن لم يدخل في «العبالة» للحضارة الغازية، إلا أنه يصنع «الفراغ الفكري» الذي يتمدد فيه فكر الغزاة.

ولذلك كانت سلفية الجمود على ظواهر النصوص «أضيق عطناً وأخرج صدراً من المقلدين، وهي وإن أنكرت كثيراً من البدع ونَحَّت عن الدين كثيراً مما أضيف إليه وليس منه، فإنها ترى وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ الوارد، والتقيد به، دون التفات إلى ما تقتضيه الأصول التي قام عليها الدين، وإليه كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة، فلم يكونوا للعلم أولياء ولا للمدنية أعباء»⁽²⁾.

فالمقلدون لنظريات الغرب لا يمكن أن يفيدوا أمتهم بثمرات النظريات الغربية؛ لأنهم قد غفلوا عن ارتباط تلك النظريات بملايسات نشأتها وخصوصيات حضارتها، وتميزات موارِث مجتمعاتها. وكذلك الحال مع المقلدين لنصوص أسلافنا الذين وقفوا عند ظواهر تلك النصوص، غافلين عن المقاصد والمصالح التي جاءت لتتغياها هذه النصوص.

2- وثاني هذه الأصول هو التجديد:

ذلك أن رفض الجمود والتقليد إذا كان شاملاً لقطبي الغلو في هذا الجمود والتقليد -غلو

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3 ص205، دراسة وتحقيق: د. محمد عباره، طبعة القاهرة، دار الشروق 1993م.

(2) المصدر السابق، ج3، ص314.

التغريب بتقليد الآخر الحضاري، وغلو الجمود بتقليد السلف - إنما يضع العقل المسلم أمام خيار وحيد، هو الخيار التجديدي، الذي يمثل الوسط العدل المتوازن بين هذين الغلوين.

وهذا التجديد الذي يجمع بين أصالة العودة للمنابع والأصول الإسلامية، وبين عصريّة فقه الواقع المعيش واستشراف المستقبل، هو - في النسق الفكري الإسلامي - أكثر من مجرد «خيار» لأنه ضرورة إسلامية اقتضتها ويقتضيها كون الشريعة الإسلامية هي الشريعة «العالمية» و«الخاتمة» إذ بدون التجديد الذي يحافظ على الثوابت الإسلامية كي لا تحدث قطيعة معرفية مع الأصول تفقد الجديد إسلاميته، والذي يحدد في الفروع وفقه الواقع، كي تمتد فروع الشريعة، فتظل كل الفضاءات التي يصل إليها الإسلام، وكي تقدم هذه الشريعة الحلول للقرون والأجيال التي تلت وتتلو عصر الوحي والتنزيل - بدون هذا التجديد الضروري، لا تتمكن الشريعة الإسلامية من أن تكون «عالمية» حقًا، ولا «خاتمة» حقًا.. أي أن هذا التجديد هو السبيل لتحقيق إرادة الله - سبحانه وتعالى - في أن تكون شريعة محمد ﷺ ورسالته هي العالمية والخاتمة لرسالات السماء، وأن تظل حجة الله على العباد، قائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولهذه الحقيقة كانت جهود المدرسة الإصلاحية، التي تبلورت في رحاب الأزهر الشريف، مركزة على تجديد دين الإسلام، لتجدد به دنيا المسلمين.

وانطلاقًا من المنهاج النبوي، الذي جعل التجديد سنة من سنن الله، وقانونًا دائم العمل: «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها»، والذي جعل التجديد عامًا في كل ميادين الفكر والعمل: «إن الإيمان ليخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب، فاسألوا الله أن يجدد الإيمان في قلوبكم»⁽¹⁾، «جددوا إيمانكم، قيل: يا رسول الله، وكيف نجدد إيماننا؟ قال: «أكثرُوا من قول لا إله إلا الله»⁽²⁾. انطلاقًا من هذه التوجيهات النبوية، التي تجعل من التجديد سنة وقانونًا، أعلنت مدرسة الإحياء والتجديد معالم هذا المنهاج التجديدي، وهو:

□ «تحرير الفكر من قيد التقليد.

(1) رواه الطبراني.

(2) رواه الإمام أحمد.

- وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف.
- والرجوع في كسب معارفه إلى منابعها الأولى.
- واعتبار الدين من ضمن موازين العقل البشري.
- وإصلاح أساليب اللغة العربية.
- والتمييز بين ما للحكومة من حق الطاعة على الشعب، وما للشعب من حق العدالة على الحكومة»⁽¹⁾.

وهي معالم انطلقت من رحاب الأزهر لتصل إلى مختلف أنحاء عالم الإسلام.

3- وثالث هذه الأصول هو الإصلاح بالإسلام:

وليس بالنموذج الحضاري الغربي الوضعي، الذي اقتحم عالم الإسلام في ركاب الغزوة الأوروبية الحديثة، وإذا كان التجديد الإسلامي كافلاً لتقديم الحلول المواءمة لمستجدات العصر والواقع، وكانت هذه الحلول -بسبب إسلاميتها- هي الأقرب إلى فطرة الإنسان المسلم، فإن هذا التجديد يصبح هو الحل لمختلف مشكلات الحياة.. «فالمعاملات الفقهية لو انتظمت وجرى عليها العمل لما أخلت بالحقوق، وذلك بتوفيقها على الوقت والحالة.. ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامي ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية.. إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشاريعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية؛ لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع، والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الحالية عن الموانع والشبهات؛ لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلمها المولى سبحانه.. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة»⁽²⁾، «لقد أشربت أنفس الأمة الانقياد إلى الدين حتى صار طبعاً فيها، فكل من طلب إصلاحها من غير طريق الدين

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج 2، ص 318.

(2) الأعمال الكاملة [رفاعة الطهطاوي]، ج 2، ص 159، 160، 79، 32، 477، 386، 387.

فقد بذر بذراً غير صالح للتربة التي أودعه فيها، فلا ينبت ويضيع تعبهُ ويخفق سعيه.. فما لم تتأسس معالم الإصلاح على أصول دين الأمة، فلا أثر لها في نفوسها.. إن سبيل الدين لمريد الإصلاح في المسلمين سبيل لا مندوحة عنها، فإن إتيانها من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد، ليس عنده من مواده شيء، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحداً، وإذا كان الدين كافلاً بتهذيب الأخلاق، وصلاح الأعمال، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره، وهو حاضر لديهم، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إمام لهم به، فلم العدول عنه إلى غيره؟⁽¹⁾ «إن سبيل إمتنا إلى الزعامة هو مقاومة الفكر الوافد إلينا عن طريق الاستشراق والإلحاد، هذا الذي من شأنه أن يززع القيم الإسلامية في النفوس، وأن يمزق وحدة المسلمين والعرب عن طريق الغزو العقلي والاستعمار القلبي.. ولا يظن ظان أننا بهذا نسد على أنفسنا مجال الانتفاع بما قد يكون من نتائج البحث الأجنبي الدقيق لمظاهر الحياة العامة ووسائلها، فنحن نفصح أمام أنفسنا مجال ذلك، والإسلام يدفعنا إليه»⁽²⁾.. فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو الأحق بها.

4- ورابع هذه الأصول هو الوسطية الإسلامية:

وذلك أن الجمود والتقليد، إذا كان للغرب، فهو تطرف يرى «الآخر الحضاري» ويعمى عن «الذات الحضارية».. وإذا كان تقليداً لماضيها، فهو تطرف يهاجر من العصر إلى التاريخ، ويجهل الحاضر ساجناً عقله في الماضي.. والوسطية الجامعة هي الصيغة المتميزة للعدل والتوازن التي ميزت الإسلام وشريعته وحضارته، عندما جمعت بين الأصول والفروع، بين الثوابت والمتغيرات، بين المنابع والمصاب، بين الموروث الصالح والوافد النافع.. ولذلك كانت هذه الوسطية -لهذه الأمة الإسلامية- جعلاً إلهياً، وصبغة ربانية ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].. وفسرها الرسول ﷺ بأنها العدل الذي يجمع -بالتوازن- عناصر الحق والصواب من الأطراف والمصادر المختلفة،

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج 3 ص 109.

(2) الشيخ / محمود شلتوت. على عبد العظيم [مشيخة الأزهر]، ج 2، ص 195، طبعة القاهرة 1399هـ - 1975م.

وأحيانا المتضادة، ليؤلف بينها، ويقيم منها سبيلاً وموقفاً وسطاً وجامعاً، فقال ﷺ: «الوسط: العدل، جعلناكم أمة وسطاً»⁽¹⁾.

وعن هذا الأصل من أصول التجديد الإسلامي، الذي مثل الفطرة التي فطر الله النفوس السوية عليها، جاء في فكر المدرسة الإحيائية الأزهرية: «لقد ظهر الإسلام لا روحياً مجرداً، ولا جسدياً جامداً، بل إنسانياً وسطاً بين ذلك، أخذاً من كلا القبيلين بنصيب، فتوفر له من ملائمة الفطرة البشرية ما لم يتوفر لغيره، ولذلك سمي نفسه دين الفطرة، وعرف له ذلك خصومه اليوم، وعدوه المدرسة الأولى التي يرقى فيها البرابرة على سلم المدنية»⁽²⁾.

5- وخامس هذه الأصول هو العقلانية المؤمنة

تلك التي تميزت بإعلاء مقام العقل، على حين وقف أهل الجمود والتقليد عند ظواهر النصوص، وتنكروا لنعمة العقل التي ميز الله بها الإنسان على سائر المخلوقات.. كما تميزت هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة عن العقلانية اليونانية، التي خلت من النقل والوحي والإيمان الديني، وتميزت أيضاً عن العقلانية الوضعية للنهضة الأوروبية الحديثة، التي جاءت -بسبب ثورتها على الكهانة الكنسية- نقضاً للاهوت والدين، وإنكاراً للغيب والإيمان الديني.. فكانت العقلانية الإسلامية المؤمنة ضرورة دينية للإيمان بالله وصفاته، ولفقه الدين: وحيًا، ونبوة ورسالة، ومناطاً للتكليف بأوامر الدين ونواهيه، وسبيلاً عقلياً لإبلاغ دعوته، وإقامة حجته، وإزالة الشبهات عن أصوله ومقاصده، وذلك فضلاً عن كونها شكراً لله -سبحانه وتعالى- الذي أنعم بنعمة العقل على الإنسان.. إذ بدون التمتع بهذه النعمة لا يمكن للإنسان أن يعرف قدرها، كي يشكر الله عليها.

ولذلك شاعت في أدبيات مدرسة الإحياء والتجديد، التي تبلورت في رحاب الأزهر الشريف، الصياغات التي تعلي من مقام العقل: «فالعقل هو جوهر إنسانية الإنسان، وهو أفضل القوى الإنسانية الحقيقية.. وهو ينبوع اليقين في الإيمان بالله وعلمه وقدرته، والتصديق بالرسالة. أما النقل فهو ينبوع فيها بعد ذلك من علم الغيب، كأحوال الآخرة والعبادات»⁽³⁾.

(1) رواه الإمام أحمد.

(2) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3، ص242.

(3) المصدر السابق، ج5، ص428، ج3، ص398، 325.

ولقد تميزت هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة، عن «الجمود النصوصي»، الذي يكتفي بالوقوف عند ظواهر النصوص، متنكراً لتعقل مرامي ومقاصد هذه النصوص، كما تميزت عن العقلانية اللادينية التي ألهمت العقل، وصاحت: «لا سلطان على العقل إلا العقل وحده»، والتي استغنت به عن الوحي والنصوص، فاكثفت بالنسبي عن المطلق والكلي والمحيط، وبالعالم الشهادة عن عالم الغيب، وبظواهر الحياة الدنيا عن ما وراء هذا الظاهر، وبآيات الله في كونه المنظور عن آياته في وحيه وكتابه المسطور ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٦) يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ ﴿[الروم: 6، 7].

وبهذه العقلانية المؤمنة انتفت الثنائيات المتناقضة، تلك التي سقطت فيها كل من «السلفية النصوصية» و«الوضعية الغربية».. فرأينا -في فكر مدرسة الإحياء والتجديد الأزهرية-: معجزة الإسلام وهي القرآن الكريم معجزة عقلانية؛ لأن المعجزة هي الخارقة «للعادة»، وليست الخارقة «للعقل».. «والقرآن الكريم -وهو المعجز الخارق- دعا الناس إلى النظر فيه بعقولهم.. فهو معجزة عُرضت على العقل، وعرفته القاضي فيها، وأطلقت له حق النظر في أنحائها، ونشر ما انطوى في أثنائها، فالإسلام لا يعتمد على شيء سوى الدليل العقلي، والفكر الإنساني الذي يجري على نظامه الفطري، فلا يدهشك بخارق للعادة، ولا يغشي بصرك بأطوار غير معتادة، ولا يخرس لسانك بقارعة سماوية، ولا يقطع حركة فكرك بصيحة إلهية، فتأخى العقل والدين لأول مرة في كتاب مقدس، على لسان نبي مرسل، بتصریح لا يقبل التأويل. وتقرر بين المسلمين كافة -إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه- أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل، كالعلم بوجود الله، وبقدرته على إرسال الرسل، وعلمه بما يوحى إليهم، وإرادته لاختصاصهم برسالته، وما يتبع ذلك مما يتوقف عليه فهم الرسالة، وكالتصديق بالرسالة نفسها، كما أجمعوا على أن الدين إن جاء بشيء قد يعلو على الفهم، فلا يمكن أن يأتي بما يستحيل عند العقل. والله يخاطب في كتابه الفكر والعقل والعلم، بدون قيد ولا حد.. والوقوف عند حد فهم العبارة مضر بنا، ومنافٍ لما كتبه أسلافنا من جواهر المعقولات.. والمرء لا يكون مؤمناً إلا إذا عقل دينه، وعرفه بنفسه، حتى اقتنع به، فمن ربي على التسليم بغير عقل، والعمل، ولو صالحاً، بغير فقه، فهو غير مؤمن، لأنه ليس المقصود من الإيمان أن يذل الإنسان للخير كما يذل الحيوان، بل القصد منه أن يرتقي عقله وتنزكي نفسه بالعلم بالله والعرفان في دينه، فيعمل

الخير لأنه يفقه أنه الخير النافع المرضي لله، ويترك الشر لأنه يفهم سوء عاقبته ودرجة مضرته في دينه ودنياه، ويكون فوق هذا على بصيرة وعقل في اعتقاده. فالعقل لا يقلد عاقلاً مثله، فأجدر به أن لا يقلد جاهلاً دونه»⁽¹⁾.

وإذا ما حدث وحسب الإنسان وجود تعارض بين العقل والنقل، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تعارضاً بين حقيقة النقل وبين توهم العقل - وليس صريح العقل - أو تعارضاً بين العقل وظاهر النقل.. وليس حقيقة النقل «فلقد اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه، على أنه إذا تعارض العقل والنقل أخذ بما دل عليه العقل، وبقي في النقل طريقان: طريق التسليم بصحة المنقول، مع الاعتراف بالعجز عن فهمه، وتفويض الأمر إلى الله في علمه. والطريقة الثانية: تأويل النقل، مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبتته العقل»⁽²⁾.

ومع هذا الإعلاء لمقام العقلانية المؤمنة، هناك الحذر الشديد من العقلانية اللادينية، التي تكتفي بالعقل عن النقل، والتي تستغني بالنسبي عن المطلق والكلي والمحيط.. «فالعقل البشري وحده ليس في استطاعته أن يبلغ بصاحبه ما فيه سعادته في هذه الحياة، اللهم إلا في قليل ممن لم يعرفهم الزمن، فإن كان لهم من الشأن العظيم ما به عرفهم أشار إليهم الدهر بأصبع الأجيال.. وإذا قدرنا عقل البشر قدره، وجدنا غاية ما ينتهي إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني.. أما الوصول إلى كنه الحقيقة فمما لا تبلغه قوته.. ومن أحوال الحياة الأخرى ما لا يمكن لعقل بشري أن يصل إليه وحده.. ولهذا كان العقل محتاجاً إلى معين يستعين به في وسائل السعادة في الدنيا والآخرة»⁽³⁾.

فالمسلم يقرأ النقل بالعقل.. ويحكم العقل - الذي هو نسبي الإدراك - بالنقل المطلق والكلي والمحيط.. وبذلك تميزت العقلانية الإسلامية المؤمنة بالجمع بين العقل والنقل.. بينما أحلت «السلفية النصوصية» النقل محل العقل.. وصنعت «الوضعية المادية» العكس، عندما ألهمت العقل وأحلتها مكان النقل..

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج3، ص356، 357، 151، 279، 281، ج4: ص414.

(2) المصدر السابق، ج3، ص301.

(3) المصدر السابق: ج3، ص412، 426، 379، 397.

ولقد كان من ثمرات هذه العقلانية الإسلامية المؤمنة إفساح المجال أمام التفكير والتدبر والتعقل، على النحو الذي جعل المسيرة الحضارية لأمتنا تخلو من وجود ظاهرة ملحوظة للإلحاد، حتى «لقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر.. فهل رأيت تسامحاً مع أقوال الفلاسفة الحكماء أوسع من هذا؟! وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه؟!»⁽¹⁾.

6- وسادس هذه الأصول: الوعي بسنن الله الكونية:

تلك التي تحكم سائر عوالم المخلوقات، والتي تمثل قواعد علم الاجتماع الديني، في التقدم والتخلف، في النهوض والتراجع، في الانتصارات والهزائم، وفي التدافع بين الدعوات والأمم والحضارات.

لقد ادعت أدبيات هذه المدرسة الأزهرية التجديدية إلى تأسيس علم السنن والقوانين الإلهية في الاجتماع الإنساني، وإلى أن يستخرج المسلمون هذا العلم من القرآن الكريم كما استخرجوا غيره من العلوم الإسلامية.. وفي تفسير قول الله - سبحانه وتعالى -: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [آل عمران: 137]، قال إمام هذه المدرسة: «إن إرشاد الله إيانا أن له في خلقه سنناً، يوجب علينا أن نجعل هذه السنن علماً من العلوم المدونة لنستفيد ما فيها من الهداية والموعظة على أكمل وجه، فيجب على الأمة في مجموعها أن يكون فيها قوم يبينون لها سنن الله في خلقه، كما فعلوا في غير هذا العلم من العلوم والفنون التي أرشد إليها القرآن بالإجمال، وبينها العلماء بالتفصيل، عملاً بإرشاده، كالتوحيد وأصول الفقه.

والعلم بسنن الله تعالى من أهم العلوم وأنفعها، والقرآن يحيل عليه في مواضع كثيرة، وقد دلنا على مأخذه من أحوال الأمم، إذ أمرنا أن نسير في الأرض لأجل اجتلائها ومعرفة حقيقتها. إن لله في الأمم والأكوان سنناً لا تتبدل، وهي التي تسمى شرائع، أو نواميس، أو

(1) المصدر السابق، ج 3، ص 302.

قوانين.. ونظام المجتمعات البشرية، وما يحدث فيها هو نظام واحد لا يتغير ولا يتبدل، وعلى من يطلب السعادة في المجتمع أن ينظر في أصول هذا النظام حتى يرد إليه أعماله، ويبنى عليه سيرته، وما يأخذ به نفسه، فإن غفل عن ذلك غافل، فلا ينتظر إلا الشقاء، وإن ارتفع في الصالحين نسبه، أو اتصل بالمقربين سببه، فمهما بحث الناظر وفكر وكشف وقرر أتى لنا بأحكام تلك السنن، فهو يجري مع طبيعة الدين، وطبيعة الدين لا تتجافى عنه، ولا تنفر منه»⁽¹⁾.

وبالوعي بهذه السنن الإلهية في الكون والاجتماع الإنساني، تسقط ثنائية التناقض الموهوم بين الإيمان الديني والقضاء الإلهي، وبين الأسباب التي أودعها خالق الكون ومسبب الأسباب في الكون المخلوق.. «فليس من الممكن لمسلم أن يذهب إلى ارتفاع ما بين حوادث الكون من الترتيب في السببية والمسببية إلا إذا كفر بدينه قبل أن يكفر بعقله»⁽²⁾.

7- وسابع هذه الأصول: أن الدولة مدنية إسلامية، لا كهنوتية ولا علمانية:

فالإنسان مستخلف لله -سبحانه وتعالى- لاستعمار الأرض، شاكر لله على تسخير ما سخر لهذا الإنسان من نعم وطاقات وقوى وملكات لإقامة هذا العمران.

ولأن الإسلام هو دين الجماعة الشاملة للفرد، والمؤسسة على الأسرة، فإن الأمة -وليس الفرد أو الطبقة- هي مركز الاستخلاف.. ولأن الله لطيف بعباده، فلقد كان من لطفه بخلقه، وعنايته ورعايته لهم، إرساله الرسل وإنزاله الكتب لتصويب مناهج الجماعات والأمم في هذه الحياة، لذلك، كانت الشريعة الإلهية هي بنود عقد وعهد الاستخلاف الإلهي للإنسان.

ولأن «الدولة» -وهي مؤسسات السلطة- لم ترد في أصول الإيمان، ولا في أركان الإسلام.. كانت - ككل «النظم الحياتية» - إبداعاً مدنياً إنسانياً، وجزءاً من الاجتهادات البشرية المتطورة، تقيمها الجماعة لتحقيق المقاصد الدينية والدنيوية، التي لا تقوم بغير هذه «النظم والمؤسسات».. فالدولة «واجب مدني» لا تقوم بدونه «الواجبات الدينية» ومصدر إقامتها والسلطة والسلطان

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج5، ص94، 95، ج3، ص284.

(2) المصدر السابق، ج3، ص502.

فيها هو الأمة، بشرط ألا تخرج هذه السلطة ولا هذا السلطان عن الشريعة.. التي هي بنود عقد الاستخلاف وعهده؛ «فالأمة» مستخلفة لله.. و«الدولة» مستخلفة عن الأمة، وكلتاهما- «الأمة» و«الدولة»- محكومة سلطتهما بإطار الثوابت الشرعية.

وبهذا التصور تميزت وتتميز الدولة الإسلامية عن دولة الكهانة الكنسية الأوروبية التي دجبت الدولة في الدين، وغابت عنها الأمة.. كما تتميز عن الدولة العلمانية، التي فصلت بين الدولة والدين، فغابت عنها الشريعة الإلهية.. «فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعدة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر، وهي سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خوّلها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم»

أصل من أصول الإسلام-وما أجله من أصل- قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها. هدم الإسلام بناء تلك السلطة، ومحا أثرها، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم، ولم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، فليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه.. والإسلام يحدد أن الأمة، أو نائب الأمة هو الذي ينصب الخليفة، والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه، وهي تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها، فهو حاكم مدني من جميع الوجوه، ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج «ثيوكراتيك»، أي سلطان إلهي.

وكذلك القاضي والمفتي وشيخ الإسلام.. لم يجعل الإسلام لهؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتحرير الأحكام، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية، قدرها الشرع الإسلامي، ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد، أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريقة نظره.

إن الإيمان بالله يرفع الخضوع والاستعباد للرؤساء الذين استذلوا البشر بالسلطة الدينية، وهي دعوى القداسة والوساطة عند الله، أو السلطة الدنيوية وهي سلطة الملك والاستبداد، فالمؤمن لا يرضى لنفسه أن يكون عبداً لبشر مثله للقب ديني أو دنيوي، وقد أعزه الله بالإيمان، وإنما أئمة الدين مبلغون لما شرعه الله، وأئمة الدنيا منفذون لأحكام الله، وإنما الخضوع الديني لله ولشرعه، لا لشخصهم وألقابهم.

ومع هذا.. فالإسلام دين وشرع.. لم يدع ما لقيصر لقيصر، بل كان من شأنه أن يحاسب قيصر على ماله ويأخذ على يده في عمله، فكان الإسلام - بذلك - كملاً للشخص، وألفة في البيت، ونظاماً للملك امتازت به الأمم التي دخلت فيه عن سواها ممن لم يدخل فيه»⁽¹⁾.

وهذه الدولة الإسلامية المدنية - يمكن - في ظل التنوع الوطني والقطري والقومي، والاختلاف في الألسنة واللغات، أن تصبح جامعة حضارية، يضم محيطها القوميات والأقاليم والأوطان، دون أن تكون دولة مركزية واحدة..

والاجتماع الإسلامي - في هذه الدولة - يزي مبدأ المواطنة - الذي هو تفاعل ومفاعلة بين المواطن والوطن - بصرف النظر عن عقائد ومذاهب المواطنين.. ولقد عرفت الدولة الإسلامية الأولى - في المدينة المنورة - تقنين المواطنة، عندما صاغ رسول الله ﷺ الوثيقة الدستورية التي ساوت بين المواطنين على اختلاف دياناتهم.. والتي جاء فيها: «لكل من ينتحل دين النصرانية في أقطار الأرض، جوار الله وذمة محمد رسول الله، على أموالهم وأنفسهم وملتهم.. ويبيعهم وكل ما تحت أيديهم.. أن أحمي جانبهم، وأذب عنهم وعن كنائسهم ويبيعهم وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان ومواطن السياح.. وأن أحرس دينهم وملتهم أين كانوا بما أحفظ به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي.. لأني أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم»⁽²⁾.

فالمواطنة معلم من معالم الاجتماع الإسلامي، وليست طارئة على هذا الاجتماع ولا مناقضة له - كما كان حالها في مناجات حضارية أخرى -.

8- وثامن هذه الأصول: الشورى؛

ففي هذه الدولة المدنية الإسلامية نرى الشورى فريضة إلهية، فريضة في «الدولة»:

(1) المصدر السابق ج3: ص233، 288، 286، 285، 287، 225، 226، وج4: 412.

(2) [مجموع الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة]، ص 112، تحقيق: د. محمد حميد الله الحيدر آبادي، طبعة القاهرة 1956م

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159] فهي استخراج الرأي من المواطنين، وبعد إنضاجها للقرار تأتي مرحلة العزم، أي تنفيذ القرار الذي قرره أولوا الأمر بالشورى، ليوضع في الممارسة والتطبيق.. وهي - كذلك - فريضة من الفرائض الكفائية على جمهور الأمة، إذا قام بها أولوا الأمر سقطت عن الباقين.. ومعنى هذا أنها آكد من الفرائض العينية؛ لأن التخلف عن الفرض العيني يقف إثمه عند الفرد، بينما التخلف عن إقامة الفرائض الكفائية - الاجتماعية - يلحق إثمه بالأمة جمعاء.. ولذلك جاءت الشورى - في القرآن الكريم - صفة من صفات المؤمنين ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: 38].. فهي ليست امتيازاً «للأحرار.. الإشراف.. الملاك.. الفرسان» كما كان حالها في الديمقراطية الإغريقية.. وليست مجرد «حق» من حقوق الإنسان، حتى يجوز له أن يتنازل عنه بالرضا والاختيار، وإنما هي فريضة إلهية، وتكليف سهاوي - على الكافة - وضرورة من ضرورات الاجتماع الإنساني. بل لقد بلغ الإسلام في تزكية الشورى حداً جعل فيه «العصمة» للأمة، ومن ثم للرأي والقرار المؤسس على شوراها، فقال رسول الله ﷺ «إن أمتي لا تجتمع على ضلالة»⁽¹⁾، وذلك لتطمئن القلوب إلى حكمة الرأي وصواب القرار إذا كانا مؤسسين على شورى الأمة..

ولقد صاغ علماء الإسلام مبدأ الشورى وفريضتها صياغة دستورية، نقلها القرطبي (671هـ - 1273م) عن المفسر ابن عطية (481 - 542هـ - 1088 - 1148م) الذي قال: «إن الشورى من قواعد الشريعة، وعزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب.. وهذا مما لا خلاف فيه»⁽²⁾.

ولأن الحكمة ضالة المؤمن، أنى وجدها فهو الأحق بها، فإن الرؤية الإسلامية تفسح الميادين للاستفادة من مختلف التجارب الإنسانية لإغناء آليات تطبيق الشورى الإسلامية، ومن هذه التجارب والخبرات ما تبلور في إطار الديمقراطية الليبرالية الغربية، من النظم الدستورية، والتمثيل النيابي عبر الانتخابات، والتبادل السلمي للسلطة.. وهي خبرات غنية وثروة إنسانية،

(1) رواه ابن ماجه.

(2) القرطبي [الجامع لأحكام القرآن]، ج2، ص 249، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنها تطوير خلاق لما عرفته حضارتنا الإسلامية -مبكرًا- من أشكال أولية وجينية في «البيعة» و«المؤسسات».

9- وتاسع هذه الأصول هو العدالة الاجتماعية؛

المؤسسة على فلسفة الاستخلاف.. فالمال مال الله، والناس - الأمة، وليس الطبقة ولا الفرد - مستخلفون في الأموال والثروات، يملكون ويستثمرون ويتمتعون - كوكلاء ونواب- في حدود ضوابط عقد وعهد الاستخلاف، التي تحدت في قوله - سبحانه وتعالى -: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: 7]، وفي تفسيرها يقول الإمام الزمخشري: (467 - 538 هـ - 1075 - 1144 م) .. في [الكشاف]: «إن مراد الله في هذه الآية هو أن يقول للناس: إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله، بخلقه وإنشائه لها، وإنما مولاكم إياها، وخولكم الاستمتاع بها، وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب»⁽¹⁾.. وإذا كانت النظريات الاجتماعية الوضعية قد أصابها التطرف، وأصبح منها من حرم الملكية، فخالف فطرة الحياة الباعثة على تنمية الأموال والثروات.. ومنها من أطلق العنان لحرية التملك دون قيود أو حدود، فوقع في الطغيان ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾ [العلق: 6، 7].. فإن فلسفة الاستخلاف الإسلامية قد جمعت -بالوسطية المتوازنة- بين القطبين المتقابلين، على النحو الذي أشار إليه الإمام محمد عبده (1266 - 1323 هـ - 1849 - 1905 م) عندما نبه على دلالات إضافة القرآن الكريم مصطلح «المال» إلى ضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية، وإضافته إلى ضمير «الفرد» في سبع آيات. وذلك «لينبه الله بذلك على تكافل الأمة في حقوقها ومصالحها، فكأنه يقول: إن مال كل واحد منكم إنما هو مال أمتكم»⁽²⁾.

ولذلك كان نصيب الفقراء في الأموال «حقًا» وليس «منة» من الأغنياء؛ لأن الكافة مستخلفون في مال الله، الذي خلقه وسخره للكافة: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: 10].

ولأن الحفاظ على الحياة -النفس- في المقدمة من مقاصد الشريعة، كان التكافل الاجتماعي

(1) الزمخشري [الكشاف]، ج 4، ص 61، طبعة القاهرة 1967.

(2) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج 5، ص 194.

الذي يجعل الأمة كالجسد الواحد، هو الوسيلة لتحقيق هذا المقصد، وقد أسست الرؤية الإسلامية صلاح الدين والدنيا بتوافر حدود الكفاية لعموم الناس.. وبعبارة حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (450 - 505 هـ - 1058 - 1111 م): «فإن نظام الدين لا يحصل إلا بانتظام الدنيا.. فنظام الدين بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليه إلا:

- بصحة البدن.

- وبقاء الحياة.

- وسلامة قدر الحاجات من: أ- الكسوة، ب- المسكن، ج- والأقوات، د- والأمن.

فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية. وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة، وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل، وهما وسيلته إلى الآخرة؟ فإذا، بأن أن نظام الدنيا، أعني مقادير الحاجة، شرط لنظام «الدين»⁽¹⁾.

ومنذ فجر الإنسانية تقرر هذه «الحقوق الإجتماعية» للإنسان، وقال الله سبحانه وتعالى لآدم -عليه السلام- عندما بدأ هبوطه على الأرض: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۖ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾ [طه: 118، 119].

10 - وعاشر هذه الأصول: إنصاف المرأة

لشارك الرجل في القيام بفرائض العمل العام وتكاليفه -الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- ولذلك وجب تحرير المرأة من أغلال التخلف الموروث باسم الإسلام.. وليس تحريرها -كما يريد المتغربون- من الإسلام.. والمساواة الإسلامية بين الرجل والمرأة هي مساواة الشقين المتكاملين، وليس مساواة الندين المتماثلين المتنافرين.. فالنساء شقائق الرجال.. ﴿لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾ [آل عمران: 195]، ﴿وَمَنْ ءَايَنْتَهُ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21].

(1) الغزالي [الاقتصاد في الاعتقاد]، ص 135. طبعة مكتبة صبيح - بدون تاريخ.

وإذا كان الإسلام قد أراد للأمة أن تكون بمثابة الجسد الواحد، فإن الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء الأمة «التي تتكون من البيوت (العائلات)، وصلاح الأسرة هو صلاح الأمة، ومن لم يكن له بيت لا تكون له أمة. والرجل والمرأة يتماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنها يتماثلان في الذات والشعور والعقل.. والآية القرآنية: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]. هي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمراً واحداً عبر عنه بقوله: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: 228].. وهذا الأمر -وهو القوامة- يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجل أشياء، ذلك أن الحياة الزوجية حياة اجتماعية، ولابد لكل اجتماع من رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف كي لا تنفصم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام.. والرئاسة هنا إرشاد ومراقبة وملاحظة، وليست قهراً ولا سلباً للإرادة.. فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن، وكلاهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عبداً يستذله ويستخدمه في مصالحه، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين للآخر والقيام بحقوقه.. أما الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم، فإنهم إنما يلدون عبيداً لغيرهم»⁽¹⁾.



هكذا كان التجديد -للفكر والخطاب- فريضة إسلامية، على مر تاريخنا الحضاري.. وهكذا كانت الدعوة إليه السبيل لتجاوز الأمة مراحل التراجع الحضاري.. وهكذا تبلورت في إطار الأزهر الشريف منذ فجر نهضته الحديثة المدرسة الإصلاحية، التي حمل علماءها رسالة التجديد إلى مختلف أنحاء عالم الإسلام.. فالتجديد هو الحياة والإحياء.. والجمود هو الموت والموات.. وبعبارة الإمام الشيخ محمود شلتوت (1310 - 1383 هـ - 1893 - 1963 م):

«الجمود عند الموروث، والاكتفاء به مصادم لما تقضي به طبيعة الكون وطبيعة كل حي من النمو والتوليد.. والتناسل الفكري كالتناسل النباتي والحيواني والإنساني، كلاهما شأن لا بد

(1) الأعمال الكاملة [للإمام محمد عبده]، ج4، ص 606 - 611.

منه في الحياة، ولو وقف التناسل الفكري لارتطم الإنسان في حياته لكثرة ما تلد الطبيعيات التي هو منها، وعندئذ يعجز عن تدبير الحياة النامية.. فيتحقق فشله في القيام بمهمة الخلافة الأرضية التي اختير لها ووكلت إليه منذ القدم.

وكذلك الجمود عند آراء المتقدمين لمجرد أنهم متقدمون، فيه سلب لمزية الإنسان في التمييز بين الحق والباطل، والملائم وغير الملائم.. فيقاد بالزمام، وزمامه صور الآباء والأجداد، فهي دائماً تجذبه القهقري، ولا يجد في نفسه عوناً على التقدم، فيقع في ضيق من الحياة المتجددة حوله ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ [الأعراف: 28].. ويظل كذلك حتى تنزل به غاشية من صولة الطبيعة النامية، فتذهب به إلى حيث ذهب الغافلون.

فالجمود جنائية على الفطرة البشرية، وسلب لمزية العقل التي امتاز بها الإنسان، وإهدار لحجة الله على عباده، وتمسك بما لا وزن له عند الله..

«إن التجديد يربط الفكر الإسلامي بالحياة الواقعية التي يعيش فيها العالم اليوم، والتي تتجاذبها تيارات فكرية متعارضة، يجب أن يقف العقل المسلم، أمامها ليقبى الجماعة الإسلامية غزوها، وليحفظها من الانحلال والذوبان في غيرها»⁽¹⁾.

فهو طوق نجاة الأمة من المأزق الحضاري الذي تعيش فيه.. وهو سبيلها إلى إحياء النموذج الحضاري الإسلامي، الذي جعل منها العالم الأول على ظهر هذه الأرض عندما كانت قيادتها لأعلام التجديد، الذين جددوا لها دينها كي تتجدد به دنياها.. وهو السبيل إلى ملء الفراغ الذي يولده الجمود، والذي يتمدد فيه التغريب.. فالاستقلال الفكري، والنهوض الحضاري رهن بازدهار معالم التجديد في واقعنا الذي نعيش فيه.

(1) الشيخ محمود شلتوت: [من توجيهات الإسلام]، ص 140 - 143، طبعة دار الشروق، القاهرة 1400هـ - 1980م.

تراث الإسلام

تراث الإسلام

لأن هذا العنوان شديد التعميم والإطلاق.. لذلك كان لابد من «تفكيكه» كي تكون الكتابة فيه علمية وموضوعية بقدر الطاقة والإمكان.. ذلك أن تراثنا -الديني.. والفكري.. والحضاري- ليس على درجة واحدة من المكانة والفعل والتأثير..

□ فهناك التراث المقدس، الذي يمثل المرجعية الأولى للأمة، وهو القرآن الكريم -البلاغ الإلهي-.. والسنة النبوية الصحيحة -أي البيان النبوي لهذا البلاغ الإلهي-..

وحتى هذا التراث المقدس، لا يحتل -في المرجعية- مكاناً واحداً.. ففي القرآن الكريم -الذي هو قطعي الثبوت- ما هو «محكم.. ونص» في موضوعه، لا اختلاف في فهمه وفقهه وتفسيره ودلالته.. ومنه ما هو «متشابه» يمثل مجاًلاً فسيحاً لحركة العقول والإفهام وتمايزها وتعدديتها، في إطار ما هو محكم من الآيات.. وفي إطار حقائق اللغة وثوابت الاعتقاد..

وكذلك السنة النبوية.. فمنها ما هو متواتر -أي قطعي الثبوت-.. ومنها ما هو من أحاديث الآحاد -أي ظنية الثبوت-.. ومنها ما هو قطعي الدلالة.. ومنها ما هو ظني الدلالة.. ومنها ما يفيد «العلم» لكنه لا يفيد «اليقين»..

ومن السنة النبوية ما هو بيان للرسالة الإلهية، وتفصيل لمجمل القرآن، وبيان لإشاراته.. ومنها سنن تدور أحكامها مع العلل المتغيرة والمصالح المتبدلة إعمالاً وتجاوزاً.. أي «تنفيذاً» و«وقفاً للتنفيذ».. مثل السنن التي تعلق بفرع السياسة، ونظم الحرب، والمعاملات.. وبالعبادات والتقاليد والأعراف والمصالح التي تدخل في باب المتغيرات تبعاً لتغير الواقع المتطور.. والمعيش..

□ وهناك التراث الفكري، الذي أبدعته الأمة -في مختلف ميادين المعرفة- عندما نزلت القرآن والسنة على الواقع المعيش، وعقدت القرآن بين فقه الأحكام وفقه الحياة الاجتماعية التي عاشها الإنسان عبر تاريخ الإسلام، وعبر مجتمعاته..

وليس لهذا التراث الفكري -الذي هو اجتهاد المجتهدين- عصمة تضي عليه القداسة التي يتمتع بها القرآن والسنة الصحيحة.. فهو ثمرة لمكاتب العقل الإنساني.. وهي -ككل ملكات الإنسان- نسبية الإدراك.. وأعلى مستويات الاجتهاد الإسلامي والعلم الإنساني هو استنباط «الأحكام الظنية».. أي أن المعرفة الإنسانية -حتى في أرقى مستوياتها- هي نسبية.. وظنية.. وجزئية.. وكسبية.. وسبقها جهل.. بينما اليقيني.. والكلي.. والشامل.. والمطلق.. والمحيط هو علم الله -سبحانه وتعالى-.. فعلم الله -كما يقول أبو الوليد بن رشد [595-520هـ - 1126م]: هو سبب الوجود، بينما علم الإنسان ومعرفته هما ثمرة جزئية للوجود والموجود..

لذلك، كان التراث الفكري الإسلامي هادياً.. ومرشداً.. وملهماً.. وكنزاً معرفياً.. لكن دون أن يكون قيداً على العقل المسلم، يقف به عند مذهب من المذاهب، أو جيل من الأجيال، أو قرن من القرون..

ففي إطار الكليات الدينية المقدسة، التي مثلت الأطر المرجعية، تظل الأبواب مفتوحة على مصراعيها للتطور والاجتهاد والتجديد، الذي يواكب حركة الواقع، المتغير دائماً والمتطور أبداً..

□ ولأن تراثنا هو تراث أمة، تميزت بالعالمية، تبعاً لشريعتها العالمية والخاتمة.. وليس تراث قبيلة.. أو قومية.. أو جنس.. أو لون.. أو إقليم..

ولأن هذا التراث قد أبدعته شعوب مختلفة، وقوميات متعددة، في عصور وأجيال متمايزة وفي ظل ملابسات وتحديات متنوعة.. فلقد جاء هذا التراث متنوعاً، بل -وأحياناً- متناقضاً.. وتلك حقيقة جوهرية ومحورية لا بد من الانتباه إليها ونحن نتحدث عن دور هذا التراث في تعامل أمتنا مع معارف العصر الذي نعيش فيه الآن..

- لقد عرف تراثنا تياراً فكرياً نصوصياً، تبلور في حياتنا الفكرية كرد فعل مناقض

للعقلانية اليونانية، التي وقفت عند البرهان العقلي وحده، ولم يكن لديها نص ديني تحتكم إليه.. والأمر الذي لاشك فيه أن هذا التراث النصوصي -إذا أخذ بحرفيته- لا يقف موقفًا وديًا من مجتمع المعرفة المعاصر.. لأنه يضيق بالانفتاح على الآخر.. ويتحفظ على أدوات النظر العقلي وعلى التأويل.. ويشد أهله إلى الماضي، ويهاجر بهم إلى تجارب السلف، ويخاصم التطور والتجديد إلى حد كبير.

- كذلك عرف تراثنا تيارًا فكريًا باطنيًا غنوصيًا عرفانيًا، وقف بأصحابه عند خطرات القلوب، وإلهامات الضمائر، ومجاهدات الأرواح.. فغض الطرف عن دور النقل والنصوص، وعن تعقل العقول.. وسلك إلى ذلك ألوانًا من التأويل المنفلت من قواعد اللغة وثوابت الاعتقاد.. حتى لقد فرغ اللغة من «الحقيقة» وسلكها كلها في سلك «المجاز».. ومن ثم فرغ الشعائر والعبادات من «حقائقها» ومن وظيفتها لدى جمهور المخاطبين..

وتراث هذا التيار -الباطني الغنوصي العرفاني- وخصوصًا شرائع الغلو فيه.. لا يقف موقفًا وديًا من مجتمع المعرفة الذي نعيش الآن فيه.. لأن معارف العصر تعلي من مقام العقل، ومن مكانة التجربة والحواس..

- كذلك عرف تراثنا تيارًا جبريًا، أنكر حرية الإنسان واختياره وقدرته واستطاعته.. فخلف مقولات شديدة الضرر على سعي إنساننا المعاصر للتحرر والتقدم والإبداع والنهوض..

- كذلك عرف تراثنا شريحة محدودة العدد والتأثير، وقفت عند تقليد العقلانية اليونانية.. فلم تفسح -في فكرها- مكانًا ملحوظًا للنص الديني.. ولم تهتم -كثيرًا- بعلوم القلوب والسلوك.. ولم تقم بالتوفيق بين الفلسفة والدين.. بين الحكمة والشرعية..

- كذلك يجب أن نميز في تراثنا بين فكر العصور التي هدد الغزو الخارجي فيها وجود الأمة، فضمرت فيها مساحة الانفتاح على الآخر.. وبين فكر عصور القوة والمنعة والأمن، التي فتحت فيها الأمة أبواب التفاعل مع الآخرين..

- ولقد عرف تراثنا -كذلك- تيارًا فكريًا اشتغل أهله بالعلوم التجريبية.. والملاحظة.. والاستقراء.. ولقد انطلق هذا التيار -إلى ذلك- من دعوة القرآن للنظر في عوالم الخلق

والملكوت.. واستفاد هذا التيار من التراث الإغريقي.. الذي ترجموه.. ثم فحصوه.. وكتبوا عليه «الشكوك»، وعلامات الاستفهام والمراجعات والتصحيحات.. انطلاقاً من المنهج التجريبي الذي أبدعته الحضارة الإسلامية.. والذي جعل علماء هذا التيار يطورون ويضيفون إلى الميراث الإغريقي في العلوم الطبيعية والدقيقة والمحايدة..

ولقد تميز تراثنا هذا -في العلوم الطبيعية والتجريبية- عن نظيره الإغريقي.. بأن أهله ومبديه قد جمعوا إلى «الحواس والتجربة» «الإيمان القلبى»، ومنظومة القيم الإسلامية، وملكة العقلانية الإسلامية المؤمنة.. أي أنهم قد آمنوا بالنصوص الدينية، دون أن يقفوا عند ظواهرها، وإنما فقهوها بالعقول المؤمنة.. وكتب كثير منهم في علوم القلوب والسلوك، دون أن يهملوا الفلسفة العقلية، ولا التجارب الحسية.. فتكاملت -عند هذا التيار- في تراثنا الإسلامي.. أعلى مستويات الجدارة في الانفتاح على جديد المعرفة..

لقد قادتهم اكتشافات أسرار الكون إلى مزيد من الخشية لمبدع هذا الكون.. فبرئوا من الفصام النكد بين «الخبراء الذين لا قلوب لهم».. و«الفقهاء الذين لا عقول لهم»!.

لذلك؛ كان إحياء تراث هذا التيار من تياراتنا الفكرية طاقة فاعلة في تزكية انخراط العقل المسلم المعاصر في معارف العصر ومجتمع المعرفة العصرية.. بحسبان أن ذلك الانخراط هو تطور طبيعي لتراثنا الموروث، وليس انقلاباً على هذا التراث الموروث.

وعلينا أن نعترف -وننبه- إلى أن هذا اللون من التراث الإسلامي هو أكثر ألوان التراث تعرضاً للإهمال.. فليس له إلا معهد يتيم في سوريا وحدها..!

□ كذلك.. ونحن نتعامل مع التراث.. ونبحث عن دوره في حفز عقلنا المعاصر إلى الانخراط في معارف العصر.. علينا أن نتنبه إلى سنة التطور التي حكمت خط سير المذاهب والأنساق الفكرية والفقهية في تراثنا..

فالتيار النصوصي الذي بدأ «رد فعل» على العقلانية اليونانية اللادينية، لم يقف -في مسيرته- وصيرورته- عند الجمود على «رد الفعل».. وإنما تطور على يد مواكب المجددين من علمائه، الذين مارسوا «الفعل»، ولم يقفوا عند تراث «رد الفعل».. ولقد حدث ذلك للسلفية، التي تطورت على

يد شيخ الاسلام ابن تيمية [661 - 728هـ - 1263 - 1328م] وابن القيم [691 - 751هـ - 1292 - 1350م] وابن عقيل البغدادي [431 - 513هـ - 1040 - 1119م] وابن الجوزي [508 - 597هـ - 1114 - 1201م].. فلم تجمد هذه السلفية عند نصوصية الإمام أحمد بن حنبل [164 - 241هـ - 780 - 855م] التي كانت «رد فعل» على ترجمة اليونانيات، ولا أدرية الشعوية الفارسية..

وحدث ذلك أيضًا للأشعرية، التي تطورت على يد حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م] والباقلاني [453هـ - 1013م] والجويني - إمام الحرمين - [419 - 478هـ - 1028 - 1085م] فلم تقف عند «رد الفعل» الذي مثله أبو الحسن الأشعري [260 - 324هـ - 874 - 936م] ضد المعتزلة..

حتى لقد قال شيخ الاسلام ابن تيمية - وهو فيلسوف السلفية.. وأبرز أعلامها-:

«إن كثيرًا من المتأخرين المنتسبين إلى الإمام أحمد.. كابن عقيل، وصدقة بن الحسين [477 - 537هـ - 1084 - 1177م] وابن الجوزي، قد مالوا إلى بعض كلام المعتزلة، بينما كان الأشعري أقرب إلى مذهب الإمام أحمد من هؤلاء»⁽¹⁾.

فالتطور في تراثنا الفكري والمذهبي -الكلامي والفقه- هو قسمة أصيلة.. وتسليط الأضواء على هذه القسمة يساعد على تفكيك الجمود المذهبي، ويعين على توجيه التراث لتقبل معارف العصر الذي نعيش فيه.

□ كذلك يجب أن نزكي التوجه الذي يحتضن تراث الأمة - كل تراث الأمة - دون أن يتخندق في مذهب واحد من مذاهب هذا التراث.. ذلك أن الولاء لكل التراث، مع الاختيار منه، يزكي عقلية الانفتاح على عوالم المعرفة الحديثة والمعاصرة، على عكس عقلية الانغلاق على مذهب واحد من مذاهب التراث..

ونحن نرى مصداق ذلك في البلاد التي تحصر عقلها الفقهي في مذهب واحد لا تتعداه..

- فإيران قد نصت في دستورها على جواز تعديل كل مواد الدستور إلا المادة التي نصت على أن المذهب الجعفري هو مذهب إيران!..

(1) [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول]، ج1، ص 161، طبعة القاهرة سنة 1321هـ.

- وفي المملكة العربية السعودية يتفرد المذهب الحنبلي بالسيادة، حتى ليفرض فقهه على الحجاج الذين ينتمون إلى مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية !..
- وفي المغرب تم تقنين واحدة المذهب المالكي -لمواجهة امتدادات السلفية الحنبلية- !..
- وفي تركيا يتفرد المذهب الحنفي بين أهل السنة الأتراك..

بينما تحتضن مصر كل المذاهب الفقهية الإسلامية.. ولقد ظل الأزهر يدرسها جميعها حتى عندما كانت مصر جزءاً من دار الخلافة العثمانية.. وهي -أي مصر- تنتقي وتختار الأصلح والأنسب من هذه المذاهب وتصدر موسوعتها الفقهية على المذاهب الثمانية -الموثقة أصولها-: الشافعي.. والمالكي.. والحنفي.. والحنبلي.. والظاهري.. والزيدي.. والجعفري.. والإباضي.. بينما وقفت الموسوعة الفقهية الكويتية عند المذاهب السنية الأربعة الشهيرة: الحنفي.. والمالكي.. والشافعي.. والحنبلي..

فصرت مصر -بذلك- المثل على ما يجب أن نهجه من الانفتاح على مذاهب الأمة وكل تراثها، دون التخذق في مذهب لا نتعده.



ولأن «الوسطية الجامعة» هي المنهاج الأصوب والأفضل في التعامل مع التراث.. ومع الواقع.. ومع المعارف التي أبدعها الآخرون.. كان تسليط الأضواء، وبذل جهود الإحياء لقسمات تراثنا الجامعة بين: العقل.. والنقل.. والتجربة.. والوجدان.. هو السبيل لجعل هذا التراث المثل للثقافة المتوازنة التي تعين على الانخراط في «المعرفة الضرورية والنافعة» التي يزخر بها واقعنا المعيش..

أي أننا كما نتخذ موقفاً انتقائياً إزاء تيارات أفكارنا التراثي.. فإننا يجب -أيضاً- أن نتخذ موقفاً انتقائياً من المعرفة المبذولة والمعروضة في واقعنا المعاصر..

فنحن لا نريد تراث الجمود عند ظواهر النصوص الموروثة.. ولا المعرفة المعاصرة التي يقف أصحابها بجمود عند بعض النظريات الوافدة..

وكما نرفض تأويلات الباطنية الغنوصية في تراثنا، فإننا نرفض - كذلك - التأويلات العبثية لما بعد الحداثة، تلك التي تفكك الأنساق الفكرية الحاكمة للعقل الإنساني، وتقذف بالإنسان إلى العدمية والفوضوية واللاأدرية..

وكما نرفض تراثنا الخرافي في المهدية والمهدوية.. نرفض - كذلك - «معارف» الأصوليات البروتستانتية الغربية، التي تنتظر المسيح ليحكم الأرض ألف سنة سعيدة.. كما ينتظر بعض منا المهدي، الذي سيملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً.. فانتظار الخلاص والصلاح على «يد الغائب» هو باب للكسل العقلي، الذي يعلق التغيير على الغائب المنتظر.. كمثال المحب الكسول، الذي يغني:

يا مين يجيب لي حبيبي

دون أن ينهض هو للبحث عن هذا الحبيب !..

وإذا كان تراثنا قد «تديننت فيه الفلسفة، وتفلست فيه الدين».. فإن خصيصته هذه هي التي تجعلنا نقبل ونتقبل المعرفة العلمية المحكومة بتطبيقاتها بالقيم الأخلاقية.. ونقبل ونتقبل العقلانية المؤمنة، التي يبرأ فيها الإيمان من الخرافة، وتبرأ فيها العقلانية من المادية والإلحاد.. هذا هو الفكر التراثي الذي يحفز أمتنا - إذا نحن أحييناه، وسلطنا عليه الأضواء - إلى المعرفة الضرورية والنافعة، التي تمثل «الصواب والحكمة» في واقعنا المعيش..



□ ولقد أبدعت الدعوة الإصلاحية -مدرسة الإحياء والتجديد- في عصرنا الحديث.. هذا النموذج «التراثي التجديدي» الذي نحتاج إليه..

ولقد صاغ رائد هذه المدرسة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] نظرية في المعرفة تمثل المفتاح في هذا الموضوع.. موضوع: كيف يعيش التراث في الانفتاح على الجديد والتجديد في ميادين المعارف والعلوم، دون حدوث قطيعة معرفية مع هوية الأمة وثوابتها..

صنع ذلك، عندما أحيا العقلانية المؤمنة.. وسلط الأضواء على السببية.. وعلى السنن الكونية والاجتماعية.. وعندما اتخذ موقفًا نقدياً من المأثورات والمرويات.. وأحيا علم المقاصد.. وانتقد الغلو الديني واللا ديني.. وحارب الجُمود النصوصي.. والخرافات والشعوذات..

لقد تحدث الإمام محمد عبده عن «الهدايات الأربع».. هدايات: العقل.. والنقل.. والتجربة.. والوجدان.. فقال:

«لقد منح الله الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

أولاه: هداية الوجدان الطبيعي والإلهام الفطري، وتكون للأطفال منذ ولادتهم.

والثانية: هداية الحواس والمشاعر، وهي متممة للهداية الأولى في الحياة الحيوانية، ويشارك الإنسان فيهما الحيوان الأعجم، بل هو فيهما أكمل من الإنسان، فإن حواس الحيوان وإلمامه يكملان له بعد ولادته بقليل، بخلاف الإنسان، فإن ذلك يكمل فيه بالتدريج في زمن غير قصير.

والثالثة: هداية العقل. خلق الإنسان ليعيش مجتمعه ولم يعط من الإلهام والوجدان ما يكفي مع الحس الظاهر لهذه الحياة الاجتماعية كما أعطى النحل والنمل.. فحياه الله هداية هي أعلى من هداية الحس والإلهام، وهي العقل الذي يصحح غلط الحواس والمشاعر ويبين أسبابه، وذلك أن البصر يرى الكبير على البعد صغيراً، ويرى العود المستقيم في الماء معوجاً، والصفراوي يذوق الحلو مرّاً، والعقل هو الذي يحكم بفساد هذا الإدراك.

والهداية الرابعة: الدين. يغلط العقل في إدراكه كما تغلط الحواس، وقد يهمل الإنسان استخدام حواسه وعقله فيما فيه سعادته الشخصية، والنوعية، ويسلك بهذه الهدايات مسالك الضلال، فيجعلها تسخره لشهواته ولذاته حتى تورده موارد الهلكة.. فاحتاج الناس إلى هداية ترشددهم في ظلمات أهوائهم، إذا هي غلبت على عقولهم، وتبين لهم حدود أعمالهم ليقفوا عندها، ويكفوا أيديهم عما وراءها..

فالإنسان في أشد الحاجة إلى هذه الهداية الرابعة -الدين- وقد منحه الله إياها..»⁽¹⁾.



(1) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج4 ص43 - 45 دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة الشروق القاهرة، سنة 1993 وطبعة 2006م.

فإذا استطعنا أن نحیی من تراثنا -بالتحقیق والنشر والدراسة- مكتبة تقدم للعقل المعاصر هذه القسّمات والهدایات الأربع:

1- العقلانية: التي لا تهمل النقل.. ولا التجربة.. ولا الوجدان..

2- والوجدان: الذي يعصمه العقل والنقل والتجربة من الغرق في الباطنية والغنوص والخرافات..

3- التجريبية العلمية: التي تربطها وتضبطها هدايات الإيمان.. والقلوب..

4- والنصوص: التي تعصمها العقلانية المؤمنة من الجمود عند ظواهرها، والتقليد لحرفيتها..

إذا استطعنا تحقيق ونشر ودراسة «مكتبة تراثية» تكوّن هذه العقلية المتوازنة -التي يربط فيها «القلب» حسابات «العقول».. ويوقظ فيها «العقل» ويضبط خطرات «القلوب».. إذا استطعنا ذلك -وهو ممكن ومستطاع- نكون قد فتحنا أوسع الأبواب أمام أمتنا لمعارف العصر، التي تشهد ثورة «كمية.. وكيفية» غير مسبقة.. والتي تسهم في تقدمنا ونهوضنا من المأزق الحضاري الذي نعيش فيه.. وذلك دونما قطيعة معرفية مع أئمن وأجل ما في تراثنا الفكري العريق والغني والعميق..

ولنتذكر دائماً وأبداً أن انفتاح العقل المسلم على المعارف الإنسانية -بصرف النظر عن مصدرها- هو القاعدة.. وأن الانغلاق هو الاستثناء الشاذ..

وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول:

□ «الكلمة الحكمة ضالة المؤمن» -رواه الترمذي وابن ماجه-.

□ وفي البخاري تعريف للحكمة بأنها «الإصابة في غير النبوة»..

□ ولقد قال الكندي -الفيلسوف- [260هـ - 873م]: «خليق بنا أن لا نخجل من الاعتراف بالحقيقة واستيعابها مهما كان مصدرها».

□ وقال أبو الوليد بن رشد [520 - 595 هـ - 1126 - 1198 م]: «إنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك.. سواء أكان مشاركاً لنا في الملة أو غير مشارك، طالما كان صواباً».

□ وقال أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي [431 - 517 هـ - 1040 - 1119 م]: «إن السياسة: هي التدابير التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، حتى وإن لم ينزل بها وحي أو ينطق بها رسول».

□ وقال جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314 هـ - 1868 - 1897 م]: «إن أبا العلم وأمه هو الدليل.. والحقيقة تُلتَمَس حيث يوجد الدليل..».

هكذا كان -ويجب- أن ينفّث العقل المسلم على «الحكمة».. «الصواب العقلي» و«الإبداع المعرفي».. ويجب أن نحیی من تراثنا ما يزي هذا الانفتاح.. فالحكمة والصواب - مهماً كان مصدرها- لابد أن تدعم هوية الأمة وثوابتها.. بينما الجمود والتقليد هما اللذان يقيمان قطيعة مع أصالتنا ومع العصر الذي نعيش فيه.



التعارف بين الحضارات

التعارف بين الحضارات

فاتحة

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13].

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلْفُ السِّنِينَ وَالْوَنُكْمُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: 22].

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: 48].

□ «الكلمة الحكيمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها» [رواه الترمذي وابن ماجه].

□ «الحكمة: الإصابة في غير النبوة» [فتح الباري على صحيح البخاري].

□ «خليق بنا ألا نخجل من الاعتراف بالحقيقة واستيعابها مهما كان مصدرها» [الكندي (260هـ - 873هـ)].

□ «إنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك، سواء أكان مشاركا لنا في الملة أو غير مشارك، طالما كان صوابا» [ابن رشد (520 - 595هـ - 1126 - 1198م)].

□ «إن أبا العلم وأمه هو الدليل.. والحقيقة تلتبس حيث يوجد الدليل» [جمال الدين الأفغاني (1254 - 1314هـ - 1838 - 1897م)].

تمهيد

في الرؤية الإسلامية للكون: الواحدية والأحادية - فقط - للذات الإلهية.. وكل من وما عدا الذات الإلهية يقوم على التعدد والتنوع والتمايز والاختلاف..

وهذا التنوع والتعدد والتمايز والاختلاف، هو - في الرؤية الإسلامية - قانون وسنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل، وليس مجرد أمر عارض، ولا جزئي ولا هو مجرد حق من الحقوق، يمنح ويمنع، وفقاً للظروف والملاسات.

وهذه التعددية، بسبب من أنها قائمة في كون واحد، فإنها لا تعني التشرذم الدائم، ولا القطيعة التامة، ولا الانفصال الحاد.. لأنها تمايز وتنوع في كون واحد - طبيعي أو إنساني -.. كما أنها مستعصية على الوحدة والاندماج والتهاهي في نموذج واحد، وإلا فقدت خاصية التنوع والتمايز والتعدد والاختلاف.. إنها خاضعة - دائماً وأبداً - لقوانين علاقات «العموم والخصوص»، أي الاتفاق في صفات ومكونات.. والاختلاف في صفات ومكونات أخرى.. وهذا هو «التعارف» بين مكونات هذا التنوع والاختلاف.

فالإنسان، الذي يعيش في قبيلة أو شعب أو أمة، يتميز - كفرد - بخصوصيات تمثل بصمته الخاصة المميزة له عن سواه.. وهو - في ذات الوقت، يشترك مع الآخرين - في محيطه - في الصفات الجوامع التي تميز قبيلته أو شعبه أو أمته.. وكذلك الحال في علاقة الأمة بغيرها من الأمم. وعلاقة الحضارة بغيرها من الحضارات.

ولقد ساد هذا القانون - قانون الخصوصية والعموم - في علاقات الحضارات بعضها ببعض على امتداد التاريخ.. فلم يحدث أن اندمجت وتماهت هذه الحضارات في حضارة واحدة، حتى في ظل مراحل الغزو والاحتلال والقهر، التي امتدت لقرون عديدة - كما حدث للشرق من قبل الإغريق والرومان.. ومن قبل الصليبيين.. ومن قبل الاستعمار الغربي الحديث.

ولم يحدث - أيضاً - أن قامت أسوار صينية مانعة من التعارف بين الحضارات، حتى في الأزمنة القديمة، التي لم تكن قد تطورت فيها وسائل التواصل والاتصال.. وإنما كان هناك - دائماً وأبداً - التفاعل، الذي يثمر التعارف.. والخصوصية، التي تثمر الحفاظ على التمايز والتعدد والاختلاف.

ولقد عبر القرآن الكريم عن هذا القانون الذي حكم هذه العلاقات بين الأمم والشعوب والثقافات والحضارات في كثير من آياته الكريمة.. وكنموذج لها:

□ في القوميات والأجناس: ﴿وَمَنْ أَيْدِيهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ السِّنِينَكُمْ وَأَلْوَنَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾ [الروم: 22].

□ وفي الشرائع والمناهج: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: 48].

وإذا كان التسابق - بين الفرقاء المتعديدين - على طريق الخيرات والتقدم والصالح والإصلاح - لا يمكن أن يتحقق في ظل الوحدة والاندماج والتماهي - التي ينتفي معها التعدد ووجود فرقاء متسابقين، فإن هذا التسابق لا يمكن أن يتحقق إذا كانت هناك قطعة كبرى وعزلة تامة وأسوار مانعة من الالتقاء والتفاعل والأخذ والعطاء.. وهذه هي درجة «التعارف»، التي هي سبيل التعايش.. وأيضاً سبيل التسابق على طريق الخيرات والتقدم والصالح والإصلاح.. إنها الغاية من التنوع والتعدد والتمايز والاختلاف.. عبر عنها القرآن الكريم عندما قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.



ولأن هذه هي الرؤية الإسلامية للكون - الطبيعي.. والإنساني.. والفكري.. بل والنباتي.. والحيواني - فلقد جاء التاريخ الحضاري للأمة الإسلامية مصداقاً وتطبيقاً لهذا القانون.. فعندما حررت الفتوحات الإسلامية الشرق من القهر الإغريقي / الروماني - الذي دام عشرة قرون - من «الإسكندر الأكبر» [356 - 323 ق.م] - في القرن الرابع قبل الميلاد - وحتى «هرقل» [610 - 641م] - في القرن السابع للميلاد.. عندما حررت هذه الفتوحات الإسلامية الشرق من هذه الهيمنة الاستعمارية الغربية، ودخل هذا الشرق - من «غانة» - غرباً إلى «فرغانة» - شرقاً -.. ومن «حوض نهر الفولجا» - شمالاً - إلى جنوبي خط الاستواء - في إطار الدولة الإسلامية، وجد المسلمون أنفسهم أمام صورة جامعة ومجسدة للتنوع الثقافي والحضاري الذي عرفته الإنسانية

حتى ذلك التاريخ.. ولقد كان قانون «التعارف» بين الثقافات والحضارات - المعبر عن الرؤية الإسلامية للكون - هو الذي وضعه المسلمون في الممارسة والتطبيق عندما تعاملوا مع هذا التنوع الحضاري الذي ورثوه..

وإذا شئنا نماذج شاهدة - مجرد نماذج - على صدق هذه الرؤية.. وعلى التطبيق الخلاق لهذا القانون.. فإننا يمكن أن نقدم إشارات إلى هذا التعارف بين الحضارة الإسلامية البازغة، وبين الموارث الحضارية التي وجدها المسلمون في بلاد الشرق التي دخلت في إطار الإسلام.



(1)

إبان حكم عمر بن الخطاب [13 - 23 هـ - 643 - 644 م] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خرجت الدولة الإسلامية عن بساطتها وسذاجتها - عندما امتدت حدودها - بعد إزالة هيمنة الفرس والروم - من مصر إلى فارس - عبر الشام والعراق -.

ولقد استشار عمر بن الخطاب أهل الشوري في التعامل - الإداري .. والاقتصادي - مع هذا الواقع الجديد.. فكان رأي البعض - ومنهم عثمان بن عفان [47 ق.هـ - 35 هـ - 577 - 656 م] وعلي بن أبي طالب [23 ق.م - 40 هـ - 600 - 661 م] - الإبقاء على النظام القائم.. لكن المتطلبات الجديدة للواقع الجديد، جعلت الخليفة يأخذ بمشورة الذين رأوا في الحضارة الرومانية والحضارة الفارسية «تنظيمات» للإدارة والجيش والاقتصاد، تتطلبها الصورة الجديدة للدولة الإسلامية الكبرى.. ولقد تحدث الوليد بن هشام بن المعيرة - الذي تعرف على واقع الحضارة الرومانية - محبذا التفاعل مع خبراتها في «التنظيمات» فقال لعمر بن الخطاب:

- «يا أمير المؤمنين، لقد جئت الشام، فرأيت ملوكها دونوا ديواناً وجندوا جنوداً، فدون ديواناً وجند جنوداً - فأخذ - [عمر] - بقوله»⁽¹⁾.

هكذا بدأ التعارف بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الرومانية في «التنظيمات» الإدارية والعسكرية والاقتصادية، منذ خروج هذه الحضارة الإسلامية من نطاق الحجاز بشبه الجزيرة العربية.

□ وبعد أن كانت دولة الخلافة - في طور بساطتها وسذاجتها - توزع مواردها القليلة على رعيته فور مجيء هذه الموارد - كما توزع الغنائم على المقاتلين - غير المحترفين، الذين يعودون لحياتهم العادية بعد الفراغ من القتال -.. اقتضى الواقع الجديد، الذي تطلب جيشاً محترفاً يحرس الثغور الكثيرة - ومن ثم «ديواناً للعسكر» - وتطلب نظاماً مالياً ينظم الإنفاق الدائم على احتياجات الدولة ومؤسساتها - اقتضى هذا الواقع الجديد التعرف على ما لدى الحضارات

(1) ابن سعد [الطبقات الكبرى] ج 2 ق 1 ص 212، 216. طبعة دار التحرير - القاهرة.

الأخرى من خبرات وتنظيمات في هذه الميادين.. فأشار الذين خبروا تجارب الفرس في هذه التنظيمات على عمر بن الخطاب.. وقال واحد منهم:

- «يا أمير المؤمنين، إني قد رأيت هؤلاء الأعاجم يدنون ديواناً يعطون الناس عليه. فدون عمر الديوان»⁽¹⁾.

□ وفي تحديد النظام الضرائبي الذي تعتمد الدولة الإسلامية - بعد أن دخلت في إطارها الأودية الكبرى لأنهار الشرق - النيل.. ودجلة.. والفرات.. وبردي - تعرفت هذه الدولة - على عهد عمر بن الخطاب - على النظام الضرائبي الذي كان قد اختاره الملك الفارسي العادل «كسري بن قباد» (أنو شروان) [531 - 578م].. وهو النظام الذي كان يسمى «وضائع كسري».. والقائم على «المساحة» - أي تحصيل نسبة معينة من المساحة المعينة من المحصول المعين - وليس نظام «المقاسمة» - الذي يأخذ نسبة مقررة من المحصول، بصرف النظر عن المساحة وعن جودة الإثمار أو عدم جودته.

وعن هذا التعرف والتعارف والاستلهم يقول «الماوردي» [364 - 450هـ - 974 - 1058م]:
«وجرى عمر بن الخطاب في ذلك على ما استوقفه من رأي كسري قباد»⁽²⁾.

ولقد ظل هذا النظام الضرائبي - الذي أخذته الحضارة الإسلامية عن الحضارة الفارسية - قائماً حتى خلافة «المهدي العباسي» [158 - 169هـ - 75 - 785م]⁽³⁾.



هكذا تعارفت - وتعرفت - الحضارة الإسلامية على التنظيمات التي كانت سائدة في حضارات الشرق يومئذ - الرومانية.. والفارسية.. فأخذت منها ما رأتها مناسباً من النظم الإدارية.. والعسكرية.. والاقتصادية.. جاعلة هذه «التنظيمات» آليات لتحقيق مقاصد الإسلام ومثله وقيمه التي جاءت بها الشريعة الإسلامية.. في ذات الوقت الذي حافظت

(1) ابن سعد (الطبقات الكبرى). ج 2 ق 1 ص 212، 216.

(2) الماوردي [الأحكام السلطانية] ص 148، طبعة القاهرة سنة 1973م.

(3) دكتور محمد ضياء الدين الريس [الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية] ص 75، 110 - طبعة القاهرة سنة 1961م.

فيه على خصوصياتها العقدية والقيمية، فلم تأخذ بشيء من بضاعة الروم والفرس في هذه الميادين.. أي أنها قد طبقت - في التعارف الحضاري - قانون العموم والخصوص.. فاستلهمت المشترك الإنساني العام.. واحتفظت بما لها من خصوصيات.

وكما رفض المسلمون عقائد الفرس والروم وفلسفاتهم الدينية، رفضوا كذلك فلسفاتهم السياسية.. رفضوا ما لديهم من النظم الملكية الجبرية.. ومن الكسروية والقيصرية - التي تحكم بالحق الإلهي المعصوم.. ورفضوا - كذلك - النظم الطبقية المغلقة - التي كانت سائدة في نظمهم الاجتماعية.. وكذلك رفضوا التأيد والتقديس لنظم العبودية والاسترقاق، واختار المسلمون نظام الخلافة - الذي هو إبداع إسلامي - يستمد فيه الخليفة سلطانه من الأمة، التي تختاره، وتبايعه، وتراقبه، وتحاسبه، وتعزله عند الاقتضاء.. ولقد سأل عمر بن الخطاب خبيراً بنظم الحكم الفارسية والرومانية وفلسفاتهما وموقعهما من قيمة العدل - التي جاء بها الإسلام - فقال «لسلمان الفارسي» [36هـ - 656م]:

- أملك أنا أم خليفة؟

- فقال له سلمان: «إن أنت جبيت من أرض المسلمين درهماً أو أقل أو أكثر ثم وضعته في غير حقه فأنت ملك غير خليفة..»

فاستعبر عمر.. ورفض لقب الملك، الذي تتنافى فلسفة حكمه مع عدالة الإسلام وشوراه⁽¹⁾.



(1) [الطبقات الكبرى] ج 3 ص 231، 221.

(2)

وغير التعرف والتعارف بين الحضارة الإسلامية وحضارات الروم والفرس في «النظم والتنظيمات».. بدأ التعارف على العلوم الطبيعية - العلوم الدقيقة والمحيدة.. ذات الحقائق والقوانين الثابتة.. والتميزة عن العقائد والقيم والفلسفات والآداب والأيدولوجيات.. وهي التي سميت - في تراثنا - بـ «علوم الصنعة»..

ولقد ارتاد الأمير الأموي «خالد بن يزيد» [48 - 90هـ - 668 - 708م] ترجمة علوم الصنعة هذه، فأخذ علوم مدرسة الإسكندرية - التي تعرضت كتبها ومكتباتها ومدارسها وجامعها وعلمائها وفلاسفتها لاضطهاد النصرانية المصرية قبل الفتح الإسلامي -.. صنع خالد بن يزيد - الذي تصدر قائمة الحكماء في الحضارة الإسلامية - ذلك الإنجاز وتلك الريادة، فكون «إمارة» للترجمة ولعلماء العلوم الطبيعية، مستقلة عن إمارة الدولة وسلطانها..

ولقد بلغ شأن هذا الأمير - الحكيم - رائد الترجمة والإبداع في هذا الميدان، والذي أجري التجارب على تحلية مياه البحر، وتحويل مالها إلى عذب، إلى الحد الذي جعل عمر بن عبد العزيز [61 - 101هـ - 681 - 720ك] يقول عنه - وكلاهما أموي -:

«ما ولدت أمية مثل خالد بن يزيد لا أستثني من ذلك عثمان - [بن عفان] - ولا غيره»!..

ولقد وصفه «ابن النديم» [390هـ - 1000م] - صاحب [الفهرست].. ومؤرخ العلوم والفنون - فقال:

«إنه كان فاضلاً في نفسه، له همة، ومحبة للعلوم، خطر بباله حب الصنعة (الكيمياء)، فأمر بإحضار جماعة من الفلاسفة اليونانيين ممن كان ينزل مصر، وقد تفصح بالعربية، وأمرهم بنقل الكتب من اللسان اليوناني والقبطي إلى العربي. وهذا أول نقل كان في الإسلام من لغة إلى لغة»⁽¹⁾.

(1) ابن النديم [الفهرست] ج 1 ص 242.

وقال عنه الجاحظ [163 - 255هـ - 780 - 869م]:

«إنه أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء»⁽¹⁾.

وعلى هذا الدرب سار الخليفة عمر بن عبد العزيز، الذي كان أول من عمم دراسة الطب في الحواضر الإسلامية، بعد أن كانت دراسته مقصورة على الإسكندرية وحدها.

حدث هذا التعارف على تراث الإغريق والرومان في العلوم الطبيعية - الدقيقة والمحايمة - في الوقت الذي رفض فيه المسلمون «غنوصية» الثقافة الهلينية.. وعقائد التثليث والصلب والكهانة التي طبعت الثقافة واللاهوت الكنسي في الإمبراطورية الرومانية، كما رفضوا الآداب الإغريقية - وملاحمها - المليئة بالوثنية وصراعات آلهة اليونان.



(1) الجاحظ [البيان والتبيين] ج 1 ص 178.

(3)

في الدولة العباسية - وخصوصاً إبان حكم الخليفة المأمون [198 - 218 هـ - 813 - 822 م] - تعرفت الحضارة الإسلامية على قطاع من العلوم الإنسانية والاجتماعية، تمثل في الفلسفة الأرسطية على وجه الخصوص.. ولم يكن ذلك بهدف اتخاذها فلسفة للإسلام والحضارة الإسلامية، وإنما لاستخدام هذه العقلانية اليونانية سلاحاً يحارب به المسلمون «الغنوصية» و«الباطنية» اليونانية - غنوصية الأفلاطونية المحدثة -، التي سبق لها وأفسدت التوحيد النصراني - «بالحلول والاتحاد» -.. ثم استدارت لإفساد التوحيد الإسلامي.. فكانت ترجمة العقلانية الأرسطية - المشائية - سلاحاً يونانياً للرد على الذين لا يؤمنون إلا بما هو يوناني! - [متغربة ذلك العصر]!! -..

وبعبارة «ابن سينا» [370 - 428 هـ - 980 - 1037 م] - صاحب الباع الطويل في شرح وعرض هذه الفلسفة:

«لقد نزعنا المهمة بنا إلى أن نجتمع كلاماً فيها اختلف أهل البحث فيه، لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوي أو عادة أو إلف.. ولا نبالي من مفارقة تظهر منا لما أُلِّفه متعلمو كتب اليونانيين إلفاً عن غفلة وقلة فهم، ولما سُمع منا في كتب أَلْفناها للعالمين من المتفلسفة المشغوفين بالمشائين، الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم، ولم ينل رحمته سواهم.. مع الاعتراف منا بفضل أفضل سلفهم.. ولقد أودعت هذا في كتابي [الشفاء] و[اللواحق].. أما من أراد الفلسفة على ما هي عليه بالطبع وعلى ما يوجبه الرأي الصريح الذي لا يراعي فيه جانب الشركاء في الصناعة، ولا يتقي فيه من شق عصاهم ما يتقي في غيره، ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكبرى والغايات القصوى التي اعتبرناها وتعقبناها مئين من المرات، فعليه بكتابي [الفلسفة المشرقية]..»⁽¹⁾.

ويؤكد على هذه الحقيقة - حقيقة أن تعرف المسلمين على الفلسفة اليونانية، وترجمتهم للعقلانية الأرسطية، إنما كانت «استعارة» سلاح يوناني للرد على الباطنية والغنوصية اليونانية،

(1) نلينو [محاولة المسلمين إيجاد فلسفة شرقية] - بحث منشور بكتاب دكتور عبد الرحمن بدوي [التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية] ص 277، 278—282 طبعة القاهرة سنة 1965.

وليس لتأخاذها فلسفة للإسلام - إذ فلسفة الإسلام قد تبلورت في «علم التوحيد» - «علم الكلام» - «علم أصول الدين» - في النصف الثاني من القرن الهجري الأول - وقبل ترجمة الفلسفة اليونانية -.. يؤكد على هذه الحقيقة المستشرق الألماني «بكر - كارل هينرش» [1876 - 1939م]، فيقول:

«لقد كان الغنوص يحارب الإسلام دينياً وسياسياً، وفي هذا النضال استعان الإسلام بالفلسفة اليونانية، وعني بإيجاد عالم من العلوم الدينية العقلية.. فكأن الإسلام الرسمي قد تحالف إذاً مع التفكير اليوناني والفلسفة اليونانية ضد «الغنوص» الذي كان خليطاً من المذاهب القائمة على النظر والمنطق وعلى مذاهب الخلاص.. ومن هنا نستطيع أن نفسر حماسة الخليفة المأمون للعمل على ترجمة أكبر عدد ممكن من مؤلفات الفلاسفة اليونانيين إلى العربية...»⁽¹⁾.



(1) بكر [وارث ووارث] - المصدر السابق - ص 7 - 9.

(4)

وغير التعارف مع الحضارات الفارسية والرومانية واليونانية.. كان تعارف الحضارة الإسلامية مع تراث الحضارة الهندية..

ونحن عندما نقرأ البيروني [362 - 440هـ - 973 - 1048م] الذي يقول عنه المستشرق «سحاو» [1845 - 1930م]: «إنه أعظم عقلية عرفها التاريخ».. ونعلم أنه عاش بالهند أربعين عاماً، تعلم فيها اللغة السنسكريتية، وعددًا من اللغات الهندية الأخرى.. ودرس ديانات الهند وفلسفاتها بلغات أهلها.. وكتب عن الحضارة الهندية أوثق وأشمل المصادر التي استوعبت تراث هذه الحضارة وإبداعاتها في الفلك والرياضيات والهندسة والحساب والصيدلة والأعشاب.. من مثل كتب [تاريخ الهند، أو تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة] وكتاب [باتنجل] - الذي احتوى على «أكثر الأصول التي عليها مدار اعتقادات الهنود».. وكتاب [تاريخ الأمم الشرقية].. وغيرها - ندرك كيف كان البيروني نموذجًا لتعارف الحضارة الإسلامية مع الحضارة الهندية.. وكيف أثمر هذا التعارف - من خلال عبقرية البيروني - فتوحات وإضافات في تحقيق قياس محيط الأرض.. واختراع كثير من الآلات الفلكية.. ووضع العديد من الجداول الإحصائية وجداول المقارنة لتحديد مواقع الأجرام السماوية.. ومعرفة زاوية محور الأرض، وأطوال البلدان وعروضها. وقياس طول السنة، وتحديد حركات القمر ومنازله وأحواله وشكل فلكه، وقياس بعده عن الأرض.. واكتشاف «أن الأرض متحركة حركة الرمح على محورها».. واكتشاف «جاذبية السماء للأرض، وجاذبية الأرض لما عليها وما حولها، فالشيء إنما ينجذب إلى النطاق الذي يقع فيه، وإن كان هو ونطاقه منجذبين إلى السماء».. والإسهام في وضع الأسس العلمية لميكانيك السوائل وتوازنها.. وحساب الوزن النوعي لعدد من المعادن والأحجار.. وبلورة عدد من النظريات الهندسية، وأخرى في حساب المثلثات غير التي توصل إليها علماء اليونان.. مع إسهامات في الجيولوجيا.. والجغرافيا الرياضية.. والتأريخ للعقاير والأعشاب الهندية.

نعم.. كان البيروني «بعثة علمية» تعرفت على الحضارة الهندية، واستلهمت أفضل ما في

تراثها.. مع التحفظ على ما للهند من خصوصيات في الفلسفات والديانات.. وذلك وفق قانون: استلهاهم ما هو مشترك إنساني عام.. مع احترام ما لكل حضارة من خصوصيات.. أي التمييز - بعبارة البيروني - بين «المقولات المقبولة والمردولة»!⁽¹⁾.



(1) [الموسوعة العربية] المجلد الخامس - طبعة دمشق - سنة 2002م.

(5)

وجدير بالذكر أن هذا المذهب الإسلامي في «تعارف الحضارات»، لم يقف فقط عند ما أشرنا إليه من التمييز في مواريث الحضارات التي تم التعارف عليها عند حدود استلهاهم العلوم الطبيعية والدقيقة والمحايدة - التي تمثل مشتركاً إنسانياً عاماً، لا تتغير حقائقه وقوانينه بتغير الديانات والفلسفات - مع توظيف هذه العلوم الطبيعية - بعد تطويرها - في خدمة عقائد الإسلام ومقاصد شريعته.. وإنما نهض المسلمون - في هذا التعارف - بمهمة أخرى، هي النظر النقدي في حقائق هذه العلوم الطبيعية وقوانينها التي توصل إليها القدماء.. فلقد أبدع علماء الإسلام فن التأليف في «الشكوك والمراجعات» لكثير مما قرره القدماء من حقائق وقوانين هذه العلوم، وذلك باستخدام «التجارب» التي برع فيها المسلمون، بعد إبداعهم للمنهج التجريبي، فكان التصحيح الإسلامي لكثير مما قرره علماء تلك الحضارات القديمة في ميادين تلك العلوم.

لقد انطلق العلماء المسلمون إلى اكتشاف المنهج التجريبي من اعتماد «مبدأ الشك» للوصول إلى «اليقين».. ورفضوا التسليم بما سطره القدماء.. وفي تقرير هذا «المبدأ» قال النظام - إبراهيم بن إسحق - [221هـ - 836م]، وهو من أئمة المعتزلة الذين اشتغلوا بالعلوم الطبيعية والتجريبية:

«إن أول شرط للمعرفة هو الشك».

وقرر حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م]، وهو من كبار أئمة الأشعرية - هذا المبدأ، فقال:

«من لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر ففي العمى والضلال».

وعن هذا المبدأ عبر أبو علي الجبائي [235 - 304هـ - 849 - 916م]، فقال: «إن الواجب الأول على الإنسان هو النظر».

أما الشيخ أبو هاشم الجبائي [247 - 321هـ - 861 - 933م] فقال:

«إن الواجب الأول على الإنسان هو الشك»⁽¹⁾.

(1) دكتور علي فهمي خشيم [الجبائيان أبو علي وأبو هاشم] ص 333. طبعة ليبيا 1968م.

ولقد فصل الجاحظ [163 - 255هـ - 780 - 869م]، في بيان هذا «المبدأ» حتى لقد اعتبر الشك - الموصل إلى اليقين - علماً من العلوم التي يجب طلبها وتعلمها، فقال:

«.. فاعرف مواضع الشك وحالاتها الموجبة له، لتعرف بها مواضع اليقين والحالات الموجبة له. وتعلم الشك في المشكوك فيه تعلماً، فلو لم يكن في ذلك إلا تعرف التوقف، ثم التثبت، لقد كان ذلك مما يحتاج إليه، فلم يكن يقين قط حتى كان قبله شك، ولم ينتقل أحد عن اعتقاد إلى اعتقاد غيره حتى يكون بينهما حال شك»⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذا «المبدأ» - مبدأ النظر والشك - بحثاً عن اليقين - تبلور في تراث الإسلام، الذي ارتبط بالتعارف مع الحضارات الأخرى، فن التأليف في «الشكوك» على ما كتبه القدماء.. وشاعت في هذه المؤلفات عبارات من مثل:

«لقد لاحظتُ»..

«أنا نفسي قد رأيت»..

«لا أستطيع أن أجاري أرسطوطاليس [384 - 322ق.م] في هذه النقطة».

«.. لأننا، رغم إجلالنا لجالينوس [129-199م] فإن ما شاهدناه بملء أعيننا أقرب إلى التصديق»..

وفي إعلاء المنهاج التجريبي، وتحكيمة في المنقول.. قال الطبيب الغرناطي ابن الكاتب:

إن القاعدة التي يجب أن ننطلق منها دائماً هي: أن برهاناً اقتبس عن المنقول، عليه أن يخضع للتغيير حين يقف على النقيض الظاهر مما تشير حواسنا إلى صدقه..».

وقال الطبيب العربي المسلم ابن الخطيب [713 - 775هـ - 1313 - 1374م]:

«إن القاعدة التي يجب أن نستند إليها دائماً، هي: أن برهاناً تاماً أخذ بطريق النقل، ينبغي أن يخضع للتعديل إذ ما اتخذ موقفاً مناقضاً مما يشير إليه إدراكنا الحسي».

وقال الطبيب وعالم النبات ابن البيطار [646هـ - 1248م]:

(1) الجاحظ [كتاب الحيان] ج 6 ص 35 - 37 تحقيق: عبد السلام هارون. طبعة القاهرة - الثانية.

« كل ما كتبته هنا نابع من تجربتي الشخصية، أو من تقارير أمثال هؤلاء المخالفين الذين نعرف عنهم أنهم كتبوا ما وجدوه ثابتاً من خلال التجربة الخاصة.. ».

ولقد بلغ الأمر بالجاحظ حد اعتباره الاشتغال بالتجارب العلمية التي تكتشف أسرار الله في الكون - الطبيعة والإنسان والحيوان - عبادة «يتفرغ لها الشيوخ الجلّة والكهول العلية، حتى يختاروا النظر فيها على التسبيح والتهليل، وقراءة القرآن، وطول الانتصاب في الصلاة، وحتى يزعم أهلهم - [التجريب] - أنه فوق الحج والجهاد، وفوق كل بر واجتهاد..»⁽¹⁾.

لأن هذا التجريب، الذي يسعى أهله لاكتشاف أسرار الله في الكون، هو تنفيذ لفريضة النظر، وسبيل للخشية والخشوع لمودع هذه الأسرار في هذا الوجود، وطريق لتسخير هذه الأسرار وقوانينها في عمران هذا الكون على النحو الذي أمر به الله.

ولقد اشتهرت في هذا الميدان - ميدان «المراجعة النقدية التجريبية» لتراث القدماء - نماذج إسلامية كثيرة، منها - على سبيل المثال :-

□ النقد الذي وجهه الطيب عبد اللطيف البغدادي [520 - 628هـ - 1126 - 1231م]، «جالينوس» [129 - 199م] - أبو الطب اليوناني - الذي قرر «أن الفك الأسفل للإنسان إنما يتكون من عظمتين مجتمعين معاً».

فجاء البغدادي، وأجرى التجارب العديدة لاختبار صدق هذه المقولة.. ووصل إلى خطئها.. وكتب يقول:

«...إلا أننا شاهدنا ألوفاً من العظام والهيكل وقمنا بفحصها بدقة متناهية، وتحصلنا على نصيب وافر من المعرفة من هذه الدراسة، وهي معرفة ما كنا لننتحصل عليها من دراسة الكتب.

وكان جالينوس من قد علمنا بأن الفك الأسفل يتألف من عظمين يجمع بينهما نسيج ضام، غير أننا عاينا ألفي عظم، ولم نجد فيها فكاً واحداً مؤلفاً من عظمين.. إنه عظم واحد دون أي رفو..».

فهنا لم يقف تعارف وتعرف العلم الإسلامي - حتى عندما يكون بإزاء الأسماء اللامعة في سماء العلم اليوناني - عند قراءة الكتب واقتباس المعلومات، وإنما قام بتطبيق مناهج الملاحظة

(1) الجاحظ [كتاب الحيوان]. ج 1 ص 216، 217.

والاستقراء والتجريب - التي أبدعها وبرع فيها - فانتقد ما وجده بالكتب، بعدما «عين» آلاف الحالات - كما يقول البغدادي الطبيب.

□ ونموذج آخر، هو الطبيب ابن النفيس [687هـ - 1288م] - الذي قام بالملاحظات والتجارب التي اكتشفت خطأ «جالينوس» في مسارات الدورة الدموية.. «فقد اكتشف ابن النفيس - لأول مرة.. وعن طريق التجربة - خطأ «جالينوس» حول دخول الدم من خلال ثقب الحجاب الحاجز من حجرة إلى أخرى (الأذين والبطين)».

فصح الدورة الدموية الصغرى بمساعدة التشريح.

- وهو اكتشاف انتحله بعده بثلاثة قرون الإسباني ميخائيل سيرف - ولقد تحدث ابن النفيس عن دور الملاحظة والتجريب في تصحيح المعلومات المتوارثة، فقال:

«لكي نصف مهمة كل عضو على حدة، نستند إلى ملاحظة دقيقة ودراسة صريحة، دون الإكتراث ما إذا كانت تلك من علوم الأولين الذين سبقونا أم لا»⁽¹⁾.

لقد كان العلم اليوناني - كما تقول المستشرق الألمانية د. سيجريد هونكة [1913 - 1999م]، تأملياً نظرياً عقلياً.. وكانت التجربة فيه غالباً محتقرة؛ لأنها - كعمل يدوي - خاصة بالعبيد!.. وفي الفكر المسيحي، كان العالم بأسره دنساً لأن مملكة المسيح ليست فيه!.. وكان التجريب - في هذا العالم الدنس - هرطقة، تطلب الحقيقة خارج الإنجيل!

«.. ولئن كان اليوناني - في جوهره - من فلاسفة الطبيعة (مع وجود استثناءات) فإن المسلم قد غدا عالم الطبيعة بالمعنى الحرفي للكلمة، ومخترع علم الطبيعة التجريبي.. وإذا احتقر اليوناني الحر العمل البدني - عمل الرقيق.. باعتباره غير شريف، واعتبر الاستعمال التطبيقي للمعرفة بمثابة حط من شأن الفكر، وتدني للمثل العليا.. فإن هذا يتعارض تماماً مع الواقع التجريبي للمسلمين.. وبفضل هذا الفرق كان المسلمون أكثر من مجرد وسطاء للتراث اليوناني،

(1) دكتورة سيجريد هونكة [العقيدة والمعرفة] ص 124، 125، 120، 121، 115 - 117، 130، 165، 166. ترجمة: عمر لطفي العالم. طبعة دمشق 1978م. وانظر كتابنا [الإسلام في عيون غريبة] ص 344 - 352 طبعة القاهرة، 2005م.

أكثر من سعاة يريد للقديم.. فلم يرتضوا أن يرددوا كاللبغاء معارف القدماء، وإنما ابتكروا شيئاً خاصاً وجديداً⁽¹⁾.

إن العالم - ميدان التجريب - هو - في الرؤية الإسلامية - خلق الله، يسبح بحمده - وإن لم نفقه تسبيحه - ، ولذلك كان اكتشاف أسرار - بالتجريب - عبادة تجعل العلماء القائمين على الملاحظة والتجريب أشد الناس خشية لله، خالق هذا الكون، ومبدع هذا الوجود.

وماله دلالة - في هذا المعنى - أن آية ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28]. إنما جاءت في سياق الحديث عن علوم الطبيعة - وليس العلوم النظرية - علوم الماء.. والسما.. والنبات.. والجيولوجيا.. والإنسان.. والحيوان.. والحشرات.. إلخ.. ﴿الَّذِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ، كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿ [فاطر: 27، 28]. وهذه الفلسفة الإسلامية المتميزة إزاء الكون والوجود.. والتي جعلت النظر في أسرار الوجود فريضة.. وطريقاً لتسخير قوى الوجود لاستعمار الأرض وعمرانها.. كانت هذه الإضافات الخلاقة في تعارف الحضارة الإسلامية مع علوم الأولين القدماء من أبناء الحضارات الأخرى.

هكذا تجاوز التعارف الحضاري حدود الانفتاح والاستلham، إلى مجالات النظر.. والشك.. والنقد.. والتصحيح.. والإضافة.. والإبداع.

وهكذا تحقق التعارف بين الحضارة الإسلامية وبين مواريث الحضارات القديمة - الفارسية.. والرومانية.. واليونانية.. والهندية - منذ بزوغ شمس هذه الحضارة الإسلامية - في عصر صدر الإسلام - وعلى امتداد التاريخ الوسيط لأمة الإسلام.. عندما أحيى المسلمون مواريث تلك الحضارات، بعد أن هدها الموات.. ثم قاموا بالتعرف عليها والتعارف معها على هذا النحو الذي ضربنا له الأمثال.

(1) سيجريد هونكة [الله ليس كذلك]. ص 80 ترجمة: دكتور غريب محمد غريب. طبعة القاهرة 1995م. و[العقيدة والمعرفة] ص 158، 159.

(6)

وفي العصر الحديث.. وبعد قرون من الغفوة والعزلة، أحدثتها «عسكرة الدولة» بسبب الغزوات الخارجية التي هددت الوجود - الصليبية.. والتترية - استفاقت الأمة على وقع الصدمة التي أحدثتها الحملة الفرنسية - التي قادها «بونابرت» [1869 - 1821م] على مصر والشرق [1213هـ - 1798م].. وهي الصدمة التي واجهها رائد التجديد الشيخ حسن العطار [1180 - 1250هـ - 1766 - 1825م] بقوله:

«إن بلادنا لا بد أن تتغير: ويتجدد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها..».

ولقد أرسل العطار أنجب تلاميذه - الشيخ رفاعه رافع الطهطاوي [1216 - 1290هـ - 1801 - 1873م]، إماماً للبعثة التي ذهبت إلى باريس تطلب التعرف على حضارة أوروبا الحديثة [1241هـ - 1826م].. فكان الطهطاوي أول عين للشرق الحديث على نموذج النهضة الأوروبية الحديثة.. وأول من طبق المنهاج الإسلامي في تعارف الحضارات على ما وجدته في باريس.

لقد ذهب الطهطاوي إلى باريس وهو عازم على التعرف على الحضارة الأوروبية، وكسر حاجز العزلة الحضارية عن مصر والشرق، معلناً:

«أن مخالطة الأغراب، لا سيما إذا كانوا من أولي الألباب، تجلب للأوطان من المنافع العمومية العجب العجاب»⁽¹⁾.

ولأن الطهطاوي قد ذهب إلى باريس بعد أن استوى عوده الفكري بالأزهر الشريف، وانطبعته هويته بالإسلام - العقيدة والشرعية والقيم والانتفاء للوطن والأمة - فإن الرجل لم ينبهر ولم يندهش بما رأى في باريس من حضارة مزدهرة، كانت - يومئذ - تحطف أبصار الكثيرين.. ولذلك، ميز الطهطاوي - وهو رائد التعارف على الحضارة الأوروبية الحديثة، بين العلوم الدقيقة والمحايدة - التي سماها «علوم التمدن المدني».. والتي هي

(1) الطهطاوي [الأعمال الكاملة] ج 1 ص 120. دراسة وتحقيق: دكتور محمد عمارة. طبعة القاهرة 2010م.

شرط في تقدم الوطن - تلك التي لا تختلف حقائقتها وقوانينها باختلاف الديانات والفلسفات والأوطان - وهي العلوم التي سبق للأوروبيين - إبان نهضتهم - أن أخذوها عن المسلمين - الذين سبق وأخذوها عن الحضارات القديمة -.. ميز الطهطاوي - في التعارف الحضاري - بين هذه العلوم - التي هي مشترك إنساني عام - وبين ما لدى أهل باريس وأوروبا من فلسفات وضعية لا دينية، تعتمد العقل المجرد من الشرع، والنواميس الطبيعية المعزولة عن نبأ السماء.. والتي تخالف فلسفة الإسلام، التي يتزاج فيها العقل والنقل، والحكمة والشريعة..

ولقد أدرك الطهطاوي أن هذه الفلسفة الوضعية الأوروبية - التي وصفها بأنها «حشوات ضلالية» - قد همشت النصرانية، وأفقدتها المصادقية والتأثير على سلوك الأوروبيين..

كما ميز - في تعارفه وتعرفه على الحضارة الأوروبية - بين التجارب الإنسانية - في النظم الدستورية والنيابية - التي تضع مبادئ الحرية وقيمها في الممارسة والتطبيق وتنظم شورى الأمة وسلطات أهل الحل والعقد فيها.. ميز بين هذه التجارب وبين خصوصيات أهل باريس في العقائد والفلسفات ومنظومة القيم والأخلاق.

ولم يغفل الطهطاوي عن أنه يتعامل مع حضارة ذات نزعة إمبريالية، تسعى إلى الغزو والاستعمار.. فنبه على ضرورة التمييز - في التعارف الحضاري - بين استلها «علوم التمدن المدني» و«الخبرات الإنسانية التي تحققت فوائدها».. وبين النزعة الإمبريالية لهذه الحضارة.. ولقد عبر عن ذلك شعراً ونثراً، فقال:

نعم بيننا جنسية الود والصفاء ولكنني لم ألّفها علّة الضم!

ذلك «أن الأمة المصرية أصعب على نفوسها الانقياد للأغراب»⁽¹⁾.

ولقد نبه الطهطاوي قومه - وهو يتعرف على الحضارة الأوروبية - إلى وقوف المسلمين - يومئذ - بمعنى «العلم» عند علوم النقل.. والآليات.. دون علوم المقاصد وعلوم التمدن المدني، التي لها مدخل في عمران الأوطان وتقدمها.. فقال:

(1) المصدر السابق. ج 1 ص 121.

«وسيظهر لك فضل هؤلاء النصارى في العلوم عن عداهم، وبذلك تعرف خلو بلادنا من كثير منها، وأن الجامع الأزهر المعمور، بمصر القاهرة، وجامع بني أمية، بالشام، وجامع الزيتونة، بتونس، وجامع القرويين، بفاس، ومدارس بخارى، ونحو ذلك، كلها زاخرة بالعلوم النقلية وبعض العلوم العقلية، كعلوم العربية والمنطق، ونحوه من العلوم الآلية»⁽¹⁾.

وكما تعرف الطهطاوي على علوم التمدن المدني الأوروبية، التي هي شرط في عمران الأرض وتقدم الأوطان.. وعلى التجارب الإنسانية في النظم الدستورية والنيابية.. كذلك تعرف على إبداعات الفرنسيين في المسرح - «التياتر» - الذي أصبح مدرسة لتعليم الجماهير..

ولقد خلاص الطهطاوي - في هذا التعارف بين الشرق الإسلامي وبين النموذج الحضاري الأوروبي - إلى صيغة دعا فيها إلى استلهاهم علوم التمدن المدني الأوروبية.. وهي - بعبارة: «العلوم الشريفة، التي ينتفع بها ويحتاج إليها في الدولة والوطن، كعلم الطب، والهندسة، والرياضيات، والفلكيات، والطبيعات، والجغرافيا، والتاريخ، وعلوم الإدارة، والاقتصاد في المصاريف، والفنون العسكرية، وكل ما له مدخل في فن أو صناعة»⁽²⁾.

دعا إلى استلهاهم هذه العلوم «الشريفة».. في ذات الوقت الذي رفض فيه الفلسفة الوضعية اللادينية، التي تقف عند العقل المجرد عن الشرع والدين.. تلك التي همشت النصرانية في أوروبا...

خلاص الطهطاوي إلى هذه المعادلة - في تعارفه وتعرفه على الحضارة الأوروبية - وصاغها هذه الصياغة الدقيقة والمتوازنة، التي قال فيها:

أوجد مثل بريس ديار شمس العلم فيها لا تغيب
ليل الكفر ليس له صباح أما هذا وحكم عجيب!

فهذه المدينة، كبقية مدن فرنسا وبلاد الإفرنج العظيمة مشحونة بكثير من الفواشش والبدع والضلالات، وإن كانت من أحكم بلاد الدنيا وديار العلوم البرانية:

(1) المصدر السابق، ج 1 ص 129.

(2) المصدر السابق، ج 1 ص 285.

«إن أكثر أهل هذه المدينة إنما له من دين النصرانية الاسم فقط، حيث لا يتبع دينه، ولا غيره له عليه، بل هو من الفرق المحسنة والمقبّحة بالعقل، أو فرقة من الإباحين الذين يقولون إن كل عمل يأذن فيه العقل صواب، ولذلك فهو لا يصدق بشيء مما في كتب أهل الكتاب لخروجه عن الأمور الطبيعية.. ولهم في الفلسفة حشوات ضلالية مخالفة لكل الكتب السماوية»..

وبعد وصف الطهطاوي ورصده لمكونات هذه المعادلة - في النموذج الحضاري الأوروبي:

- الحكمة والإحكام في علوم التمدن المدني، التي لا تغيب ولا تغرب شمسها في هذه البلاد.

- وتهميش الدين، وتآليه العقل المجرد والنواميس الطبيعية، وتغيب الشرع.. حتى إن ليل الكفر ليس له صباح!.

بعد هذا التصوير للنهضة العلمية في ظل الفلسفة الوضعية اللادينية - المليئة بالحشوات الضلالية: -.. نبه الطهطاوي على توازن النموذج الحضاري الإسلامي، الجامع بين العقل والشرع.. بين الأمور المعقولة والأمور التعبدية.. والذي جعل السياسة شرعية، لا تحتكم فقط - إلى الدنيوية العلمانية.. نبه الطهطاوي إلى هذا النموذج الإسلامي المقابل للنموذج الأوروبي - فقال:

«إن تحسين النواميس الطبيعية لا يعتد به إلا إذا قرره الشرع، والتكاليف الشرعية والسياسية التي عليها مدار نظام العالم، مؤسسة على التكاليف العقلية الصحيحة الخالية من الموانع والشبهات، لأن الشريعة والسياسة مبنيتان على الحكمة المعقولة لنا أو التعبدية التي يعلم حكمتهما المولى سبحانه وتعالى. وليس لنا أن نعتد على ما يحسنه العقل أو يقبحه إلا إذا ورد الشرع بتحسينه أو تقبيحه.

والذي يرشد إلى تزكية النفس هو سياسة الشرع، ومرجعها الكتاب العزيز الجامع لأنواع المطلوب من المعقول مع ما اشتمل عليه من السياسات المحتاج إليها في نظام أحوال الخلق،

كشرع الزواج المفوضية إلى حفظ الأديان والعقول والأنساب والأموال، وشرع ما يدفع الحاجة على أقرب وجه يحصل به الغرض، كالبيع والإجارة والزواج وأصول أحكامه.

فكل رياضة لم تكن بسياسة الشرع لا تثمر العاقبة الحسنى. ولا عبرة بالنفوس القاصرة الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوه من الخواطر التي ركنوا إليها تحسینًا وتقبيحًا، وظنوا أنهم فازوا بالمقصود بتعدي الحدود. فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع، لا بطرق العقول المجردة. ومعلوم أن الشرع الشريف لا يحظر جلب المنافع ولا درء المفاسد، ولا ينافي المتجددات التي يخترعها من منحهم الله العقل وألهمهم الصناعة»⁽¹⁾.

ولقد ظل الطهطاوي وفيًا لهذا الموقف النقدي من النموذج الحضاري الأوروبي يستلهم إيجابياته.. ويعارض سلبياته..

□ فعندما عاد إلى مصر، ورأس «قلم الترجمة» دفع إلى مطبعة الدولة بقائمتين من الكتب لطباعتها.. الأولى بالترجمات في علوم التمدن المدني، التي هي شرط عمارة الوطن وتقدمه، والثانية خاصة بكتب التراث الإسلامي التي تجدد حبال التواصل بين العقل المسلم الحديث وبين نموذج الحضاري الإسلامي الأصيل.

□ وعندما بدأت بواكير تسلسل القوانين الوضعية الأوروبية إلى مصر - على عهد الخديو سعيد باشا [1270 - 1279 هـ - 1854 - 1863 م] في المحاكم التجارية - بالمواني - للفصل في المنازعات بين التجار الأجانب والتجار المصريين.. عارض الطهطاوي هذا التسلسل للقانون الوضعي الذي يزيح فقه المعاملات الإسلامية عن عرشه الطبيعي.. فكتب معارضًا.. ومعللاً معارضته.. فقال:

«مع أن المعاملات الفقهية لو انتظمت وجري عليها العمل لما أخلت بالحقوق، بتوفيقها على الوقت والحالة، ومن أمعن النظر في كتب الفقه الإسلامية ظهر له أنها لا تخلو من تنظيم الوسائل النافعة من المنافع العمومية، حيث بوبوا للمعاملات الشرعية أبوابًا مستوعبة للأحكام التجارية، كالشركة، والمضاربة، والقرض، والمخابرة، والعارية، والصلح، وغير ذلك.

(1) الطهطاوي [الأعمال الكاملة]. ج 2 ص 159، 160، 79، 32، 477، 386، 387، طبعة بيروت 1973 م.

إن بحر الشريعة الغراء، على تفرع مشاريعه، لم يغادر من أمهات المسائل صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وأحياها بالسقي، والري، ولم تخرج الأحكام السياسية عن المذاهب الشرعية، لأنها أصل، وجميع مذاهب السياسات عنها بمنزلة الفرع..⁽¹⁾



تلك هي الرؤية الإسلامية لقانون العلاقات بين الحضارات.. الرؤية التي:

□ ترفض إقامة الأسوار الصينية العازلة بين الحضارات، بالتركيز - فقط - على الخصوصيات التي تتميز بها كل حضارة من هذه الحضارات.

□ وترفض التبعية والتقليد والتماهي بين الحضارات، انطلاقاً من إبراز ما بين هذه الحضارات من «عموم» وإغفال ما لكل منها من «خصوصيات».. ذلك الذي يفضي - عملياً - إلى هيمنة الحضارات القوية على غيرها من الحضارات، بمنطق الداروينية، التي تجعل البقاء للأقوى، زاعمة أن هذا الأقوى هو الأصلح:

□ لتصل هذه الرؤية الإسلامية - في تعارف الحضارات - إلى تحديد سمات العموم، التي يجب أن تكون ميداناً للتعارف والتفاعل بين الحضارات، مع العناية بقسمات الخصوصيات التي تتميز بها كل حضارة من هذه الحضارات، والتي يفضي الاهتمام بها إلى بقاء التنوع والتمايز والتعدد بين الحضارات التي تبدها الأمم والشعوب.

هكذا كان موقف الحضارة الإسلامية من هذه القضية، التي كانت ولا تزال مثيرة للجدل والخلاف.. وتلك هي نماذج للتطبيقات التاريخية، التي شهدتها التاريخ الإسلامي في تعارف الحضارات، منذ عصر صدر الإسلام وحتى عصرنا الحديث..



(1) المصدر السابق، ج 1، 544، 369، 37، 533. طبعة بيروت 1973 م.

(7)

ولم يشذ عن هذا إلا نفر قليل من الذين انبهروا بالنموذج الغربي، إبان تراجع الدولة العثمانية واضمحلالها.. فاجتهدوا اجتهداً خاطئاً سرعان ما تراجع أغلبهم عنه عندما نضجوا فكرياً.. ومن أبرز هذه النماذج: الشيخ علي عبد الرازق [1305 - 1386 هـ - 1887 - 1966 م].. الذي أحدث كتابه [الإسلام وأصول الحكم] - سنة 1925 م - في العام التالي لإسقاط الخلافة الإسلامية، وإزالة رمزها، وتحطيم وعائها، لأول مرة في تاريخ الإسلام.. أحدث هذا الكتاب، الذي حاول - لأول مرة في تاريخنا الفكري - علمنة الإسلام.. وإهالة التراب على نموذج الخلافة الإسلامية وتاريخها - أحدث أكبر المعارك الفكرية في القرن العشرين.. كما مثل هذا الكتاب - على صغر حجمه.. وكثرة الردود عليه - ولا يزال يمثل «إنجيل» العلمانيين العرب والمسلمين حتى هذه اللحظات!..

□ لقد ذهب هذا الكتاب إلى علمنة الإسلام، وإنكار علاقته بالسياسة والدولة والحكومة وبناء الوطن والأمة.. فقال:

«إن محمداً ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين.. غير مشوبة بشيء من الحكم.. وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتھا. ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل.. وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك..

وإن ظواهر القرآن تؤيد القول بأن النبي ﷺ لم يكن له شأن في الملك السياسي، وآياته متضافرة على أن عمله السماوي لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معاني السلطان.. ولاية الرسول على قومه ولاية روحية.. وولاية الحاكم ولاية مادية.. تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمارة الأرض، تلك للدين وهذه للدنيا، تلك لله، وهذه للناس، تلك زعامة دينية، وهذه زعامة سياسية..

وإن تلك الوحدة العربية التي وجدت زمن النبي ﷺ لم تكن وحدة سياسية بأي وجه من الوجوه، ولا كان فيها معنى من معاني الدولة والحكومة، بل لم تعد قط أن تكون وحدة دينية خالصة من شوائب السياسة، وحدة الإيمان والمذهب الديني، لا وحدة الدولة

ومذاهب الملك. يدلك على هذا سيرة النبي ﷺ فما عرفنا أنه تعرض لشيء من سياسة تلك الأمم الشيتية، ولا غير شيئاً من أساليب الحكم عندهم، ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام إداري أو قضائي.. ولا سمعنا أنه عزل والياً، ولا عين قاضياً.. إنهم كانوا دولاً شتى، على قدر ما تسمح به حياة العرب يومئذ من معنى الدولة والحكومة. تلك حال العرب يوم لحق عَلَيْهِ السَّلَامُ بالرفيق الأعلى، وحدة دينية عامة من تحتها دول تامة التباين إلا قليلاً..

هيئات هيئات، لم تكن ثمة حكومة ولا دولة، ولا شيء من نزعات السياسة، ولا أغراض الملوك والأمراء.. لم يكن هناك ترتيب حكومي، ولم يكن ثمة ولاية ولا قضاة ولا ديوان.. إلخ.. كانت زعامة دينية.. ويا بعد ما بين السياسة والدين»⁽¹⁾.

هكذا قال كتاب [الإسلام وأصول الحكم] عن علاقة الإسلام بالدولة والسياسة والحكم والتشريع والقانون.

□ وعن الخلافة الإسلامية، وطبيعة السلطة فيها، صور كتاب [الإسلام وأصول الحكم] هذه الخلافة نظاماً ثيوقراطياً كهنوتياً، قائماً على استبداد القوة الرهيبة - حتى في عهد الخلفاء الراشدين - !.. فقال:

«إن الخليفة ولايته عامة مطلقة.. وهو يقوم في منصبه مقام الرسول ﷺ وينزل من أمته منزلة الرسول من المؤمنين.. فولايته كولاية الله تعالى، وولاية رسوله.. بل لقد رفعه المسلمون فوق صف البشر، ووضعوه غير بعيد من مقام العزة الإلهية.. ولم تركز الخلافة - [على مر تاريخها.. وحتى في عهدها الراشد] - إلا على أساس القوة الرهيبة»⁽²⁾.

□ كما نفى كتاب [الإسلام وأصول الحكم] أية علاقة للإسلام بمرجعية الحكومة ونظام الحكم، وبلغ حد القول بأن للمسلمين أن يقيموا في مجتمعاتهم أية حكومة وأي نظام وأية مرجعية حتى ولو كانت البلشفية - الماركسية اللينينية المادية - !.. فقال:

(1) علي عبد الرازق [الإسلام وأصول الحكم] ص 48 - 85 طبعة القاهرة سنة 1925م. [ولقد قامت الكتب التي صدرت رداً على كلام علي عبد الرازق هذا بتنفيذ هذا الإنكار لإقامة الرسول ﷺ دولة وحكومة. انظر

كتبنا [الإسلام والسياسة] و[معركة الإسلام وأصول الحكم] و[إسلاميات السهوري باشا].

(2) [الإسلام وأصول الحكم] ص 2 - 8، 25.

«إن للمسلمين أن يقيموا في مجتمعاتهم أية حكومة، في أية صورة كانت الحكومة، ومن أي نوع، مطلقة، أو مقيدة، فردية أو جمهورية، استبدادية أو شوروية ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية»⁽¹⁾.

وهكذا تهاهي كتاب [الإسلام وأصول الحكم] مع النموذج الغربي - الوضعي العلماني -.. وصور الإسلام مسيحية، يدع ما لقيصر لقيصر مكتفياً بما لله.. حتى لقد وصف هذه العبارة الإنجيلية - «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله» - بالعبارة البالغة!.



لكن التطورات والملابس التي أحاطت بالأفكار الصادمة والشاذة التي حواها هذا الكتاب، سرعان ما عجلت بالعدول عن مقولاته.. بل والتأكيد على نقائص هذه المقولات:

□ ففي الأول من سبتمبر سنة 1925م - أي بعد ستة أشهر من صدور هذا الكتاب - أعلن الشيخ علي عبد الرازق - في حديث مع صحيفة «السياسة» - أن الإسلام دين تشريعي - أي أنه ليس مجرد عقيدة ورسالة روحية - وأن شريعته لا بد أن تنفذ في المجتمعات الإسلامية - أي أنه لا بد من حكومة إسلامية وسلطة تنفيذية إسلامية تطبق شريعة الإسلام - أيًا كان شكل هذه الحكومة والسلطة، الملتزمة بالمرجعية الشرعية الإسلامية.. وبنص عبارته قال:

«إن الإسلام دين تشريعي، وإنه يجب على المسلمين إقامة شرائعه وحدوده، وإن الله خاطبهم جميعاً بذلك، ولكن الله لم يقيدهم بشكل مخصوص من أشكال الحكومات، بل ترك لهم الاختيار في ذلك وفق مقتضيات الزمن، وحيث تكون المصلحة»⁽²⁾.

□ وبعد سبع سنوات من صدور كتاب [الإسلام وأصول الحكم] - الذي رفض الشيخ علي عبد الرازق إعادة طبعه طوال حياته؟! - ألقى الشيخ علي - سنة 1932م - محاضرة بقاعة «إيوارت» - بالجامعة الأمريكية - بالقاهرة - أكد فيها على أن مصر - على مر تاريخها - كانت ملتزمة - كدولة وحكومة - دائماً وأبداً - بحاكمية القرآن الكريم والشريعة الإسلامية - في حكوماتها وقانونها -.. فقال:

(1) [الإسلام وأصول الحكم] ص 35.

(2) صحيفة «السياسة» في 1 سبتمبر سنة 1925م.

«لقد جرت مصر منذ العصور الأولى على أن يكون الحكم فيها شرعياً، يرجع إلى أحكام الإسلام والأوضاع الإسلامية، وكان المصريون يفزعون أن يحتكموا إلى غير الإسلام؛ لأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح في القرآن»⁽¹⁾.

□ وفي سنة 1946م كان الشيخ علي عبد الرازق عضواً بمجلس النواب.. وعُرض على المجلس قانون للأوقاف، رأى فيه بعض الثغرات التي تمس مرجعية الشريعة الإسلامية، وتمس الفقه الإسلامي - وهما - برأيه - الرابطة الأقوى للمسلمين -.. فحذر الشيخ علي عبد الرازق من هذا الخطر.. وقال - مخاطباً أعضاء مجلس النواب -:

«إنكم، في هذا التشريع، توشكون أن تفتحوا في باب التشريع الإسلامي حدثاً جديداً، أخشى أن يكون بعيد العواقب، وأخشى أن تكون أقرب الآثار المترتبة عليه أن يمزق الفقه الإسلامي، الذي هو الرابطة الأقوى بين الأمم الإسلامية»⁽²⁾.

□ وفي سنة 1951م وصف الشيخ علي عبد الرازق عبارة: «الإسلام رسالة روحية» - التي تناولها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] بالتفصيل في باب عنوانه: «دين لا دولة ورسالة لا حكم» - وصفها بأنها كلمة شيطانية ألقاها الشيطان على لسانه!! فقال، معلقاً على حوار دار بينه وبين الأستاذ أحمد أمين [1295 - 1373 هـ - 1878 - 1954م] أعاد فيه ذكر هذه العبارة - قال:

«...وما أرى في الأمر إلا أن هناك خطأ في التعبير جرى به لساني في المجلس الذي كنا نتجادل فيه ونستعرض حال المسلمين. وما أدري كيف تسربت كلمة روحانية الإسلام إلى لساني يومئذ؟! ولم أرد معناها، ولم يكن يخطر لي ببال.

بل لعله شيطان ألقى في حديثي بتلك الكلمة.. وللشيطان أحياناً كلمات يلقيها على ألسنة بعض الناس»⁽³⁾.



(1) كتاب [حضارة مصر الحديثة] طبعة الجامعة الأمريكية - المطبعة العصرية - القاهرة سنة 1933م.

(2) مضبطة مجلس النواب المصري سنة 1946م.

(3) علي عبد الرازق «تعليق على مقال الاجتهاد في الإسلام» مجلة «رسالة الإسلام» عدد مايو 1951م.

هكذا تم التراجع عن أخطر المقولات التي حملها كتاب [الإسلام وأصول الحكم] سنة 1925م - والتي حاولت علمنة الإسلام.. والفصل بينه وبين الحكم والدولة والسياسة والتشريع والقانون.. وتحويله إلى مسيحية تدع ما لقيصر لقيصر - حتى ولو كان قيصر هذا بلشفيًا.. والاكتفاء بروحانية الدين والشعائر والعبادات..

كما حاولت هذه المقولات تشويه صورة الخلافة الإسلامية.. وإنكار وجود مرجعية إسلامية لنظام الخلافة والحكم في بلاد الإسلام..

تم التراجع - الواضح والحاسم والصريح - عن هذه المقولات.. وحدث الإياب إلى النموذج الإسلامي في الحكم والسياسة والتشريع والقانون.



(8)

وكان الدكتور طه حسين [1306 - 1393 هـ - 1889 - 1973 م] أبرز الفرسان الذين دافعوا - في صحيفة «السياسة» - عن كتاب [الإسلام وأصول الحكم].. بل لقد اعترف سنة 1971 م - بأنه شريك في تأليف هذا الكتاب.. وبنص عبارته:

«لقد قرأت أصول كتاب الشيخ علي، قبل طبعه، ثلاث مرات، وعدلت فيه كثيراً»⁽¹⁾.

□ كما تبني طه حسين الفكرة المحورية لهذا الكتاب - نفي علاقة الإسلام بالدولة والحكم - في كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] سنة 1938 م - عندما قال:

«إن السياسة شيء والدين شيء آخر. وإن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ولا قواماً لتكوين الدول»⁽²⁾.

□ ومضى طه حسين - في مرحلة انبهاره بالنموذج الحضاري الغربي.. ودعوته للتباهي مع هذا النموذج، والاستعارة لسماته وقسماته - مضى فحاول التأسيس لوحدة الشرق مع الغرب - وحدة العقل ومكوناه.. ووحدة الحضارة - قديماً وحديثاً - فقال:

«إن العقل الشرقي هو كالعقل الأوروبي، مرده إلى عناصر ثلاثة:

1- حضارة اليونان، وما فيها من أدب وفلسفة وفن.

2- حضارة الرومان، وما فيها من سياسة وفقه.

3- والمسيحية، وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان.

وإن السبيل واضحة بينة مستقيمة. ليس فيها عوج ولا التواء، وهي واحدة فذة ليس فيها تعدد. وهي أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم في الحضارة، خيرها وشرها حلوها ومرها، ما يُحب منها وما يُكره، ما يُحمد منها وما يُعاب.

(1) دكتور محمد الدسوقي [طه حسين يتحدث عن أعلام عصره] ص 70، 71. طبعه دار المعارف - سلسلة اقرأ - القاهرة سنة 1992 م. وانظر كتابنا [الإسلام بين التنوير والتزوير] طبعه دار الشروق سنة 1995 م.

(2) [مستقبل الثقافة في مصر] ص 16، 17.

وإن الإسلام قد تقبل الحضارة اليونانية، فلم لا يتقبل الحضارة الفرنسية؟ والحضارة الغربية والفرنسية قائمتان على أساس واحد هو الحضارة اليونانية اللاتينية. وهو في نهاية الأمر الحضارة الكلاسيكية..

لقد التزمنا أمام أوروبا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيرتها في الإدارة، ونسلك طريقها في التشريع.. التزمنا هذا كله أمام أوروبا.. وهل كان إمضاء معاهدة الاستقلال - [سنة 1936م] ومعاهد إلغاء الامتيازات. [سنة 1938م] - إلا التزاماً صريحاً قاطعاً أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سيرة الأوروبيين في الحكم والإدارة والتشريع»⁽¹⁾!

□ وفي سبيل التباهي مع النموذج الغربي.. انتقد طه حسين محاولات الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] «التوفيق بين عبارات القرآن وحقائق العلم.. معتبراً هذه المحاولات «أفكاراً بالية».. لأن الناس - برأيه - «يندفعون بابتهاج نحو الحضارة الغربية، ويتخذونها مثلاً أعلى.. وقليل هم المسلمون الذين يهتمون بالتوفيق بين إيمانهم والمعارف التي حصلوها.. لذلك، صار المتمسكون بآراء محمد عبده وقاسم أمين [1280 - 1326هـ - 1863 - 1908م] يعدون محافظين، بل ويدرجون أحياناً بين المتخلفين»⁽²⁾!

□ وكان طه حسين قد ذهب على طريق التباهي مع الحضارة الغربية - القديمة والحديثة - إلى تفجير معركة فكرية كبرى حول القرآن الكريم، في العام التالي لصدور كتاب [الإسلام وأصول الحكم]..

ففي سنة 1926م أصدر كتابه [في الشعر الجاهلي] وفي سبيل التشكيك في صدق نسبة كثير من هذا الشعر إلى من نسب إليهم من الشعراء.. نحا طه حسين نحو الأوروبيين الذين استخدموا شك ديكارت [1590 - 1650م] في نفي الصدق التاريخي عن أسفار العهدين القديم والجديد.. فتباهى طه حسين مع هذا المنهج الديكارتي في التعامل مع القرآن الكريم.. فشكك في الصدق التاريخي لما جاء بالقرآن عن:

1- الرحلة الحجازية لأبي الأنبياء إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(1) [مستقبل الثقافة في مصر] ج 1 ص 29، 45، 36، 17.

(2) [من الشاطئ الآخر] ص 36، 37، 62.

2- وإقامته قواعد البيت الحرام هو وابنه إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

3- وحديث القرآن عن صلة الإسلام بملة إبراهيم والحنيفية والحنفاء⁽¹⁾.

ولقد أثارت هذه الأفكار الصادمة معركة فكرية كبرى، شارك فيها عدد كبير من شيوخ العلم والفكر - من بينهم الشيخ محمد الحضر حسين [1293 - 1377 هـ - 1876 - 1958 م] والعلامة محمد فريد وجدي [1295 - 1373 هـ - 1878 - 1954 م] - ونوقش الأمر في البرلمان المصري.. وأحيل طه حسين إلى التحقيق أمام النيابة العامة.. التي قررت وقوع الجناية بحق القرآن الكريم، لكن دون توافر القصد الجنائي لدى طه حسين.. وبنص عبارة رئيس النيابة - محمد نور - : فإن الباحث هذا في بحثه « حذو العلماء من الغربيين. ولكن لشدة تأثر نفسه بما أخذ عنهم قد تورط في بحثه حتى تخيل حقاً ما ليس بحق، أو ما زال في حاجة إلى إثبات أنه حق، فكان يجب عليه أن يسير على مهل، وأن يحتاط في سيره حتى لا يضل، ولكنه أقدم بغير احتياط فكانت النتيجة غير محمودة.

إن غرض المؤلف لم يكن مجرد الطعن والتعدي على الدين، بل إن العبارات الماسية بالدين، التي أوردها في بعض المواضع من كتابه، إنما أوردها في سبيل البحث العلمي، مع اعتقاده أن بحثه يقتضيها، وحيث إنه، من ذلك، يكون القصد الجنائي غير متوافر، لذلك تحفظ الأوراق إدارياً⁽²⁾.

لقد قررت النيابة العامة ثبوت «جناية التورط في الطعن والتعدي على الدين» - من طه حسين - وعزت ذلك إلى «حذوه حذو العلماء من الغربيين، وشدة تأثر نفسه بما أخذ عنهم».. أي أن سبب الجناية هو التماهي مع النموذج الغربي في التعامل مع المقدس «دون تمهل ولا احتياط».. ولقد اعترف طه حسين - نفسه - بهذا الذي صنعه في كتابه هذا.. فقال - في مقام آخر - :

«لقد شككت في بعض المعتقدات التي لا تمس الدين، وإن كانت قد ذكرت في القرآن أو في الأحاديث النبوية. وكانت الصدمة قاسية، والاستنكار واسع النطاق»⁽³⁾.

(1) طه حسين [في الشعر الجاهلي] ص 80، 81. طبعة القاهرة سنة 1926م.

(2) دكتور جابر عصفور [التنوير يواجه الظلام] ص 13، 14. طبعة القاهرة سنة 1993م.

(3) [من الشاطئ الآخر] ص 67.

هكذا - وعلى هذا النحو - سار الدكتور طه حسين على طريق التماهي مع النموذج الغربي - الوضعي العلماني - مدعيًا وحدة العقل الشرقي والغربي - قديمًا وحديثًا - ووحدة الحضارة - قديمًا وحديثًا .. وطبق على المقدس الإسلامي مناهج الشك التي طبقها الأوروبيون على أسفار العهدين القديم والجديد .. لأن الإسلام - بزعمه - هو كالمسيحية .. ولأن القرآن لم يغير من يونانية العقل الشرقي، لأنه - مثل الإنجيل - الذي لم يغير من يونانية العقل الأوروبي⁽¹⁾.

لكن .. لأن طه حسين لم يكن «عميلًا حضاريًا» .. إنما كان منبهراً بالنموذج الحضاري الغربي، الذي قارن بين ازدهاره - يومئذ - وبين «التخلف العثماني» - الذي حسبه على الإسلام - .. فلقد قاده هذا «الانهيار» إلى هذه الاجتهادات الخاطئة .. لذلك، عاد إلى جذوره الإسلامية - عودة المجتهد المجدد - .. وطوى هذه الصفحات من حياته الفكرية الأولى:

1- لقد حذف السطور - الثمانية والعشرين - التي حملت التشكيك في الصدق التاريخي للقرآن الكريم .. وغير عنوان الكتاب - إلى [في الأدب الجاهلي] - بعد أن كان عنوانه [في الشعر الجاهلي] .. وضم إلى محتواه دراسات جديدة، جعلت منه كتابًا جديدًا.

2- وطوى صفحة ما جاء بكتابه [مستقبل الثقافة في مصر] عن يونانية العقل الشرقي، والالتزام بالنموذج الحضاري الغربي في السياسة والإدارة والتشريع .. وعلمنة الإسلام، والقول «بأن السياسة شيء والدين شيء آخر .. وأن وحدة الدين ووحدة اللغة لا تصلحان أساسًا للوحدة السياسية ولا قوامًا لتكوين الدول».

طوى هذه الصفحة .. وذلك:

□ بالامتناع عن إعادة طبع هذا الكتاب طوال حياته - على عكس كتبه الأخرى ..

□ وقوله - عندما سئل عنه - في أول مارس سنة 1971م:

«إنه قُدم قوي، عاوز يتجدد، ويجب أعود إليه، وأصلح فيه بعض حاجات، وأضيف»⁽²⁾.

(1) [مستقبل الثقافة في مصر] ج 1 ص 21، 22.

(2) طه حسين - من حديث له في [الأهرام] بتاريخ أول مارس سنة 1971م.

□ وبعد الإنكار لعلاقة الإسلام بالسياسة وبناء الوطن والدولة.. وصل طه حسين، في الإياب الفكري، إلى الدعوة - أثناء مناقشات لجنة وضع الدستور سنة 1953م - إلى وجوب الالتزام - في الدستور والقانون - بحاكمية القرآن الكريم - كل القرآن الكريم - فقال:

«إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج عند وضع الدستور، على ما أمر به الإسلام. وليس هناك أي مقتضى يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن.. وإنه إذا وجد نص صريح، فالحكمة والواجب يقتضيان ألا نعارض النص، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم، ولا في ضمايرهم، ولا في دينهم، وإذا احترمت الدولة الإسلام فلا بد أن تحترمه جملة وتفصيلاً.. ولا يكون الإيمان إيماناً ببعض الكتاب وكفراً ببعضه الآخر»⁽¹⁾.

□ وبعد أن كان طه حسين يدافع - سنة 1925ك - عن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] الذي وصف الخلافة الإسلامية «بالكهانة المستبدة» وأن الخليفة - عند المسلمين - «ولايته كولاية الله تعالى وولاية الرسول.. بل لقد رفعه المسلمون فوق صف البشر، ووضعوه غير بعيد من مقام العزة الإلهية»⁽²⁾.

بعد أن كان طه حسين يدافع عن هذه الصورة - الغربية - للخلافة الإسلامية.. عاد - سنة 1953م - في كتابه [الفتنة الكبرى] ليقدم صورة ناصعة لهذه الخلافة الإسلامية، كنظام مدني، ملتزم بالشريعة الإسلامية - وفي ذلك قال:

«قد يظن بعض الذين اتخذهم ظواهر الأمور أن نظام الحكم الإسلامي - [في العهد النبوي وفي الخلافة] - كان نظاماً ثيوقراطياً، يستمد سلطانه من الله، ومن الله وحده، ولا شأن للناس في هذا السلطان.. ولا شك أن هذا الرأي هو أبعد الآراء عن الصواب.. ذلك إن الإسلام لم يسلب الناس حريتهم، ولم يملك عليهم أمرهم كله، وإنما ترك لهم حريتهم في الحدود التي رسمها لهم.. لقد ترك لهم عقولاً تستبصر، وقلوباً تستذكر، وأذن لهم أن يتوخوا الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.. وما من شك في أن خليفة من

(1) طه حسين [الجنة مشروع الدستور] - الجلسة السابعة - 81، 121. طبعة وزارة الإرشاد القومي، - القاهرة بدون تاريخ.

(2) [الإسلام وأصول الحكم] ص 2 - 8.

خلفاء المسلمين ما كان ليفرض نفسه وسلطانه عليهم فرضاً إلا أن يعطيهم عهده ويأخذ منهم عهدهم، ثم يمضي فيهم الحكم بمقتضى هذا العقد المتبادل بينه وبينهم. فالخلافة الإسلامية عهد بين المسلمين وخلفائهم.. ولقد قام أمر الخلافة كله على البيعة، أي على رضا الرعية، فأصبحت الخلافة عهداً بين الحاكمين والمحكومين، يعطي الخلفاء على أنفسهم العهد أن يسوسوا المسلمين بالحق والعدل، وأن يرعوا مصالحهم، وأن يسيروا فيهم سيرة النبي ما وسعهم ذلك، ويعطي المسلمون على أنفسهم العهد أن يسمعوا ويطيعوا وأن ينصحوا ويعينوا.. لذلك، فإن الرأي القائل بأن نظام الخلافة إنما هو النظام الثيوقراطي الإلهي.. هو أبعد الآراء عن الصواب..

لر يكن نظام الحكم الإسلامي نظام حكم مطلق، ولا نظاماً ديمقراطياً على نحو ما عرف اليونان، ولا نظاماً ملكياً أو جمهورياً أو قيصرياً مقيداً على نحو ما عرف الرومان، وإنما كان نظاماً عربياً خالصاً، بين الإسلام له حدوده العامة من جهة، وحاول المسلمون أن يملأوا ما بين هذه الحدود من جهة أخرى..

لقد كان نظاماً إنسانياً، ولكنه على ذلك تأثر بالدين إلى حد بعيد جداً.

لر يكن الخليفة يصدر عن وحي أو شيء يشبه الوحي في كل ما يأتي وما يدع، ولكنه على ذلك كان مقيداً بما أمر الله به من إقامة الحق وإقرار العدل وإيثار المعروف واجتناب المنكر والصدود عن البغي..⁽¹⁾

هكذا تحدث طه حسين عن الخلافة الإسلامية، وعن طبيعة السلطة فيها - كنظام مدني ملتزم بالشرعية الإسلامية.. وقائم على التعاقد بين الأمة والخلافة.. وهكذا قدم هذه الصياغة المحكمة - فقهياً وتاريخياً - والتي ناقضت ونقضت ما جاء عن الخلافة في كتاب الإسلام [الإسلام وأصول الحكم] - الذي شارك طه حسين في كتابته.. والذي دافع عنه بحرارة شديدة سنة 1925م.

□ وفي ذات العام الذي نشر فيه طه حسين ما كتب عن الخلافة الإسلامية - سنة 1955م - رأس مؤتمر «اللجنة الثقافية للجامعة العربية» - الذي انعقد بجدة - في جمادى الأولى سنة 1374هـ يناير سنة 1955م.

(1) دكتور طه حسين [الفتنة الكبرى - عثمان] ج 1 ص 22، 25 - 27، 32، 33، طبعة القاهرة سنة 1984م.

وفي كلمته - بهذا المؤتمر - طوى طه حسين الصفحة التي قال فيها - من قبل - «إن الدين ليس له دور في بناء الوطن»... وأعلن أن الإسلام هو الذي أقام الوطن المقدس الذي صنع الإنسان المسلم على امتداد عالم الإسلام.. فقال:

«إن لكل مسلم وطنين، لا يستطيع أن يشك في ذلك شكاً قوياً أو ضعيفاً، وطنه الذي نشأ فيه، وهذا الوطن المقدس - [مهبط الوحي] - الذي أنشأ أمته وكون عقله وقلبه وذوقه وعواطفه جميعاً.

هذا الوطن المقدس الذي هداه إلى الهدى، والذي يسره للخير، والذي عرفه نفسه، وجعله عضواً صالحاً مصلحاً في هذا العالم الذي نعيش فيه»⁽¹⁾.



هكذا آب طه حسين إلى أحضان النموذج الحضاري الإسلامي.. وغادر الدعوة إلى التماهي في النموذج الغربي - الوضعي العلماني -.. وأعلن ضرورة ووجوب الالتزام بحاكمية القرآن الكريم في الدستور والتشريع والمجتمع والقانون.. وأكد على أن الإسلام هو صانع الوطن الإسلامي، والمقومات والسمات والقسمات التي تمثل هوية الإنسان المسلم، على امتداد الأقاليم والقوميات في عالم الإسلام.



(1) حسن محمد بافقيه: مجلة [الحج والعمرة] - مكة - العددان 1، 2 محرم وصفر سنة 1426هـ. وانظر كتابنا: [طه حسين من الانبهار بالغرب إلى الانتصار للإسلام].

(9)

ونموذج ثالث لهذا الإياب الفكري، نجده عند الدكتور محمد حسين هيكل باشا [1305 - 1375هـ - 1888 - 1956م] - الذي برع في ميادين السياسة والتاريخ والأدب والتراجم والمقال الصحفي - فلقد بدأ حياته الفكرية داعية لاستعارة النموذج الغربي في التقدم والنهوض، لتحرر به من الهيمنة والإذلال الأوروبي، ولنجدد به حياتنا بعد أن أصابها الجمود والتقليد بما يشبه الانحطاط.. فأخذ يبشر بهذا النموذج الغربي - القومي.. العلماني.. وكان رئيساً لتحرير صحيفة «السياسة»، التي كانت منبر الدفاع عن كتاب [الإسلام وأصول الحكم] سنة 1925م.

لكن الدكتور هيكل أخذ يكتشف عدم ملائمة هذا النموذج الغربي لتاريخنا الفكري، ومن ثم لتجديد واقعنا المعيش.. فانصرف يلتمس مقومات نهوضنا وتقدمنا في التراث الفرعوني القديم.. لكنه سرعان ما اكتشف أن الحبال قد تقطعت فيما بين حاضرننا وبين الفرعونية القديمة.. فعاد الرجل - منذ إصداره كتابه [حياة محمد] سنة 1930م - إلى التبشير بإسلامية نموذجنا في التقدم والنهوض...

ولقد تحلى الدكتور هيكل بدرجة عالية من الإخلاص في هذا التحول الفكري، ومن ثم بقدر عال جداً من الشجاعة في نقد مسيرته الفكرية.. وفي نقد النقد الذي وجهه إليه أصدقاؤه المتغربون عندما تحول عن مذهبهم إلى طريق الإصلاح بالإسلام.. لقد كتب هيكل باشا:

1 - في نقد الفكرة القومية الغربية ذات النزعة العنصرية

التي بشر بها زمنًا.. ثم اكتشف مجافاتها لفكرة الأمة الإسلامية، الواحدة المؤسسة على التوحيد الإسلامي.. فقال:

«إن الفكرة الإسلامية المبنية على التوحيد، تخالف ما يدعو إليه عالمنا الحاضر من تقديس القوميات وتصوير الأمم وحدات متنافسة، يحكم السيف وتحكم أسباب الدمار بينها فيما تتنافس عليه.

ولقد تأثرنا، معشر أمم الشرق، بهذه الفكرة القومية، واندفعنا ننفخ فيها روح القوة، نحسب أننا نستطيع أن نقف بها في وجه الغرب الذي طغى علينا وأذلنا. وخيل إلينا في سذاجتنا أننا قادرون بها وحدها على أن نعيد مجد آبائنا، وأن نسترد ما غصب الغرب من حريتنا وأهدر من كرامتنا الإنسانية.

ولقد أنسانا بريق حضارة الغرب ما تنطوي هذه الفكرة القومية عليه من جرائم فتاكة بالحضارة التي تقوم على أساسها وحدها، وزادنا ما خيم علينا من سجب الجهل إمعاناً في هذا السبيل. على أن التوحيد الذي أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة في الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعوا الغرب إليه، ولذلك لم يكن لنا مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية، لنخرج من جمودنا المذل، ولنتقي الخطر الذي دفعت الفكرة القومية الغرب إليه، فأدامت فيه الخصومة بسبب الحياة المادية التي جعلها الغرب إلهه».

2- ونقد النزعة العلمانية

التي طالما بشر بها، ودافع عنها، عندما كان «محامي» كتاب [الإسلام وأصول الحكم] - الذي ادعى أن رسول الإسلام لم ينشئ أمة ولا دولة ولا حكومة، انتقد هيكل هذه النزعة العلمانية.. وكتب - في مرحلة إبابه الفكري - يقول:

«لقد أقام محمد دين الحق، ووضع أساس حضارة هي وحدها الكفيلة بسعادة العالم، فبعد الهجرة إلى المدينة، بدأ طور جديد من أطوار حياة محمد، بدأ الطور السياسي الذي لم يسبقه إليه أحد من الأنبياء والرسل، فلقد كان عيسى وكان موسى، وكان من سبقهما من الأنبياء يقفون عند الدعوة الدينية، يبلغونها للناس عن طريق الجدل وعن طريق المعجزة، ثم يتركون لمن بعدهم من الساسة وذوي السلطان أن ينشروا هذه الدعوة. فأما محمد، فقد أراد الله أن يتم نشر الإسلام وانتصار كلمة الحق على يديه، وأن يكون الرسول والسياسي والمجاهد والقاتل. والدين والحضارة اللذان بلغهما محمد للناس بوحي من ربه يتزاوجان حتى لا انفصال بينهما.

وقد خلا تاريخ الإسلام من النزاع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية، فأنجاه ذلك مما ترك هذا النزاع في تفكير الغرب وتاريخه»⁽¹⁾.

3- ونقد الانتماء للحضارة الفرعونية

- الذي بشر به بعد تحوله عن دعوة الانتماء للحضارة الغربية - وفي ذلك قال:

«ولقد انقلبت - [أي بعد مرحلة الانبهار بالغرب] - ألتمس في تاريخنا البعيد، في عهد الفراعين، مؤثلاً لوحى هذا العصر، ينشأ فيه نشأة جديدة، فإذا الزمن وإذا الركود العقلي قد قطعاً ما بيننا وبين ذلك العهد من سبب قد يصلح بذراً لنهضة جديدة.

وروات [أي نظرت] فرأيت أن تاريخنا الإسلامي هو وحده البذر الذي ينبت ويثمر، ففيه حياة تحرك النفوس وتجعلها تهتز وتربو، ولأبناء هذا الجيل في الشرق نفوس قوية خصبة تنمو فيها الفكرة الصالحة لتؤتي ثمرها بعد حين»⁽²⁾.

□ وبعد هذه المسيرة الفكرية.. والمعاناة في البحث عن الجذور والبذور والمنطلقات للمشروع الحضاري النهضوي.. وبعد هذا الإياب للنموذج الإسلامي.. تعرض الدكتور هيكل إلى غمز ولمز من زملاء الأمس.. الذين اتهموه بالرجعية بعد أن كان تقدمياً!.. فخرج الرجل إلى الحوار مع هؤلاء الزملاء الناقدين، مقدماً لنا صفحة من الحوار الودي المتحلي بالأدب الرفيع، قال فيها:

«... وأقف هنا لأدفع زعمًا حسب الذين زعموه أنه مغمز غمزوني به بعد تأليف كتابي [حياة محمد].

لقد حسب هؤلاء أنني انقلبت رجعيًا، وكنت عندهم قبلها في طليعة المجددين. لكنني أسائل أصدقائي، أحرار الرأي، عن غايتنا جميعًا حين ننتج؟ ألسنا نبتغي التقدم خطوة جديدة في سبيل الكمال؟

(1) دكتور محمد حسين هيكل [حياة محمد] ص 236، 238، 239، 516، 519. طبعة دار المعارف - القاهرة سنة 1981م.

(2) دكتور محمد حسين هيكل [في منزل الوحي] ص 22 - 26 طبعة القاهرة سنة 1981م.

ولقد طالما التمسنا في شرقنا أسباب النهوض بعالمنا، لنقف إلى جانب الإنسانية المهدبة لا ينكس الخجل رؤوسنا، ولا يحز في نفوسنا ذلك الشعور الممض بأننا دون الغرب مكاناً.

ولقد خيل إلى زمنًا، كما لا يزال يخيّل إلى أصحابي، أن نقل حياة الغرب العقلية والروحية سبيلنا إلى هذا النهوض، وما أزال أشارك أصحابي في أنا لا نزال في حاجة إلى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله.

ولكنني أصبحت أخالفهم في أمر الحياة الروحية، وأرى أن ما في الغرب منها غير صالح لأن ننقله، فتاريخنا الروحي غير تاريخ الغرب، وثقافتنا الروحية غير ثقافته، خضع الغرب للتفكير الكنسي على ما أقرته «البابوية» المسيحية منذ عهدها الأول، وبقي الشرق بريئاً من الخضوع لهذا التفكير، بل حورت المذاهب الإسلامية التي أرادت أن تقيم في العالم الإسلامي نظاماً كنسياً، أهول الحرب، فلم تقم لها فيه قائمة قط⁽¹⁾.

بذلك بقي الشرق مطهراً من الأسباب التي أدت إلى اضطراب الغرب الروحي وإلى ثوراته السياسية التي نشأت عن هذا الاضطراب. وبقي المسيحيون المقيمون في الشرق في جوار المسلمين في طمأنينة لا يضلون من نيران الثورات والحروب الأهلية ما كان يصله إخوانهم في الغرب.

كان الخروج على الكنيسة المسيحية في الغرب إعلاناً للثورة على السلطان، وكانت الثقافة الروحية لذلك في قبضة رجال الدين، يرمون من أمرها ما يشاءون إبراهيم، وينقضون ما يشاءون نقضه. أما الإسلام لا يعرف الكنيسة، وأقرب الناس فيه إلى الله أتقاهم، ولا فضل فيه لعربي على عجمي إلا بالتقوى، فقد بقيت الثقافة الروحية في الشرق حرة طليقة لم تقيد إلا حين قعد الجاهل بالناس ففترت الأذهان وخمدت القرائح وجمدت القلوب.

لم تعرف عصور الازدهار الإسلامي قيّداً لفكر ما كان صاحبه بريء القصد يبتغي برأيه سبيل الحق، ولم يعرف المسلمون أن الذنوب يغفرها غير الله.

كيف نستطيع أن ننقل ثقافة الغرب الروحية لنهض بهذا الشرق، وبيننا وبين الغرب في التاريخ وفي الثقافة الروحية هذا التفاوت العظيم؟

(1) الإشارة إلى الشيعة الإمامية.

لا مفر إذن من أن نلتمس في تاريخنا وفي ثقافتنا وفي أعماق قلوبنا وفي أطواء ماضيها هذه الحياة الروحية، نحبي بها ما فتر من أذهاننا وحمد من قرائحنا وحمد من قلوبنا.

إن التوحيد الذي أضاء بنوره أرواح آبائنا، قد أورثنا من فضل الله سلامة في الفطرة هدتنا إلى تصور الخطر فيما يدعو الغرب إليه، وإلى أن أمة لا يتصل حاضرها بماضيها خليفة أن تضل السبيل، وإلى أن الأمة التي لا ماضي لها لا مستقبل لها، ومن ثم كانت الهوة التي ازدادت عمقاً بين سواد الأمة في الشرق والدعوة إلى إغفال ماضيها والتوجه وجهة الغرب بكل وجودنا، وكان النفور من جانب السواد عن الأخذ بحياة الغرب المعنوية، مع حرصه على نقل علومه وصناعاته، والحياة المعنوية هي قوام الوجود الإنساني للأفراد والشعوب، ولذلك لم يكن لنا مفر من العودة إلى تاريخنا نلتمس فيه مقومات الحياة المعنوية.. ولم ألبث حين تبينت هذا الأمر أن دعوت إلى إحياء حضارتنا الشرقية.

فأين هذا من تملق الجمهور أو متابعته التماساً لرضاه - كما يزعم الذين يغمزون -؟!

لقد حاولت أن أنقل لأبناء لغتي ثقافة الغرب المعنوية والروحية، لنتخذها جميعاً هدى ونبراساً، ولكنني أدركت، بعد لأي، أنني أضع البذر في غير منبته، فإذا الأرض تهضمه ولا تتمخض عنه، ولا تبعث الحياة.

هذا كلام واضح بيّن، ومن عجب أن يخفي على أصحابي فلا يرونه، وأن يكون خفاؤه سبب تثريبهم عليّ.

ولكن، لا عجب، فقد خفي هذا الكلام عني سنوات، كما لا يزال خفياً على كثيرين منهم⁽¹⁾.

هكذا تحدث هيكلاً باشاً، بهذا الصدق وهذا العمق، عن الانبهار «ببريق حضارة الغرب الذي أنساه - مع عدد كبير من الصفوة والنخبة - ما بيننا وبين الغرب من خلاف عميق في الحياة الروحية والمعنوية...» وعن إيابه إلى سبيل إحياء حضارتنا الشرقية، مع استلهاهم المشترك الإنساني العام من الحضارة الغربية، متمثلاً في «العلوم والصناعات».

(1) [في منزل الوحي] ص 22 - 26.

(10)

أما النموذج الذي خرج من الشرق ولم يعد!.. والذي تماهى مع الغرب؛ وانسحق فيه. وتعلق بالحضارة الأوروبية - شكلاً ومضموناً -.. وأصبح هذا الانسحاق مذهبه الذي يدعو إليه طوال حياته، فهو سلامة موسى [1305 - 1377 هـ - 1888 - 1958 م] الذي كتب فقال:

« كلما ازددت خبرة وتجربة وثقافة، توضحت أمامي أغراض، فهي تتلخص في أنه يجب علينا أن نخرج من آسيا وأن نلتحق بأوروبا، فإني كلما زادت معرفتي بالشرق زادت كراهيتي له، وشعوري بأنه غريب غني، وكلما زادت معرفتي بأوروبا، زاد حبي لها وتعلقني بها، وزاد شعوري بأنها مني وأنا منها.

فأنا أزاول حرفة الأدب لكي أذأب في وعظ أمتي بوجوب كفها عن ممارسة العادات التي اكتسبتها من آسيا، ووجوب اصطناعها عادات أوروبا.

أريد من التعليم أن يكون تعليمًا أوروبيًا، لا سلطان للدين عليه ولا دخل له فيه، وأريد من الحكومة أن تكون كما هي في أوروبا، وأن يعاقب كل من يحاول أن يجعلها مثل حكومة هارون الرشيد [149 - 193 هـ - 766 - 809 م] أو المأمون [170 - 218 هـ - 786 - 833 م].

وأريد من الأدب أن يكون أدبًا أوروبيًا، أبطاله فتیان مصر وفتياتها، لا رجال الدولة العباسية ولا رجال الفتوحات العربية.

ثم أريد أن تكون ثقافتنا أوروبية، أما الثقافة الشرقية فيجب أن نعرفها لكي نتجنبها، لما نرى من آثارها في الشرق، آثار العبودية والذل والتوكل على الآلهة [!!].

ولست أجهل أن آسيا قد حكمت مصر نحو ألف عام (1)، وبسطت عليها حضارتها وثقافتها، بل ودست دمها في دماء أبنائها، ولكننا نحمد الأقدار - [!!] - أننا ما زلنا في السحنة والنزعة أوروبيين، إذ نحن أقرب في هيئة الوجه ونزعة الفكر إلى الإنجليزي أو الإيطالي. وكذلك

(1) يعني بآسيا: حقبة إسلام مصر وتعرّبها.

الحال في سوريا وشمال إفريقيا العربي، فإن سكان هذه الأقطار أوروبيون سحنة ونزعة. فلماذا إذن لا نصطنع جميعاً الثقافة والحضارة الأوروبييتين، ونخلع عنا ما تقمصناه من ثياب آسيا؟

إننا لسنا شرقيين، وإنما جاءنا هذا الاسم من أننا كنا تابعين للدولة الرومانية الشرقية عندما انفصلت من الدولة الرومانية الغربية.

وإن الاعتقاد بأننا شرقيون قد بات عندنا كالمرض، ولهذا المرض مضاعفات، فنحن لا نكره الغربيين فقط، ولا نتأفف من طغيان حضارتهم فقط، بل يقوم بذهننا أنه يجب أن نكون على ولاء للثقافة العربية، فندرس كتب العرب، ونحفظ عباراتهم عن ظهر قلب، كما يفعل أدباؤنا المساكين أمثال المازني [1306 - 1368 هـ - 1889 - 1949 م] والرافعي [1297 - 1356 هـ - 1880 - 1937 م]، وندرس ابن الرومي [221 - 283 هـ - 836 - 896 م] ونبحث عن أصل المتنبي [302 - 354 هـ - 915 - 965 م] ونبحث عن عليّ [23 ق.هـ - 40 هـ - 600 - 661 م] ومعاوية [20 ق.هـ - 60 هـ - 603 - 680 م] ونفاضل بينهما، ونتعصب للجاحظ [163 - 255 - 780 - 869 م]. ونحاول أن نثبت أن العرب عرفوا الفنون. وكل ذلك إنما يدفعه في أنفسنا كراحتنا للغرب، وأنفتنا من جهته، واعتقادنا أننا شرقيون من جهة أخرى.

إنه ليس علينا للعرب أي ولاء، وإدمان الدرس لثقافتهم مضیعة للشباب، وبعثرة لقواه، إن العرب أمة قديمة، ونحن أرقى منها، ويجب أن يكون لها أثريون يدرسونها كما يدرسون آشور وبابل.

يجب أن ترتبط بالغرب، ونصطنع ما عند الغربيين من رقص وألحان وموسيقى. أما الشعر العربي، فقد سئمنا قوافيه الرتيبة التي تشبه دق الطبل عند السودانيين.

وإن اللغة العربية الفصحى هي لغة ميتة - حتى في زمن ظهور القرآن - وإن تعليمها في مصر لا يزال في أيدي الشيوخ الذين ينقون أدمغتهم نقعاً في الثقافة العربية، أي في ثقافة القرون المظلمة، فلا رجاء لنا بإصلاح التعليم حتى نمنع هؤلاء الشيوخ منه، ونسلمه للأفندية الذين ساروا شوطاً بعيداً في الثقافة الحديثة. ونحن إنما ننزع اللغة العرب القديمة لما تأصل في أذهاننا من ذلك الفرض السخيف، وهو أننا شرقيون، يجب علينا أن نحافظ على كرامة العرب وندافع عن تاريخهم، وهذا الاعتقاد في شرقيتنا يجر علينا عددًا من الكوارث قد لا يكون الولاء للغة أهونها.

إن اللغة العربية الفصحى تبعثر وطنيتنا المصرية، وتجعلها شائعة في القومية العربية، فالمتعمق في اللغة الفصحى يشرب روح العرب، ويعجب بأبطال بغداد القدماء، فنظره متجه أبداً نحو الشرق، وثقافته كلها عربية شرقية، مع أننا في كثير من الأحيان نحتاج إلى الاتجاه نحو الغرب. وليس من مصلحة الأمة المصرية أن ينزع شبابها نحو الشرق.

إننا يجب أن ننظر إلى لغة النابغة [18 ق.هـ - 604م] أو المتنبي كما ننظر إلى اللغة الروسية أو الإيطالية، لأنها ليست لغتنا، ولسنا نستفيد بدرسها. ونحن نريد العامة لغة الهكسوس، لا الفصحى لغة القرآن والتقاليد العربية.

لقد شرع نابليون [1769 - 1821م] يغرس فينا الحضارة الأوروبية، ويزيل عنا كابوس الشرق.. وعندنا أفندية قد تفرنجوا، لكن هناك شيوخاً مافونين يعدون التفرنج رذيلة، مع أنه عين الفضيلة. وإنه ما من أمة تنهض إلا وتنسلخ من قديمها. وكل ما هو باق من القديم سيئ، لا يزال يؤذينا، مثل وزارة الأوقاف، والمحاكم الشرعية، والمجالس المليّة والبطركيات العديدة، والأزهر، الذي يشغل بثقافة قديمة بائدة في عصر حديث، فهو أداة الثقافة المظلمة، ثقافة القرون الوسطى، ولذلك لا أتردد في القول بإلغاء الأزهر والاكتفاء بالجامعة المصرية.؛

وإذا كانت الرابطة الشرقية سخافة، لأنها تقوم على أصل كاذب، فإن الرابطة الدينية وقاحة شنيعة، فنحن أبناء القرن العشرين أكبر من أن نعتمد على الدين جامعة تربطنا.

إننا في حاجة إلى ثقافة حرة أبعد ما تكون عن الأديان، ويجب أن نفصل الدين عن الدولة، ونلغي تعليمه في المدارس.

وإن الرابطة الحقيقة التي تربطنا هي رابطتنا بأوروبا، يجب أن نرتبط بأوروبا، وأن يكون رابطتنا قوياً، ننزج من أبنائها وبناتها، ونأخذ عنها كل ما يجد فيها، وننظر للحياة نظرها ونجعل أدبنا يجري وفق أدبها، بعيداً عن منهج العرب، ونجعل فلسفتنا وفق فلسفتها، ونؤلف عائلتنا على غرار عائلاتها، ونرسل أولادنا إليها ليتعلموا علومها ويتخلقوا بأخلاقها، فالرابطة الغربية هي الرابطة الطبيعية لنا.

إن الإنسان الأوروبي أرقى إنسان ظهر في العالم حتى الآن، والأمة الإنجليزية هي أرقى

أمة في العالم، جسمًا، وعقلًا، وخلقًا. والحضارة الأوروبية - على ما فيها من عيوب - هي آخر درجات التطور الاجتماعي، ومن البلاهة البالغة أن يظن أحد الشيوخ أن حضارة بغداد أو القاهرة أو الأندلس كانت تبلغ في السمو عشرًا أو جزءًا من مائة مما تبلغه الحضارة الأوروبية الآن، فلنولي وجوهنا شطر أوروبا.

وقد يكون اصطناع القبعة أكبر ما يقرب بيننا وبين الأجانب، ويجعلنا أمة واحدة، والقبعة هي رمز الحضارة، يلبسها كل رجل متحضر. إننا سنبقى في نظر أنفسنا ونظر الأوروبيين شرقيين حتى نتخذ القبعة لرجالنا ونسائنا، ونعلن انسلاخنا من الشرق، ولغرامي بالحضارة الأوروبية أحث بني وطني أن يلبسوا القبعة، لأنها تبعث فينا العقلية الأوروبية.

هذا هو مذهبي، الذي أعمل له طول حياتي، سرًا وجهرًا. فأنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب، وفي كل ما أكتب أحاول أن أغرس في ذهن القارئ تلك النزعات التي اتسمت بها أوروبا في العصر الحديث، وأن أجعل قرائي يولون وجوههم نحو الغرب، ويتصلون من الشرق...»⁽¹⁾.

هكذا خرج سلامة موسى من الشرق، ولم يعد.. فلقد انسحق في الغرب، الذي كان يحتل وطنه ويقهر شعبه، ويحاول مسح هويته.

وهكذا أعلن سلامة موسى عن مذهبه، في «صراحة» بلغت حد «الوقاحة» وإن كان للرجل من «فضيلة» فهي الإعلان عن كثير مما يعتقد آخرون، لكنهم يلوذون بالنفاق!

ويا ليت سلامة موسى كان حيًا الآن، ليشهد عودة الشرق إلى هويته الإسلامية.. مع التواصل الصحي مع الغرب - وحضارات الشرق الأخرى - فيما هو مشترك إنساني عام..

بل وليشهد دخول الحداثة الغربية في مآزق.. بعد أن دفعت المسيحية الغربية إلى نفق مظلم ومغلق!.. وليشهد الليبرالية الغربية التي دخلت هي الأخرى في مآزق، بعد أن توحشت على نحو شديد!..

ويا ليتته كان حيًا ليقراً ما كتبه مجلة «التحديات CHALLENGES».

(1) سلامة موسى [اليوم والغد] ص 5 - 7، 9، 179، 38، 183، 184، 190، 186، 74، 177 - 179، 194، 204، 205، 182، 187، 188، 200، 201، 178، 189، 203، 35 - 38، 205، 82. طبعة القاهرة سنة 1928م.

- الأسبوعية الفرنسية - عن حاجة الغرب - كي يخرج من أزمته - إلى الحل الإسلامي - في الاقتصاد اللاربوي - فقالت - إبان زيارة بابا الفاتيكان لأمريكا :-

«إنه في حين يمر العالم بأزمة مالية تجتاح جميع معالم النمو في طريقها، يجب علينا قراءة القرآن بدل نصوص البابوية.

ولو طبق رجال البنوك الطامعون بالمردود على الأموال الخاصة - ولو قليلاً - الشريعة الإسلامية، ومبدأها المقدس: «المال لا ينتج المال» فإننا لم نكن لنصل إلى ما وصلنا إليه...»⁽¹⁾.

ليت سلامة موسى كان حيًّا ليعاين ما آلت إليه الأمور.. فلربما خلع قبعته تحية للشرق وحضارته الإسلامية.. أو ربما رمي بقبعته إلى حيث ألقت أم عمرو حذاءها!



على هذا النحو كان التقاء الحضارات وتعارفها.. وهكذا ساد الموقف الوسطي المتوازن في هذا الالتقاء وهذا التعارف:

□ التفاعل والاستلهام في المشترك الإنساني العام بين هذه الحضارات...

□ والتمايز في الخصوصيات التي تختص بها كل حضارة من الحضارات.

ولقد كان هذا هو الطابع العام عند النماذج التي مثلت تلاقي وتعارف هذه الحضارات.. وحتى الذين بدأت حياتهم الفكرية بالانبهار، الذي أدخل بهذا التوازن.. عادوا - في مراحل نضجهم الفكري - إلى موقف التوازن والاعتدال.. اللهم إلا ما ندر من الذين انسلخوا عن حضارتهم وتماهوا في حضارة الآخرين.



ولم يكن هذا القانون - في تعارف الحضارات - وقفًا على تعرف الحضارة الإسلامية على غيرها من الحضارات.. وإنما كان قانونًا عامًا.. طبقته الحضارة الغربية - إبان نهضتها الحديثة،

(1) انظر: أكرم بلقيد [عودة البنوك الإسلامية] - ملحق «لوموند ديبلوماتيك» النسخة العربية - توزيع صحيفة «الأخبار المصرية» في 17 - 11 - 2008م.

وذلك عندما انفتحت على تراث الحضارة الإسلامية - في الأندلس.. وصقلية.. وإبان الحروب الصليبية - فتعرفت على تراثها الإغريقي والروماني من خلال الترجمات والشروح العربية لهذا التراث.. كما حدث عندما أخذت أرسطو [384 - 322ق،م] عن طريق شارحه الأكبر ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م] وأخذت كل تراثها اليوناني والروماني في العلوم الطبيعية، عن العلماء العرب والمسلمين..

لكن هذه النهضة الأوروبية الحديثة قد أخذت من تراث الإسلام وتركت - وفق قانون العموم والخصوص -.. أخذت تراثها الإغريقي والروماني - لأنه الروح المؤسسة لخصوصيات الحضارة الأوروبية.. وأخذت الإضافات والإبداعات والمناهج التجريبية التي أضافها المسلمون لهذه العلوم الطبيعية، لأنها من المشترك الإنساني العام..

في ذات الوقت الذي رفضت فيه خصوصيات الحضارة الإسلامية - في العقائد والشرائع ومنظومة القيم والأخلاق -.. بل لقد تعاملت مع ابن رشد وفق هذا القانون.. فأخذت منه شروحه على أرسطو.. وتركت ابن رشد الفقيه المالكي.. والمبدع في علم الكلام الإسلامي.. وقاضي قضاة قرطبة.. فقيه الفلاسفة وفيلسوف الفقهاء..

إذن.. هو قانون عام، حكم ويحكم تعدد الحضارات.. والتعارف الصحي الذي قام ويقوم بين هذه الحضارات.

□ ولقد جاء في الهدي النبوي الشريف:

«الكلمة الحكمة ضالة المؤمن» رواه الترمذي وابن ماجه.

و«الحكمة: الإصابة في غير النبوة» - البخاري -.

□ وقال الإمام أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي [431 - 513هـ - 1040 - 1119م]:

«السياسية: هي التدابير التي يكون الناس معها أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم ينزل بها وحي أو ينطق بها رسول».

□ وقال الكندي [260هـ - 873م] الفيلسوف:

«خليق بنا ألا نخجل من الاعتراف بالحقيقة واستيعابها مهما كان مصدرها».

□ وقال أبو الوليد ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م]:

«إنه يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا في ذلك: سواء أكان مشاركاً لنا في الملة أو غير مشارك، طالما كان صواباً».

□ وقال جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314هـ - 1838 - 1897م]:

«إن أبا العلم وأمه هو الدليل.. والحقيقة تلتمس حيث يوجد الدليل».

فالحكمة، هي ضالة المؤمن.. يبحث عنها في أية حضارة من الحضارات..

وهو أحق الناس بها، طالما هي حكمة وصواب..

أما الذين يقفون من الآخر الحضاري موقف «الفرقة» الراقصين على أنغام الآخرين - بصرف النظر عن طبيعة هذه الأنغام - فإنهم البلهاء...

أو «العوام» الذين قال عنهم الفيلسوف ابن سينا:

«إنهم عوام المتفلسفة، المشغوفين: باليونانيين، الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم، ولم ينل رحمته سواهم»!

نعم.. إنهم «عوام» أفسد التغريب فطرتهم، التي ظلت صالحة عند جماهير أمة الإسلام.. هم «عوام» وإن حسبوا أنفسهم صفوة ونخبة.. متميزة عن الجماهير!.



التَّعَدُّدِيَّة

التَّعَدُّدِيَّةُ

«التعددية»: تنوع، مؤسس على «تميز.. وخصوصية».. ولذلك، فهي لا يمكن أن توجد وتتأق - بل ولا حتى تتصور - إلا في مقابلة - وبالمقارنة - مع «الوحدة.. والجامع».. ولذلك. لا يمكن إطلاقها على «التشردم» و«القطيعة» التي لا جامع لآحادها، ولا على «التمزق» الذي انعدمت العلاقة بين وحداته.. وأيضًا لا يمكن إطلاق «التعددية» على «الواحدة» التي لا أجزاء لها، أو المقهورة أجزاؤها على التخلي عن «المميزات.. والخصوصيات» - على الأقل عندما يكون الحكم على عالم «الفعل»، لا على عالم «الإمكان» و«القوة»..

فأفراد العائلة: تعدد في إطار العائلة، وفي مقابلتها.. والذكر والأنثى: تعدد في إطار وحدة النفس الإنسانية.. والشعوب والقبائل: تعدد في جنس الإنسان..

فبدون الوحدة الجامعة لا يتصور تنوع وخصوصية وتميز، ومن ثم تعددية.. والعكس صحيح..

وللتعددية مستويات، يحددها «الجامع.. والرابط» الذي يجمع ويوحد ويظلل وحداتها وأفرادها.. فعلى المستوى العالمي، مثلاً، هناك تعددية الحضارات المتميزة، والقوميات المختلفة، المؤسسة على تعدد في الشرائع والمناهج والفلسفات واللغات والثقافات، وبينها جميعاً جامع الاشتراك في الإنساني الذي لا تمايز فيه ولا اختلاف..

وعلى مستوى كل حضارة من الحضارات، هناك تعددية في المذاهب ومدارس الفكر وفلسفاتها، وتيارات السياسة وتنظيماتها، وقد تكون في بعض الحضارات تعددية في القوميات واللغات والأوطان.. تتمايز وحدات التعددية في الخصوصيات المتعددة، مع اجتماعها كلها في روابط الحضارة الواحدة وجامعها..

والتعددية، ككل الظواهر والمذاهب الفكرية، لها «وسط - عدل - متوازن»، ولها طرفا «غلو»، أحدهما «إفراط» والآخر «تفريط»!.. و«وسطها - العدل - المتوازن» هو الذي يراعي العلاقة بين «التميز.. والتنوع.. والتعدد» وبين «الجامع.. الرابط.. والوحدة».. بينما يمثل التشردم «غلو القطيعة والتنافر» الذي لا جامع له.. كما تمثل «الوحدة»، المنكرة للخصوصية، «غلو القهر» المانع من تميز الفرقاء واختصاصها!..

وإذا كانت الرؤية الإسلامية قد قصرت «الوحدة»، التي لا تركب فيها ولا تعدد لها على الذات الإلهية وحدها، دون كل المخلوقات والمحدثات والموجودات، في كل ميادين الخلق المادية والحيوانية والإنسانية والفكرية، تلك التي قامت جميعها على التعدد والتزاوج والتركب والارتفاع.. فإن هذه الرؤية الإسلامية تكون بهذا الموقف الثابت - ثبات الاعتقاد الديني - بل جوهر هذا الاعتقاد - قد جعلت من التعددية، في كل الظواهر المخلوقة، «سنة» من سنن الله، سبحانه وتعالى في الخلق والمخلوقات جميعاً، و«آية» من الآيات التي لا تبديل لها ولا تحويل..

إنها «القانون» الإلهي، و«السنة» الإلهية - الأزلية الأبدية - في ميادين الكون المادي، والاجتماع الإنساني، وشئون العمران وميادينه. وبها تتميز وتختص «الوحدانية» في ذات «الحق».. كما تتميز وتختص «التعددية» بكل ظواهر «الخلق»!..

وإذا كانت «الوسطية الجامعة»، في الرؤية الإسلامية، هي خصيصة من خصائص الأمة الإسلامية، والمنهاج الإسلامي.. يشهد عليها القرآن الكريم، المنبئ عن «جعل» الله، سبحانه وتعالى، هذه الأمة أمة وسطاً ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143].. وهي وسطية العدل، أي التوازن، الذي لا يقوم إلا بجمع عناصر الحق والصواب من طرفي غلوى الإفراط والتفريط، وتمييزها موقفاً ثالثاً وسطاً ومستقلاً.. وذلك على النحو الذي حدده الحديث النبوي الشريف الذي يقول فيه الرسول ﷺ «الوسط: العدل. جعلناكم أمة وسطاً»⁽¹⁾..

إذا كان هذا هو معنى الوسطية الإسلامية، فإن التعددية، الموزونة بميزانها، لا بد وأن تكون تميّزاً لفرقاء يجمعهم جامع الإسلام، وتنوعاً لمذاهب وتيارات تظللها مرجعية التصور

(1) رواه الإمام أحمد.

الإسلامي الجامع، وخصوصيات متعددة في إطار ثواب الوحدة الإسلامية، الأمر الذي يجعل هذه التعددية: نموا.. وتنمية.. للخصوصيات، مع احتفاظ كل فرقائها، وأطراف الخصوصيات، وأفراد التنوع بالروح الإسلامية، والمزاج الإسلامي، وتواصل الفروع مع أصل الشجرة الطيبة لكلمة الإسلام، التي هي بلاغ الله إلى رسوله ﷺ، وبيان هذا الرسول إلى العالمين!..

بهذا المنظار والمنهاج يكون طريق النظر الإسلامي إلى قضية التعددية.. فيراها قانون التنوع الإسلامي في إطار الوحدة الإسلامية..



من ميادين التعددية.. ونماذجها

كل ما عدا الذات الإلهية - «الحق.. واجب الوجود» - من سائر أصناف «الخلق.. والموجودات» - وكذلك سائر ميادين العمران البشري، والفكر الإنساني.. قائم على الازدواج، والتعدد، والتركب، والارتفاق.. سنة من سنن الله، سبحانه وتعالى، وآية من آياته في الخلق، لا تبديل لها ولا تحويل..

□ ففي «القوميات والأجناس»، تعددية، يتحدث عنها القرآن الكريم باعتبارها «آية» من آيات الله في الاجتماع الإنساني، فيقول: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَفَ أَسْمَانَكُمْ وَأَلْوَنَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الروم: 22].. وهي تعددية في إطار «جامع الإنسان»..

□ وفي «الشعوب والقبائل»، هناك تعددية،ثمر التمايز، الذي يدعو القرآن إلى توظيفه في إقامة علاقات «التعارف» بين الفرقاء المتمايزين: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13].. فتعددية التمايز إلى شعوب وقبائل، قائمة في إطار «جوامع التعارف» بين بني الإنسان.

□ وفي «الشرائع والمناهج»، ومن ثم في «الحضارات»، هناك تعددية يراها القرآن الكريم الأصل الدائم والقاعدة الأبدية، والسنة الإلهية، التي هي الحافز للتنافس في الخيرات، ولاستباق في الطيبات، والسبب في التدافع الذي يقوم ويرشد مسارات أعم الحضارات على دروب التقدم والارتقاء.. فهي المصدر والباعث على حيوية الإبداع الذي لا سبيل إليه إذا غاب التمايز وطمست الخصوصية بين الحضارات: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: 118 - 119].. حتى ليتحدث المفسرون عن هذا «الاختلاف»، وتلك التعددية في الشرائع باعتبارها علة الخلق، فيقولون: إن المعنى «وللاختلاف خلقهم»⁽¹⁾.. ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لَيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَأَسْبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ

(1) القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج 9 ص 114، 115. طبعة دار الكتب المصرية.

جَمِيعًا فَيُنِصِّحُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴿[المائدة: 48].. فالتعددية هي الحافز على امتحانات وابتلاءات المنافسة والاستباق في ميادين الإبداع بين الفرقاء المتمايزين في الشرائع والمناهج والحضارات..

وفي إطار تعددية «الشرائع»، تحت «جامع» الدين الواحد»، جاء الحديث في القرآن الكريم عن نجاة أصحاب الشرائع المتعددة، إذا هم جمعتهم جميعاً أصول الإيمان بالألوهية الواحدة، واليوم الآخر، والعمل الصالح.. ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿[المائدة: 69]..﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِغِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿[البقرة: 62]..

بل وتحت جامع «النصرانية» أو «أهل الكتاب» أشار القرآن الكريم إلى تعددية يتميز فيها الدين ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ ﴿عن الذين لا يزيدهم هذا الذي أنزل على الرسول إلا [طغياناً وكفراً]!؟...﴾ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَسَّيْسِيَّتْ وَرُهْبَانَا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَّا فَكُتِّبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴿[المائدة: 82 - 83]..﴾ قُلْ يَتَاهِلَ الْكِتَابُ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿[المائدة: 68]..

وفي هذا الإطار أيضاً، إطار «وحدة الدين»، و«تعددية الشرائع»، جاء القرآن بتقرير هذه الحقيقة.. ﴿سَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿[الشورى: 13]، على حين تتعدد شرائع الأنبياء ومناهج أمم الرسالات، في إطار جامع الدين الواحد، وعلى النحو الذي صورته الحديث النبوي الشريف: «الأنبياء إخوة لعلات - [أمهات متعدّدات] -، دينهم واحد، وأمّهاتهم شتى»⁽¹⁾..!

(1) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والإمام أحمد.

□ وفي «رعية» الدولة الإسلامية الأولى - دولة المدينة، على عهد رسول الله ﷺ - والتي فصلت الحديث عنها، وعن حقوقها وواجباتها ومرجعيتها «الصحيفة» - «الكتاب» - [الدستور الأول للدولة الإسلامية الأولى].. في هذه الرعية، ووفقاً لهذا الدستور، كانت هناك «تعددية» في إطار «وحدة الأمة» الوليدة.. فالقبائل غدت لبنات متعددة، تحدثت «الصحيفة» عنها وعن أحلافها وحقوقها وواجباتها، في إطار «وحدة الأمة»، والمهاجرون والأنصار جوامع فرعية، أشارت إليهم «الصحيفة» في إطار الجامع الإسلامي الواحد، وفي إطار الأمة الواحدة.. والتعددية الدينية بين جماعة المؤمنين وجماعة يهود تحدثت عنها «الصحيفة» ونظمت أطر وآفاق تعدديتها في نطاق جامع ووحدة الرعية والأمة بالمعنى السياسي.. وعن هذه «التعددية» في إطار «الوحدة» نصت «مواد» «الدستور» فقالت:

«المؤمنون والمسلمون، من قريش وأهل يثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم أمة واحدة من دون الناس».

«وأن يهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم»^١.

«وأن يهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. وأن على يهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم. وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة. وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم».

«وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث، أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله».^(١)

ففي إطار جامع الأمة الواحدة، والدولة الواحدة، ذات المرجعية الواحدة، تعددت الانتماءات القبلية والدينية، ونظم الدستور علاقات فرقاء هذا الانتماء.

□ ولألوان أخرى، غير «التعددية الدينية»، ضم جامع الأمة واحتضنت وحدتها.. فمن الذين آمنوا من عاد إلى الكفر بعد الإيمان.. لكن، لأن «سلاحه» في الخروج على الإيمان

(١) (مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة) ص 15 - 22. جمع وتحقيق: د. محمد حميد الله الحيدر آبادي طبعة القاهرة سنة 1956م.

الديني كان «الكلمة»، وليس «السيف»، فلقد وسعت الوحدة السياسية للأمة هذا اللون من الانشقاق الديني؛ لأن أصحابه قد حافظوا على جامع الوحدة السياسية لرعية الأمة.. فهم قد شقوا جامع الوحدة الدينية مع الجماعة المؤمنة، بعد أن استظلوا بظلاله، لكنهم أبقوا- ببقائهم في دائرة الفكر والجدل الديني - على رابط وجامع الوحدة السياسية للأمة والرعية.. وفي أسباب نزول الآية القرآنية ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَكُفُّواْ آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: 72].. روي أن نفرًا من رؤوس أهل الكتاب - اليهود - تواصلوا فقالوا: «تعالوا نؤمن بما أنزل على محمد وأصحابه غدوة، ونكفر به عشية، حتى نلبس عليهم دينهم.. فيقولون: إنهم أهل كتاب، وهم أعلم به منا، فيرجعون عن دينه، ويصنعون كما نصنع.. فأنزل الله هذه الآية، وأخبر نبيه ﷺ والمؤمنين»⁽¹⁾..

ولأن هذه «الردة» عن الإسلام، لم تشق «الجامع السياسي» للرعية والأمة، ببقاء أهلها بعيداً عن «الخروج والمفارقة» السياسية، فلقد اتسع لأهلها إطار هذا الجامع، على الرغم من «الخروج والمفارقة» لجامع «الإسلام الدين»، لأن «الجامع السياسي» قد اتسع لأكثر من دين!..

وكذلك كانت الحال مع «المنافقين»، الذين «ارتدوا» عن الإسلام بقلوبهم، مع إظهارهم الانخراط في جماعة المؤمنين. فلأنهم قد حافظوا على وحدة الجامع السياسي، لم يقاتلهم رسول الله ﷺ، حتى عندما كانت تظهر الفتلات التي تفضح النفاق - لقد ظلوا في إطار الجماعة، واستمرت صحبتهم للرسول والمؤمنين - وظل الرسول ﷺ، محافظاً على هذا الجامع، ومنبهاً من هم بقتلهم على خطأ قتل الأصحاب:

وفيما يرويه الصحابي جابر بن عبد الله: «لما قسم رسول الله ﷺ غنائم هوازن بين الناس بالجعرانة، قام رجل من بني تميم فقال:

- اعدل يا محمد!

(1) السيوطي (أسباب النزول) ص 39 طبعة القاهرة سنة 1382هـ.. والواحي النيسابوري (أسباب النزول) ص 71 طبعة القاهرة سنة 1968م. والقرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج 4 ص 111 طبعة دار الكتب المصرية.

- فقال ﷺ: «ويلك! ومن يعدل إذا لم أعدل؟! لقد خبت وخسرت إن لم أعدل!».

- فقال عمر بن الخطاب: يا رسول الله، ألا أقوم فأقتل هذا المنافق؟!..

- فقال ﷺ: «معاذ الله أن تتسامع الأمم أن محمدًا يقتل أصحابه!»⁽¹⁾.

فنحن أمام «منافق»، يبطن الكفر ويظهر الإيمان.. وهو في الدرك الأسفل من النار - لأن النفاق أسوأ من صريح الكفر!.. ومع ذلك، يعتبره رسول الله ﷺ من «أصحابه»، لأنه قد حافظ على الوحدة السياسية للأمة، وشارك في معاركها، وكان له نصيب من غنائمها.. فاستعاذ الرسول ﷺ، بالله من أن تتسامع الأمم أن محمدًا يقتل من حافظ على الوحدة السياسية للأمة، حتى ولو كان قد فارق الإيمان الديني بالنفاق!..

□ بل لقد وسعت «وحدة الأمة الإسلامية» ألواناً من الانشقات السياسية بلغت حد الصراعات المسلحة؛ لأن فرقاء هذه الصراعات قد ظلوا على ولائهم «للدولة الواحدة» فحافظوا على «الجامع السياسي» - وعلى ولائهم «للدین الواحد» - فحافظوا على «الجامع الديني» - فكان قتالهم على «التأويل»، لا على «التنزيل».. وكانوا جميعاً، رغم القتال على ولاء لوحدة الدولة ووحدة الدين.. ولقد كانت صراعات الفتنة الكبرى، زمن الراشدين في هذا الإطار، الذي وسعت فيه «وحدة الأمة» فرقاء هذه الفتنة وذلك الصراع.. فلم يكن اقتتالهم بالمرحج لأي منهم من «الأمة» ولا من «الملة» ولا من «الدولة»؟!..

وفي موقعة «صفين» [37هـ - 657م]، التي مثلت قمة صراعات تلك الفتنة، يتحدث الإمام علي بن أبي طالب عن «الجامع الديني» الموحد لفرقاء القتال، وكذلك «جامع الدولة»، فيقول: «لقد التقينا، وربنا واحد، ونبينا واحد، ودعوتنا في الإسلام واحدة، ولا نستزيدهم في الإيمان بالله والتصديق برسوله ولا يستزيدوننا، والأمر واحد، إلا ما اختلفنا فيه من دم عثمان. ونحن منه براء..»⁽²⁾.. فالدين واحد وجامع.. و«الأمر واحد» وجامع.. والخلاف في «دم عثمان» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقط..

(1) رواه الإمام أحمد.

(2) ابن أبي الحديد (شرح نهج البلاغة) ج 17 ص 141. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. طبعة القاهرة سنة 1959م.

ثم يرد شبهة الخوارج وتأويلهم الفاسد، الذي كَفَرُوا به معاوية وأهل الشام، فيقول: «إننا، والله، ما قاتلنا أهل الشام على ما توهم هؤلاء - [الخوارج] - من التكفير والفراق في الدين، وما قاتلناهم إلا لردهم إلى الجماعة.. - [أي الجماعة السياسية] - وإنهم لإخواننا في الدين، قبلتنا واحدة. ورأينا أننا على الحق دونهم!..»⁽¹⁾.. ثم يؤكد على أن مصادر النزاع هي «شبهات» أثمرها «التأويل»، فهي لا تخرج من «أخوة الإسلام»، فيقول: «لقد أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة والتأويل. فإذا طمعنا في خصلة يلم الله بها شعتنا، ونتداني بها إلى البقية فيما بيننا، رغبتنا فيها، وأمسكنا عما سواها»⁽²⁾..

وعندما سئل عن رأيه في «آخرة» قتلى الفريقين؟!.. أجاب: «.. وإني أرجو ألا يقتل أحد نقي قلبه، منا ومنهم، إلا أدخله الله الجنة»⁽³⁾..

هكذا وسعت وحدة الملة والدولة التعددية، حتى عندما بلغت درجة القتال!..

□ وفي إطار «جامع أصول الدين»، التي لم يختلف عليها المسلمون، اتسع هذا «الجامع» للتعددية في «الفروع»، ومنها سياسة الأمة و«نظام» الإمامة والخلافة في دولتها.. لقد اتفق المسلمون على «أصل وجوب الدولة - الخلافة - الإمامة»، وعدوها «واجباً مدنياً» اقتضته إقامة «الواجبات الدينية».. وبعد الاتفاق على هذا «الأصل.. الجامع.. الموحد»، ذهبت التعددية بالفرق الإسلامية مذاهب شتى في «نظام الخلافة والإمامة» من حيث «التعين.. والشروط».. بل وميزوا بين «أصل الوجوب» و«أصل الإمامة»، بمعنى «طريق الوجوب»، فقال البعض إنه «العقل» وقال آخرون إنه «الشرع»، وقال فريق ثالث إنها معاً..

وفي آفاق هذه الفروع، حدثت بواكير الخلاف والتعدد.. بل وكانت جل الخلافات التي بلورت فرق المسلمين وتياراتهم السياسية، وفي ميادينها وحدها كان تجريد السيوف!..

(1) الباقلاني (التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة) ص 237، 238. تحقيق: محمود محمد الحضيرى، د. محمد عبد الهادي أبو ريدة. طبعة القاهرة سنة 1947م.

(2) الإمام علي (نهج البلاغة) ص 147، 148. طبعة دار الشعب. القاهرة.

(3) الباقلاني (التمهيد) ص 237.

ولاتفاهم على أنها من «الفروع»، التي هي مواطن «للاجتهاد»، اتفقوا، أيضًا، على أن معايير التقييم لخلافاتها والتعددية فيها هي «الصواب» و«الخطأ».. و«النفع» و«الضرر».. وليست «الإيمان» والكفر!.. لأن «الإيمان» و«الكفر» هما معيارا تقييم الافتراق والتعددية في «الأصول»، دون «الفروع»!.. ويلخص حجة الإسلام الغزالي [450 - 505 هـ - 1058 - 1111 م] هذا الذي أجمع عليه أهل السنة والمعتزلة والخوارج فيقول: «إن النظر في الإمامة ليس من المهمات، وليس أيضًا من فن المعقولات فيها، بل من الفقهيات⁽¹⁾.. وإن النظريات قسمان: قسم يتعلق بأصول القواعد، وقسم يتعلق بالفروع. وأصول الإيمان ثلاثة: الإيمان بالله، وبرسوله، وباليوم الآخر. وما عداه فروع»..

ثم يمضي ليحدد معايير الافتراق والتعددية في الفروع - وخصوصًا منها السياسة والإمامة - فيقول: «واعلم أنه لا تكفير في الفروع أصلاً إلا في مسألة واحدة، وهي أن ينكر أصلاً دينياً علم من الرسول ﷺ، بالتواتر. لكن، في بعضها تخطئة، كما في الفقهيات، وفي بعضها تبديع، كالخطأ المتعلق بالإمامة، وأحوال الصحابة.

واعلم أن الخطأ في أصل الإمامة وتعيينها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شيء منه تكفيراً، فقد أنكر ابن كيسان⁽²⁾ أصل وجوب الإمامة، ولا يلزم تكفيره. ولا يلتفت إلى قوم يعظمون أمر الإمامة ويجعلون الإيمان بالإمام مقروناً بالإيمان، بالله ورسوله، ولا إلى خصومهم المكفرين لهم بمجرد مذهبهم في الإمامة، فكل ذلك إسراف، إذ ليس في واحد من القولين تكذيب للرسول ﷺ، أصلاً. ومهما - [متى] - وجد التكذيب وجب التكفير وإن كان في الفروع.. والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل»..⁽³⁾!

فلقد وسع «جامع التصديق» بما جاء به الرسول ﷺ، هذه التعددية السياسية، التي مثلت في التاريخ الإسلامي أقدم وأطول ألوان التعددية، وأكثرها حدة في هذا التاريخ!..

(1) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص 134. طبعة مكتبة صبيح - القاهرة - بدون تاريخ.

(2) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان (299 هـ - 912 م) وهو غير «كيسان» مولى علي بن أبي طالب، ورأس الكيسانية - من فرق الشيعة، التي جعلت الإمامة في محمد بن الحنفية -.

(3) (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص 15-17. طبعة القاهرة سنة 1907 م.

□ وإذا كانت «الأحزاب السياسية» المعاصرة، هي «اجتهادات متعددة» في ميادين «إصلاح المعاملات» الاجتماعية في ميادين العمران الإنساني.. فإن تعددية «المذاهب الفقهية»، التي عرفتها الحضارة الإسلامية، ووسعتها «وحدة الأمة في الأصول»، قد مثلت «تعددية الاجتهادات» في ميادين «إصلاح المعاملات.. وفروع العبادات» أيضًا!.. وكان «الجامع الموحد» لهذه «التعددية الفقهية» هو «الشرعية الإلهية الواحدة».. والتي وضع الفقهاء مذاهبهم في إطارها..

فالشرعية مثلت «وحدة» «الطريق في الدين.. وما شرع الله لعباده من الأحكام التي جاء بها نبي.. وكل طريقة.. من فعل أو ترك مخصوص - موضوعة بوضع إلهي ثابت لنبي من الأنبياء..»⁽¹⁾ أي أنها «واحد» جامع.. و«ثابت» غير متغير.. ووضع إلهي، لا مدخل فيه للبشر. فهي بلاغ من الله للناس، بواسطة الرسول..

أما مذاهب الفقه، التي ترد فيها التعددية، فإنها هي الاجتهادات الفقهية المحكومة بأحكام الشريعة الإلهية وفلسفتها في التشريع.. فالفقه «وضع بشري» محكوم «بالوضع الإلهي».. وهو «العلم المستنبط بالرأي والاجتهاد، والذي يحتاج فيه إلى النظر والتأمل»..

ولتمييز «الفقه» عن «الشرعية»، لا يسمى الله، سبحانه وتعالى، «فقيهاً»، كما لا يسمى الفقيه «شارعاً»⁽²⁾!

□ وإذا كان «جامع الإيمان» و«موحد المؤمنين» هو «التصديق بما جاء به الرسول، ﷺ»، فإن مظلة هذا «الجامع» وإطار هذا «التصديق» قد اتسع لتعددية أئمتها «التأويل» فيما يجب أو يجوز فيه «التأويل»، فإذا ما التزم الفرقاء المتأولون بقواعد التأويل - التي قررتها العربية.. والتي لا تخرجه عن ثوابت «التصديق الجامع»، انفسحت أمامهم آفاق التعددية في هذا الإطار، الذي يعطي «مذاهب الفكر» طابعها «الإسلامي»، مع ما بينها من فروق وتعددية في التصورات.

(1) أبو البقاء الكفوي (الكليات). طبعة دمشق سنة 1981م. والتهانوي (كشاف اصطلاحات الفنون). طبعة الهند سنة 1892م.

(2) الجرجاني (التعريفات) طبعة القاهرة سنة 1938م.

وإذا كان تعريف ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م] للتأويل يقول: «إنه إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشيئه، أو بسببه، أو لاحقه، أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي..»⁽¹⁾.. فإن الإمام الغزالي يفصل «لمراتب الوجود»، التي تتصورها التأويلات المتعددة «لما أخبر به الصادق»، تفصيلاً يجعل للتعددية، النابعة من التأويل، خمسة مذاهب مفتوحة سبلها أمام تصورات العقل المسلم للموجودات التي تحدث عنها الرسول ﷺ، والتي للتأويل مدخل في تصورها.. فالإيمان قائم عند فرقاء هذه التأويلات والتصورات، لقيام التصديق، وانتفاء «التكذيب» لصاحب الرسالة، عليه الصلاة والسلام - لأن «الكفر: هو تكذيب الرسول في شيء مما جاد به. والإيمان: تصديقه في جميع ما جاء به.. وحقيقة التصديق: الاعتراف بوجود ما أخبر الرسول ﷺ، عن وجوده، إلا أن للوجود خمس مراتب:

الوجود الذاتي: وهو الوجود الحقيقي، الثابت خارج الحس والعقل، ولكن يأخذ الحس والعقل عنه صورة فيسمى أخذه إدراكاً..

والوجود الحسي: الذي يتمثل في القوة الباصرة من العين، مما لا وجود له خارج العين، فيكون موجوداً في الحس، ويختص به الحس، ولا يشاركه غيره، وذلك كما يشاهد النائم، بل كما يشاهد المريض المتيقظ.

والوجود الخيالي: الذي يخترعه الخيال لصور المحسوسات إذا غابت عن الحس، فهو موجود في الدماغ لا في الخارج..

والوجود العقلي: فيما له روح وحقيقة ومعنى.. كاليد، مثلاً، فإن لها صورة محسوسة ومتخيلة، ولها معنى هو حقيقتها، وهي القدرة على البطش - التي هي «اليد العقلية»..

والوجود الشبهي: وهو أن لا يكون نفس الشيء موجوداً لا بصورته ولا بحقيقته، لا في

(1) (فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال) ص 32. دراسة وتحقيق. د. محمد عمارة. طبعة القاهرة - سنة 1983م.

الخارج ولا في الحس ولا في الخيال ولا في العقل، ولكن يكون الموجود شيئاً آخر يشبهه في خاصية من خواصه وصفة من صفاته.

وكل من نَزَلَ قولاً من أقوال صاحب الشريعة ﷺ، على درجة من هذه الدرجات فهو من المصدقين، وإنما التكذيب: أن ينفي جميع هذه المعاني، ويزعم أن ما قاله لا معنى له، وإنما هو كذب محض، وغرضه فيما قاله التلبس أو مصلحة الدنيا، وذلك هو الكفر والزندقة. ولا يلزم كفر المتأولين ما داموا يلزمون قانون التأويل.. وكيف يلزم الكفر بالتأويل، وما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه؟!»⁽¹⁾.

هكذا انفتحت سبل التعددية واتسعت آفاقها أمام «تيارات الفكر» الإسلامي، في إطار «وحدة وجامع التصديق» بما جاء به الصادق، عليه الصلاة والسلام..!

وهكذا ظلل «الجامع الإسلامي» الذي وحد الأمة والعقيدة والحضارة ودار الإسلام.. ظلل التعددية في اللغات والأقوام.. وفي الثقافات الفرعية.. وفي الأوطان والأقاليم المتميزة.. وفي الفرق السياسية.. وفي المذاهب الفقهية.. وفي التيارات الفكرية والمدارس الفلسفية.. وأيضاً في الشرائع والحضارات، فازدهرت تعددية الاجتهادات البشرية، في إطار الجامع الثابت الذي تمثل في أصول الإيمان بالله الواحد.. واليوم الآخر - وخبر الصادق، عليه الصلاة والسلام..

بل إن «السبيل الإسلامية»، التي حددها الإسلام، وتميزت بها شريعته، في «حل التناقضات» بين فرقاء التعددية، جاءت طبيعتها وآلياتها ومقاصدها لتكرس قيام هذه «التعددية» عند المستوى الوسطي، الذي لا يذهب بها إلى «إلغاء الآخر» و«نفيه».. ولا إلى «التشردم» و«القطيعة» التي لا رابط ولا جامع يوحد بين فرقائها.. فلقد رفض الإسلام مذهب «الصراع» سبيلاً لحل التناقضات بين فرقاء التعددية؛ لأن «الصراع» غاياته «صرع».. وإفناء.. ونفي «الآخر، ومن ثم فهو يلغي التعددية وينفيها.. هكذا جاء معناه في الوطن الذي ورد مصطلحه بالقرآن الكريم ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ ۝٥﴾ وَأَمَّا عَادُ فَأَهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَينَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازُ نَحْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴿٨﴾﴾ [الحاقة: 5-8]؟!..

(1) (يفصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص 4 - 9.

فالصراع غايته إهلاك الآخرين، حتى لا ﴿تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾!.. فسلوك سبيله في حل التناقضات بين الفرقاء ينفي فلسفة التعددية ويلغي وجودها..

وبدلاً من «الصراع»، سبيلاً لحل التناقضات بين فرقاء التعددية، زكى الإسلام «سبيل التدافع»، الذي لا يتغيا «نفي الآخر»، وإنما «تعديل موقعه» من «المعايير الإسلامية الجامعة والضابطة والحاكمة».. فهو «حراك» لا «إهلاك»، و«تعديل» في المواقع والمواقف لا «نفي وإلغاء» للآخرين.. وعندما يخاطب الله، سبحانه وتعالى، رسول الله ﷺ، فيقول له: ﴿وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ أَدْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٣٤) وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِنَهَا إِلَّا ذُو حِظٍّ عَظِيمٍ ﴿[فصلت: 34 - 35].. فإنه يعلمنا معالم هذا السبيل.. فالتدافع لا يتغيا «صرع الآخر وإلغاء»، وإنما تحويل موقفه وموقعه عن «العداوة»، التي تجعله من أهل «السيئات»، إلى موقع وموقف «الولي الحميم»، الذي يجعله من أهل «الحسنات»!.. فيتم «الحراك»، بواسطة «التدافع»، مع بقاء «تعددية الفرقاء المتمايزين»!..

بل لقد حدثنا القرآن الكريم عن هذه «السبيل الإسلامية» - سبيل «التدافع»، لا «الصراع» - باعتبارها الحافز الذي يدفع الحياة والعمران إلى الأمام دائماً وأبداً.. وهذا يعني اقتران التقدم بالتعددية، إذ بدونها لا تدافع، لأنه مستحيل بدون وجود الفرقاء المتدافعين أبداً؟! ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 251].. وعندما أذن الله، سبحانه وتعالى لرسوله والمؤمنين بالقتال، جاء الحديث عن «التدافع»، لتكون غايات القتال تعديل مواقف المشركين من مواقع الشرك إلى الإيمان، فهي «حراك» لا «نفي وإهلاك».. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ (٣٨) أذن للذين يَفْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَالِمُونَ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٣٩) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ السَّيِّئَةُ وَمَسْجِدٌ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ (٤٠) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿[38 - 41]..

فهي؟! إذن، سبيل إسلامية واضحة: «التعددية» في إطار «الجامع».. و«التنوع» في إطار «الوحدة».. وبغية طرف منهما يغيب المعنى وتغيب الحكمة عن الطرف الآخر!..

□ «الفرائع» المتعددة، لا تتأق تعدديتها إلا في إطار «الدين» الواحد، وبالنسبة إليه، وبالمقارنة معه..

□ و«الحضارات» المتعددة، لا تتأق تعدديتها إلا في إطار «المشترك الإنساني العام» المتميز عن الخصوصيات الحضارية..

□ والتعددية داخل أية حضارة من الحضارات، لا تتأق إلا مع وجود المرجعية الواحدة، والجامع الواحد في هذه الحضارة.. فلو انتفت المرجعية الواحدة - والموحدة للحضارة - انتفى معنى «التعدد» في هذه الحضارة أيضًا!.. فلا تعددية بدون «استقلال.. وتميز» لحضارات هذا العالم الذي نعيش فيه؟!..



نظرة مقارنة

وإذا كانت بضدها. تتميز الأشياء..والشيء يظهر حسنه الضد.. فإن هذا الذي تميزت به الحضارة الإسلامية في الإيمان بالتعددية، وتجلي في تطبيقاتها لمختلف الميادين. وعلى كل المستويات، لا تبدى حقيقته الكاملة، ولا تتألق دلالاته العظيمة، إلا إذا قورن - ولو بإشارات - لما كانت عليه - بل ولا تزال - الحضارة الغربية في هذا الميدان..

□ فبالمقارنة، سيتأكد أن الفارق بين الحضارتين، في هذه القضية، ليس مرجعه التسامح «الذي تحلى به حكام مسلمون، وافتقر إليه حكام غربيون.. إذ «التسامح»، في النهاية، خلق فردي، لا يثمر قاعدة مطردة على مر تاريخ حضارة من الحضارات، وفي مختلف ميادين عمرانها.. بل إن هذا «التسامح» ذاته هو في جوهره ثمرة - إن في وجوده أو غيابه - لموقف حضاري، ومكون من مكونات الحضارة، التي تحييه أو تواريه»!..

□ وبالمقارنة، سنعرف كيف أن الشعب المصري، مثلاً، عندما تدين «بتوحيد» «آمون» في عصر أخناتون [1372 - 1354 ق.م]، اضطهد كهنة «آمون» وأتباعه.. فلما انتصر كهنة «آمون» اقتتلوا «توحيد» دعوة «أخناتون» من الجذور، وطاردوا أتباعه في كل مكان!.. وكيف أن هذا الشعب المصري عندما تدين بالنصرانية لم يعرف التسامح مع الديانة المصرية القديمة، فمارس الاضطهاد، بل والإبادة مع كهنتها وفلاسفتها ومدارسها ومكتباتها ومتاحفها ومعاهدها وأتباعها جميعاً.. فلما تدين الدولة الرومانية - الحاكمة - بذات الديانة النصرانية [313م]، ولكن بمذهب متميز عن مذهب المصريين النصارى، لم تعرف التسامح معهم، بل لقد عاشوا حقبة اضطهادهم، وعصر الشهداء الذي تؤرخ به النصرانية المصرية حتى الآن!..

لكن هذا الشعب المصري ذاته - الذي لم يعرف التسامح الديني في تاريخه القديم - هو ذاته الذي أصبح مضرب الأمثال في كل بلاد الدنيا على التسامح الديني، عندما تدين بالإسلام؟!.. فعاشت في ظلال إسلامه أكبر الأقليات النصرانية في بلد إسلامي، وازدهرت في حضارته الإسلامية أعرق كنائس النصرانية على الإطلاق، وتعاقت في ثوراته وأفراحه وأتراحه شعارات «الهلل» و«الصليب»!.. بل إن أغلبية هذا الشعب قد ظلت على نصرانيتها،

في ظل الحكم الإسلامي، عدة قرون.. ولم تدخل هذه الأغلبية في الإسلام أفواجها إلا عندما عجزت كنيستها عن تلبية حاجاتها الروحية، وبدأ لها - بالمقارنة مع بساطة عقيدة التوحيد الإسلامية - تفوق الإسلام في تلبية هذه الحاجات، فاندفعت أفواجها إلى الإسلام، دون ترهيب ولا ترغيب. ويشهد على هذه الحقيقة - بعد وقائع التاريخ - أحد علماء النصرانية - « كيتاني » Caetani - فيقول: « إن انتشار الإسلام بين نصارى الكنائس الشرقية إنما كان نتيجة شعور باستياء من السفسطة المذهبية التي جلبتها الروح الهلينية إلى اللاهوت المسيحي. أما الشرق الذي عرف بحبه للأفكار الواضحة البسيطة، فقد كانت الثقافة الهلينية وبالأعلى عليه من الوجهة الدينية، لأنها أحالت تعاليم المسيح البسيطة السامية إلى عقيدة مخوفة بمذاهب عويصة، مليئة بالشكوك والشبهات، فأدى ذلك إلى خلق شعور من اليأس، بل زرع أصول العقيدة الدينية ذاتها. فلما أهلت، آخر الأمر، أنباء الوحي الجديد فجأة من الصحراء، لم تعد تلك المسيحية الشرقية التي اختلطت بالغش والزيف، وتمزقت بفعل الانقسامات الداخلية، وتزعزت قواعدها الأساسية، واستولى على رجالها اليأس والقنوط من مثل هذه الريب، لم تعد المسيحية بعد ذلك قادرة على مقاومة إغراء هذا الدين الجديد، الذي بدد بضربة من ضرباته كل الشكوك التافهة، وقدم مزايا جليلة، إلى جانب مبادئه الواضحة البسيطة التي لا تقبل الجدل، وحينئذ ترك الشرق المسيح وارتمى في أحضان نبي العرب »!

لقد أقبل الناس على الإسلام، الذي رأوه - كما يقول « مونتيه » - « عقلاني الجوهر، بأوسع معاني هذه الكلمة،.. أقبلوا عليه « دون أية محاولة للإرغام والاضطهاد » - كما يقول « أرنولد » [1864 - 1930م] في كتابه: [الدعوة إلى الإسلام]⁽¹⁾.. فتم تحول جمهور المصريين إلى الإسلام، في ظل « التعددية »، المؤسسة على الحرية والاختيار. وعبر قرون عدة، فكانت التجربة العظمى التي تعلم فيها هذا الشعب التسامح الديني لأول مرة في تاريخه الطويل!..

□ وبالمقارنة، سنجد أن دار الإسلام قد تفردت بين أوطان الحضارات ببقاء الديانات،

(1) أرنولد (الدعوة إلى الإسلام) ص 89، 90، 98، 99، 455. ترجمة: د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوي. طبع القاهرة سنة 1970م. وانظر كتابنا (الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟) ص 155 وما بعدها. طبعة القاهرة سنة 1989م.

السابقة على الإسلام جميعها فيها، بعد ظهوره، وفي ظل دولته وحاكمية شريعته، مع ازدهار مدارس لاهوتها كلها، بل لقد تمتعت هذه الديانات كلها، في ظل الإسلام بالتعددية التي حافظت على علاقتها، والتي ضببطت وقننت هذه العلاقات السلمية لأول مرة في تاريخها، حيث طوى الإسلام نهائياً صفحة «الحروب الدينية» بين أتباع كل الديانات وكان - تاريخياً - المنظم لتعددية المذاهب داخل مختلف الديانات!.. ولم يقف ذلك عند أتباع الديانات الكتابية المعروفة، وإنما شمل ديانات وضعية وشبه وضعية - مثل ديانات فارس والهند والصين - أدخلها الفقهاء المسلمون في عداد الديانات الكتابية، وقالوا لقد كانت لها كتب فضاعت، أو لعل أمرها كان كذلك؟..

حدث هذا الإنجاز - في ميدان «التعددية» - بدار الإسلام، وعلى امتداد تاريخه.. في الوقت الذي ضاقت فيه صدور أوروبا الوثنية بكل ما هو «آخر» وغير وثني.. فلما تديننت بالنصرانية ضاقت صدورها بكل ما هو غير نصراني - بل وضافت حتى بالتعددية المذهبية داخل النصرانية الواحدة..

فـ «شارلمان» [742-814م] فرض النصرانية على السكسونيين بحد السيف - وفي الدانمارك، أستأصل الملك «كنوت» Canut الديانات غير المسيحية من بلاده بالقوة والإرهاب.. وفي بروسيا، فرضت جماعة «إخوان السيف» Bretheren Of the Sward المسيحية على الناس بالسيف والنار.. وفي ليفونيا، فرض فرسان Drdo Fratrum Militiae Christ المسيحية على الشعب فرضاً.. وفي جنوب النرويج ذبح الملك «أولاف ترايغفيون» كل من أبي اعتناق المسيحية، أو قطع أيديهم وأرجلهم، ونفاهم وشردهم، حتى انفردت المسيحية بالبلاد - وفي روسيا، فرض فلاديمير Vladimir عام 988م المسيحية على الروس، سادة وعبيداً، أغنياء وفقراء، غداة اعتناقه لها!.. ولم يعترف فيها بإمكانية تعدد الأديان إلا في مرسوم صدر في عام 1905م!.. وفي الجبل الأسود - بالبلقان - قاد الأسقف الحاكم «دانيال بيتروفتش» D. Petrovich عملية ذبح غير المسيحيين - بمن فهم من المسلمين - ليلة عيد الميلاد عام 1703م!.. وفي المجر، أرغم الملك «شارل روبرت» غير المسيحيين على التنصر أو النفي من البلاد عام 1340م.. وفي إسبانيا - قبل الفتح الإسلامي - كان المجمع السادس، في طليطلة، قد حرم كل المذاهب غير المذهب الكاثوليكي.. وأقسم الملوك على تنفيذ هذا القانون بالقوة!..؟

وحيثما امتد نفوذ وحكم الحضارة الغربية، امتد الإنكار للتعددية «فاليعاقة، في مصر والشرق. اضطهدهم الأرثوذكس المملكانيون، بالقتل والنفي والتشريد.. وقتل «جستنيان الأول» [527 - 565م] مائتي ألف من القبط في مدينة الإسكندرية وحدها، حتى اضطر من نجا من القتل إلى الهرب في الصحراء!.. وفي أنطاكية، حدث نفس القهر والاضطهاد لمعتنقي غير المسيحية، بل وغير مذهب الدولة الرومانية بالذات!.. وفي الحبشة قضى الملك «سيف أرعد» [1342 - 1370م] بإعدام كل من أبي الدخول في المسيحية أو نفيهم من البلاد.. وصنع مثل ذلك الملك «جون»، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي!.. ناهيك عن مأساة المسلمين - وأيضاً اليهود - في الأندلس على يد فرديناند [1452 - 1516م] وإيزابيلا [1451 - 1504م]⁽¹⁾.

وبعد ظهور البروتستانتية: كانت إقامة قداس بروتستانت في بلد كاثوليكي عقوبتها: سجن النساء مدى الحياة، وإرسال الرجال للتجديف حتى الموت، وإعدام الكهنة!.. وكانت المواكب تسير، في ذكرى المذابح الدينية، شكراً لله!⁽²⁾

وعندما يحتفل الغرب - في «برشلونة - سنة 1992م بالدورة الأولمبية - إحياء لذكرى خمسمائة عام على إبادة المسلمين في الأندلس؟!.. ثم يتبع ذلك بمجزرة إبادتهم في البلقان؟!.. فإنه يعلمنا أن رفضه للتعددية ليس بالصفحة التي طواها تطور التاريخ؟!.. ففارق بين حضارة لا تريد للآخر الديني «وجوداً» على خريطة أوطانها.. وبين حضارة حافظت وتحافظ على وجود الآخر الديني حفاظها على الشعائر الدينية التي تتقرب بالحفاظ عليها إلى الله، سبحانه وتعالى، وتنفذ به سنة رسوله ﷺ.. بل لقد تجاوزت في ذلك مستوى الحفاظ على «وجود» الآخر، إلى حيث تستطيع أن تقرأ أساء أعلام الأقليات الدينية في تراجم وزراء دول الإسلام على مر التاريخ!..

□ وإذا كان عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عندما فُتحت القدس - قد أبي أن يصلي في كنيسة القيامة، كي لا تكون هناك شبهة، لمن يأتي من بعده، بوجود «حق» للمسلمين فيها..

(1) المصدر السابق. ص 30 - 32، 72، 73 - 122، 135 - 136، 141، 143 - 154، 156، 223، 226، 274،

(2) وول ديورانت (قصة الحضارة) الطبعة العربية. القاهرة.

فإن الصليبيين الذين اغتصبوها [492م - 1099م] لم يكتفوا بإبادة المسلمين في مذبحة سبحت فيها خيولهم بدماء المسلمين في مسجد عمرو؟!.. وإنما حولوا المسجد الأقصى إلى كنيسة.. وإبان سنوات الاغتصاب الصليبي للقدس والأقصى، اشتاقت نفس الأمير المؤرخ أسامة بن منقذ [488 - 584هـ - 1095 - 1188م] للصلاة في الأقصى، فذهب إليه - بواسطة علاقات كانت له مع بعض الفرسان الصليبيين. فلما توجه إلى القبلة، ودخل في الصلاة، إذا بمن يحول وجهته عن قبله الإسلام قسراً.. وكلما عاد إلى قبله الإسلام أعاده إلى قبلتهم هم.. فهم لا يعرفون - وإن عرفوا لا يطيقون - التعددية حتى في التوجه إلى رب المشارق والمغارب جميعاً⁽¹⁾؟!..

□ وبالمقارنة، بين الفتح الإسلامي - الذي كان يسلك التعايش مع «الآخرين» طريق «التعددية» وعليها يتأسس التسامح، الذي تقننه الشريعة، لا المرهون بسجاي حاكم من الحكام، أو خُلِق أمير من الأمراء - بمقارنة هذا الفتح بما صنعه بونابرت [1769 - 1821م] - نموذج «الحرية.. والإخاء.. والمساواة» الغربية، في أرقى وأحدث صورها - مع المصريين عندما جاءهم طليعة الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة.. نكتشف الفارق بين حضارتين في هذا الميدان..

فإبان الفتوحات العثمانية في البلقان ووسط أوروبا، صاغ القصص الغربي أسطورة تناقلها الناس في أثناء وعقب الحرب بين السلطان العثماني والأمير المجري «هنيادي».. تقول: إنهم سألوا الأمير المجري:

- ماذا تصنع لو انتصرت على المسلمين؟

- فقال: أؤسس العقيدة الرومانية الكاثوليكية..

فلما سألوا السلطان العثماني:

- ماذا تصنع لديننا لو انتصرت؟

(1) أسامة بن منقذ (الاعتبار) ص 134، 135. تحقيق: فيليب حتى. طبعة جامعة برنستون - الولايات المتحدة - سنة 1930م.

- قال: «أقيم كنيسة إلى جانب كل مسجد، وأدع مطلق الحرية لكل فرد أن يصلي في أيهما شاء⁽¹⁾؟

أما بونابرت، الذي لم يتعلم التعددية، ولم يعرفها سبيلاً للتعايش مع «الآخر»، فلقد رأيناه يسلك إلى التعايش مع المصريين سبيل الكذب عندما ادعى «أن الفرنسيين هم أيضاً مسلمون خالصون».. وأنه «أكثر من المماليك، يعبد الله سبحانه وتعالى، ويحترم نبيه محمد والقرآن العظيم»..⁽²⁾ وأنه «محب الملة المحمدية»⁽³⁾!..

فهذا فاتح يمثل حضارة لم تعرف التعددية سبيلاً إلى التعايش مع الآخرين.. وذاك فاتح كانت التعددية سبيل حضارته إلى التعايش مع الآخر، داخلياً وخارجياً - وعلى كل المستويات!..



(1) (الدعوة إلى الإسلام) ص 223.

(2) د. أحمد حسين الصاوي (المعلم يعقوب بين الأسطورة والحقيقة) ص 106. ملحق رقم 2 نص «منشور بونابرت الأول إلى المصريين».

(3) الجبرتي (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) ج 5 ص 67. تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي، السيد إبراهيم سالم. طبعة القاهرة سنة 1965م.

جناية التغريب على التعددية

وبدلاً من أن يتعلم الغرب من الشرق الإسلامي فضيلة «التعددية»، أو حتى يترك له فضيلته.. إذا به يجعل من احتكاكه بالشرق وبالأعلى عليها، وجناية في حقها!..

فهو، في الحقبة الصليبية [489 - 690 هـ - 1096 - 1291 م] - عندما كان في طور انحطاطه الحضاري.. وطغيان فروسية إقطاعه الغاشمة - حاول استدراج قطاعات من الأقليات النصرانية إلى «خيانة عسكرية» للجيوش الإسلامية، فجلب على هذه الأقليات محناً شهيرة - مثل الذي حدث في الإسكندرية ودمشق - إبان الصراع مع الصليبيين والتتار - وهي محاولات أحدثت توترات انتهت بانتهاك هذه المواجهات المسلحة..

لكن الغرب، في غزوته الحديثة لعالم الإسلام، قد جاء - مع المدفع، والنهب الاقتصادي، والاحتلال العسكري - بنموذجه الفكري، الذي تبلور وازدهر في عصر النهضة والإحياء.. وهو قد عزم هذه المرة على احتلال العقل العربي والمسلم، لتتأبد تبعيته له حتى بعد زوال احتلال الجيوش.. وكانت الأقليات - اليهودية، والنصرانية - هي الثغرات التي بدأ منها جهود الغزو الفكري والتبعية الحضارية والتغريب.. الأمر الذي حول به «نعمة التعددية»، التي تميز بها الشرق، ونعمت بها أقليته، إلى «نقمة» على هذا الشرق، بما في ذلك هذه الأقليات!..

لقد جاء الغزو الفكري طالباً من أمتنا التخلي عن تميزها الحضاري، وتبني النموذج الغربي في التقدم والنهضة والتحديث، وتقليد المذهب الوضعي الغربي في الحكم والإدارة والتشريع.. أي طالباً منا التخلي عن التعددية الحضارية، والإيمان بوحادية الحضارة بدلاً من تعدديتها.. ولقد استوت في ذلك مذاهبه «الشمولية» مع مذاهب الليبراليين!

وإذا كان «بونابرت» [1769 - 1821 م] طليعة هذه الغزوة، قد سعى - منذ حملته على مصر [1213 هـ - 1798 م] - إلى توطئ «العمالة الفكرية والحضارية» في «محاضن» الأقليات، تمهيداً لقيام هذه «العمالة الفكرية والحضارية» بمهام «العمالة السياسية» للمشروع الغربي في الشرق الإسلامي.. فإن جهود حملته، وما تلاها من حملات، قد حققت من النجاحات في هذا الميدان الشيء الكثير!..

لقد جاء «بونابرت» على رأس «جيش الشرق» الفرنسي «وفي جعبته مشروع لتجنيد عشرين ألف رجل من أقاليم الولايات العثمانية التي يفتحها..»⁽¹⁾؟!

□ ولقد ألقى إلى اليهود خيوط «الشراكة» في المشروع الاستعماري الغربي، خيانة للشرق الإسلامي، منذ ندائه الذي وجهه إليهم في 4 إبريل سنة 1799م، - في أثناء حصاره لمدينة «عكا».. وهو النداء الذي خاطبهم فيه، ودعاهم إلى التحالف مع فرنسا لإقامة إمبراطوريته الشرقية، مقابل إقامة قاعدة لهم، تمثل امتداداً لهذه «الشراكة» في فلسطين، قلب عالم الإسلام.. وجاء في هذا النداء: «يا ورثة فلسطين الشرعيين!.. إن الأمة العظيمة - [فرنسا] - تنادىكم الآن، لا للعمل على إعادة احتلال وطنكم فحسب، وليس بغية استرجاع ما فقد منكم، بل لأجل ضمان ومؤازرة هذه الأمة، لتحفظوها مصونة من جميع الطامعين، كيما تصبحوا أسياد بلادكم الحقيقيين»⁽²⁾!..

ومنذ ذلك التاريخ بدأت خيوط «الشراكة» الغربية مع الأقلية اليهودية ضد استقلال وطن العرب وعالم الإسلام، مع تغير الدولة الغربية القائمة في هذه «الشراكة»، وفق متغيرات موازين القوى.. فرنسا.. أولاً.. وإنجلترا ثانياً.. ثم الولايات المتحدة الأمريكية!..

ولقد أثرت هذه «الشراكة» «قاعدة» للحضارة الغربية في قلب عالم الإسلام، جعلت وتجعل من أوليات مهامها: الحيلولة دون البعث الإسلامي المتميز والإحياء القومي الخاص، اللذين يتخذان لأمتنا مرجعية في النهوض والتقدم غير مرجعية الغرب والغربيين!..

□ كذلك ألقى «بونابرت» خيوط «العمالة» إلى نفر من «أراذل» النصارى في مصر - من الأقباط والطوائف الأخرى - فكونوا فيلقاً قبلياً حارب الشعب المصري مع قوات الاحتلال، وقاده «المعلم» يعقوب حنا [1158 - 1216 هـ - 1745 - 1801م] - الذي سماه الجبرتي «يعقوب اللعين»!.. وفيلقاً من النصارى الأروام، قاده «برطلمين يني الرومي» الذي اشتهر لدى العامة بـ «فرط الرمان»!..

(1) (المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة) ص 29.

(2) انظر كتابنا (إسرائيل هل هي سامية؟) ص 32. طبعة القاهرة سنة 1967م.

وكما يقول الجبرتي [1167 - 1237 هـ - 1754 - 1822 م] - مؤرخ العصر - فإن فيلق المعلم يعقوب قد ضم من شباب القبط بالصعيد نحو الألفين⁽¹⁾.. وشارك هذا الفيلق مع الجيش الفرنسي - الذي قاده «ديزيه» - في «فتح صعيد مصر»!.. وتدرج يعقوب في مراتب الجيش الفرنسي، فمنحه «كليب» رتبة «كولونيل»، وأنعم عليه «منو» برتبة «جنرال» في مارس سنة 1801 م.

وغير مشاركة هذه القطاعات من أبناء الأقليات في العمل العسكري - فتحًا.. وقمعًا لثورات الشعب المصري ضد الحملة الفرنسية -.. فإن «بونابرت» عندما فكر في تكوين ديوان للمشورة، جعل لهذه الأقليات نصف عضوية الديوان، الدائم والخاص؟!.. خمسة من علماء الأزهر، واثنان - من التجار المسلمين.. وسبعة من الأقليات النصرانية.. ومع الأربعة عشر عضوًا من الفرنسيين⁽²⁾!..

أما الجهاز الإداري والمالي - أي الحكومة الحقيقية - فلقد اختص الفرنسيون بها هذه الشريحة من أبناء الأقلية النصرانية، فكانوا جهاز القهر وأدوات القمع لجمهور الشعب - فالمعلم يعقوب، قد عهد إليه الجنرال كليب - كما يقول الجبرتي - «بأن يفعل في المسلمين ما يشاء»⁽³⁾!!؟ فرأس «ديوان الفرَد» أي جمع الغرامات والجبايات من «الجوهري»، عينه «بونابرت» مسئولًا عامًا عن تحصيل الضرائب العقارية، وعهد إليه تنظيم الموارد المالية للحكومة!... وكذلك كانت الحال مع قادة الشريحة العميلة من أبناء الأقلية النصرانية - أنطون أبو طاقية.. ويوسف الحموي.. وفلتاؤس.. وملطي.. وشكر الله.. وعبد الله.. وبرطلمين يني الرومي -.. كما عين الفرنسيون منهم جهاز التجسس على المسلمين!..

وإذا شئنا عبارة توجز هذا الذي صنعه الحملة الفرنسية بالأمة بواسطة هذه الأقلية

(1) (عجائب الآثار) ج 5 ص 148، 149.

(2) المصدر السابق. ج 5 ص 4 - وأسماء هؤلاء الأعضاء - ولقد ذكر منهم الجبرتي ثلاثة عشر - هم من العلماء: الشيخ الشرقاوي، والشيخ الصاوي، والشيخ البكري، والشيخ الفيومي - ومن التجار المسلمين: المحروقي، وأحمد محرم. ومن النصارى: لطف الله المصري، ويوسف فرحات، ومخايل كحيل، ورواحة الإنكليزي، وبودني، وموسى الكافر الفرنساوي.

(3) المصدر السابق، ج 5 ص 134.

النصرانية، فيكفي أن نقرأ عبارة الجبرقي التي يقول فيها: «وتناولت النصراني، من القبط والنصارى الشوام، على المسلمين بالسب والضرب، ونالوا منهم أغراضهم، وأظهروا حقدهم، ولم يبقوا للصالح مكاناً؟! وصرحوا بانقضاء ملة المسلمين وأيام الموحدين»⁽¹⁾؟! نعم.. لقد كان انقلاباً على «ملة المسلمين وأيام الموحدين»، أراد به الفرنسيون استخدام الأقليات لإخضاع مصر لحضارتهم، وتغيير هويتها من الأساس..

وعلى يد هؤلاء العملاء، بدأ أول حديث في الشرق عن الالتحاق بالغرب حضارياً، وعن «استقلال» مصر عن هويتها ومرجعيتها الإسلامية.. «استقلالها» عن تاريخها وتراثها الإسلامي، و«استقلالها» عن المحيط العربي والإسلامي.. وبتعبير معاصر، بدأ الحديث عن «الحداثة» التي تقيم قطيعة معرفية مع الماضي ومع المحيط!.. مع الخضوع للنفوذ الغربي، والإلحاق بالنموذج الأوروبي في التقدم والتحديث!.. أي إلغاء التعددية في المرجعية الحضارية، واستبدال المرجعية الغربية بمرجعية الإسلام.

ولقد «أوصى» المعلم يعقوب - بعد هزيمة الحملة الفرنسية، وخروجه ونفر من زملاء الخيانة في ركاب جيشها المطرود - أوصى إنجلترا - بعد فشل المشروع الفرنسي - بالسعي «لاستقلال» مصر عن محيطها الإسلامي - «العثماني يومئذ»-، وإخضاعها للنفوذ الإنجليزي.. فقال: «توشك الإمبراطورية العثمانية على الانهيار.. ولذا فيهم الإنجليز، قبل، أن تقع الواقعة أن يلتمسوا لأنفسهم من الوسائل المؤكدة ما يكفل لهم الإفادة من ذلك الحدث عند وقوعه، فيحققوا مصالحهم السياسية، وإذا كان من المستحيل عليهم أن يستعمروا مصر - كما استحال ذلك من قبل على فرنسا - فيكفي أن تخضع مصر المستقلة لنفوذ بريطانيا صاحبة التفوق في البحار المحيطة بها.. إن بريطانيا لها من سيادتها البحرية ما يجعلها تستأثر بتجارة مصر الخارجية، ويضمن لها بالتالي أن يكون لها ما تريد من نفوذ فيها.. إن مصر المستقلة لن تكون إلا موالية لبريطانيا.. ومن ثم فعلى بريطانيا أن تعمل على استقلال مصر.. وهذا الاستقلال لن يكون نتيجة وعي الأمة، ولكنه سيكون نتيجة تغيير جبري تفرضه القوة القاهرة على قوم مسالمين جهلاء!.. وللدفاع عن هذا الاستقلال.. فإن المصريين يمكنهم أن يعتمدوا على قوات أجنبية تعمل لحسابهم يتراوح عددها

(1) المصدر السابق: ج 5 ص 136. وانظر في أخبار كل ذلك المصدر - وقائع سنة 1214هـ - 1215هـ.

بين 12.000 و 15.000 جندي، يكفون تمامًا لصد الترك عند الصحراء ولسحق المهالك داخل مصر.. إن أي حكومة في العالم أفضل من الاستبداد التركي..؟!⁽¹⁾..

فالدعوة هي إلى: «استقلال» مصر عن الدائرة الإسلامية، بواسطة القوة الجبرية القاهرة التي يفرضها الإنجليز على المصريين الجهلاء.. وهو «استقلال» تحرسه حراب قوة أجنبية، يدفع المصريون الجهلاء نفقاتها.. وذلك في مقابل استثمار إنجلترا بتجارة مصر الخارجية، و«ضمان ما تريد من نفوذ فيها».. فكل ذلك أفضل من «الاستبداد التركي»؟!...

تلك هي «الوصية»، التي وإن بدا أن الإنجليز لم يعيروها، اهتمامًا، عندما أودعوها «إرشيف» محفوظات وزارة خارجيتهم. إلا أنها تمثل المخطط الذي تم تنفيذه.. فرض النفوذ السياسي والفكري الغربي على مصر.. وبمقدار تعاظمه كان مقدار عزل مصر عن الدائرة الإسلامية «العثمانية يومئذ» - إلى أن تم الإلحاق الكامل لها بالغرب بعد الاحتلال الإنجليزي.. وهو ذات المخطط الذي أخرجت فصوله في أغلب أقاليم وطن العروبة وعالم الإسلام..

أما رفقاء المعلم يعقوب - الذين نزلوا إلى ميناء «مرسيليا» - بعد موته على ظهر السفينة في عرض البحر - فلقد استمر رهانهم على فرنسا.. فإذا كانت قد فشلت في أخذ مصر «مستعمرة»، فإن أمامها أن تعمل بواسطة الأقلية التي ادعوا تمثيلهم لها، على «استقلال» مصر عن محيطها الإسلامي، وإخضاعها «لنفوذ الفرنسي».. وفي مذكرة مرفوعة إلى «بونابرت» - القنصل الأول للجمهورية الفرنسية من «الوفد المصري» - وموقعة باسم «وكيله: نمر أفندي» - ومؤرخة في 23 سبتمبر سنة 1801م.. يقولون لبونابرت! إنك «إذا عملت في معاهدات الصلح على أن تكون مصر مستقلة، فسوف تعوض خسارتك فيها مائة مرة»؟!

تُرى ما هو هذا «الاستقلال» الذي يفوق في حسابات مغنم المحتل مكاسب احتلاله مائة مرة؟!...

وهم يعرضون خدماتهم في إخضاع مصر فكريًا وتشريعياً وحضارياً لفرنسا، فيقولون

(1) (المعلم يعقوب بين الحقيقة والأسطورة) ص 123 - 125 ملحق رقم 6- نص مذكرات مرفوعة لوزير الحرية الإنجليزي، بواسطة القبطان جوزيف إدموند، قائد السفينة التي أبحرت بالمعلم يعقوب والجنود الفرنسيين من مصر إلى مرسليليا.

لبونابرت: «إن الوفد المصري، الذي فوضه المصريون الباقون على ولائهم لك، سيشرع لمصر ما ترضاه لها من نظم عندما يعود إليها من فرنسا»⁽¹⁾!

وفي مذكرة أخرى رفعها هؤلاء العملاء إلى وزير الخارجية الفرنسي «تاليران» [1754 - 1838م] امتدت بهم آفاق العمالة لتمد آفاق الإغراء أمام فرنسا، كي تعمل على تحقيق «استقلال» مصر عن عمقها وتراثها ومحيطها الإسلامي، وإلحاقها بالنفوذ الغربي - فلقد قالوا إن مصر التابعة لفرنسا، ستكون بوابة النفوذ الفرنسي إلى قلب إفريقيا.. وفي ذلك تحقيق لحلم لويس الرابع عشر [1638 - 1715م] الذي أراد تحقيقه بضم الكنيسة الإثيوبية إلى الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.. ولما كان «مفتاح» الكنيسة الإثيوبية - وهي قبطية - في مصر.. فإن «الوفد القبطي» يعرض على «تاليران» أن يحققوا لفرنسا هذا الحلم القديم، الذي يبدأ باستقلال مصر عن إسلاميتها، إلحاقها بالنفوذ والنظم والتشريعات الغربية..!

لقد عرضوا ذلك، وقالوا عنه في مذكرتهم: «لقد كان لويس الرابع عشر يعمل في الظاهر على ضم كنيسة إثيوبيا إلى الكنيسة الرومانية (الكاثوليكية)، ولكنه كان يسعى في الحقيقة لمد نفوذه السياسي نحو أقاليم وسط إفريقيا الجذابة الغامضة. ومن ثم بذل عدة جهود ليرى لها النجاح لكي يتعلم في فرنسا عدد من شباب القبط المصريين؛ لأن بطريرك الأقباط هو نفسه رأس الكنيسة الإثيوبية.. وإذا كان الملك قد أخفق في مساعاه، فإن الجمهورية الفرنسية اليوم... إذا أرادت - يمكنها عن طريق الأمة المصرية، التي ستكون موالية لها، مد نفوذها نحو أواسط إفريقيا.. وبذلك تحقق ما عجزت عن تحقيقه الملكية المطلقة الاستبدادية»⁽²⁾!

فالمقاصد والغايات هي: «استقلال مصر» عن الدائرة الإسلامية والهوية الإسلامية. وإخضاعها للنفوذ الفرنسي والتأثير الفرنسي في النظم والتشريع، واستخدام الأقلية القبطية أداة لتحقيق هذا «الاستقلال» الذي يجعل مصر «موالية» لفرنسا، وبوابة لقلب إفريقيا الأرثوذكسي، عبر الكنيسة الأرثوذكسية المصرية!؟..

(1) المرجع السابق. ص 129، 130. ملحق رقم 7 من وثائق «أرشيف» محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية.

(2) المرجع السابق، ص 131، 132. ملحق رقم 8 من وثائق أرشيف محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - وتاريخ المذكرة هو 23 سبتمبر سنة 1801م 15 جمادى الأولى سنة 1216هـ.

هكذا بدأ الحديث عن هذا «الاستقلال»، في ظل هذه «الشراكة» بين الغرب والأقليات.. وهو - كما نطقت الوثائق - إلحاق وتبعية.. ومن ثم إلغاء للتعددية الحضارية، والتميز الحضاري الذي عاشت به وفي كنفه هذه الأقليات!..

ومن عجب أن هذا نفر من «أراذل الأقباط» - والذين لم ترض عن مسعاهم كنيستهم.. ولا جمهور طائفهم.. كانوا يتسولون هيمنة الغرب على بلادهم، بعد خيانتهم لها، وتحولهم إلى سياط للفرنسيين اكنوت بها ظهور الشعب.. كانوا يصنعون ذلك، في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الأمة، المؤمنة «بالتعددية»، العفو عن خياناتهم، وأعطت لهم ولذويهم عهود الأمان والاطمئنان؟!..

ففي يوم 2 صفر سنة 1216هـ - أي قبل رحيلهم مع الجيوش الفرنسية المنسحبة - أعلنت مصر «أماناً لأكابر القبط» - وفي يوم 8 ربيع الأول سنة 1216م «نودي- في مصر- بأن لا أحد يتعرض بالأذية لنصري ولا يهودي، سواء أكان قبطياً أوروبياً أو شامياً، فإنهم من رعايا السلطان، والماضي لا يُعاد»؟!..

وفي يوم 3 ربيع الثاني سنة 1216هـ عم الأمان في أقاليم مصر «فكبتت فرمانات، باللغة العربية، وأرسلت إلى الشرقية والمنوفية والغربية مضمونها: الكف عن أذية النصارى واليهود أهل الذمة وعدم التعرض لهما، وفي ضمنها آيات قرآنية وأحاديث نبوية، والاعتذار عنهم بأن الحامل لهم على تدخلهم مع الفرنسيات صيانة أعراضهم وأمواهم»؟!..

وفي أول جمادى الأولى سنة 1216هـ قرئت فرمانات عثمانية بإعادة القيادات القبطية، التي عاونت المحتل إلى سابق وظائفها المالية والكتابية والتوصية بمعاملتهم بالحسنى.. ومن هذه القيادات.. جرجس الجوهري.. وواصف.. وملطي..⁽¹⁾..

لكن هذه العهود وفرمانات الأمان، وإن عاجلت الكثير من الجراح، إلا أنها لم تغلق تماماً «ثغرة الاختراق» التي فتحتها الغزوة الاستعمارية الحديثة في جدار «الهوية الإسلامية» لأمتنا.. فلقد كانت هذه «الثغرة» هي الصفحة الأولى في كتاب الهيمنة والتبعية والتغريب والإلحاق.. وهو الكتاب الذي تعددت فيه الصفحات، وتوالت الفصول!..

(1) (عجائب الآثار) ج 5 ص 285، 292، 299، 304.

□ ففي عهد محمد علي باشا [1184 - 1265 هـ - 1770 - 1849] جاء «السانسيمونيون» - أتباع الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي «سان سيمون» [1675 - 1755 م] - وقادوا العديد من إنجازات «التحديث على النمط الغربي»، وبه غرسوا بذوراً لفلسفتهم «الوضعية»، المعادية «للمرجعية الدينية».. وهي بذور أخذت تنمو، كمّاً وكيفاً، مع تزايد عدد الجاليات الأجنبية وتأثير النفوذ الأجنبي، وخصوصاً بعد نجاح «السانسمونيين» في الحصول على امتياز شق «قناة السويس»، وهو من مشروعات «عالميتهم وأمميتهم الغربية»، التي استهدفوا من ورائه: إقامة «ممر عالمي»، يمتلكه الغرب، ويتخذه طريقاً لتسويد فلسفته على العالم⁽¹⁾!..

□ فلما تطورت الأحداث إلى حيث قامت في أغلب ديار الإسلام سلطات الاستعمار الغربي المباشر، بدأت فكرياته ومناهجه ومذاهبه في السيادة على المؤسسات التي أقامها، وفي التأثير من خلال هذه المؤسسات..

وفي خدمة سلطات الاحتلال الإنجليزي في مصر، تأسست مدرسة للتغريب، تكونت، أساساً، من مجموعة من القيادات الفكرية المارونية، التي هاجرت من الشام إلى مصر، والتي كانت كارهة للإسلام كراحتها للدولة العثمانية، لكنها لم تكن تستطيع المجاهرة بالدعوة إلى رفض المرجعية الإسلامية لمشروع النهضة المنشودة، فاحترفت التبشير بالنموذج الغربي ونظرياته وعلمانيته، مرجعاً للتقدم والتحديث.. ولقد عملت هذه المجموعة - التي مثلت الامتداد لمشروع «المعلم» يعقوب.. والتنمية لبذور «السانسمونيين»... والتطبيق لمناهج ومقاصد مدارس الإرساليات التنصيرية.. في لبنان.. عملت في خدمة سلطات الاحتلال الإنجليزي، أو في المساحة المرضي عنها من هذه السلطات. وذلك من خلال مؤسسات ومجلات وصحف، من مثل «الأهرام» [1292 هـ - 1875 م] و«المقتطف» [1293 هـ - 1876 م] و«المقطم» [1306 هـ - 1889 م] و«الهلل» [1309 هـ - 1298 م] و«دار المعارف» [1307 هـ - 1890 م] و«الجامعة» [1316 هـ - 1899 م].. وكان من أعلام هذا التيار التغريبي: سليم تقلا [1265 - 1309 هـ - 1849 - 1892 م] وبشارة تقلا [1268 - 1319 هـ - 1852 - 1901 م] ويعقوب صروف [1268 - 1345 هـ - 1852 - 1927 م] وفارس نمر [1272 - 1370 هـ - 1856 - 1951 م] وشاهين

(1) انظر د. محمد طلعت عيسى (أتباع سان سيمون: فلسفتهم الاجتماعية وتطبيقها في مصر) طبعة القاهرة - الدار القومية - بدون تاريخ.

مكار يوس [1269 - 1328هـ - 1853 - 1910م] وجرجي زيدان [1278 - 1332هـ - 1861 - 1914م] وفرح أنطون [1291 - 1340هـ - 1874 - 1922م] وشبلي شميل [1276 - 1335هـ - 1860 - 1917م] ونقولا حداد [1295 - 1373هـ - 1878 - 1954م].. إلخ.. إلخ.

وفي موازاة مع هذه الطلائع «الوطنية!» المتغربة، والمؤسسات الفكرية والثقافية والإعلامية التي أقامتها. أو أطلت على العقل العربي من خلالها.. كانت هناك إرساليات التنصير ومدارسها وجامعاتها، التي زحفت على الشرق - وبخاصة لبنان ومصر، في القرن التاسع عشر، والتي توسلت بالتغريب والعلمنة - بل وبالمدادية.. وأحياناً بالإلحاد: لزحزة الشرق عن مرجعية الإسلام، وقسره على القبول «بواحدية» الحضارة الغربية دون غيرها من الحضارات..

لقد كانت مدارس إرساليات التنصير تصوغ «العمالة الحضارية والسياسية» الصريحة، ليخرج منها الخريجون فيمارسون هذه «العمالة» في ثياب مموهة، تحمل عناوين «العلمانية» و«التقدم والتحديث على النمط الغربي» - الذي كان مزدهراً وجذاباً في ذلك التاريخ!..

وإذا شئنا نماذج على هذا الدور الذي احترفت القيام به المؤسسات التعليمية لهذه الإرساليات التنصيرية، فإن في مراسلات قناصل فرنسا في بيروت إلى حكومتهم البراهين على احتراف هذه المؤسسات صناعة «العمالة والعملاء في بلادنا..

ففي مراسلات عن المدرسة التي أقاموها في قرية «عينطورة» اللبنانية، يتحدثون عن «ما يحققه توسع هذه المدرسة لنفوذنا، فإنها تقدم للملك - [ملك فرنسا] - فائدة مباشرة، فإذا وهبنا لها عشر منح، أو خمس عشرة منحة، وإذا كان بالإمكان توفير قسم من هذه المنح لبعض أطفال الأسر المارونية ذات الارتباط الوثيق بفرنسا، فإن حكومة الملك ستخلق بين هذه العائلات، من خلال نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين، نقاط اتصال جديدة معها ومع البلد، ورموزاً جديدة وثمينة للاعتراف بفضلها.. إن حكومة الملك.. تدرك تماماً أن خدمتها للمصالح الدينية، يعني خدمة الحضارة التي هي في الوقت نفسه مصالح السياسة الفرنسية»؟!

وحتى كلية الطب التي أقاموها في بيروت، انتقدت مراسلات القناصل اتجاه بعض الأساتذة الذين أرادوا إخضاعها «للفوائد العلمية».. وقالوا: «إن الغاية الأولى للمؤسسين هي أن يجعلوا من هذه الكلية فكرة سياسية ومؤسسة دعائية!»

أما المؤسسان اللذان تشير إليهما الرسالة، فهما رئيس الوزراء الفرنسي «غمبتا» [1838 - 1882م] الذي قدم الإنذار الشهير للثورة العرابية في مصر سنة 1881م.. والكاردينال «لافيجري» وهو الذي أعلن في احتفالات فرنسا 1930م بمرور قرن على احتلالها الجزائر: «لقد وُلِّيَ عهد الهلال وأقبل عهد الصليب، وإنه سيستمر إلى الأبد.. وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهداً لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية وحيها الإنجيل»؟!

وفي رسالة أخرى، يتحدث القناصل الفرنسيون عن «أن عدد سكان سوريا يبلغ حوالي مليون وأربعمائة ألف نسمة، بينهم ثلاثمائة ألف مسيحي» - أي خمس عدد السكان.. ومع ذلك يتحدثون عن السعي لسيطرة الأقلية - الخمس - على الأغلبية - الأربعة أخماس...! فيكتبون: إن «على هذه الأقلية أن تعيد الحياة للأكثرية التي تعيش بينها، وذلك بأن تشاد مؤسسة كبيرة، تحت حماية فرنسا، تستقبل أطفال هؤلاء المسيحيين وتعلمهم مجاناً، وتدر بهم لكي يصبحوا حين انخراطهم في المجتمع رجالاً أخلاقيين وصناعيين، يتكلمون جميعاً اللغة الفرنسية، ويدينون لفرنسا بما هم عليه من نعمة»..!

ولقد رأينا ثمرات هذا التخطيط، الذي تحدثت عنه هذه المراسلات التي كتبت قبل أكثر من قرن ونصف من الزمان؟! وإذا كانت الأهداف قد وضحت ووضح الشمس، من خلال هذه السطور التي اقتبسناها من هذه المراسلات.. فإن فيها عبارات أبلغ وأفصح في التعبير، عن حقيقة الأهداف.. لقد كتبوا: إننا نريد أن «نجعل من سوريا حليفاً أكثر أهمية من مستعمرة».. وقالوا: إننا نريد «تأمين هيمنة بلدنا على منطقة خصبة ومنتجة»..! و«إننا حين ننشر في هذا البلد، بواسطة اللغة الفرنسية، التعليم، والأخلاق، والفنون المفيدة، والزراعة، فإننا سنسيطر على الشعب، وسيكون لفرنسا هنا في كل وقت جيش متفان»..! بل وقالوا ما هو أكثر - وأفظع - ففي رسالة مؤرخة في ديسمبر 1847م كتب القنصل الفرنسي إلى السفير يقول عن المقاصد النهائية لإرساليات التنصير ومؤسساتها التعليمية: «وهكذا ستنحني البربرية العربية لا إرادياً أمام الحضارة المسيحية لأوروبا»..⁽¹⁾!

(1) هذه المراسلات من محفوظات أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية بباريس.. وهي مكتوبة في سنوات 1840، 1841، 1844، 1848، 1897، 1898.

□ ولقد كانت الثمرة المرة لهذا المخطط، مذاهب للفكر الغربي، تترست جميعها - من الشمولية إلى الليبرالية - لصرف الأمة عن مرجعية الإسلام في مشروع نهضتها المنشودة.. مع تنوع في سبل ودرجات القسر على قبول المرجعية الغربية بدلاً من مرجعية الإسلام.. فمن «حادثة» تقيم قطعية صريحة مع الإسلام تاريخه وتراثه.. إلى «مركسة» للإسلام، تجعله مجرد «بناء فوقي» لـ «قوى الإنتاج».. وعلاقات الإنتاج».. إلى «وضعية» تفرغ الإسلام من محتواه كدين.. إلى علمانية تعزله عن كل ميادين الاجتماع الإنساني وال عمران البشري.. والمحصلة النهائية لجميعها هي إلغاء «التعددية» في المرجعيات الحضارية، حتى لا تتميز حضارتنا بمرجعيتها الإسلامية المتميزة!..

□ فمن سلامة موسى [1305 - 1377 هـ - 1888 - 1958 م] - الذي عبر «بصراحة».. عارية! عن مشروع «المعلم» يعقوب.. والذي التقط الخيط من المثقفين الموارنة - فدعا إلى الانسلاخ من الشرق والعروبة والإسلام، وإلى استبدال التفرنج في كل شيء بهذه الروابط.. فقال: «إنه إذا كانت الرابطة الشرقية سخافة، فإن الرابطة الدينية وقاحة، والرابطة الحقيقية هي رابطتنا بأوروبا.. فهي الرابطة الطبيعية لنا.. وكلما زادت معرفتي بالشرق، زادت كراهيتي له، وشعوري بأنه غريب عني، وكلما زادت معرفتي بأوروبا، زاد حبي لها، وتعلقني بها، وزاد شعوري بأنها مني وأنا منها. فأنا كافر بالشرق، مؤمن بالغرب، وهذا هو مذهبي الذي أعمل له طول حياتي سراً وجهرة»⁽¹⁾..

□ إلى الدكتور طه حسين [1306 - 1393 هـ - 1889 - 1973 م] - الذي سار على درب سلامة موسى - في هذه القضية بالذات - فادعي أن عقلنا الشرقي، كان ولا يزال، يوناني الطابع والمكونات، وأن الإسلام لم يغير من يونانيته، كما لم يغير المسيحية من يونانية العقل الأوروبي، لأن الإسلام والقرآن ليس فيهما أكثر مما في المسيحية والإنجيل: «إن كل شيء يدل على أنه ليس هناك عقل أوروبي يمتاز عن هذا العقل الشرقي الذي يعيش في مصر وما جاورها من بلاد الشرق القريب. وإنما هو عقل واحد... مرده إلى عناصر ثلاثة:

1- حضارة اليونان وما فيها من أدب وفلسفة وفن.

(1) (اليوم والغد) ص 5، 7، 187، 189. طبعة القاهرة سنة 1928 م.

2- وحضارة الرومان وما فيها من سياسة وفقه.

3- والمسيحية وما فيها من دعوة إلى الخير وحث على الإحسان.

ولو أردنا أن نحلل العقل الإسلامي لما رأيناه ينحل إلى شيء آخر غير هذه العناصر الثلاثة.. وإذا صح أن المسيحية لم تخرج العقل الأوروبي عن يونانيته، فيجب أن يصح أن الإسلام لم يغير عقل الشعوب التي اعتنقته، والتي كانت متأثرة بالبحر الأبيض المتوسط. فبين الإسلام والمسيحية تشابه في التاريخ.. وجوهر الإسلام ومصدره هما جوهر المسيحية ومصدرها.. والقرآن إنما جاء متمماً ومصدقاً لما في الإنجيل..»⁽¹⁾؟!

وبناءً على هذا الحكم - الذي تجاهل تميز الإسلام «بشريعة» لم تعرفها المسيحية - التي تركت ما لقيصر لقيصر.. ووقفت عند مملكة السماء وخلاص الروح.. وتجاهل التبدل الأوروبي الذي أحدثته الكنيسة في المسيحية الأولى.. كما تجاهل النزاع في يونانية العقل الشرقي القديم - بعد أن تجاهل الدكتور طه حسين كل ذلك، خلص إلى النتيجة التي سعى إليها كل فرقاء هذا التيار، وهي اعتماد النموذج الغربي في النهضة والحكم والإدارة والتشريع بدلاً من نموذج الإسلام، وذلك بدعوى «وحدة النموذج»، لا «التعددية» فيه .. فالسيل - [عنده] - واحدة فذة ليس لها تعدد، وهي: أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أنداداً ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، ما يحب منه وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب..»⁽²⁾!

وكأنما «واحدية» النموذج الحضاري، و«آحادية» المرجعية الحضارية، ومكونات العقل الحضاري، هي «القدر» الذي لا بد وأن نؤمن به ونسلم له، خيراً كان أو شراً، حلواً كان أو مرأً، محبوباً كان أو مكروهاً، محموداً كان أم غير محمود!

□ إلى مذاهب الذين بلغوا على طريق الإلحاق الحضاري حد «مركسة الإسلام».. فلم يروا فيه إلا «مجرد ثورة» «والقرآن هو كتاب هذه الثورة.. ومصدر المعرفة بنظرية الثورة»

(1) (مستقبل الثقافة في مصر) ج 1 ص 22، 23، 28، 29. طبعة القاهرة سنة 1938م.

(2) المرجع السابق، ج 1 ص 45.

وإنجاز الرسول لم يكن إلا «إعادة بناء الشخصية العربية، وإعادة تخطيط المجتمع العربي» والإيمان بالإسلام لم يكن إلا «الانضمام إلى الثورة» والصحابة كانوا «رفاق الثورة الذين تخلوا عن طبقاتهم وضحوا في سبيل الثورة..» أما الفقهاء، فكانوا «العلماء بنظرية الثورة.. كما كان القراء طليعة فكرية للثورة، يمثلون فئة المثقفين الثوريين.. الخبراء بنظرية الثورة.. والأوساط اليسارية.. الممثلين ليسار الثوري»⁽¹⁾!؟..

إلى آخر هذه «الفجاجة.. الطفولية» في التفسير المادي للإسلام!..

□ إلى «الوضعية - المادية» التي أرادت التسلل إلى إلغاء الإسلام، بتفريغ من مضمونه الديني، ولكن بلغة تراثية، وتحت مظلة الإسلام.. فدعت - باسم «التراث والتجديد» - إلى «التحرر من سلطة الماضي، وسلطة الموروث، فلا سلطان إلا للعقل» وإلى «الانتقال من «الله» إلى «الإنسان الكامل».. فكل صفات الله هي صفات الإنسان الكامل.. وأسماؤه الحسنی هي آمال الإنسان.. فالإنسان الكامل أكثر تعبيراً من لفظ «الله».. وإلى «الانتقال من العقل إلى الطبيعة، ومن الروح إلى المادة، ومن الله إلى العالم، ومن النفس إلى البدن، ومن وحدة العقيدة إلى وحدة السلوك».. وإلى «تحويل الوحي إلى أيديولوجية».. «فالوحي علماني في جوهره، والدينية طائفة عليه من صنع التاريخ، تظهر في لحظات تخلف المجتمعات وتوقفها عن التطور.. والإلحاد هو التجديد.. هو التحول من القول إلى العمل، ومن النظر إلى السلوك، ومن الفكر إلى الواقع.. إنه وعي بالحاضر، ودرء للأخطار.. بل هو المعنى الأصلي للإيمان»⁽²⁾!؟!؟..

إلى آخر ما في هذه الثمرات المرة من «عجائب الأفكار»، التي نافست في «العجب» «عجائب المخلوقات»، مع الفارق بين عجائب العظمة وعجائب الانحطاط!؟..



وإذا كان البعض يتوهم أن هذه الثمرات المرة لفكر مذاهب التغريب، إنما هي اختيارات

(1) د. عبد الله خورشيد البري (القرآن وعلومه في مصر) ص 136-108. طبعة القاهرة سنة 1970م.

(2) د. حسن حنفي (التراث والتجديد) ص 55، 61، 67، 69، 141، 142، 146، 153، 154، 203. طبعة القاهرة سنة 1980م.

هؤلاء المتغربين، ولا أثر فيها «لجبر» غربي دفع هؤلاء إلى هذا الطريق.. طريق صبّ إسلامنا في قوالب مذاهب الغرب، ورفض تميزه، لرفض التعددية في المرجعيات الحضارية، وفي سبل الأمم في النهوض والتقدم.. فإن «فلتات أقلام» من هؤلاء الذين دعوا إلى أن نسير سيرة الغرب في كل شيء قد فضحت «اختياراتهم» هذه، عندما اعترفوا بأنها «جبر» غربي، ألزمهم به الغرب، حتى بالمعاهدات والمواثيق.. ففي هذه «التبعية» ما يتجاوز «الترغيب.. والترهيب» ليصل إلى «الجبر.. والقسر.. والقهر.. والإكراه» على أن نسير في هذا الطريق الذي بشر به «المعلم» يعقوب حنا منذ قرنين من الزمان.. وها هو الدكتور طه حسين - الذي كتب كتابه [مستقبل الثقافة في مصر] عقب توقيع مصر لمعاهدتي 1936م و1938م - يقول في هذا الكتاب: لقد «التزمنا أمام أوروبا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيرتها في الإدارة، ونسلك طريقها في التشريع. التزمنا هذا كله أمام أوروبا. وهل كان إمضاء معاهدة الاستقلال ومعاهدة إلغاء الامتيازات إلا التزاماً صريحاً قاطعاً أمام العالم المتحضر بأننا سنسير سير الأوروبيين في الحكم والإدارة والتشريع؟ فلو أننا هممنا الآن أن نعود أدراجنا وأن نحبي النظم العتيقة لما وجدنا إلى ذلك سيلاً، ولوجدنا أماناً عقاباً لا تُجَاز ولا تُذلل، عقاباً نقيمها نحن لأننا حراس على التقدم والرقي، وعقاباً نقيمها أوروبا لأننا عاهدنا على أن نسايرها ونجارها في طريق الحضارة الحديثة»⁽¹⁾!!؟.

وأمام هذا الاعتراف من الدكتور طه حسين «بالالتزام الصريح القاطع أمام أوروبا أن نذهب مذهبها في الحكم، ونسير سيرتها في الإدارة، ونسلك طريقها في التشريع» - هل يبقى مكان للرغبة والشك أن القوم إنما يسرون على طريق «المعلم» يعقوب حنا، الذي أعلن «الوفد» الذي صحبه إلى مرسيليا، في معية جيوش الحملة الفرنسية المنسحبة.. أعلن في مذكرته إلى بونابرت ذات «الالتزام»، عندما قالوا: «إن الوفد المصري، الذي فوضه المصريون الباقون على ولائهم لك سيشرع لمصر ما ترضاه لها من نظم عندما يعود إليها من فرنسا»؟..!

فنحن أمام ثمرات مرة، هي حلقات من «الإلزام.. والالتزام» بالسير سيرة أوروبا «في الحكم - والإدارة.. والتشريع».. إلغاء للتعددية، وقسراً لحضارتنا الإسلامية وأمتها على

(1) (مستقبل الثقافة في مصر) ج 1 ص 36، 37.

أن تستبدل النموذج الغربي بالنموذج الإسلامي، تأييداً وتأييداً للتبعية في السياسة والأمن والاقتصاد!..



هكذا صنعت الغزوة الاستعمارية الغربية، ولا تزال تصنع، مع «التعددية»، التي جعلها الله، سبحانه وتعالى، سنة من سننه وآية من آياته، التي لا تبديل لها ولا تحويل.

وهكذا مثلت هذه الغزوة جنائية على الأقليات، التي نعمت بالتعددية في تاريخنا الحضاري.. فها هي الجراح التي لا سبيل إلى اندماها مع اليهود الذين لم ينعموا بالأمن والعهد إلا في دار الإسلام، حتى لقد غدت فلسفتهم جزءاً من الفلسفة الإسلامية، وتأثرت أجرومية عبريتهم بالأجرومية العربية، وحاكى عروض شعرهم عروض الشعر العربي، وعاملهم «الآخرون» كما عاملوا المسلمين.. حتى جاءت الغزوة الغربية فجعلت من نعمة التعددية، التي نعموا بها، ثغرة للاختراق، وسيلاً للإلحاق، وباباً للجراح المستعصية على الاندمال!..

وها هي الأقليات النصرانية، التي تدين ببقاء عقائدها ولاهوتها وكنائسها، للتعددية الإسلامية، يكاد الاختراق الغربي أن يحولها إلى «فيتو» ضد حاكمية الشريعة، التي ضمنت لها نعمة التعددية على مر تاريخنا الحضاري الطويل؟!..

ومع ذلك.. فإن سبيل الكشف عن حقائق الإسلام في هذا الميدان - وغيره من الميادين - وإدارة الحوار الموضوعي والجاد والصبور مع مختلف الفرقاء.. هو السبيل لاستعادة وحدة العقل العربي والمسلم حول ثوابت المشروع الحضاري الإسلامي.. وسد ثغرات الاختراق أمام الغرب والتغريب.



التشيع الفارسي

التشيع الفارسي

يشهد التاريخ على أن كل المشروعات الحضارية والنظريات السياسية والاجتماعية والمذاهب الفلسفية تظل في حيز الآمال والأحلام حتى يمتلك أصحابها «السلطة.. والدولة».. التي تضعها في الممارسة والتطبيق.. كما يشهد على أن رسوخ هذه المشروعات الحضارية واستمرارها وتطورها - بل وبقاءها - هو رهن برسوخ «السلطة.. والدولة» التي تمثلها وتنتمي إليها، والقادرة على جمع وتفعيل طاقات هذا المشروع الحضاري..

وحتى الشرائع والنبوات والرسالات السماوية التي لم تمتلك «سلطة - ودولة» كانت موقوتة، وعابرة، ووقفت عند حدود «صفحة» في سجل تراث النبوات والرسالات.. ولذلك كان دوام الشريعة الخاتمة وخلودها رهناً بمجيئها «دينًا» امتلك «الدولة» التي تُسّاس به، والتي تحرسه دائماً وأبداً حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

□ وفيما يتعلق بالمشهد المعاصر للشرق العربي والإسلامي، الذي توالى حصول دوله على الاستقلال الوطني عقب الحرب العالمية الثانية، فإنه قد برز على ساحته عدد من المشروعات الحضارية المتميزة والمتنافسة:

1- فلقد استمر مشروع الهيمنة الإمبريالية الغربية ممسكاً بأغلب الخيوط الشرقية، بعد أن انتقلت قيادته إلى الإمبريالية الأمريكية، التي ورثت الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة، وبعد أن أقام الغرب في قلب أرض الأمة العربية كياناً صهيونياً مثل قاعدة «حضارية - وعسكرية» للمشروع الإمبريالي الغربي، وذلك للعمل على إبقاء الشرق مشدوداً بحبال التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية للمركز الحضاري الغربي.

2- وكثمرة من ثمرات النضال الوطني، تبلور - في الشرق العربي - المشروع القومي العربي،

الذي بلورته ثورة 23 يوليو سنة 1952م.. والذي ساعد حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا، واتخذ من القومية العربية إطاراً نظرياً وفكرياً لتحرير العرب وتوحيدهم، ومن السعي إلى لون من العدالة الاجتماعية سبيلاً لإحياء فاعلية الإنسان العربي، ومن عدم الانحياز والحياد الإيجابي إطاراً لتجنب الدائرة الأفروآسيوية ويلات الصراع الدولي بين الرأسمالية والشيوعية.

لكن.. لافتقاد هذا المشروع القومي - بزعامته الناصرية - التنظيم الجماهيري، فلقد اعتمد على جهاز الدولة البيروقراطية القديمة، والتي تحولت - إبان صراع الناصرية مع خصومها - إلى دولة بوليسية قمعية، أشاعت الخوف والقهر بين القوى السياسية الحية في المجتمع. لذلك، استطاع المشروع الإمبريالي الصهيوني ضرب هذا المشروع القومي العربي في مقتل - بهزيمة يونيو 1967م.. الأمر الذي زاد هذا المشروع الإمبريالي الأمريكي الصهيوني قوة وتمتدداً في الفراغ الذي خلفته الهزيمة الناصرية سنة 1967م..

3- ولقد حاول العراق البعثي ملء مساحات من الفراغ الذي خلفته هزيمة الناصرية، فبرز حامياً لدول الخليج أمام النظام الشاهنشاهي الإيراني، الذي حصل من الإمبريالية والصهيونية على وظيفة «شرطي الخليج».

4- وعلى حين كانت تركيا، بعلمانياتها الأتاتوركية، تواصل إدارة ظهرها لتاريخها الإسلامي ومحيطها العربي، متعلقة بحبال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي - أمنياً وسياسياً وحضارياً - فلقد أفرزت الثورة الإيرانية، والتي تفجرت في 11 فبراير سنة 1979م دولة معبرة عن عقيدة شيعية، ضاربة بجذورها في التاريخ الإسلامي وذات تجارب قديمة في محاولات امتلاك «السلطة.. والدولة» التي تجعل هذه العقيدة الشيعية مشروعاً حضارياً منافساً للمشروع الحضاري لأهل السنة والجماعة.. وأيضاً للمشروع الحضاري الغربي الصهيوني.

5- ولقد تزامن مع هزيمة المشروع البعثي العراقي، بالاجتياح والاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003م تعاظم وتمدد المشروع الإيراني الشيعي.. كما تزامن مع هذه اللحظة التاريخية توجه تركيا - تحت قيادة حزب العدالة والتنمية - من جديد إلى تاريخها الإسلامي ومحيطها العربي، بعد ثمانية عقود من القطيعة الأتاتوركية مع هذا التاريخ وهذا المحيط.. وتزامن أيضاً مع هذا التاريخ صعود تيارات اليقظة الإسلامية على امتداد بلاد الشرق الإسلامي.

□ وهكذا تمخض المشهد الراهن - في الشرق الإسلامي - عن ثلاثة مشروعات حضارية متميزة ومتنافسة - وإن تقاطعت المصالح فيها بينها أحياناً - وهي:

أ- المشروع الفارسي الشيعي الإيراني..

ب- والمشروع السني - لأهل السنة والجماعة - الذي برزت مكوناته بعد ثورات الربيع العربي، المتكاملة مع الثقل التركي.

ج- والمشروع الإمبريالي الأمريكي الصهيوني.

□ ولأن هذه الصفحات خاصة بالحديث عن المشروع الفارسي الشيعي الإيراني، فإن الضرورة - ضرورة فهم حقيقة هذا المشروع، وتقديره حق قدره، وتبيان سبل التعامل معه، في ضوء طبيعته الفكرية، ومقاصده وطموحاته تقتضي إلقاء الأضواء المكثفة على التاريخ العقدي والفكري والسياسي لهذا المشروع، وعلى المحاولات التاريخية التي قام بها الشيعة لوضعه في الممارسة والتطبيق.

- 1 -

لقد شهد القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي - صعود المد السياسي الشيعي، إبان ضعف الخلافة العباسية السنية - فقامت الدولة الفاطمية [297 - 567هـ - 909 - 1171م] - وهي شيعية إسماعيلية - باقتطاع غرب العالم الإسلامي من الخلافة العباسية لما يقرب من ثلاثة قرون.. وقامت الدولة البويهية [320 - 447هـ - 932 - 1055م]، وهم فرس شيعية إماميون اثني عشرية.. تحت مظلة الخلافة العباسية - في مشرق العالم الإسلامي، فكانت الحاضنة التي تبلور تحت رعايتها المذهب الاثني عشري والفقهاء الجعفري.. وبين الشيعة البويهيين والشيعة الفاطميين قامت للشيعة الحمدانيين دولة في حلب [333 - 406هـ - 944 - 1015م].. كما قامت للقرامطة - وهم شيعية إسماعيلية - دولة على الخليج وفي الصحراء العربية [277 - 470هـ - 890 - 1078م].. وهكذا اقتسمت الدول الشيعية السيطرة والنفوذ على العالم الإسلامي في ذلك التاريخ.

□ ولأن جمهور الأمة قد ظل على عقيدته السنية، قامت الفجوة بين «الأمة السنية» وبين «الدول الشيعية»، فكان الضعف الذي مكن الصليبيين من اجتياح المشرق العربي، واحتلال القدس - التي كانت تحت حكم الفاطميين - [492هـ - 1099م].

- 2 -

ولقد استنفرت مأساة احتلال الصليبيين للقدس - التي صنعها الشيعة - الفاطميون والبوحيون والقرامطة - عندما سيطروا على الخلافة العباسية، واستبدوا بالأمة الإسلامية - استنفرت روح المقاومة في الضمير السني والعقل السني، المعبر عن جمهور الأمة، فقامت دول الفروسية الإسلامية السنية - : الدولة الزنكية النورية [521 - 648هـ - 1127 - 1250م] والدولة الأيوبية [567 - 648هـ - 1171 - 1250م].. والدولة المملوكية [648 - 922هـ - 1250 - 1517م] التي استعانت فيها القوة العسكرية المقاتلة لتحرير الشرق من الصليبيين والتتار بالإحياء الفكري للمذهب السني، الذي أدى إحياءه إلى إيجاد لحمة الانتهاء بين «الأمة» و«الدولة» مرة أخرى.. وكان لصالح الدين الأيوبي [532 - 589هـ - 1137 - 1193م] - الذي تألق في ميادين الانتصارات الحربية - الدور الرائد في إحياء المذهب السني، وتطهير البلاد من العقائد الشيعية الباطنية الغريبة والشاذة.

- 3 -

وإبان هذه الحقبة التي نهضت فيها دول الفروسية الإسلامية بإحياء المذهب السني، وإقامة المدارس السنية التي حلت محل مؤسسات الدعوة الشيعية، الأمر الذي أعاد اللحمة - لحمة الانتماء - بين «الأمة» و«الدولة» فأعان على الانتصارات في ميادين الجهاد ضد الصليبيين والتتار - وخلال هذه الحقبة، قام الشيعة - الذين غربت شمس دولهم - الفاطمية والبوهمية والقرمطية - بسلسلة من الخيانات، تحالفوا فيها مع الصليبيين ضد صلاح الدين الأيوبي، ومع هولاكو الوثني [614 - 663هـ - 1217 - 1265م] ضد الخلافة العباسية.

□ فالوزراء الشيعة الفاطميون «ضرغام» [559هـ - 1164م] و«شاور» [564هـ - 1169م] عقدوا التحالفات مع الصليبيين ضد سعي الدولة النورية - دولة نور الدين الشهيد [511 -

569هـ - 1118 - 1174م] - إلى تحرير مصر من الخطر الصليبي، وكانت نتيجة خياناتهم اجتياح الصليبيين مصر، ومرابطة قواتهم على أبواب القاهرة، وامتلاك مفاتيحها، ودفع مصر الجزية للصليبيين!.. بل لقد أطلق هؤلاء الوزراء الشيعة الخونة على «الفرنج» وصف «الفرج»!..

ولقد استمر ذلك العار الشيعي الفاطمي حتى إزاله الجيش السني الذي قاده أسد الدين شيركوه [564هـ - 1169م] وابن أخيه صلاح الدين الأيوبي.

□ وبعد أن تمكن صلاح الدين الأيوبي من إزالة الدولة الفاطمية، وأخذ في التوسع بإنشاء المدارس السنية التي أحيت المذهب السني، وأخذ في تطهير البلاد من بقايا التشيع الإسماعيلي.. تحالفت ضده بقايا هذه الدولة الفاطمية مع الصليبيين، وتمردوا عليه، مرة بقيادة «مؤمن الدولة» [564هـ - 1168م] ومرة بقيادة الشاعر عمارة اليميني [569هـ - 1173م] - ففضى صلاح الدين على هذه التمردات وهذه الخيانات.

□ وبعد أن أزال السلاجقة - وهم أتراك سنة - نفوذ الدولة البويهية الشيعية من المشرق الإسلامي، مارس الحشاشون - وهم شيعة إسماعيلية - الخيانة والاعتداءات ضد السلاجقة، ونجحوا في اغتيال الوزير السلجوقي البارز نظام الملك [409 - 485هـ - 1018 - 1092م] في نيسابور - كما حاولوا اغتيال صلاح الدين الأيوبي.. وفي هذه المذاهب الباطنية الشيعية كتب حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م] كتابه الفذ: [فضائح الباطنية].

□ وعندما تضعفت قوة الصليبيين أمام فروسية الدولة المملوكية، ذهبوا إلى الوثنية التترية يستنجدون بها، ويستدعونها لتوجيه قوتها التدميرية إلى الخلافة العباسية.. ومع الصليبيين في هذا المسعى انضم الشيعة بقيادة الوزير الشيعي ابن العلقمي [593 - 656هـ - 1197 - 1258م] ومعه نصير الدين الطوسي [597 - 672هـ - 1201 - 1274م] وابن أبي الحديد [586 - 655هـ - 1190 - 1257م] وقيادات شيعية - سياسية وفكرية ودينية كثيرة - فجاءوا بهولاكو وجحافل التتار، وصنعوا ببغداد والمشرق المأساة التي تفردت بين مآسي التاريخ..

فعلى الجبهة الفكرية، تم التدمير - بالإحراق والإغراق - لكنوز الفكر الإسلامي وتراث الحضارة الإسلامية التي كانت تخر بها مكتبات بغداد - حاضرة الدنيا في ذلك التاريخ.. الأمر

الذي أحدث «شرخاً» عميقاً و«صدعاً» شديداً في الذاكرة الفكرية الإسلامية حاول علماء أهل السنة والجماعة - في العصر المملوكي - التخفيف من آثاره بالموسوعات التي دونوها، والتي جمعت شتات هذا الفكر وهذا التراث.

وعلى جبهة الإبادة للبشر والشجر والحجر تمت المأساة المروعة التي وصف المؤرخ الحجة الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير [701 - 774هـ - 1302 - 1373م] طرفاً منها عندما قال:

«إن ابن العلقمي، أطمع التتار في أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال، وذلك كله طمعاً منه في أن يزيل السنة بالكلية، وأن يظهر البدعة الرافضية، وأن يقيم خليفة من الفاطميين، وأن يبید العلماء والمفتين.. ولقد أشار الرافضة على هؤلاء أن لا يصالح الخليفة - المستعصم [640 - 656هـ - 1242 - 1258م] - وحسنوا له قتله، فأمر بقتله.. وجرت المذبحة للعلماء والقضاة والأكابر والرؤساء والأمراء وأولي الحل والعقد - ثم مالوا على البلد، فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان.. ودخل كثير من الناس في الآبار، وكنوا كذلك أياماً لا يظهر، وكان الجماعة من الناس يجتمعون إلى الخانات ويغلقون عليهم الأبواب فتفتحها التتار إما بالكسر وإما بالنار، ثم يدخلون عليهم فيهربون منهم إلى أعالي الأمكنة فيقتلونهم بالأسطحة، حتى تجري الميازيب من الدماء في الأزقة!!..»

وقد بلغت كمية من قتل ببغداد من المسلمين هذه الواقعة مليوني نفس في أربعين يوماً، أصبحت ببغداد بعدها خاوية على عروشها، والقتلى في طرقاتها كالثلول، وقد سقط عليهم المطر، فتغيرت صورهم، وانتنت من جيفهم البلد، وتغير الهواء، فحصل بسببه الوباء الشديد حتى تعدى وسرى في الهواء إلى بلاد الشام فمات فيه خلق كثير. فاجتمع على الناس الغلاء والوباء والفناء والطعن والطاعون!!⁽¹⁾

هكذا صنعت خيانة الشيعة - بزعامة الوزير ابن العلقمي - المأساة التي أتت على «الدولة» و«الأمة»، وأبادت السنة والشيعة جميعاً، ودمرت كنوز الفكر والتراث.. كل ذلك، طمعاً في إحلال دولة شيعية محل الخلافة العباسية السنية، وإحلال المذهب الشيعي محل المذهب

(1) ابن كثير: [تهذيب البداية والنهاية] ج 2 ص 305 - 307 طبعة دار الفكر العربي - القاهرة سنة 2006م.

السني.. ولتحقيق هذه المقاصد الآتمة تحالفوا مع الوثنية التتيرية ضد المسلمين السنة. فقتلوا الخليفة وأركان الدولة والعلماء والقضاة وأهل الحل والعقد.. ونشروا الخراب في طول البلاد وعرضها!.

- 4 -

وبعد هذا الدمار الذي أحدثه التتار ببغداد والمشرق الإسلامي، استطاعت الدولة المملوكية امتصاص هذه الصدمة القاسية، واستجمعت طاقات الجيش والعلماء والأمة، وخرجت لملاقاة التتار في عين جالوت [658هـ - 1260م] فكان الانتصار الأعظم، والهزيمة الأولى لجحافل التتار. وكان الإنقاذ للإسلام وحضارته من الزوال، والقضاء على أحلام حلفاء التتار: الصليبيين والشيعية - في القضاء على الخلافة العباسية والمذهب السني - ويومئذ تم الإحياء لرمز الخلافة العباسية - بالقاهرة - تحت سلطان المماليك..

لكن.. وبعد هذا الانتصار الذي تم في عين جالوت، جاءت البلوي من مغرب العالم الإسلامي - من الأندلس - عندما نجح الصليبيون الإسبان والبرتغاليون في إسقاط «غرناطة» [897هـ - 1492م] واستئصال الإسلام من غرب أوروبا.. وبدأ السعي الصليبي في الالتفات حول العالم الإسلامي تمهيداً لضرب قلب هذا العالم الإسلامي، واستعادة القدس الشريف والأرض المقدسة من جديد.

لقد أسقطت «غرناطة» في يناير سنة 1492م.. وفي أغسطس من نفس العام خرجت حملة صليبية يقودها «كريستوف كولومبس» [1451 - 1506م] قاصداً جزر الهند الشرقية، لمحاربة المسلمين، ولجمع الذهب كي يجهز به حملة صليبية تستعيد القدس للكنيسة الكاثوليكية من جديد.. فلما ضل طريقه البحري، وذهب إلى أمريكا، جمع الذهب، لذات الغرض، وعاد ليحرض ملكي إسبانيا «فرديناند» [1479 - 1519م] و«إيزابيلا» [1474 - 1504م] والبابا «اسكندر السادس» [1491 - 1503م] على تجهيز هذه الحملة الصليبية.

وبعد خمس سنوات من إسقاط «غرناطة» خرجت الحملة الصليبية البرتغالية - [902هـ - 1497م] - بقيادة «فاسكودي جاما» [1469 - 1524م] فالتفت حول إفريقيا، ووصلت إلى

بحر العرب، في طريقها إلى شواطئ الهند والفلبين، رافعة شعار: «التوابل.. والمسيح»!.. أي تحويل طريق التجارة الدولية بعيداً عن أرض العالم الإسلامي، لإضعافه اقتصادياً.. مع تنصير المسلمين!

وإبان هذه الحملة الصليبية البرتغالية كانت الدولة المملوكية على وعي بالمخاطر الاستراتيجية التي يمثلها البرتغاليون.. فخرج الجيش المصري من ميناء السويس [910هـ - 1504م] إلى شواطئ الهند لنصرة المسلمين هناك في الحرب مع البرتغاليين.. وبدأت الدولة العثمانية - السنية - فتح الجبهة الأوروبية ضد الكنيسة الكاثوليكية وأمراء الإقطاع الأوروبيين، وذلك ردّاً على إسقاط «غرناطة». وتخفيفاً للضغط البرتغالي على آسيا المسلمة.. وبموازاة هذا الوعي السني، والجهود السنية، كانت عناصر الخيانة وأطراف التحالفات غير المقدسة حاضرة وجاهزة!:

أ- فملكة الحبشة «هيلانا» - التي تحولت مع بعض ملوك الحبشة - حيناً من الدهر - عن الأرثوذكسية إلى الكاثوليكية - مذهب البرتغاليين - تحالفت مع القائد البرتغالي «الفونسو» ضد القبائل والشعوب المسلمة، وضد الدولة المملوكية، وذلك لتحويل النيل إلى البحر الأحمر!.. والصعود في هذا البحر إلى «جدة»، «فمكة» و«المدينة» لهدم الكعبة وسرقة جثمان الرسول ﷺ للمساومة به على استعادة القدس إلى أيدي الصليبيين مرة أخرى!..

لكن مقاصد هذا التحالف الآثم لم تتحقق بسبب الرياح في البحر الأحمر، وبسبب نقص المؤن اللازمة للأسطول البرتغالي، ثم ما لبثت الكنيسة الأرثوذكسية الحبشية أن ثارت لإعادة ملوك البلاد إلى الأرثوذكسية من جديد.

ب- لكن النجاح على جبهة تحالف البرتغاليين الصليبيين مع الشيعة الفرس الصفويين كان أوفر حظاً.. فبين الصليبيين البرتغاليين وبين الفرس الصفويين من وجوه الشبه ما ساعد على قيام هذا التحالف غير المقدس.. فالبرتغاليون - ومعهم الإسبان - قد قهروا المسلمين في الأندلس على ترك دينهم، وخيروهم بين التنصر وبين الموت أو الفرار من البلاد - والصفويون الفرس قد أجبروا أهل السنة الإيرانيين - الذين كانوا أغلبية السكان - على التشيع، وقتلوا مليون

إنسان من أهل السنة، حتى يحولوا إيران من السنة إلى الشيعة⁽¹⁾!... فعداء الفريقين - البرتغاليين والصفويين - لجمهور المسلمين - جامع بين الفريقين، وممهّد للتحالف فيما بينهما.

□ وكانت الدولة العثمانية قد بدأت حملتها على وسط أوروبا [907 - 917هـ - 1501 - 1511م]، ووصلت جيوش السلطان العثماني سليمان القانوني [926 - 973هـ - 1520 - 1566م] إلى أسوار «فيينا» [935هـ - 1529م] وحاصرتها.. ويومئذ دفع الحلف البرتغالي الصفوي الشاه إسماعيل الصفوي [907 - 930هـ - 1503 - 1524م] إلى تحريك جيشه للهجوم على حدود الدولة العثمانية.. الأمر الذي اضطر العثمانيين - كي يحموا حدودهم الشرقية - إلى سحب جيوشهم من على أسوار «فيينا» بعد حصارها لست وثلاثين ساعة!.. ولا يزال الأوروبيون - حتى اليوم - يحتفلون بإنقاذ الشيعة الصفويين «فيينا» من الفتح العثماني.

ولقد تكررت هذه الحيانة الشيعية الصفوية على عهد الشاه «نادرشاه» [1148 - 1160هـ - 1736 - 1747م] الذي دفع جيشه - بالاتفاق مع البرتغاليين الصليبيين - إلى احتلال بغداد.. الأمر الذي اضطر السلطان العثماني مراد الرابع [1032 - 1050هـ - 1622 - 1640م] إلى سحب جيوشه من على أسوار «فيينا» - مرة ثانية - كي يعود لتحرير بغداد من الاحتلال الصفوي [1049هـ - 1639م]!.

وإبان هذا الصراع الصفوي مع العثمانيين شاركت أطراف أوروبية أخرى - غير البرتغال - في دعم الصفويين الشيعة ضد الدولة العثمانية السنية.. فالخبراء العسكريون الإنجليز ذهبوا إلى إيران لتقوية المدافع الإيرانية كي تواجه تفوق المدافع العثمانية -

ولقد أعاق هذا التحالف «الصليبي الصفوي» جيوش الدولة العثمانية عن توسيع فتوحاتها في أوروبا، التي كانت تستهدف من ورائها منع الصليبية الأوروبية من اجتياح أقطار الشرق الإسلامي، وإعاقة البرتغاليين عن التهام الدولة المملوكية التي كانت قد ضعفت مناعتها العسكرية في ذلك التاريخ - وخصوصاً بعد هزيمتها أمام البرتغاليين على شواطئ الهند المسلمة 1405م.

(1) د. علي الوردي: [لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث] ج 1 ص 43.

لقد أنقذ هذا الحلف «الصلبي - الصفوي» أوروبا من الفتوحات العثمانية - التي كانت ستغير وجه التاريخ.. وتمنع الغزوة الأوروبية الحديثة للشرق الإسلامي - .. ولقد عبر عن هذه الحقيقة أحد المستشرقين البلجيك عندما قال: «إنه لولا الإيرانيون - الشيعة الصفويون لكننا نقرأ القرآن في بلجيكا»!!.

- 5 -

وفي مطلع القرن الواحد والعشرين، تكررت - مرة أخرى - بيانات التحالف الشيعي الفارسي مع الإمبريالية الأمريكية والعنصرية الصهيونية:

□ فتحالت إيران الدولة الشيعية - دولة ولاية الفقيه - التي اعتبرت نفسها «أم القرى»، ومنصة الانطلاق الشيعي لإقامة الحكومة الكونية التي تمهد المسرح لظهور الإمام الغائب - تحالفت مع أمريكا وحلف الأطلسي على غزو أفغانستان سنة 2001م. واعترف الزعيم الشيعي البارز هاشمي رفسنجاني - في خطبة الجمعة بطهران - «أنه لولا الجيش الشعبي الإيراني الذي ساهم في دحر طالبان لغرقت أمريكا في المستنقع الأفغاني»!.

وفي سنة 2003م تكرر التحالف «الشيعي - الإمبريالي الأمريكي الصهيوني» لغزو العراق واحتلاله وتدميره، لأنه القوة العربية المقلقة لأمن إسرائيل، بعد سقوط المشروع الناصري بهزيمة 1967م، وإخراج مصر من الساحة العربية بمعاهدة «كامب ديفيد» 1979م.

فالأحزاب الشيعية المدعومة من إيران كانت الأداة الأولى في التحالف الإيراني الأمريكي لغزو العراق. وأكبر مراجع شيعة العراق وهو فارسي الجنسية واللغة - آية الله العظمي على السيستاني - طلب من الشيعة - في جنوب العراق - عدم مقاومة الجيوش الأمريكية الزاحفة على العراق من قواعدها في الكويت.. ولقد اعتبر السيستاني غزو العراق واحتلاله «تحريراً»!!.. وكتب هذا السفير الأمريكي «بول بريمر» - الذي عهد له «بوش» بحكم العراق العام الأول للاحتلال، فقال: «إن القادة الشيعة. بمن فيهم آية الله العظمى السيستاني قد شجعوا أتباعهم على التعاون مع الائتلاف الحاكم للعراق منذ التحرير»!!.. وقال وزير الخارجية الأمريكي - يومئذ - «كولن باول» لبول بريمر: «عليك أن تحصل على مباركة السيستاني.. فلن أطلب من

حكومتي المصادقة على أي مسار بدون بعض الضمانات بأن النجف - [السيستاني] - موافق عليه!!.. وكتب السيستاني إلى برير معرباً عن «السروور بما آلت إليه الأمور في العتبات المقدسة وبالحكومة الجديدة» التي كونها الاحتلال، والتي دمرت العراق ومزقته.. كما عبر - غير مرة - عن «امتثانه لقوات الاحتلال - التي أسموها قوات التحالف - لما فعلته للشيعة وللعراق»!!..

ولقد أدار برير شئون العراق المحتل بواسطة «لجنة أمنية» ضمت سفير أميركا في بغداد «كروكر» والإيرانيين: قاسمي قمي، وحسن كاظمي قمي - وغيرهم - لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.. وتم - في ظل هذا التحالف الإيراني الأمريكي - إطلاق الميليشيات الشيعية في تصفية العلماء والخبراء والضباط والأساتذة العراقيين.. وقتل أهل السنة على الهوية. وشهد العراق ملايين الشهداء والأرامل واليتامى واللاجئين - في مأساة شابهت مآسي الشيعة الفرس مع أهل السنة على مر التاريخ! - واعترف محمد علي ابطحي - مساعد الرئيس الإيراني محمد خاتمي - بأنه «لولا التعاون الإيراني لما سقطت بغداد في سنة 2003م وكابل سنة 2001م بيد الأمريكان»⁽¹⁾!!

تلك إشارات - مجرد إشارات - للمشروعات الحضارية التي تتنازع السيادة على الشرق - وإلى الجذور القومية والعقدية والفكرية لهذه المشروعات - وإلى طرف من تقاطع المصالح بين هذه المشروعات المتنافسة - مع التركيز على المشروع الفارسي الشيعي، الذي يسعى للتمدد الآن في المجتمعات السنية - التي تمثل 90 % من المسلمين - وذلك لتفكيك وحدتها الثقافية والفقهية، ولتحويلها إلى مجتمعات طائفية، بأسها بينها شديد، وذلك حتى تعجز عن حمل مهام المشروع الحضاري السني، الذي يعيد الأمة إلى مكانة الريادة والقيادة.. مكانة العالم الأول الذي تبوأته على ظهر هذه الأرض لأكثر من عشرة قرون. مؤملاً - هذا المشروع الفارسي الشيعي - وراثته الشرق، وقيادة المسلمين، أو على الأقل اقتسام النفوذية - كما كان الحال قبل ظهور الإسلام - بين الإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية البيزنطية.. وكما هو الحال الآن على أرض العراق.

(1) انظر في ذلك - ومثله -: بول برير: [عام قضيته في العراق] ص 75، 279، 48، ترجمة عمر الأيوبي. طبعة بيروت سنة 2006م. وانظر - كذلك - كتابنا: [حقائق وشبهات حول السنة والشيعة] ص 46 - 56 طبعة دار السلام. القاهرة سنة 1431هـ - 2010م.

□ وحتى يتحقق هذا المشروع الفارسي الشيعي، ويتمدد خارج حدود إيران، عملت دولة ولي الفقيه - التي جعلت من نفسها سلطة معصومة تملك كل سلطات الإمام الغائب - الحجة -، التي هي كل سلطات الرسول ﷺ التي هي كل سلطات الله - عز وجل - .. عملت على تحويل ولاء الأقليات الشيعية خارج إيران لولي الفقيه الفارسي بدلاً من ولاء هؤلاء الشيعة للأوطان والدول التي يعيشون فيها.. وعملت على تحويل النصيريين - في سوريا - من الضباية العقدية التي يعيشونها إلى الإمامية الاثني عشرية، منذ الاتفاق الذي تم على ذلك بين موسى الصدر - وهو فارسي، قدم من إيران إلى لبنان - وبين حافظ الأسد [1349 - 1421 هـ - 1930 - 2000 م].

□ كما عملت دولة ولاية الفقيه الفارسية على تحويل الحوثيين - باليمن - وهم زيدية، يتبعون الإمام زيد بن علي بن الحسين [79 - 122 هـ - 698 - 740 م] الذي أطلق وصف «الرافضة» على الإمامية لرفضهم خلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب. تحويل هؤلاء الحوثيين إلى الإمامية الاثني عشرية، ليكونوا شوكة في خصرة الحجاز! ولقد تحول الحوثيون - على لسان زعيمهم حسين بدر الدين الحوثي - إلى اتهام أبي بكر وعمر - وصحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم - بأنهم «ضربوا الإسلام، وضربوا الأمة كلها.. وأن قولهم إنما يجعل صاحبه ضد القرآن! وضد ما يصدر عن الرسول، وأنهم قد كفروا بما أنزل الله على الرسول من ولاية الإمام علي. وكفروا بالرسول وبوحدانية الله!.. فهم فراعنة - خمسة عشر فرعوناً، أولهم أبو بكر وخامسهم يزيد ابن معاوية»!!.

هكذا أحدث التشيع الصفوي لدولة ولي الفقيه هذا الانقلاب في عقيدة الحوثيين ذوي الأصول الزيدية، فجعلهم «رافضة» بنظر إمامهم زيد بن علي بن الحسين⁽¹⁾.

□ وكما امتدت أصابع التشيع الصفوي لدولة ولي الفقيه لتصنع هذا بالحوثيين في شمالي اليمن، امتدت لتناصر وتشجع الانفصاليين في جنوبي اليمن، حتى تسيطر على باب المندب والبحر الأحمر، كما سيطرت على مضيق هرمز والخليج العربي.

(1) د. أحمد محمد الدغشي: [موقف الحوثيين من كبار الصحابة] - مجلة [المنار الجديد] عدد جمادي الآخر سنة 1434 هـ - إبريل سنة 2013 م.

□ ومن قبل ذلك، زرعت المشروع الطائفي في لبنان بواسطة قاعدتها هناك «حزب الله» الذي اكتسب سمعة طيبة بقتاله لتحرير القرى الشيعية في جنوب لبنان من الاحتلال الصهيوني.. هذا الاحتلال الذي سبق للشيعية في تلك المنطقة أن سهلوه وفتحوا له الباب حتى يخرجوا منظمة التحرير الفلسطينية من تلك البقاع!!.. ثم استدار «حزب الله» ليكشف عن وجهه الحقيقي كأداة من أدوات ولي الفقيه الإيراني!.

□ كما امتدت أصابع هذا المشروع الطائفي إلى مصر - التي لـر يتشيع أهلها حتى عندما حكمها الفاطميون الشيعة عدة قرون - فاستقطبوا نفراً وصف أحدهم صلاح الدين الأيوبي بأنه «هولاكو الدين الأيوبي»!!⁽¹⁾.. متغافلاً عن أن الشيعة هم الذين تحالفوا مع هولاكو، وكانوا له جنوداً وعملاء!.. وذهب زعيم هذا النفر إلى مدينة قم، وتحدث عن بلاد الفرس باعتبارها «الأرض المباركة التي استردت للإسلام كرامته، وأعلت للقرآن غايته، وأعادت إلى مسمع الدنيا من جديد دولة محمد وعلي صلى الله عليهما وآلهما»!.. وعلى حين استمطر «شآبيب الرحمة والرضوان علي الحميني» وصف عمر بن الخطاب - الذي لولاه لظل الفرس يعبدون النار - «بالصنم والشقي» وحكم عليه بالكفر!.. ووصف أهل السنة والجماعة - وهم 90 % من المسلمين - بأنهم «أصنام».. ووصف الصحابة بأنهم «قد صدهم الشيطان عن الاستجابة لأمر الله ورسوله، فانقلبوا على الله ورسوله، وأصبحوا كفاراً بعد إعلان الإسلام»⁽²⁾.

□ وعندما انتفضت جماهير الشعب السوري في ثورتها السلمية ضد النظام البعثي الطائفي، حشدت دولة التشيع الصفوي - بسلطان ولي الفقيه - جموع المقاتلين الشيعة - والحرس الثوري الإيراني، وجيش المهدي العراقي، وحزب الله العراقي، وحزب الله اللبناني، والحوثيين اليمنيين، والهزارة الأفغان، وشيعة البحرين، والسعودية، وباكستان - حشدت كل هؤلاء للقتال ضد أهل السنة وثورة الشعب السوري على أرض الشام. وذلك حتى يتمدد الهلال الشيعي، وتصبح القيادة لإيران الفرس - «أم القرى»، التي يقودها ولي الفقيه - وحتى يوضع حلم التشيع الفارسي، ومشروعه الحضاري في الممارسة والتطبيق.

(1) د. أحمد راسم النفيس - صحيفة «القاهرة» عدد 1 - 5 - 2007م.

(2) المستشار الدمرداش العقالي: [محاضرات عقائدية] ص 111، 56، 69، 96. طبعة قم سنة 1427هـ.

- 6 -

لكن.. هل يمتلك التشيع الفارسي المقومات اللازمة لبناء مشروع حضاري يمثل الإسلام، ويقود المسلمين، ويحقق تحرير الشرق الإسلامي من هيمنة الشيطان الأكبر الأمريكي وشريكه الشيطان الأصغر الصهيوني؟! أم أنه من القصور بحيث لن يستطيع أن يصنع سوى التمزق والقتل التي تساعد على تمكين الغرب من رقاب المسلمين، كما سبق وصنع الشيعة الفاطميون والبويهيون والقرامطة بالخلافة العباسية، عندما مكّنوا للصليبيين والتتار حيناً من الدهر، ثم طويت صفحاتهم وصفحة الصليبيين والتتار جميعاً بواسطة أهل السنة والجماعة ودول الفروسية التي أنقذت الشرق الإسلامي من الخطر الخارجي ومن الدول الشيعية جميعاً؟.

□ إن إيران، التي يتخذها مشروع التشيع الفارسي «منصة الانطلاق» ليست خالصة للفرس، فهم يمثلون 50 % من سكانها البالغ عددهم 78 مليوناً - وفق إحصاء سنة 2012م.. وفي هذا المشروع الشيعي عنصرية يمارسها الفرس ضد الأعراق الأخرى.. فالعرب في الأحواز.. وهم 5 % من السكان - يضطهدهم الفرس حتى ولو كانوا شيعة!، فعروبتهم تجلب لهم الاضطهاد - وكذلك يتم التمييز من قبل الفرس حتى للشيعة الأذريين الترك - وهم 23 % والأكراد وهم 11 % والبلوش وهم 3 % والتركمان وهم 3 % من السكان⁽¹⁾.. فالاحتفالات بالأعياد الفارسية القديمة، والتأريخ بالسنة الفارسية القديمة والمباهاة بالغزاة الفرس القداما للبلاد الأخرى، تعصب فارسي مفروض على جميع القوميات في إيران!.. وفي الجوار العربي، ترعي إيران تشيع الأقليات الشيعية، دون عروبة هذه الأقليات، حتى لتطلق على كل عرب شبه الجزيرة وصف «الأعراب»!.. بل ويتخذ الفرس الشيعة موقفاً سلبياً من اللغة العربية - التي هي لغة القرآن الكريم!.. ويعترف آية الله مرتضى مطهري [1338 - 1400هـ - 1920م - 1980م] بأن هذا الموقف الفارسي السلبي من اللغة العربية سببه أنها لغة العرب والقومية العربية، وأن هذا الموقف من العربية أدى إلى إهانة الفرس لمقدسات إسلامية.. فيقول: «إن ما يدرسه الفرس من العربية لا يدرسه بشكل متقن، وهو لا ينفع في فهم القرآن والتدبر فيه

(1) د. غازي التوبة: [المرتكزات الديموجرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني] - بحث قيد الطبع.

ولقد دفعت المشاعر القومية إلى توجيه الإهانات للمقدسات الإسلامية تحت شعار النضال ضد العرب والقومية العربية⁽¹⁾.. فالمدن الإسلامية المقدسة «شريفة» أما العتبات الشيعية فهي «مقدسة.. وأشرف»..!

□ وأهل السنة - في إيران - يمثلون المذهب الثاني - بعد الشيعة - ، وتصل بعض الإحصاءات في نسبتهم إلى 30 % من السكان.. وهم مقموعون، حتى إن طهران - وفيها مليون سني - محروم أهلها السنة من صلاة الجمعة، لأنهم ممنوعون من إقامة مسجد جامع لهم فيها!.. ومثل طهران. في ذلك - مدن أصفهان، ويزد، وشيراز، وساعة، وكرمان، وغيرها من المدن - على حين تمتلئ المدن والأحياء السنية بالحسينيات الشيعية، حتى ولو لم يكن بها سكان شيعة!.. الأمر الذي يفقد التشيع الفارسي المؤهلات الضرورية لتمثيل الإسلام، وقيادة المسلمين.. فالذين يضيفون التعصب المذهبي والإقصاء بسبب المذهب إلى التعصب القومي والإقصاء بسبب القومية لا يمكن أن يكونوا المؤهلين والقادرين على قيادة مشروع حضاري يمثل أمة تفخر بالتنوع القومي واللغوي، وبالتعددية الدينية والمذهبية، بل وتعتبرها سنة من سنن الله التي لا تبدل لها ولا تحوّل.

وعندما تكون نظرية الإمامة الشيعية هي عقيدة دولة ولاية الفقيه، فمعنى ذلك أن هذه العقيدة - ودولتها - تخرج من لا يؤمن بالأئمة الاثني عشر من إطار الإسلام... أي أنها تخرج 90 % من الأمة من الإسلام.. بل وتخرج من الإسلام حتى الشيعة غير الاثني عشرية.. في الوقت الذي تدعي فيه جدارتها بقيادة المشروع الحضاري لكل من ينتسبون إلى الإسلام!..

إن أهل السنة والجماعة - الذين يمثلون 90 % من المسلمين - ليس لهم في المشروع الشيعي الحقوق التي يتمتع بها اليهود والنصارى والزاردشت في هذا المشروع!.

□ وإذا كانت أوروبا لم تستطع النهوض، والخروج من ظلمات عصورها الوسطى، وامتلاك مشروعها الحضاري، إلا بعد أن طوت صفحة الكهانة، والحكم بالحق الإلهي، ونيابة

(1) مرتضى مطهري: [نقد الفكر الديني عند الشيخ مرتضى مطهري] ص 136، 98، 99. جمع وتصنيف: مهدي جهرمي، محمد باقري، ترجمة: صاحب الصادق. مراجعة: صادق العبادي. طبعة المعهد العالمي للفكر الإسلامي - فرجينيا - أمريكا سنة 1432هـ - سنة 2011م.

الدولة عن السماء - وليس عن الأمة - .. فكيف يمكن لعاقل أن يتصور إمكانية نجاح مشروع حضاري - في القرن الواحد والعشرين - قائم على الكهانة.. التي تجعل ولي الفقيه وصياً على الأمة وصاية الكبير على الأطفال، وقابضاً على كل السلطات ومتصرفاً في شئون البلاد والعباد تصرف الذات الإلهية التي تفعل ما تريد ولا تسأل عما تفعل؟!..

إن لولي الفقيه كل سلطات الإمام المعصوم، التي هي كل سلطات الله، وإن الراد عليه على حد الكفر بالله!.. وكل السلطات المنتخبة في دولة ولي الفقيه هم مجرد خبراء وعمال عند ولي الفقيه!.. فهل يعقل تأسيس مشروع حضاري معاصر على هذه الكهانة الشيعية التي تفوقت على الكهانة الكاثوليكية في العصور الأوروبية الوسطى؟! (1)

لقد ادعت الكهانة الكنسية عصمة البابا، ونيابته عن السماء.. أما ولاية الفقيه ونظرية الإمامة الشيعية فلقد تفوقت - في الكهانة والغلو الكهنوتي - على الكنيسة الكاثوليكية عندما جعلت الأئمة شركاء لله، عهد إليهم بشئون الخلق والرزق، وجعل لهم ولاية تكوينية على كل ذرات الكون!.. وبعبارة السيد محمد الشيرازي [1338هـ - 1920م]: «فإن الله قد فوض للأئمة الولاية التشريعية والتكوينية، فزمام العالم بأيديهم، لهم التصرف فيه إيجاباً وإعداماً»! (2)..
وبعبارة الخميني [1320 - 1409هـ - 1902 - 1989م]: «فإن من أدعية الشيعة لأئمتهم «إن حساب الخلق عليكم، وإياهم إليكم»! «وإن للإمام ولاية كلية تجعله قائماً مع كل نفس بما كسب، ومتسلطاً على الضمائر والقلوب.. وإن مادة عالم الإمكان مسخرة بيد الإمام يقلبها كيف يشاء.. وإن من ضروريات مذهبنا أن لائمتنا مقام لا يبلغه ملك القرب ولا نبي مرسل.. ولقد كانوا قبل هذا العالم أنواراً محدقين بعرش الله» (3)!

هكذا بلغ الشيعة - في الغلو الكهنوتي - الدرجات التي لم تبلغها الكهانة الكنسية في العصور الأوروبية المظلمة والوسطى.. ثم هم يريدون لهذه الكهانة أن تكون فلسفة الحكم والسياسة في المشروع الحضاري الإسلامي بالقرن الواحد والعشرين - عصر الشورى

(1) د. غازي التوبة - مرجع سابق.

(2) [من فقه الزهراء] ج 1 ص 10 و 11، 17.

(3) الخميني: [مصباح الهداية إلى الولاية والخلافة] ص 84، 53. و [الحكومة الإسلامية] ص 52، 53. ومرتضى مطهري: [الإمامة] ص 52.

والديمقراطية وسلطان الأمم والشعوب.. وفي إطار دين رفض الكهانة منذ أن أشرق شمسها على العالمين!.

□ وإذا كان أي مشروع حضاري إسلامي لابد وأن يتغيا الانتصار لمنظومة القيم الإسلامية. ولخلق الطهر والصلاح الديني، وليس فقط التنمية الاقتصادية والقوة العسكرية - فإن التجربة الشيعية في إيران قد سقطت في امتحان تحقيق المقاصد الروحية والخلقية للمشروع الحضاري الإسلامي.

نعم - لقد حققت هذه التجربة الشيعية قدرًا ملحوظًا من التنمية الاقتصادية، وقدرًا كبيرًا من القوة العسكرية، لكنها أوجدت 2.000.000 (مليون من المدمنين على المخدرات) - وهي أعلى نسبة للإدمان في العالم - حسب إحصاءات الأمم المتحدة 2005م.. أي أن الأسر التي تشقى بإدمان أحد أفرادها - في إيران - تعدادها 12.000.000 من السكان!.. وإيران الشيعية هي واحدة من أكبر الدول المهربة للمخدرات في العالم!.. ومع زواج المتعة - الذي هو نوع من الدعارة - فإن انتشار الدعارة في إيران الشيعية قد زاد عما كان عليه في عهد الشاه.. بل لقد انخفض سن الممارسات للدعارة إلى ما بين 8 و10 سنوات!.. وفي إيران خمسة عشر مليونًا يعيشون تحت خط الفقر!..

وفي ظل المشروع الحضاري لدولة ولي الفقيه - ووفق تقرير إيراني سنة 2000م أي بعد نحو ربع قرن على قيام النظام الشيعي - فإن 75 % من سكان إيران، ونحو 86 % من طلابها لا يؤدون الصلاة!..

وإذا كانت الكهانة الكنسية - في أوروبا في العصور الوسطى - قد شهدت شيوع الانحلال الخلقي بين رجال الدين، وفي أديرة الرهبان والراهبات، إلى الحد الذي استنفرت ثورة الإصلاح البروتستانتية ضد هذه الكهانة الكاثوليكية، فإن كهانة دولة ولي الفقيه سائرة إلى هذا المستنقع اللا أخلاقي.. فمدينة «وقم المقدسة» - نعم المقدسة!.. مركز المرجعيات الدينية، وكعبة الحوزات العلمية، تحتل المرتبة الأولى في الجرائم الأخلاقية - بما في ذلك الزنا واللواط - تليها طهران ومشهد!.. كما تحتل «قم» المرتبة الأولى في الرشوة!⁽¹⁾.. الأمر الذي يقطع بأن هذا

(1) محمد الراشد: [إيران الدولة والشيعية الطائفية] - بحث قيد الطبع.

النموذج الإيراني لدولة ولي الفقيه سائر - لا محالة - على طريق الكهانة الكنسية التي أدخلت أوروبا في عصورها الوسطى والمظلمة، ولا يمكن أن يكون النموذج الصالح والقادر على بعث الأمة الإسلامية كي تبني مشروعها الحضاري الذي يفجر فيها الطاقات والملكات التي تغلب وتغلب هيمنة الغرب على عالم الإسلام.

- 7 -

إن المشروع الحضاري السني، الذي صلح به أول هذه الأمة - في صدر الإسلام - والذي جعل المسلمين العالم الأول على ظهر هذه الأرض لأكثر من عشرة قرون، هو المؤهل لصالح واقع المسلمين في عصرنا الراهن، وليس المشروع، الذي يسعى لتكرار المأساة الفاطمية والبويهية والقرمطية، التي سبق وفتحت الثغرات للاختراق الصليبي والتتري، بل وتقاطعت مصالحها مع الصليبيين والتتار، كما تتقاطع مصالح المشروع الشيعي المعاصر مع الغرب الإمبريالي والعنصرية الصهيونية اليوم على أرض العراق وأفغانستان وغيرها من بلاد الإسلام.

□ وإذا كان الشيعة يتعلقون تعلقاً شديداً برائد اليقظة الإسلامية الحديثة جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314 هـ - 1838 - 1897 م] في الوقت الذي يهيلون التراب على تجربة الصحابة في صدر الإسلام، واصفين إياها بالكفر والردة والضلال.. فنحن ندعوهم إلى قراءة ما قاله الأفغاني عن أن تجربة الصحابة - في صدر الإسلام - هي الحل للخروج من المأزق الحضاري الحالي.. وما قاله.. أيضاً - في نقد ونقض الفكر الشيعي، الذي اعتبره سبب الانحطاط الذي أصاب حضارة الإسلام!..

لقد قال الأفغاني: «إن العلاج الناجع للأمة إنما يكون برجعها إلى قواعد دينها، والأخذ بأحكامه على ما كان في بدايته - ودونك تاريخ الأمة العربية، وما كانت عليه قبل الإسلام من الهمجية، حتى جاءها الدين فوحدها، وقواها، ونور عقلها، وقوم أخلاقها، وحدد أحكامها، فسادت العالم.. وبلغ مجال خيول فرسانها، على قلة عددهم، إلى أسوار الصين»..

والشيعة تتعلق بتراث عصر سيطرة دولها - الفاطمية والبويهية - على الخلافة العباسية. فهل قرأوا ما كتبه الأفغاني - عن هذه الدول الشيعية التي يتعلقون بها، ويسعون لاستنساخ

نماذجها؟!.. لقد اعتبر الأفغاني الفكر الباطني لهذه الدول الشيعة السبب في الانحطاط الذي أصاب حضارة الإسلام، والذي فتح الأبواب للصليبيين والتتار.. فالفكر الباطني الشيعي - برأي الأفغان - هو سبب الانحطاط وبدايته، وليس الغزو الصليبي والتتري - في ذلك يقول رائد اليقظة الإسلامية الحديثة: «.. فلما كان القرن الرابع بعد الهجرة ظهر النيشريون بمصر - [الفاطميون الإسماعيلية] - تحت اسم الباطنية وخزنة الأسرار الإلهية، وانبث دعائهم في سائر البلاد الإسلامية، وخصوصًا بلاد إيران - [البويهيون الاثني عشرية] -.. فكان ابتداء ضعف المسلمين من يوم ظهور الآراء الباطلة في صور الدين، وسريان هذه السموم القاتلة في نفوس أهل الدين الإسلامي.. ولقد كان من عاقبة ذلك دخول الإفرنج أطراف البلاد السورية، وسفك دماء الآلاف من أهلها الأبرياء، وتخريب ما أمكنهم أن يخربوا، وثبتوا بها مائتي سنة - [في الحروب الصليبية 489 - 690 هـ - 1096 - 1291 م] -.. وكذلك قام جماعة من أوباش التتر - والمغول - كنكيزخان [562 - 624 هـ - 1167 - 1227 م] واخترقوا بلاد المسلمين، وهدموا كثيرًا من البلاد المحمدية، وأهدروا دماء ملايين المسلمين، ولم تكن للمسلمين قدره على دفع هذا البلاء عن بلادهم مع أن مجال خيولهم في بدء الإسلام، على قلة عددهم، كان ينتهي إلى أسوار الصين»⁽¹⁾.

ويمضي الأفغاني لينقض أركان العقيدة الشيعية، فيقول: «إن تفضيل الإمام عليّ نعمة قد مضى زمنها، وهي تخالف روح القرآن.. وإن بقاء هذه النعمة اليوم ليس فيه إلا محض الضرر، وتفكيك عرى الوحدة الإسلامية»⁽²⁾.. ثم يصل إلى نقض العقيدة المحورية في مذهب الشيعة الإمامية - عقيدة الإمام المعصوم، القيم على الشريعة وعلى القرآن - فيقول: إن مصدر الشرع والقرآن هو التبليغ، وليس الإمام المعصوم. وبنص عبارته: «.. كفى بالإيمان والشرع معلمًا، فيكفي ما نتيقنه من القرآن، ولا حاجة إلى المعلم المخصوص، وهو الإمام المعصوم، ولسنا نحتاج إلى نائب عن الشرع إلا في مجرد التبليغ ثم من الشرع نفسه يكون العلم والأخذ»⁽³⁾.

(1) الأفغاني: رسالة الرد على الدهريين [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص 197 - 199، 158، 160، 161، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة 1968م.

(2) المصدر السابق، ص 325.

(3) المصدر السابق ج 1 ص 301. طبعة بيروت، سنة 1979م.

فهلاقرأ الشيعة - الذين يزعمون أن الأفغاني كان إيرانيًا شيعيًا - هذا الذي كتبه رائد اليقظة الإسلامية الحديثة، هذا التحليل العبقري، الذي أدان فيه تراثهم الفكري الباطني، وسيطرة دولهم - الفاطمية والبوذية والقرمطية - التي مكنت لغزوات الصليبيين والتتار في ديار الإسلام.. واعتباره ظهور هذه الموجة من الفكر الشيعي ودوله بداية الانحطاط الذي أصاب حضارة الإسلام.. ومقارنته بين هذا الفكر وبين الفكر الإسلامي الذي جعل الصحابة - مع قلة عددهم - يطرقون بخيولهم أسوار الصين؟!.

وهلاقرأ الشيعة نقض الأفغاني للعقائد المحورية التي قام عليها مذهبهم، والذي تتأسس عليه دولة ولي الفقيه في العصر الذي نعيش فيه.. عقائد: التفضيل للإمام علي على بقية الخلفاء الراشدين - وقوله: «إنها تخالف روح القرآن، ولم يبق منها إلا محض الضرر وتفكيك عرى الوحدة الإسلامية».. وعقيدة الإمام المعصوم - الذي ينوب عنه ويمتلك سلطاته ولي الفقيه -.. والتي أنكرها الأفغاني، عندما اكتفى بتبليغ الأمة للقرآن والشرع.. فالعصمة للأمة، التي لا تجتمع على ضلال، وليس لكهانة الإمام المعصوم!.

إن الشيعة يفخرون بالتراث الفكري الذي اعتبره الأفغاني سبب الانحطاط - ويؤمنون بالعقائد التي رآها الأفغاني محض ضرر يفكك عرى الوحدة الإسلامية.. ويصفون الصحابة، الذين حملوا الإسلام وطرقت خيولهم أسوار الصين، بالكفر والارتداد عن الإسلام!.. وهم - بذلك - قد أخرجوا أنفسهم - دون أن نخرجهم نحن - من الأمة والدولة والحضارة التي سادت عبر تاريخ الإسلام!..



وحتى لا يتم تدمير مقومات العالم السني - كما تم تدمير بغداد إبان التحالف الشيعي التتري.. وكما تم تدميرها بعد الاحتلال الفارسي الأمريكي سنة 2003م.. لا بد من السعي إلى بلورة المشروع الحضاري السني، الذي يجمع كل شعوب الأمة، على اختلاف قومياتها، والذي تسهم فيه كل تيارات الفكر وجميع المذاهب الإسلامية - بمن في ذلك الشيعة -.. والذي يستخلص عالم الإسلام - الممتد من «غانة» - غربًا - إلى «فرغانة» - شرقًا -.. ومن حوض نهر الفولجا - شمالًا - إلى جنوب خط الاستواء - يستخلص عالم الإسلام من الهيمنة الإمبريالية

الغربية والعنصرية الصهيونية.. ويحقق العدالة الإسلامية.. بدلاً من العولمة الغربية، وتعايش الديانات والقوميات واللغات والمذاهب، التي تمثل تعدديتها سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل.

□ إن المشروع الشيعي الفارسي - مشروع التشيع الصفوي لدولة ولي الفقيه - إنما يمثل أقلية دفعها الغلو المذهبي إلى إخراج نفسها من حضارة الإسلام وتاريخ المسلمين.. فلقد زعمت هذه الأقلية أن صحابة رسول الله ﷺ الذين تربوا في مدرسة النبوة، والذين رضي الله عنهم ورضوا عنه، والذين أقاموا الدين، وأسسوا الدولة، وفتحوا في ثمانين عاماً أوسع مما فتح الرومان في ثمانية قرون، والذين حرروا - بهذه الفتوحات - الأوطان والضمائر جميعاً، والذين غيروا معنى الحضارة واتجاه التاريخ.. زعمت الشيعة أن هؤلاء الصحابة قد كفروا وارتدوا وضلوا - عقب وفاة الرسول ﷺ باستثناء ثلاثة فقط لا غير!!⁽¹⁾.. ومعنى هذا أن دولة الخلافة كانت دولة الكفر والردة، وإن الفتوحات التي تمت قد كانت فتوحات الكفر والردة، وأن الدين الذي انتشر كان دين الكفر والردة!!.. فهل يمثل هذا الفكر تريد الشيعة أن تقود عالم الإسلام؟!.

□ وإذا كان الوعي بالتاريخ هو سلاح من أمضى الأسلحة في صناعة التاريخ، فإن الوعي بحقائق تاريخ المشروعات الحضارية المتنافسة في عالم الشرق هو شرط ضروري لتوجيه الملكات والطاقات - وخصوصاً بعد المنعطف التاريخي الذي أحدثته ثورات الربيع العربي - لاستئناف مسيرة النهوض الإسلامي، واستخلاص الشرق من الهيمنة الإمبريالية الغربية ومن المشروع الطائفي للتشيع الصفوي على حد سواء.

إن تعداد الشيعة - بفرقها المختلفة - يقل عن 10 % من تعداد المسلمين.. ومن المحال أن تقود أقلية - بهذا التعصب - أمة الإسلام في نهضة حضارية تناسب العصر والواقع المعيش.. وأقصى ما تستطيعه هذه الأقلية المتعصبة هو إحداث القلاقل والصراعات التي تجعل بأس المسلمين بينهم شديداً، ومن ثم تفتح أبواب عالم الإسلام للهيمنة الخارجية، ولتتمدد السرطاني

(1) الكليني: [الأصول من الكافي] ج 1 ص 390، 279، 178، 180، 168، 169، 197، 257، - 272، 222، 223، 230، 407، 408، 409، 389، 137 - 410. تحقيق: على أكبر العفاري. طبعة طهران سنة 1388هـ.

للمشروع الإمبريالي الصهيوني، أي تكرار المأساة التاريخية التي صنعها الشيعة - الفاطميون والبيهيون والقرامطة - بالخلافة العباسية، عندما فتحوا الأبواب للصليبيين والتتار.. فهل هذا هو ما تريده دولة ولي الفقيه الفارسية بالأمة الإسلامية في القرن الواحد والعشرين؟!..

إن الوعي بالتاريخ هو نور لرؤية الحاضر واستشراف المستقبل.. كما أنه سلاح في معركة تقرير المصير وصناعة التاريخ.

التكافل الاجتماعي

التكافل الاجتماعي

إن الدراسات المستقبلية ليست ترفاً فكرياً.. بل إنها - في النهج الإسلامي - ليست من مستجدات العصر الذي نعيش فيه.. فكما دعا الإسلام إلى النظر في السنن التي حكمت بدء الخلق، وسير النبوات والرسالات والدعوات والأمم والحضارات التي سبقت أمة الإسلام ودعوته وحضارته، فجاء في القرآن الكريم - بصيغة الفريضة الكفائية: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: 20] - ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: 11] - ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: 69].. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّشْرِكِينَ﴾ [الروم: 42]..

فلقد دعا الإسلام - كذلك - إلى فقه السنن الحاكمة لمستقبل الأمم والمجتمعات، فتحدث القرآن الكريم عن مستقبل الصراع بين القوى العظمى في عصر ظهور الإسلام - الفرس والروم :- ﴿الْم ۝١ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيَاقِبُونَ ۝٣﴾ في بضع سنين لله ۞ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَئِذٍ يَفِرُّ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤ يَنْصُرُ اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ۝٥ وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[الروم: 1 - 6] - ..

وتحدث القرآن الكريم - كذلك - عن سنة التداول الحاكمة لعلاقات الأمم والدول والحضارات: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نَدَاؤُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَبَيِّنَهُ مِنْكُمْ شُهَدَاءُ ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران: 140].. ﴿إِلَّا نَفِرُوا يُعَذِّبَكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: 39].. ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾ [محمد: 38]..

كما تحدثت السنة النبوية عن السنن الحاكمة لخط سير المستقبل في أمة الإسلام، تلك التي تتمثل في دورات الصعود والهبوط.. والتقدم والتراجع.. والجمود والتقليد والاجتهاد والتجديد: «لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره. ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره» - رواه الإمام أحمد -.. «يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها» - رواه أبو داود-..

كذلك مثلت عقائد الإسلام عن المعاد والساعة والآخرة والحساب والجزاء أبواباً للحديث عن المصير والمستقبل، ميزت الفكر الإسلامي عن الفلسفات الدهرية التي ترى في الواقع الراهن والحياة الدنيا نهاية المطاف: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (٦) يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَفْلُونَ (٧) أُولَئِكَ يَتَفَكَّرُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴿[الروم: 6 - 8]..﴾ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ (٢٤) وَإِذْ أَنْتَلَى عَلَيْهِمْ ءَايَتُنَا بَيْنَتْ مَا كَانُوا حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا اتَّبِعُوا بَنِيَّ إِنَّا كُنْتُمْ صَادِقِينَ (٢٥) قُلِ اللَّهُ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿[الحاثية: 24 - 26]..﴾

بل إننا نستطيع أن نصنف مرويات ومأثورات الفتن والملاحم وأخبار المهذوية التي ستأتي آخر الزمان لتملأ الأرض عدلاً وصلاًحاً بعد أن امتلأت بالجور والفساد - رغم تهافت الرواية والدراية في الكثير منها - ضمن «الفكر الإسلامي» الذي اهتم بالحديث عن المستقبلات!



ومن هنا، فإن الحديث عن المستقبل الاجتماعي للحضارة الإسلامية هو أمر مشروع ومرغوب. بل وواجب ومطلوب - وخصوصاً في ظل المخططات المعادية - المعلنة والخفية - التي تدبر للهيمنة على مستقبل الاجتماع الإسلامي، ولفرض منظومات القيم الغربية والأمريكية على مستقبل حضارة الإسلام.. ولصب العالم الإسلامي في قالب العولمة الأمريكية بهذا الإعصار الذي يحتاج عالم الإسلام في هذه السنوات.

فمنذ سقوط «الشمولية - الشيوعية» مع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين للميلاد، ارتفع صوت «الليبرالية - الرأسمالية»، زاعمة أنها هي «نهاية التاريخ» الذي يجب أن تصطبغ به كل البشرية في المستقبل من الزمان؟! وأن «صراع الحضارات» هو السبيل إلى فرض وعولة نموذجها على العالمين.. وفي المقدمة من ذلك عالم الإسلام!..

لكن المشهد الاجتماعي العالمي لهذه «الليبرالية - الرأسمالية» قد غدا مخيفاً في مظاهره المتوحشة، إلى الحد الذي دفع ويدفع قطاعات حتى من أنصار هذه «الليبرالية - الرأسمالية» إلى البحث عن «طريق ثالث» - غير الشيوعية - والرأسمالية - لكنهم يلتمسونه طريقاً «رأسمالياً مُعدلاً».. ولم يفكر أي منهم في الانعطاف نحو فلسفة الإسلام في الاجتماع، ونموذجه في العدل والتكافل الأسري والاجتماعي.

وإذا كانت الماركسية - وشيوعيتها - قد سبق وقتلت في ثلث الإنسانية روح المبادرة والخلق والإبداع، فضلاً عن محاربتها للتدين ومطاردتها للإيمان، فإن الرأسمالية المتوحشة قد وضعت كل الإنسانية في «مأساة عبثية» لا أعتقد أن لها نظيراً في التاريخ.

□ إن 225 فرداً - من أبناء الشمال - يملكون ما يساوي ملكية مليارين ونصف المليار من أبناء الجنوب - أي نحو نصف البشرية المعاصرة! - .. و3 أفراد - في أمريكا - يملكون ما يساوي ملكية 48 دولة - أي قرابة ثلث أعضاء الأمم المتحدة! - ..

□ ونفس المشهد البائس نجده في الاستهلاك.. ف 20 % هم أبناء الحضارة الغربية - سكان الشمال - يستهلكون 86 % من خيرات الإنتاج العالمي.. بينما يعيش 80 % من البشر - في الجنوب - على 14 % من ثمرات الاقتصاد العالمي!.. رغم أنهم يصدرون إلى الشمال - بأرخص الأسعار - 40 % من معادن العالم.. و 35 % من نفط العالم.. و 93 % من قصدير العالم.. و 93 % من خشب العالم.. و 40 % من قطن العالم!..

□ وبسبب تركيز الثروات، ومن ثم الاستهلاك المترفع، في يد القلة، تركز الفقر وانعدام القوة الشرائية في جانب الكثرة الكاثرة من البشر، الأمر الذي جعل رأس المال العالمي ينصرف عن الاستثمار الإنتاجي والتجاري والخدمي إلى السمسرة والمضاربات والمقامرات وصناعة السلاح وتجارات الدعارة والمخدرات.. فلقد بلغ حجم الأموال السائلة الهائلة في المضاربات

100 تريليون دولار، بينما تقلص حجم الأموال الموظفة في الإنتاج والتجارة إلى 3.5 بليون دولار!-

□ ونفس المشهد البائس والمتوحش نجده في نسبة ما ينفق - من الاقتصاد العالمي - على الدمار والترف إلى نسبة ما ينفق على ضرورات وحاجات الناس..

فأول تجارة في عالم هذه الرأسمالية المتوحشة هي تجارة السلاح.. تليها تجارة المخدرات.. تليها تجارة الدعارة!.. وما ينفق على الخمر والقطن والكلاب هو أضعاف ما ينفق على الصحة والتعليم والغذاء!

ف 870 بليون دولار هي حجم الإنفاق على التسليح!..

و 400 بليون دولار هي حجم الإنفاق على المخدرات!..

و 105 بلايين دولار هي حجم الإنفاق على الخمر في أوروبا وحدها!..

و 67 بليون دولار هي حجم الإنفاق على القطن والكلاب المنزلية في أوروبا وأمريكا وحدهما!..

بينما لا يزيد ما ينفق على التعليم في العالم كله على 6 بلايين دولار!.. وما ينفق على التغذية والصحة معاً لا يتعدى 13 بليوناً!.. أي أن ما ينفق على التسليح والمخدرات والخمر والقطن والكلاب هو 1442 بليون دولار. وما ينفق على كل من التعليم والتغذية والصحة لا يتعدى 19 بليوناً، فقط لا غير!..

□ وهذا الخلل الفاحش، في التملك.. وفي الاستهلاك.. وفي الإنفاق، قد أدى إلى ذات الخلل الفاحش في توظيف طاقات العلم الكوني المعاصر.. ف 90 % من علماء العالم يعمل أغلبهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في صناعة السلاح والدمار.. بينما لا يعمل في العلم النافع - بمختلف ميادين - سوى 10 % من العلماء!..

□ ولر يقف هذا الخلل الفاحش عند هذه المعالم الكالحة في وحشيتها وتوحشها.. وإنما انعكس في صورة نزيـف «الديون» وفوائدها الفاحشة «لحساب القلة الغنية، وعلى حساب 80 %

من سكان العالم، القاطنين في الجنوب.. فالشركات متعددة الجنسية وعابرة القارات تقترض الدولارات من أغنياء «وال ستريت» بفائدة 6% لتقرضها لفقراء الجنوب بفائدة تتراوح بين 20% و 50%.. حتى غدت صادرات الفقراء - 80% من سكان العالم - لا تكاد تفي بسداد فوائد الديون وخدمتها.. وليس سداد نفس الديون!.. وفي دول إفريقيا جنوب الصحراء يخصص لسداد فوائد الديون أربعة أضعاف ما يخصص للصحة والتعليم!..

□ وهذا التفاوت المتوحش بين الشمال والجنوب، نجده متجسداً في داخل حضارات الجنوب - بين تخمة الترف وبين الفقر المدقع -.. ففي داخل الحضارة الإسلامية تتفاوت دخول الأفراد ما بين 31.165 دولار و 100 دولار فقط لا غير⁽¹⁾!

أمام هذا المشهد «المأساوي - العبيثي»، غير المسبوق في تاريخ الحضارات الإنسانية، والمندر بتصاعد حدة ومخاطر الأزمات والمآسي - والذي تريد «العولمة» فرضه على الإنسانية بأسرها - يتزايد الإلحاح على العقل المسلم كي يقدم الصورة الإسلامية لمستقبلنا الحضاري، والفلسفة الإسلامية في التكافل الاجتماعي، طريقاً متميزاً لإنقاذ عالم الإسلام - أولاً - من هذا المأزق للرأسمالية المتوحشه. ثم لترشيد النظام الاجتماعي - في الأسرة.. وفي الثروات والأموال - بهدي الإسلام.. وذلك حتى لا تظل الأمة الإسلامية وحضارتها أسيرة التبعية المذلة للغرب والغربيين.. كلما دخلوا جحر ضب دخلناه وراءهم دخول الأسرى المخدرين!..

عدالة الاستخلاف

إن مفتاح الفلسفة الإسلامية في الاجتماع الإنساني إنما يبدأ بنظرية الاستخلاف - فإله، سبحانه وتعالى، هو الحق البارئ والراعي والمدبر للخلق.. ولقد شاء الله أن يستخلف الإنسان - مطلق الإنسان، وليس فقط «الفرد» أو «الطبقة» - في عمران الأرض، وفي

(1) انظر: [تقرير التنمية البشرية لسنة 1998م - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة] - صحيفة [الأهرام] - مقالات: صلاح الدين حافظ «هل أصبح الفقر قدراً علينا محتوماً؟» 16 - 9 - 1998م و: د. محمود عبد الفضيل «أزمة النظام المالي العالمي» في 15 - 6 - 1998م - و: محمد سيد أحمد في 11 - 3 - 1999م: وسيد يسين - في 11 - 3 - 1999 - وكذلك: د. أحمد شوقي [مغزى القرن العشرين] - المكتبة الأكاديمية - القاهرة.

حيازة واستثمار الثروات والأموال والانتفاع بها، وذلك وفق بنود عقد وعهد الاستخلاف - التي حددت الشريعة الإلهية أصولها ومبادئها وقواعدها.. وتركت تفضيلاتها لفقه المعاملات.

فعندما أراد الله، سبحانه وتعالى، خلق آدم عليه السلام، أنبأ ملائكته أنه سيتخذ في الأرض خليفة، يحمل أمانة العلم والاختيار والتكليف، نهوضاً برسالة عمرانها وزينتها، فقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 30]..

ولقد تميزت مكانة الإنسان في الكون، وعلاقته بالثروات والأموال - امتلاكاً واستثماراً وإنفاقاً بفلسفة الإسلام في الاستخلاف.. فمكانة هذا الإنسان هي مكانة الخليفة، المفوض في عمارة الأرض، الحر المكلف المسئول - لأن هذه هي الشروط الضرورية التي تلزم لنهوضه برسالة استعمار الأرض وزينتها.. وأيضاً، فإن مكانة الخليفة تضع إطاراً ضابطاً على هذا التفويض والاختيار والحرية، متمثلاً في بنود عقد وعهد الاستخلاف، أي الشريعة الإلهية، التي تمثل معالمر وضوابط وآفاق هذا الاستخلاف.

فهذا الإنسان المستخلف، ليس هو المجرر المهمش الذي ليس له من الأمر شيء.. وهو كذلك ليس سيد الكون، المكتفي بذاته، المستغني باختياره عن رعاية وتدبير الله الخالق والمستخلف لهذا الإنسان. إنه سيد في هذا الكون وليس سيد هذا الكون، وبعبارة الإمام محمد عبده [1266 - 1323 هـ - 1849 - 1905 م]: «هو عبد لله وحده، وسيد لكل شيء بعده»!..

وتفريعاً على هذا المعنى الكلي للاستخلاف، تميزت وتتميز الرؤية الإسلامية لنطاق حرية الإنسان وعلاقته - كخليفة - بالثروات والأموال، ومن ثم بالنظام الاجتماعي في الإسلام.. فالإنسان - في هذه الرؤية خليفة ومستخلف، تحكم حرياته وعلاقاته بالثروات والأموال بنود عقد وعهد الاستخلاف في العدل والتكافل الاجتماعي، التي تحقق التوازن بين الفرد والطبقة والأمة في التملك والحيازة والاستثمار والإنفاق والانتفاع..

إن المالك الحقيقي - مالك الرقبة - في الأموال والثروات هو خالقها ومفيضها في الخليقة - الطبيعة - وهو - سبحانه وتعالى - الذي سخرها، كغيرها من قوى الطبيعة وكنوزها، ليرتفق

بها الإنسان - ارتفاع تسخير، بمعنى الأخوة لا ارتفاع سخرة، بمعنى القهر - استعانة بها على أداء مهام الاستخلاف، عمارة هذه الأرض وتزيينها..

وللإنسان في هذه الثروات والأموال ملكية المنفعة، المجازية، ملكية الوظيفة الاجتماعية، التي تتيح له حرية الاختصاص والحياسة، والاستثمار والتنمية، والانتفاع، المحكومة بنود عقد وعهد الاستخلاف، من المالك الحقيقي، لهذا الإنسان في هذه الثروات والأموال..

وهذا المعنى للاستخلاف، في الأموال والثروات - كما هو شأن الوسطية الإسلامية - لا يجرد الإنسان من حق الملكية للثروات والأموال.. وأيضاً لا يرفع الضوابط عن حريته في التملك والتصرف.. وإنما يقف بهذه الحرية عند «حرية الخليفة» - النائب والوكيل - المحكومة بإرادة وأوامر ونواهي المالك الحقيقي للأموال والثروات.

ولمعنى الاستخلاف هذا جاء التعبير بمصطلح «الحق» عن ما للآخرين في مال الإنسان: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ۖ (٢٤) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [المعارج: 24، 25] - وجاءت إضافة مصطلح «المال» في القرآن الكريم إلى ضمير «الجمع» في سبع وأربعين آية - فالجمع هو الإنسان المستخلف - بينما جاءت إضافته إلى ضمير «المفرد» في سبع آيات، كي لا يستأثرو وينفرد ويستغني، فيفضي به الانفراد والاستغناء إلى الطغيان: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا ۖ (٦) أَن رَّأَاهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: 6، 7]..

فللإنسان مال - لكنه في نفس الوقت مال الأمة.. وبعبارة الإمام محمد عبده: «إن تكافل الأمة يعني أن مال كل واحد منكم هو مال أمتكم»⁽¹⁾.. وبعبارة الزمخشري [467 - 538 هـ - 1075 - 1144 م] في [الكشاف] - وهو يفسر قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: 7] -: «إن مراد الله من هذه الآية هو أن يقول للناس: إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله، بخلقه وإنشائه لها، وإنما مولكم إياها، وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفاء في التصرف فيها، فليست هي أموالكم في الحقيقة، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب..»⁽²⁾.

(1) الإمام محمد عبده [الأعمال الكاملة] ج 5 ص 194. دراسة وتحقيق: د. محمد عمار. طبعة القاهرة سنة 1993 م.

(2) الزمخشري [تفسير الكشاف] ج 4 ص 61. طبعة القاهرة سنة 1968 م.

هذا هو معنى الاستخلاف في ميدان الثروات والأموال.. وتلك هي فلسفة الاجتماع الحضاري في منهاج الإسلام.

ولأن الإسلام هو دين الجماعة، الذي جمعت تكاليفه بين الجماعية والفردية.. والذي تزداد تكاليفه الفردية ثواباً ومردوداً عندما تؤدى في جماعة.. والذي لا تكتمل إقامته إلا في جماعة واجتماع ومجتمع ونظام ومؤسسات، والذي ينكر رهبانية العزلة، ويجعل رهبانيته الجهاد في سبيل الله.. فإن التكافل الاجتماعي هو المحقق لفلسفة الإسلام في الاستخلاف، وهو المسجد لهذه الفلسفة في الممارسة والتطبيق.

التكافل الاجتماعي

التكافل: هو التضامن والإعالة والرعاية، على النحو الذي يجبر القصور الحادث لدى طرف من أطراف علاقة التكافل.. فهو تفاعل بين طرفين أو أكثر..

والتكافل الاجتماعي: نظام يقيم علاقة التفاعل والتضامن والإعالة والرعاية بين أعضاء الاجتماع الإنساني في مجتمع من المجتمعات.. وإلى هذا المعنى تشير الآيات القرآنية: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَمْ يَأْتِهِمْ يَكْفُلْ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: 44] - ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ﴾ [القصص: 12] - ﴿وَلَا نَقْضُ الْآيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: 91]..

والتكافل الاجتماعي في الفلسفة الاجتماعية الإسلامية، مؤسس على القاعدة الإسلامية الكلية، قاعدة إرادة الله، سبحانه وتعالى، قيام التوازن والموازنة والميزان بين الأفراد والطبقات والجماعات والأطراف، في مختلف أمم وأنواع المخلوقات:

لقد تفرد الخالق، سبحانه وتعالى، بالوحدانية، لا يشاركه فيها مخلوق من المخلوقات.. فجميع من عداه وما عداه - في كل عوالم الخلق - قائم على التعدد والتزاوج - ولذلك كانت فلسفة الإسلام، لإقامة العدل، والعلاقة الصحية بين الأزواج والمتعدين - في الميول والمصالح والطاقات والإمكانات والاحتياجات، والمقاصد - هي التوازن والموازنة، أي التكافل، الذي يقيم ويحافظ على نسيج الاجتماع، وذلك حتى لا يسير التناقض والتنافر بالأطراف المختلفة إلى الصراع والدمار.

فعدل الله، سبحانه وتعالى، هو «الميزان»، الذي أنزله الله مع «الكتاب» لتستقيم كل شئون الاجتماع، ومنها شئون الاجتماع الإنساني: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: 17]... ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: 25]... فالعدل الإلهي هو أداة «التوازن» في مختلف ميادين الحياة..

ولأن الله قد استخلف الإنسان - مطلق الإنسان - في الثروات والأموال، فلقد حدد للخلفاء والوكلاء - المستخلفين في الثروات والأموال - المعالم التي تقيم التكافل بينهم وتحقق التوازن لهم في هذه الثروات والأموال، معالم التكافل والتضامن والاشتراك، المؤسس على حل مصدر الحياة، وحل أنواع الإنفاق والتنمية والاستثمار، والاكتفاء في الاختصاص بحد الكفاية، وتدوير ما زاد عن ذلك للصالح العام لعموم المستخلفين. فما زاد عن كفاية «التكافل الخاص» ينفق ويوظف لإقامة «التكافل العام».. والإنفاق - في العرف الإسلامي - لا يقف عند الصدقات، وإنما هو مطلق توظيف المال الحلال في كل وجوه الاستثمار في جميع ميادين النفع والتكافل العام..

وهذا التكافل الاجتماعي الإسلامي في شئون المعاش - المادية والاجتماعية - لا يعني «المساواة الحسابية» بين أفراد المجتمع، وإنما يعني «التوازن» الذي يحقق حد الكفاية للجميع، وضبط التفاوت بضوابط الحلال الديني والكفاءة في العطاء، مع وضع سقف للتفاوت يمنع الاحتكار والأثرة والطغيان، إنه المحقق لغنى الكفاية للجميع، مع فتح أبواب الثراء أمام الكفاءات والإمكانات، بعيداً عن «الكنز» المعطل لدوران عجلة التنمية والاستثمار، وبعيداً عن «الاستفراد» الذي هو المقدمة المفضية إلى الطغيان..

وعن هذه الفلسفة التكافلية، التي حققها الإسلام في الثروات والأموال، تحدث الفاروق عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [40ق.م - 23هـ - 584 - 644م] عندما قال: «والذي نفسي بيده، ما من أحد إلا وله في هذا المال حق، أعطيه أو منعه، وما أحد أحق به من أحد.. وما أنا فيه إلا كأحدكم.. فالرجل وبلاؤه.. والرجل وقدمه.. والرجل وغناؤه.. والرجل وحاجته»⁽¹⁾.

وتحدث الإمام علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه [23ق.هـ - 40هـ - 600 - 661م] فقال:

(1) ابن سعد [كتاب الطبقات] ج 3 ق 1 ص 215، 216، 219، طبعة دار التحرير - القاهرة.

«إن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غني!.. إن الغني في الغربة وطن! والفقر في الوطن غربة! وإن المُقَلَّ غريب في بلده!»⁽¹⁾.

إنه «الميزان»، يعتدل «بالتكافل»، ويختل بغيبته، فما جاع فقير إلا بما متع به غني!.. وهو «حق» معلوم.. أي فريضة إلهية، وتكليف شرعي، وضرورة من ضرورات الاجتماع.. وليس مجرد تطوع بالإحسان.

أما خامس الراشدين، عمر بن عبد العزيز [61 - 101هـ - 681 - 720م] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فلقد رسم لهذا التكافل الاجتماعي - الذي أعاد العدل لموازينه بعد أن اختلت - صورة تجسد فلسفته الإلهية، عندما قال: «إن أهلي أقطعوني ما لم يكن لي أن أخذه، ولا لهم أن يعطوني!.. وإن الله، تبارك وتعالى، قد بعث محمدًا ﷺ، رحمة إلى الناس كافة، ثم اختار له ما عنده، فقبضه إليه، وترك للناس نهرًا شربهم فيه سواء!.. ثم قام أبو بكر فترك النهر على حاله، ثم ولي عمر، فعمل على عمل صاحبه، فلما ولي عثمان اشتق من ذلك النهر نهرًا!..، ثم ولي معاوية فاشتق منه الأنهار! ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد، ومروان، وعبد الملك، والوليد، وسليمان، حتى أفضى الأمر إليّ، وقد يبس النهر الأعظم!.. ولن يروي أصحاب النهر حتى يعود إليهم النهر الأعظم على ما كان عليه»⁽²⁾.

وقبل هؤلاء الراشدين العظام، كان التصوير النبوي لهذا التكافل الذي يجعل الأمة جسدًا واحدًا حيًا، رغم تفاوت أعضائه في الحجم والتأثير والإمكانات والاحتياجات.. فيقول رسول الله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد، إذا اشتكى منه، عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى» - رواه البخاري ومسلم -..

فإذا غاب هذا التكافل، انحلت روابط الاجتماع في المجتمع، وتحللت أعصاب جسد الأمة.. ولقد بلغ الإسلام في التحذير من ذلك إلى الحد الذي جعله سببًا في براءة ذمة الله، سبحانه وتعالى: وذمة رسوله ﷺ، من الجماعة البشرية التي تسقط في مستتقع هذا الخلل الفاحش في علاقات الاجتماع.. وفي ذلك، وعنه يقول رسول الله ﷺ: «أيا أهل عرصة -

(1) [منهج البلاغة] ص 408، 275، 359. طبعة دار الشعب القاهرة.

(2) الأصفهاني [كتاب الأغاني] ج 9 ص 3375. طبعة دار الشعب القاهرة.

[مجتمع أو قرية أوحى] - أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى» - رواه الإمام أحمد - ..

فمجتمع التكافل الاجتماعي، هو مجتمع الجسد الحي.. وإسهام كل عضو من الأعضاء في حياة الجسد وحيويته ليس متماثلاً ولا متساوياً.. وحظ كل عضو ونصيبه من رصيد حياة الجسد وحيويته ليس متماثلاً.. فالتوازن والارتفاع، الذي يصبح فيه كل عضو فاعلاً ومنفعلاً ومتفاعلاً مع الآخرين، وكأنه المرفق الذي يرتفق به وعليه الآخرون كما يرتفق هو بهم وعليهم، مع التفاوت في الحظوظ والمقادير والدرجات في عملية الارتفاع والتوازن هذه.. إن هذه الصورة هي الممكنة.. والحقيقية والعادلة في مبدأ المساواة بالميادين التي تتفاوت في تحصيلها طاقات الناس، وتتفاوت فيها أيضاً احتياجاتهم لما يحصلون في هذه الميادين.

أما إذا غاب التكافل الاجتماعي، وحل محله «الخلل» في الاجتماع الإنساني، فإن الثراء سيتركز في جانب، بينما يتركز الفقر في الجانب الآخر.. ولذلك، كان مجتمع التكافل هو النقيض لمجتمع «دولة الأغنياء»، الذي تحدث عنه القرآن الكريم في كثير من الآيات، منها:

﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا إِلَهُكُمْ إِلَّا اللَّهُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَكُم عَنْهُ فَأَنْهَوْا وَأَنْقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [الحشر: 7] -.. ومنها تلك الآية التي تعلمنا سنة الله في الاجتماع الإنساني.. سنة أن الاستغناء والاستفراد والأثرة والاستئثار لا بد وأن تكون المقدمة المفضية إلى الطغيان! ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ ۚ ﴾ [العلق: 6، 7] -..

ومنها الآيات التي تتحدث عن أن غيبة «تكافل التوازن الاجتماعي» عندما تفضي إلى «خلل تركيز الثروة في جانب، وتركز الفقر في جانب آخر»، ستثمر ترف القلة، المفضي إلى البطر والضلال والكفر ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ ۚ ﴾ [٣٤] ﴿ وَقَالُوا نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ [سبأ: 34، 35] -.. ﴿ قَالُوا يَسْخَبُ آبَاؤُنَا أَنَّ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ [هو: 87] -.. وفي الترف - ذات السنة التي تؤدي إلى انهيار الحضارات وتراجع العمران:

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: 16] -.. فالدمار هو اختلال التوازن، وتقطيع روابط التكافل، الذي يتأسس عليه العمران.

إن الإسلام هو «دين الجماعة»، ولا وجود «للجماعة» بدون التكافل الاجتماعي، لأن هذا التكافل هو موجد النسيج الاجتماعي، المحقق لوجود هذه «الجماعة»، وفي إطار هذه «الجماعة» تتمايز حظوظ الأفراد والطبقات فيما وراء حد الكفاية للجميع.. وعن هذه الصورة الجامعة «للوحدة.. والتمايز» جاءت كلمات الإمام علي بن أبي طالب إلى واليه على مصر «الأشتر النخعي» [37هـ - 657م]. في عهد توليته - والتي قال فيها: «واعلم أن الرعية طبقات، لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض، فمنها: جنود الله.. ومنها: كُتّاب العامة والخاصة.. ومنها: قضاة العدل.. ومنها: عمال الإنصاف والرفق. ومنها: أهل الجزية والخراج، من أهل الذمة ومسلمة الناس - ومنها: التجار وأهل الصناعات.. ومنها: الطبقة السفلى، من ذوي الحاجة والمسكنة - فالجنود حصون الرعية.. وسبل الأمن.. ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج لهم من الخراج.. ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتّاب.. ولا قوام لهم جميعاً إلا بالتجار وذوي الصناعات..»⁽¹⁾.

فهي كلمات ترسم لوحة الحقيقة الاجتماعية لمذهب الإسلام الاجتماعي: التعددية القائمة علاقات أطرافها على «التوازن»، أي التكافل الاجتماعي، فلا قيام لطرف منها إلا بالارتفاق مع الجميع..

فرائض.. وليست مجرد حقوق

وإذا كانت الفلسفات الاجتماعية غير الإسلامية قد وضعت التكافل الاجتماعي في إطار «حقوق الإنسان» - فإن الإسلام قد وضعه في مرتبة الفرائض والواجبات والتكاليف والضرورات، التي يَأْتُم الإنسان - فرداً أو جماعة - إذا هو تنازل عنه، حتى ولو كان هذا التنازل طوعية واختياراً.. بل لقد أوجب الإسلام الجهاد - والجهاد القتالي إذا لزم الأمر - لإقامة فريضة

(1) [نهج البلاغة] ص 337.

التكافل الاجتماعي في الاجتماع الإسلامي.. فإذا صعدت المخاطر على التكافل الاجتماعي في أمور المعاش، من الافتقار إلى «الحاجات» فغدت افتقاراً إلى «الضرورات» بالنسبة لفرد من الأمة - نعم حتى الفرد الواحد! - انتفت شرعية أية حيازة أو ملكية أو اختصاص عن أي مالك أو حائز من الأمة جمعاء.. فإذا جاع مسلم فلا مال لأحد.. «وأيما أهل عرصة - قرية. أو محلة.. أو حي» - أصبح فيهم امرؤ جائعاً فقد برئت منهم ذمة الله تعالى» - رواه الإمام أحمد.. ذلك «لأن الله فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلا بما متع به غني».. وبعبارة الإمام ابن حزم الأندلسي [384 - 456هـ - 994 - 1064م]: «ففرض على الأغنياء، من أهل كل بلد، أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك، إن لم تقم الزكوات بهم، ولا فئ أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة. ولا يحل لمسلم اضطر أن يأكل ميتة أو لحم خنزير وهو يجد طعاماً فيه فضل عن صاحبه لمسلم أو لذمي.. وله أن يقاتل عن ذلك، فإن قتل فعلى قاتله القود - [الدية] - وإن قتل المانع فإلى لعنة الله، لأنه مانع حقاً، وهو طائفة باغية، قال تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: 90].. ومانع الحق باغ على أخيه الذي له الحق، وبهذا قاتل أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مانعي الزكاة..»⁽¹⁾.

فما لم يتحقق الأمن الاجتماعي على الضرورات والحاجيات، فلا انتظام لأمر الدنيا.. ومن ثم لا انتظام لأمر الدين.. «فنظام الدنيا - بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة الحاجات، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن - شرط لنظام الدين» - كما يقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م]⁽²⁾.

فتحقيق التكافل الاجتماعي، في الاجتماع الإسلامي، هو فريضة وضرورة.. وليس مجرد «حق» من الحقوق التي يجوز التنازل عنها حتى بالرضا والاختيار.

(1) ابن حزم الأندلسي [كتاب المحلى] ج 6 ص 159. طبعة المنيرية - القاهرة.

(2) [الاقتصاد في الاعتقاد] ص 135 طبعة مكتبة ومطبعة صبيح - القاهرة - بدون تاريخ.

مؤسسات التكافل الاجتماعي

ولأن الإسلام دين الجماعة، الذي لا تكتمل إقامته إلا في أمة ووطن ونظام ودولة ومجتمع واجتماع. فإن شريعته لم تقف بالتكافل الاجتماعي عند حدود الفلسفة.. والفريضة.. والتكليف.. وإنما شرعت هذه الشريعة الإسلامية الآليات والمؤسسات والنظم المحققة لفريضة التكافل في الممارسة والتطبيق..

وإذا شئنا الإشارة - مجرد الإشارة - إلى نماذج من الآليات والمؤسسات التي يمكن أن تحقق التكافل الاجتماعي لأمتنا وحضارتنا في واقعنا الراهن، ومستقبلنا المنشود، فإن هناك:

1 - صندوق التنمية بالركاز:

ذلك أن معظم ثروات الأمة الإسلامية مركوزة في باطن أرضها.. والإسلام يفرض فيما يستخرج من هذا «الركاز» زكاة مقدارها 20 % من قيمة ما يستخرج من باطن الأرض.. - «في الركاز الخمس» - رواه البخاري ومسلم.. وتستطيع الأمة الإسلامية أن ترصد زكاة الركاز - أي خمس قيمة ما يستخرج من البترول والغاز والفوسفات والحديد والفحم والكروم والبوكسيت والمنجنيز. والقصدير والنحاس والرصاص والبوتاسيوم والكالسيوم والذهب والفضة.. إلخ.. إلخ - في صندوق للتنمية الاقتصادية الشاملة لأوطان الأمة. على أن يراعى في أولويات التنمية، بمختلف الأقطار، البدء بتحقيق الكفاية في الضرورات، فالحاجيات، فالتحسينات والكماليات.. مع إعطاء اهتمام خاص بالأوطان التي تستخرج من أرضها هذه الركازات..

وبصندوق التنمية هذا، تتحقق العدالة الإسلامية بين كل أقطار الأمة، وفق ما هو مستخرج من أرضها - والعدالة والتنمية والتكافل الاجتماعي، وفق سلم الضرورات، فالحاجيات، فالتحسينات..

وبه، كذلك تتحرر الأمة من أسر الديون الخارجية، ومن حرام الربا الفاحش، اللذين يرهنان موارد الأمة وحريتها وإرادتها واستقلال أوطانها لدى الدائنين!..

وبهذا المصدر للتنمية والتكافل يزدهر عمراننا الديني، ونرجو ثواب الله ورضوانه يوم الدين..

2- وصندوق الزكوات العامة؛

- في غير الركاز - من الزروع.. ورؤوس الأموال.. والتجارات.. والعقارات.. والحيوانات.. والحلي المدخرة.. إلخ.. إلخ.. مقادير هذه الزكوات تتفاوت بتنوع ما هي مفروضة فيه.. فمنها ما هو 2.5%.. وما هو 5%.. وما هو 10%.. إلخ.. إلخ.

وباستطاعة خطة التنمية الاجتماعية الإسلامية أن تقيم لهذه الزكوات مؤسسة أو مؤسسات توظف أموالها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، تحقيقًا للتكافل الاجتماعي بالنسبة للفئات والمصارف التي حددها القرآن الكريم: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 60] -..

ولخطة التنمية الاجتماعية الإسلامية حرية توجيه أموال هذه الزكوات للاستثمار في الميادين التي تحقق التكافل الاجتماعي، إما لأن ذلك هو مصرف [في سبيل الله]، أو لأن وضع هذه الأموال في الإنتاج هو أفضل من وضعها في الاستهلاك. فتكافل مصارف الزكاة أجدر بتحقيق التكافل الاجتماعي العام في أمة الإسلام والاجتماع الإسلامي.

3- والوقف؛

الذي هو اصطفاء الفرد أو الأفراد ما يصطفون من أموالهم، فيخرجونها من ملكيتهم المجازية، ويردونها إلى مالكتها الحقيقي: لله، سبحانه وتعالى، لتكون محبوسة وموقوفة على الجماعة - الأمة - المستخلفة في الأموال، تنفق ثمراتها في تأمين حاجات الأمة وتحقيق العدل بين أبنائها.

هذا «الوقف»، قد بدأت «مؤسسته» مع بدايات الدولة الإسلامية الأولى، على عهد رسول الله ﷺ، عندما أوصى «خريق بن النضر» [3هـ - 62م] بأمواله إلى رسول الله ﷺ «يصنع فيها ما أراد الله» - وكانت سبعة حوائط، أي بساتين - فجعلها رسول الله ﷺ وقفًا، محبوسة أعيانها، وتنفق ثمراتها على الأمة.

ثم جاء عمر بن الخطاب، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فاصطفى أنفُسَ أمواله - أرضه في خيبر - فحبسها وقفًا على النفع العام.. فذهب إلى الرسول الله ﷺ، فقال:

- يا رسول الله، إني استفدت مالا، هو عندي نفيس، فأردت أن أتصدق به.

- فأجابه الرسول: «تصدق بأصله، لا يباع ولا يوهب ولا يورث، ولكن ينفق ثمره»..

فكتب عمر «وثيقة» - حجة - وقفه، التي لعلها أقدم وثائق وحجج هذا النظام في تاريخ الإسلام، وفيها: «هذا ما كتب عبد الله عمر، في «ثمن» - [أرض بخير] - أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث. للفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف. ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقًا غير متمول فيه» - رواه البخاري..

ولقد نما هذا المصدر من مصادر تمويل وجوه النفع العام، وتحقيق التكافل الاجتماعي، وتأمين المعاش لطالبيه.. حتى أصبحت مؤسسة «الوقف» المؤسسة الأهلية الأولى التي مولت صناعة الحضارة الإسلامية وتجديد هذه الحضارة على مر تاريخ الإسلام..

فمنذ الدولة الأموية، وفي عهد هشام بن عبد الملك [71 - 125 هـ - 690 - 743 م] أصبح للأوقاف - بعد اتساع حجمها - «ديوان» خاص، يتولاه من يسمى «صدر الوقوف».

وظل هذا «الديوان» أهليًا، لأن الوقف مؤسسة «الأمة»، لا «الدولة»، منها مولت صناعة الحضارة، وبها أقامت العدالة النسبية والتكافل الاجتماعي بين الناس..

ولقد جاء حين من الدهر بلغت فيه - على عهد السلطان الظاهر برقوق [738 - 801 هـ - 1338 - 1398 م] - مساحة الأراضي الموقوفة نصف أراضي الدولة!. الأمر الذي امتد بثمراتها إلى مختلف ميادين العمران الإسلامي.. فشلمت:

1- المساجد: التي مثلت بيوت الله في الأرض، ودواوين الشئون العامة للأمة الإسلامية، وأوتاد الإسلام في ديار المسلمين.

2- والمدارس: التي جعلت الحضارة الإسلامية منارة العلم الفريدة في بحر الظلمات على هذه الأرض لعدة قرون..

- 3- والمكتبات: التي يسرت العلم للراغبين فيه، دونما نفقات.
- 4- ونسخ المخطوطات: في عصور ما قبل الطباعة، إلى الحد الذي جعل إحدى مكتبات القاهرة - في العصر الفاطمي - تضم من [تاريخ الطبري]، ذي المجلدات العديدة، ألفاً ومائتي نسخة، إحداها بخط المؤلف!.
- 5- والحفاظ على التحف والآثار والعاديات..
- 6- وإقامة الخوانق: لأقطاب التصوف ومريديه.
- 7- وإنشاء المكاتب: القائمة على تحفيظ القرآن الكريم، في المدن والقرى والنجوع..
- 8- وإقامة البيمارستانات: مؤسسات متكاملة للعلاج والاستشفاء من الأمراض العضوية والنفسية..
- 9- ورصف الطرق: وتعديلها وصيانتها..
- 10- وتحرير الأسرى: بافتدائهم والإنفاق عليهم وعلى عائلاتهم..
- 11- ورعاية أبناء السبيل: حتى يعودوا إلى المنازل والديار.
- 12- والمعاونة على أداء فريضة الحج: للذين لا يستطيعون إلى ذلك سبيلاً..
- 13- وتجهيز الحلي الذهبية: وأدوات الزينة للعرائس الفقيرات اللاتي لا يستطعن شراءها عند الزواج!..
- 14- ورعاية النساء الغاضبات: اللاتي لا أسرنهن، أو من تسكن أسرنهن في بلاد بعيدة، فتؤسس لهن دوراً تقوم على رعايتها نساء، على رأسهن مشرفة تهين الصلح للزوجات الغاضبات مع أزواجهن!..
- 15- وعمارة الرباطات: في الثغور للمجاهدين في سبيل الله، وشحنها بعدة القتال ونفقات المقاتلين، والرعاية لأسر الشهداء!..
- 16- وإعانة العميان: والمقعدين وذوي العاهات والأمراض المزمنة.

- 17- وتطبيب الحيوانات والطيور.
- 18- وإيواء ورعاية الحيوانات والطيور الأليفة.
- 19- ومؤسسات «نقطة الحليب»: الخاصة بإمداد الأمهات المرضعات بالحليب والسكر، إعانة لهن على تغذية أطفالهن الرضع!..
- 20- وتهيئة موائد الإفطار والسحور للفقراء والغرباء في شهر رمضان..
- 21- والحدائق المخصصة ثمارها وظلالها لعابري السبيل، يأكلون منها الفاكهة على مدار العام!..
- 22- والأواني والقصور: المخصصة للمناسبات - أفراحًا وأحزانًا - لمن لا يستطيع امتلاكها أو تأجيرها، ومنها تعوض الأواني التي يكسرها الخدم حتى لا يؤذيهم ساداتهم!..
- 23- وتجهيز موقى الفقراء والغرباء..
- 24- وبناء مقابر الصدقة: ليدفن فيها الفقراء والغرباء وأبناء السبيل..
- 25- والإنفاق على الحرمين الشريفين: بمكة والمدينة، وعلى المسجد الأقصى، وعلى علمائهم وطلاب العلم فيهم، وعموم المحتاجين من أهلهم والوافدين إليهم.
- 26- والإنفاق على الضيوف..
- 27- وإقامة أسواق التجارة: ووكالاتها بالمدن، وعلى طرق التجارة..
- 28- ومؤسسات الصناعة: التي تحتاج إليها الأمة، والتي لا تفي بإقامتها جهود وإمكانات الأفراد، مدنية كانت أو حربية تلك الصناعات..
- 29- والخانات: التي ينزل فيها التجار والمسافرون..
- 30- والأفران: التي يخبز فيها الخبز..
- 31- والحمامات العامة: التي تحفظ وتيسر نظافة الجمهور وطهارتهم وزينتهم وصحتهم..
- 32- والأسبلة: التي يرتوي منها المارة، وطلاب المياه..

- 33- والعبارات: التي تنقل الناس عبر الأنهار والترع والرياحات..
- 34- والأموال: التي تسدد به ديون المعسرين..
- 35- ومؤسسات الرعاية: التي يعيش فيها المعاقون وأصحاب الأمراض المزمنة..
- 36- ومؤسسات: رعاية الأيتام والفقراء.
- 37- ورعاية المحبوسين: وكفالة عائلاتهم.
- 38- وتسليف المحتاجين: المعسرين، بدون عوض..
- 39- وتزويج المحتاجين والمحتاجات، إحصائياً لهم..
- 40- وإقامة الأرحية العامة لطحن الحبوب بالمجان..
- 41- وإنشاء القناطر والجسور على الأنهار والترع والرياحات⁽¹⁾.. إلخ.. إلخ.. إلخ.
- إلى آخر المؤسسات والمرافق ووجوه الإنفاق، التي مولتها الأمة، من خلال الأوقاف... فصنعت بها الحضارة المتكاملة، وأشاعت بواسطتها قدرًا ملحوظًا من التكافل الاجتماعي والعدالة المالية، في عصور كانت المظالم فيها غولًا يشيع الفزع والروع بين الأمم والشعوب.. بل ولقد ضمنت الأوقاف - إلى جانب الأمن المادي - أمنًا فكريًا وروحيًا، عندما جعلت الإنفاق على العلم والعلماء وعلى مؤسسات البحث والفكر من قبل «الأمة» لا «الدولة»، فحررت الرأي والفكر من استبداد السلاطين، حتى لقد عرفت مؤسسات العلم الإسلامي من «شيوخ الإسلام» و«حججه»، ومن «سلاطين العلماء» و«سلاطين العارفين» من زاد سلطانهم على سلطان الملوك والأمراء!.

لقد كان الوقف على المنافع العامة - إنتاجًا واستهلاكًا - ولا يزال - هو النموذج الصادق لملكية الأمة والجماعة، بعد أن تمخضت اشتراكات العصر عن ملكية «الدولة» أو «البيروقراطية» أو «الحزب»، لأن الوقف هو إخراج المال من حيازة الفرد إلى مالكة الحقيقي.. أي إلى «خير

(1) انظر: [ندوة مؤسسات الأوقاف في العالمين العربي والإسلامي] طبعة الكويت سنة 1983م.

مالك» - بعبارة ابن حزم الأندلسي.. أي إخراج المال - في الواقع - إلى الأمة والجماعة، التي هي المستخلف الأصلي عن الله، سبحانه وتعالى، في الثروات والأموال.

ومن الممكن إعطاء الوقف، في مستقبل الحضارة الإسلامية ومشروعنا النهضوي، أبعاداً جديدة، إن في المؤسسات والآليات أو في الآفاق التي تنهض بتنميتها والإنفاق عليها مؤسساته.. كما أن بالإمكان إدخال نظام «الأسهم» و«الحصص» في تكوين رءوس الأموال ومصادر الدخل الموقوفة على النفع العام.. إن أمة مؤت صناعة حضارتها، أهلياً وطوعياً، بالأوقاف.. فكان عمرانها الديني قربة إلى الله، سبحانه وتعالى، يحفزها إليها الاعتقاد الديني لجديرة بإحياء هذا الشكل من أشكال التمويل لتحقيق التكافل الاجتماعي في عالم أصبح غابة توظف فيها 97 % من رءوس الأموال في السمسرة والمقامرات.. و 90 % من عقول العلماء في خدمة صناعة السلاح والدمار و 86 % من ثمرات الإنتاج العالمي لرفاهية 20 % من السكان!..

ويأحياء الوقف أيضاً، ترجح كفة «الأمة» على كفة «الدولة»، فتتحرر طاقات «الأمة» من طغيان «الدولة»، وتزايد طاقات الإحياء والحيوية في الاجتماع الإنساني، في زمن أصبحت «الدولة» فيه «ديناصورًا - شموليًا» يغتال الحريات والخصوصيات، ويصيب حيوية الأمة وطاقاتها بالذبول والموت!.

4- وتحرير استثمار المال الإسلامي خارج ديار الإسلام:

ذلك أن التكافل الاجتماعي يعني وضع سلم للأولويات التي توظف فيها إمكانات الاجتماع الإسلامي.. فلا يحل - في واقع تستعبد فيه الديون أمة الإسلام، وتستنزف ثروات المسلمين، وتهدر إرادتهم واستقلال أوطانهم - أن توظف ثروات المسلمين خارج ديار الإسلام.. وخصوصاً في الديار التي تناصب دولها الإسلام وأمته وحضارته العدا..

ويعظم هذه الضرورة من ضرورات التكافل الاجتماعي حجم الاستثمار الإسلامي خارج بلاد المسلمين، مقارنةً بحجم هذا الاستثمار في البلاد الإسلامية.. ففي المدة من 1953م حتى نهاية 1993م، بلغت نسبة المستثمر من المال العربي - العربي فقط - خارج ديار الإسلام 670 بليوناً من الدولارات، بينما لم يتعد المستثمر من هذا المال في البلاد العربية 12 بليوناً من الدولارات.

أي أنه مقابل كل دولار مستثمر في الداخل هناك 56 دولاراً مستثمرة في دعم الاقتصادات اللا إسلامية، بل والمعادية لهضة المسلمين وعزة الإسلام⁽¹⁾!

ويزيد من أهمية هذه القضية - من قضايا تنمية التكافل الاجتماعي - أن تلك الأموال المستثمرة في خارج الوطن الإسلامي قد أصبحت مهددة تهديداً خطيراً، بعد التطورات التي حدثت ضد الإسلام وأمتة عقب الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية!..



تلك هي فلسفة الإسلام في التكافل الاجتماعي، وهذه إشارات إلى بعض الآليات والمؤسسات التنموية التي تحقق وضع هذه الفلسفة الاجتماعية بالممارسة والتطبيق، في مشروع نهضوي لمستقبل الحضارة الإسلامية..

وإذا كانت المهمة الأولى للإسلام - عندما نزل.. وعبر تاريخ ازدهار حضارته.. وفي المستقبل المنشود لهذه الحضارة - هي الإحياء، بكل ميادين الحياة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: 24] -.. فإن الشرط الأول لتحقيق هذا التكافل الاجتماعي، الذي يبعث الحياة في النسيج الاجتماعي للأمة، ويزيد من حرارة الانتماء والولاء بين أبنائها.. إن الشرط الأول لتحقيق كل ذلك، هو وجود المجتمع الإسلامي الحي القادر على التفكير والتخطيط للمستقبل، والمالك للحرية التي تعظم طاقاته وإمكاناته، والقادر على وضع الأفكار والخطط - من خلال الآليات والمؤسسات - في الممارسة والتطبيق.. ثم رعاية وتطوير هذه الممارسات والتطبيقات.

ولا سبيل إلى هذا المجتمع الإسلامي الحي والحيوي إلا بالرعاية والعناية بـ :

1- مؤسسة الأسرة.

2- ومؤسسات المجتمع الأهلي، التي تشرك القطاعات الواسعة من الجمهور - مع الصفوة والنخبة - في العمل الاجتماعي العام..

(1) من تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - صحيفة [السياسة] - الكويت - في 25 - 1 - 1995م.

□ مؤسسة الأسرة:

إن تأسيس الاجتماع الإنساني - بل وحتى الحيواني - على مؤسسة الأسرة - باعتبارها اللبنة الأولى للاجتماع العام - قد مثل سنة من سنن الفطرة عبر التاريخ الإنساني الطويل، وعلى اختلاف الحضارات، وفي كل الشرائع والفلسفات.. اللهم إلا استثناءات شاذة حاولتها مذاهب اللذة والشهوة والإباحة والانحلال.

ولقد أقام الإسلام مؤسسة الأسرة - التي هي اللبنة الأولى للأمة - على «الميثاق الغليظ» - ميثاق الفطرة الإنسانية السوية. وأسسها على المودة والرحمة، حتى غدت المرأة فيها السكن والسكينة لزوجها، أفضى بعضهم إلى بعض، هن لباس لكم وأنتم لباس لهن، فهي بعض الرجل والرجل بعض منها ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنُفِيَ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [آل عمران: 195] -.. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: 21] - ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: 187] - ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: 21] -.. على ميثاق الفطرة.. والسكن والسكينة والمودة والرحمة أقام الإسلام مؤسسة الأسرة، لبنة أولى للأمة، وإذا كانت وحدة الأمة فريضة إلهية: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: 92] - فإن وحدة الأسرة وتآلفها وتماسكها هو شرط وحدة الأمة، وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب، لذلك كانت وحدة الأسرة وتآلفها فريضة من فرائض الإسلام.

وإذا كانت الشورى - أي المشاركة في إدارة الشأن العام والإسهام في صناعة القرارات - هي فريضة إسلامية، وصفة من صفات المؤمنين ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38] - فلقد نص القرآن الكريم على وجوب أن تكون الشورى هي منهاج التدبير لشئون مؤسسة الأسرة ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِّمَ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِضُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا بَالِغُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: 233] -..

كذلك، جعل الإسلام التكافؤ والتضامن معيارين للحقوق والواجبات بين أطراف الأسرة. فجاء القرآن الكريم عن تكافؤ الحقوق والواجبات بين الزوج وزوجه: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: 228]..

وفي تفسير هذا التكافؤ الذي أقام الإسلام عليه قواعد العدل في الأسرة، يقول الإمام محمد عبده: «هذه كلمة جليلة جدًا، جمعت على إيجازها، ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمرًا واحدًا عبر عنه بقوله: [وللرجال عليهن درجة]. وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهليهن، وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم وعاداتهم..

فهذه الجملة تعطي الرجل ميزانًا يزن بهم معاملته لزوجته في جميع الشئون والأحوال، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه، ولهذا قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إنني لأنزين لامرأتي كما تنزين لي، لهذه الآية.

وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها، وإنما المراد: أن الحقوق بينهما متبادلة، وأنها كفتان.. فهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلا منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه وقلب يحب ما يلائمه ويسر به، ويكره ما لا يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة، التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه.

هذه الدرجة التي رُفِعَ النساء إليها، لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع، بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ فهو يوجب على المرأة شيئًا وعلى الرجال أشياء، ذلك أن هذه الدرجة درجة الرياسة والقيام على المصالح.. إن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن..

أما الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم، فإنما يلدون عبيدًا لغيرهم»⁽¹⁾.. وفي السنة النبوية تأكيد على أن رعاية الأسرة إنما هي مسئولية تضامنية بين الزوج وزوجه: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته. فالرجل راع على أهل بيته، وهو مسئول عنهم. والمرأة راعية على بيت بعلها وولدها وهي مسئولة عنهم، ألا فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» - رواه البخاري ومسلم.

وإذا كانت شريعة الإسلام ضمنت للأسرة المسلمة هذا الذي جعل هذه الأسرة حتى الآن وبالرغم من تراجع الحضارة الإسلامية، وزحف قيم جاهلية مورثة ووافدة على الاجتماع الإسلامي - مستوى تمتاز به وتتميز الأسرة المسلمة عن نظيرتها في العديد من الحضارات غير الإسلامية.. فإن التخطيط للمستقبل الإسلامي لا بد وأن يولي مؤسسة الأسرة المزيد من العناية، إن على مستوى الاجتهاد الفكري، أو على مستوى التطبيق للقيم الإسلامية في هذا الميدان..

إن هناك مخاطر كثيرة تهدد الأسرة المسلمة، وبعض هذه المخاطر من موارث عصر التراجع لحضارتنا الإسلامية.. وأكثرها آت من عولمة الغرب لمنظومة الانحلال الأسري، التي تسود في قطاعات كبيرة من البلاد الغربية، والتي بشرت بها النزعة النسوية المتطرفة، التي رأت في الأسرة عبودية للمرأة، وفي الإنجاب استرقاقاً جديداً للنساء!!.. ولقد أخذت الهيمنة الغربية في عولمة هذه القيم الخطرة والمدمرة للفطرة التي فطر الله الأسرة عليها.. فرأينا صياغة هذه القيم المنحلة في موثائق تضيفي عليها صفة «الدولية.. والعالمية»، وتسعى الهيمنة الغربية إلى فرضها على سائر المجتمعات.. ولقد كانت وثيقة مؤتمر السكان والتنمية.. - الذي عقد بالقاهرة 5 - 15 سبتمبر 1994م - أخطر الوثائق التي بدأت بها عولمة هذه المنظومة القيمية التي تهدد الأسرة بالدمار والانحلال.. ويكفي أن نشير إلى أن هذه الوثيقة قد دعت صراحة و«باللحاح الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية إلى إعطاء أولوية للبحوث الحيوية المتعلقة بتغيير الهياكل الأسرية»!.. وذلك لتقوم الأسرة، لا على الزواج الشرعي بين ذكر وأنثى فقط، وإنما - أيضًا - على «أشكال الاقتران الأخرى»!.. ولتبيح المعاشرات الجنسية «للأعداد الكبيرة من الأفراد غير المتزوجين

(1) [الأعمال الكاملة] ج 4 ص 60 - 611. وج 5 ص 201، 202.

والناشطين جنسيًا! .. و«لدمج المرأة بشكل تام في الحياة المجتمعية - مع مشاركة الرجل مشاركة كاملة في تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي»! .. و«للحيلولة دون الزيجات المبكرة.. مع إتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر»⁽¹⁾!!

وأمام هذه الجاهلية «الوافدة - قسراً» علينا ونحن نخطط لمستقبل الحضارة الإسلامية، ومشروعها النهضوي، أن نتذكر ونذكر بما قرره الإسلام من أن الأسرة قيمة من القيم الإسلامية - بل والإنسانية - على صلاحها يبني صلاح الأمة والاجتماع.. وأن الحفاظ عليها هو فطرة إنسانية فطر الله عليها الفطر الإنسانية السوية.

□ مؤسسات المجتمع الأهلي:

في التاريخ الإسلامي كانت «الأمة» - وليس «الدولة» - هي التي صنعت الحضارة.. فحضارتنا «صناعة أهلية»، وليست إنجازاً «حكومياً».. بل إن الحضارة الإسلامية قد تبلورت وازدهرت إبان هذا التاريخ متجسدة على نحو أكثر وأفضل وأفضل في تاريخ طبقات الفقهاء والمفسرين والمحدثين والمتكلمين والحكماء والشعراء والأدباء والمتصوفة واللغويين والنحاة والكتاب والصناع والتجار، والظرفاء.. إلخ.. إلخ.. وسنجد هذا التاريخ، أيضاً في «علم الخطط»، الذي يؤرخ للأمكنة والحرف والصناعات وسبل العيش ومظاهر العمران.. وكل هذا التاريخ، الشامل لجماع الحضارة - ثقافة عمران النفسي الإنسانية - ومدنية عمران الواقع المادي - قد صنعتها الأمة، بقيادة العلماء، وبتمويل المؤسسة الأهلية الأم - الأوقاف - فتميز تاريخنا الحضاري هذا «بتعظيم الأمة» و«تحجيم الدولة» حتى لقد كان الجهاد في سبيل الله، والرباطات في الثغور «صناعة أهلية»، تمولها الأمة مع تنظيم الدولة وقيادتها لهذا الجهاد!..

لذلك، كان نموذج «الدولة - الديناصور»، الذي استعمرناه من نموذج «الدولة القومية»

(1) [مشروع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية] الفصل الثاني عشر - الفقرة 24، والفصل الخامس - الفقرة 5، والفصل الثاني - المبدأ 7، والفصل السابع - فقرات 10، 11، 12، 14، 17، 18، 21 - والفصل الرابع - الفقرات 11، 26، والفصل السادس - الفقرة 7، والفصل الرابع - الفقرة 21 - الترجمة. الرسمية. طبعة سنة 1994م وانظر - كذلك - كتبنا: [صراع القيم بين الغرب والإسلام] طبعة القاهرة سنة 1997م. و[مخاطر العولمة على الهوية الثقافية] طبعة القاهرة سنة 1999م. و[مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية] طبعة القاهرة سنة 2001م.

الأوروبية، في عصرنا الحديث - منذ تجربة محمد علي باشا الكبير [1184 - 1265 - 1770 - 1849م] وبالأعلى على هذه الخصلة من خصائص الحضارة الإسلامية.. فلقد أصبحت «الدولة» غولاً استأثر بأغلب مناحي النشاط الاجتماعي، فأحالت الأمة إلى التقاعد، وأصابها ملكاتها وطاقتها بالسلبية والذبول واللامبالاة!.. وما صراع «دولة محمد علي» مع «الأزهر» وعمر مكرم [1168 - 1237هـ - 1705 - 1822م] إلا التجسيد لهذه الآفة التي «عظمت الدولة» و«حجمت الأمة» منذ ذلك التاريخ.. وما الإخفاقات التي أصابت «المشروعات النهضة للدولة»، والتي مكنت الاستعمار الغربي من إجهاض هذه المشروعات النهضة - من محمد علي إلى جمال عبد الناصر [1336 - 1390هـ - 1918 - 1970م] - إلا بسبب إخراج الدولة للأمة من ساحة المشروعات النهضة، الأمر الذي جعل موقف «الدولة» ضعيفاً أمام التغريب والهيمنة والاستلاب الحضاري للاستعمار..

فإذا أردنا لمستقبل أمتنا نهضة تخرج بنا من هذا المأزق شبه المزمّن وتجعل غداً أخف قيوداً وأكثر إشراقاً من أمسنا ويومنا فلا بد من العودة إلى المنهاج الذي سلكته الأمة في بناء حضارتها الإسلامية.. منهج «تعظيم الأمة»، بإطلاق طاقتها المبدعة وإمكاناتها الخلاقة.. فلن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها..

وإذا كانت شورى الجماعة المجتمعة هي أحكم وأنضج من الشورى المنفردة لكل فرد من أفراد هذه الجماعة.. وإذا كان تأثير الري لقطرات الماء المجتمعة هو أعظم من تأثير ذات القطرات مفردة ومتفرقة.. فإن الفعل والفاعلية للجمعيات والنقابات والأحزاب والمؤسسات هو الأعظم، وهو الذي يفجر ويضاعف الطاقات الموزعة على الأفراد المتفرقين.

وإذا كان النشاط الاجتماعي العام، والاهتمام بشئون الأمة، والإسهام الإيجابي في الفعل الاجتماعي والحضاري، قد ارتفع به الإسلام من مرتبة «الحق» إلى درجة «الفريضة».. والضرورة.. والتكليف»، الذي لا يجوز التنازل عنه أو التفريط فيه، حتى بالاختيار.. فإن الإسلام قد سلك كل أوجه العمل الاجتماعي تحت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع ترشيح «التنظيم» والمأسسة» سبيلاً لأفعل للقيام بهذه الفريضة.. ولعل هذا هو السر في حديث القرآن عن ضرورة قيام «الأمة» - أي الجماعة.. والجمعية - بهذه الفريضة،

لأنها تجمع وتأسس وتعضم الاجتهادات في الشأن الاجتماعي العام، وتزيد من فاعلية وضع هذه الاجتهادات الجماعية في الممارسة والتطبيق..

ولقد أجاد الإمام محمد عبده عندما ملح هذا الملمح، وهو يفسر قول الله، سبحانه وتعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 104] - فقال: «إن الأمة هنا أخص من الجماعة، فهي: الجماعة المؤلفة من أفراد لهم رابطة تضمهم، ووحدة يكونون بها كالأعضاء في بنية الشخص..»⁽¹⁾.

ولهذه الحقيقة من حقائق المنهاج الإسلامي في «تعظيم الأمة»، وتنمية فاعليتها في العمل العام بالمؤسسات والتنظيمات والجمعيات والأحزاب والروابط والنقابات، رأينا المشروع الإسلامي النهضوي، الذي بشرت به مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي في العصر الحديث، لا يقف عند دعوة الأمة للنهوض، ورسم معالم المشروع النهضوي الإسلامي، وإنما رأينا هذه المدرسة التجديدية - التي تبلورت من حول جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314 هـ - 1838 - 1897 م] - ترتاد في الشرق سبيل إقامة تنظيمات المجتمع الأهلي.. وذلك بإنشاء «الحزب الوطني الحر» - بمصر - في سبعينيات القرن التاسع عشر.. و«جمعية العروة الوثقى» - على امتداد العالم الإسلامي - في ثمانينيات القرن التاسع عشر.. و«جمعية أم القرى» - على النطاق الإسلامي - التي قاد تأسيسها عبد الرحمن الكواكبي [1270 - 1320 هـ - 1854 - 1902 م] سنة 1316 هـ - 1899 م.. والذي قال عن دور التنظيمات في تفعيل العمل الاجتماعي، وفي ضمان استمراريته: «إن الجمعيات نقي بما لا يفي به عمر الأفراد»! - كما كان «الحزب الوطني» - حزب الجامعة الإسلامية - بقيادة مصطفى كامل باشا [1291 - 1326 هـ - 1874 - 1908 م] طليعة مؤسسات العمل السياسي، التي أقامت النقابات والجمعيات التعاونية، في الشرق الإسلامي..

وإذا كان القرآن الكريم، قد نبه على ضرورة أن تكون هذه الجمعيات «من الأمة»، أي نابعة من الأمة، وخالصة الولاء والانتماء إلى الأمة وهويتها.. فقال: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾.. كما نبه على ضرورة توافر هذه الصفات في ولاة الأمر الذين يستحقون الطاعة ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 59] - فإن الأمة، بفطرتها السوية، عبر تاريخها قد لفظت التنظيمات

(1) [الأعمال الكاملة] ج 5 ص 59.

التي أقامها الغزاة، أو تولوها، أو كانت امتداداً سرطانياً لمذاهب وفلسفات هؤلاء الغزاة.. فاستقرت في وعي الأمة تلك الحكمة الشعبية التي تبلورت بعد الحروب الصليبية، والتي تقول: «من يأكل عيش النصراني يضرب بسيفه»!!..

وكتب جمال الدين الأفغاني عن الذين تمثل مساعيهم في بلادنا التبشير بمقولات الغزاة ومذاهب المستعمرين، فقال: «إن تمدن البلاد الغربية إنما هو في الحقيقة تمدن للبلاد التي نشأ فيها على نظام الطبيعة وسير الاجتماع الإنساني.. وتقليد هذا التمدن الغربي فيه جدع لأنف الأمة، يشوه وجهها، ويحط بشأنها.. ولقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة، المنتحلين أطوار غيرها، يكونون فيها منافذ لتطرق الأعداء إليها.. وطلائع لجيوش الغالين وأرباب الغارات، يهدون لهم السبيل، ويفتحون لهم الأبواب، ثم يثبتون أقدامهم»⁽¹⁾!



تلك إشارات إلى المنهاج الإسلامي في النهوض بالمستقبل الاجتماعي للأمة الإسلامية..

وإلى آليات ومؤسسات الإصلاح الاجتماعي الإسلامي..

وإلى دور مؤسسة الأسرة.. ومؤسسات المجتمع الأهلي في هذا الإصلاح...

والله من وراء القصد.. منه نستمد العون والسداد والتوفيق.

(1) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ص 195 - 197. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة 1968م.

التكفير

التكفير

في عصرنا الحديث، واصل الاجتهاد الإسلامي التحذير من نزعة المسارعة إلى التكفير والنفي والإقصاء.. وبرز ذلك جلياً في المعارك الفكرية الكبرى التي دارت بين الإسلاميين والعلمانيين.. فعند ما خلط واحد من دعاة «التغريب» - هو فرح أنطون [1874 - 1922م] - بين موقف الإسلام ونهجه هذا وبين الكهانة الكنسية الغربية التي زعمت لنفسها حق الحكم على العقائد والضمائر، انبرى إمام الاجتهاد الإسلامي الحديث، والابن البار للأزهر الشريف الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] ليقول: «إن الله لم يجعل للخليفة ولا للقاضي ولا للمفتي ولا لشيخ الإسلام أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام.. ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه، أو ينازعه في طريق نظره.. فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر، وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم.. وليس لمسلم، مهما علا كعبه في الإسلام، على آخر، مهما انحطت منزلته فيه، إلا حق النصيحة والإرشاد.. ولقد اشتهر بين المسلمين وعرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر..؟!»

فكان في هذا الفكر الوجه المشرق للإسلام في هذا الموضوع.. تعلم منه أهل الإخلاص من «الإسلاميين» ومن «العلمانيين» على حد سواء!..

□ بل وما لنا لا نذكر كل الفرقاء، من أنصار أسلمة الواقع والقانون، ومن دعاة «التغريب» والتبعية للغرب في الفكر والسلوك.. ما لنا لا نذكر كل هؤلاء الفرقاء بنهج الأزهر، تاريخياً، في مثل هذه الأمور...

لقد جاء حين من الدهر ادعى فيه واحد من علماء الأزهر - هو المرحوم الشيخ على عبد الرازق [1305 - 1386 هـ - 1887 - 1966 م] - دعوى لم يقل بمثله عالم مسلم عبر تاريخ الإسلام الطويل.. ادعى أن الإسلام دين لا دولة، وأن نبيه رسول رسالة روحية وليس حاكماً ولا قائد دولة، وأن هذا الإسلام مثله كمثل المسيحية يدعو لأن ندع ما لقيصر لقيصر وما لله لله؟!..

وعندما تصدى الأزهر، يومئذ، لهذه الدعوى، وجدنا وثائقه الفكرية، التي نقضت هذا الزعم، قد برئت من أي اتهام للرجل في عقيدته.. استوت في ذلك «حيثيات» حكم هيئة كبار العلماء، وما كتبه الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه [نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم] وما كتبه المفتي محمد بخيت المطيعي في كتابه [حقيقة الإسلام وأصول الحكم]..

بل وكان ذلك هو التزام الأزهر وعلمائه عندما خرج الدكتور طه حسين سنة 1926م بكتابه [في الشعر الجاهلي].. وفيه ما فيه من إلقاء ظلال الشك الديكاري على بعض من عقائد القرآن الكريم؟!..

فبدءاً من القرآن الكريم.. إلى السنة النبوية الشريفة.. إلى النهج الذي انتهجه أئمة الإسلام وأعلامه.. والذي جسده مواقف الأزهر الشريف، عبر تاريخه العريق،... كانت مقارعة الحجة بالحجة.. والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.. والتخرج كل التخرج من الكهانة والسلطة الدينية في الحكم على الضمائر والعقائد والأفئدة والقلوب..

وعندما أصيبت بعض الفصائل الشبابية في حركة الصحوة الإسلامية المعاصرة بداء الحكم على عقائد المسلمين بالكفر وعلى مجتمعاتهم بالارتداد إلى الجاهلية.. كان الأزهر في مقدمة من تصدى لهذا الانحراف عن نهج الإسلام بالنقد والتنفيذ والتوجيه...

وإذا كان إسلامنا قد علمنا أن معرفة الحق هو السبيل إلى معرفة أهله، وإن الإسلام هو الحاكم على الرجال، دون أن يكون في تصرفات «الرجال» - إذا تنكبت طريق الحق - ما يعيب الإسلام... ومن ثم فإن على مختلف الفرقاء: الذين يدافعون عن الإسلام دفاع «الدبة التي قتلت صاحبها» من فرط حبها - غير الواعي - إياه؟!.. وأيضاً أولئك الذين يتلقفون صنيع

هذه «الدبة» لتشويه الدعوة المقدسة والنبيلة من أجل استكمال أسلمة الواقع والقانون في مجتمعات المسلمين.. إن مختلف الفرقاء في هذه القضية مدعوون إلى الاحتكام إلى «الحق»، كما تمثل في أصول الإسلام - قرآنًا وسنة، وفي فكر أعلامه، وفي تطبيقات هذه الأصول ومناهج هؤلاء الأعلام.. ومنهم علماء وأعلام الأزهر الشريف، على امتداد تاريخه العريق...

□ فالله، سبحانه وتعالى، يعلمنا - بقرآنه الكريم - تفرد وحده، واختصاصه دون سواه بالحكم على العقائد والضواهر والأفئدة والقلوب، لأنه وحده صاحب العلم المحيط بما فيها، لم يعط شيئاً من ذلك لأحد سواه.. ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا نَقُولُوا لِمَنْ ءَلَقِيَ إِلَيْكُمُ السَّلَامُ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبَتَّغُوا عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِّن قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: 94].

ولقد وقف أئمة تفسير القرآن الكريم وأعلامه أمام هذا التوجيه القرآني والفريضة الإلهية، وقفة ذات دلالة، فقالوا لنا: إن في هذا التوجيه الإلهي «من الفقه باب عظيم، وهو أن الأحكام تناط بالمظان والظواهر، لا على القطع، وإطلاع السرائر.. فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر..» كما يقول القرطبي في التفسير.

فعلى الذين يقلدون الكهانة الكنسية، باسم الإسلام وأياً كانت مواقعهم، أن يتقوا الله في الإسلام - الذي لم يحفظوا كتابه، ولم يفقهوا علومه، ولم يكتبوا في فكره كتاباً واحداً؟!..

وعلى أعداء الشريعة، وأنصار «التغريب»، والمبشرين بالتبعية للحضارة الغربية، أن يعلموا أن هذه «الصغائر ليست من الإسلام في شيء - ومن ثم فلا حجة فيها على الإسلام؟!..».

□ ورسول الإسلام ﷺ، هو الذي تتعلم منه النهج والقدوة في هذا المقام.. لقد جاءه نفر من صحابته يحدثونه عن «الوساوس» التي جعلتهم «يشكون» في جوهر الدين ومحور التدين.. في ذات الله؟!.. فلم يجزع رسول الله ﷺ.. ولم ينهرهم. ولم يتصيد مواقف الضعف ليوجه الاتهامات.. بل وصف حالهم وقلقهم الفكري، وشكهم المنهجي، الباحث عن سبل اليقين بأنه «صريح الإيمان.. ومحض الإيمان» ولبه وجوهره؟!.. ففي الحديث، الذي يرويه أبو هريرة، يقول: جاء نفر من الصحابة إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: «يا رسول الله، إن أحداً يحدث نفسه

بالشيء ما يجب أن يتكلم به وإن له ما على الأرض من شيء.. وإنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به»! فأجابهم الهادي البشير: «وقد وجدتموه»؟! قالوا: نعم.. فقال: «ذاك صريح الإيمان.. ذاك محض الإيمان»؟! - رواهما مسلم والإمام أحمد -.

□ وإنما لشهيرة وحاسمة قصة ذلك الحديث الذي رواه بطلها أسامة بن زيد، رضي الله عنهما، قال: «بعثنا رسول الله ﷺ، في سرية، فصبحنا الحرقات - [مكان] - من جهينة. فأدركت رجلاً، فقال: لا إله إلا الله. فطعنته. فوقع في نفسي من ذلك. فذكرته للنبي ﷺ، فقال: «أقال: لا إله إلا الله، وقتلته؟».. قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح. قال: «أفلا شققت عن قلبه لتعلم أقالها أم لا؟».. فما زال يكررها عليّ حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ» رواه مسلم.

وأمام هذا النهج النبوي، والموقف الإسلامي الجامع يقف الإمام النووي [631 - 676هـ - 1233 - 1277م] وهو يشرح «صحيح مسلم»، فيقول: «إنما كلفت بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان. وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه»!

فعلى الذين لم يفقهوا نهج الإسلام في صيانة العقائد عن عبث الأحكام وطائش القرارات، أن يتقوا الله في هذا المنهج الذي تميز به الإسلام وامتاز على غيره من الديانات.

وعلى الذين يكيدون للإسلام ونهجه بتصيد العابث من الأحكام والطائش من القرارات، أن يميزوا بين هذا النهج الراقي للإسلام الحنيف وبين عبث العابثين. فمعرفة الحق هي السبيل إلى معرفة أهله - وليس العكس - وليس في حكم «الرجال» ما ينهض حجة على الإسلام؟!..

التمثيل الدرامي للأنبياء

التمثيل الدرامي للأنبياء

يدور جدل حاد حول مشروعية التمثيل الدرامي للأنبياء والمرسلين. ويقول الذين يجذبون هذا التمثيل: إنه ليس هناك نص شرعي - من الكتاب أو السنة - يحرم هذا التمثيل، الأمر الذي يجعله على أصل الإباحة، طالما أنه يحقق مصلحة ومنفعة بتقديم نماذج من الأسوة والقُدوة التي تحبب للناس المثل العليا التي عاش لها وجاهد في سبيلها هؤلاء الأنبياء والمرسلون.. وذلك فضلاً عن تعميقها الإيمان الديني عند المشاهدين.

ويضيف هؤلاء المحبذون لتمثيل الأنبياء والمرسلين - في حوارهم مع الذين يمنعونهم - : أن العالم من حولنا - في الغرب - وعند الشيعة - قد أخرجوا العديد من الأفلام والمسرحيات التي مثلت العديد من الأنبياء والمرسلين، والتي لقيت استحساناً لدى جمهور عريض من المشاهدين.. فلماذا يقف الأزهر - باسم أهل السنة والجماعة - مع منع هذا التمثيل؟!.

□ ونحن - في هذه الدراسة - نريد أن ننقل بالحوار من إطار «المشروعية»، التي هي موضع اختلاف، إلى إطار «الإمكانية»، كي نجمع الفرقاء المختلفين على كلمة سواء.. فنجعل «المنطق» هو المرجع الذي يسلم به الكافة، وليس «الشرع» الذي فيه يختلفون.. ونجعل السؤال هو:

- هل يمكن تمثيل الأنبياء والمرسلين؟.. وليس: هل من الشرع والمشروع تمثيل الأنبياء والمرسلين؟

□ وفي البداية، لا بد من تحرير مضمون مصطلح «التمثيل الدرامي»، الذي يدور حوله الحديث..

فالدراما Drame هي التمثيل والتشخيص والمحاكاة للواقع والأشخاص والملابس والأجواء.. هي تصوير الشيء، أو تصوير صفات الشيء، أي محاكاة شيء من الأشياء، بإبداع صورته ومثاله.

أما «التمثيلية» فإنها مصطلح مولد، لير تعرفه المعاجم اللغوية القديمة.. ولقد عرّفها مجمع اللغة العربية في [المعجم الوسيط] «بأنها عمل فني، منشور أو منظوم، يؤلف على قواعد خاصة ليمثل حادثاً حقيقياً أو مختلقاً، قصداً للعبرة».

وهذا التعريف للتمثيل والتمثيلية يؤكد على حقيقة من حقائق قواعد النقد الفني الجاد، وهي أن العمل الفني لا بد أن يتوخى ويتغيا مقاصد العبارة والاعتبار، أي لا بد وأن تكون له رسالة أخلاقية، أي لا يقف فقط عند مجرد المحاكاة، أية محاكاة، فضلاً عن أن يكون سبيلاً لما يضر بمنظومة القيم والأخلاق التي تعارف عليها المجتمع، والتي يزيكها الدين، الذي هو المكون الأول للثقافة التي يتم فيها التمثيل.

وعلى هذا المبدأ الفني والحقيقة النقدية - ارتباط الجمال الفني والفن الجميل بالمقاصد الأخلاقية - اتفق وتوافق الفلاسفة والنقاد مع الدين.

فالتمثيل من الناحية الفنية المجردة هو مجرد «مهارة».. وهذه المهارة لا تكون جميلة - أي لا يعد التمثيل من الفنون الجميلة، ذات البهاء والحسن والزينة - إلا إذا تغيت هذه الفنون تحقيق العبارة، أي المقصد الأخلاقي المحمود - وهذا هو معنى قول فيلسوفنا «ابن سينا» [370 - 428هـ - 980 - 1037م]: «وجمال كل شيء وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له»⁽¹⁾.

ومع ابن سينا، في هذا الربط بين الجمال وبين الأخلاق، يقف الناقد والأديب الروسي «بلنسكي» Belinsky [1811 - 1848م] عندما يقول: «إن الجمال شقيق الأخلاق، فإذا كان عمل فني ما فنياً حقيقة فهو أخلاقي بنفس المعنى.. فإن الصور الإيجابية التي تعكس حياة الناس ونبيلها وجمالها تفرض الاحترام والحب والإعجاب المخلص، وتعطي أنماط الأبطال الحقيقيين في الحياة للقارئ والمتفرج متعة وبهجة جماليتين. أما الصور السلبية، فإنها تثير مشاعر الاستنكار الأخلاقي والاحتقار، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في طابعها بمشاعر الازدراء والاحتقار التي نحسها عندما ندرك ما هو قبيح وديء. ومن ثم فإن وحدة الجمالي والأخلاقي هي أساس الدور التربوي ودور التحويل الأيديولوجي اللذين تقوم بهما الفنون في الحياة الاجتماعية»⁽²⁾.

(1) مجمع اللغة العربية: [المعجم الفلسفي] طبعة القاهرة سنة 1399هـ - سنة 1979م.

(2) [الموسوعة الفلسفية السوفيتية] - بإشراف: م. روزنتال، ب. يودين. ترجمة: سمير كرم. طبعة بيروت سنة 1974م مادة «الجمال الأخلاقي».

فنحن، بهذا التحديد لمرادنا من هذا المصطلح - «التمثيل» - نريد أن يكون الحوار دائراً حول هذا اللون من التمثيل.. التمثيل الذي يقدم محاكاة وتصويراً فيه من البهاء والزينة ما ينمي الإيجابيات النبيلة والجميلة في واقع الحياة، وذلك حتى ينهض «الجمال الأخلاقي» بالدور الأساسي في تربية المشاهدين لهذا التمثيل..

□ وبعد هذا التعريف، المتفق عليه، للتمثيل.. وبعد التأكيد على ضرورة أن يكون التمثيل فناً جميلاً، أي أخلاقياً، يزيك القيم الأخلاقية.. نسأل السؤال الجوهرى:

- هل يمكن تمثيل الأنبياء والمرسلين؟

إن التمثيل هو محاكاة الواقع.. فهل حياة الأنبياء والمرسلين مجرد واقع، حتى يمكن محاكاتها بالتمثيل؟ أم أن فيها جوانب وعوالم خارقة للواقع، ومتجاوزة لهذا الواقع، تجعلها مستحيلة المحاكاة والتمثيل؟ الأمر الذي يجعل تمثيلها تزييفاً وتشويهاً يخرج بتمثيلها عن الصدق وعن المقاصد المبتغاة؟..

إن الأنبياء والرسل - مع أنهم بشر، يلح القرآن الكريم على تأكيد بشريتهم - فإن الوحي إليهم، وظهور المعجزات على أيديهم، قد جعل لهم أدواراً وأحوالاً ومقامات اجتمع فيها الإلهي مع البشري، وامتزج فيها الواقعي مع المعجز المفاقر للواقع.. ولما كان الإلهي، وأيضاً الإعجاز والمعجز المفاقر للواقع وللمعتاد - وفيه تتمثل الجوانب الأعرض والأهم في حياة الأنبياء والمرسلين - مستحيلًا وعصيًا على المحاكاة البشرية والتمثيل الإنساني، فإن تمثيل أدوار الرسل والأنبياء مستحيل، ومن ثم ممنوع.

إن الله - سبحانه وتعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]. وهو سبحانه - يضرب الأمثال، لكن يستحيل علينا - نحن البشر - أن نضرب له الأمثال ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: 74].

والقرآن الكريم - مع أنه كلام عربي - هو إعجاز ومعجز، ولذلك استحالة ويستحيل أن يكون له مثل وتمثيل ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢٣) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأَنظَرُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿[البقرة: 23، 24].

إنه كلام عربي، لكن الإعجاز فيه يجعله مستحيلًا على المثل والتمثيل والترجمة.. التي تجوز على غيره من الكلام العربي غير المعجز..

وإذا كانت تجربة مسيلمة الكذاب [12هـ - 633م] مع محاولة تمثيل القرآن الكريم ومحركاته قد ذهبت مثلاً على الهزل المضحك والضحك الهزلي.. فإن تمثيل الرسل والأنبياء - وهم الذين امتزج المعجز والإعجاز ببشريتهم في كثير من مواقفهم وأدوارهم وأحوالهم - قد يقودنا إلى ما هو أخطر وأكثر ضرراً.

لقد كان الصحابة - رضوان الله عليهم - أمام تصرفات الرسول ﷺ وقراراته، يتحسسون طريقهم إلى معرفة طبيعة الموقف والتصرف والقرار.. هل خالط فيه الإلهي المعجز البشري والبشري؟ فيكون السمع والطاعة، دون أعمال فكر أو قياس أو بحث عن الحكم والعلل والأسباب والمقاصد والغايات؟.. أم أن البشرية الخالصة هي التي تحكم هذا الاجتهاد في التصرف والقرار؟.. ولذلك، كانوا يسألون هذا السؤال، الذي شاع في كتب السنة والسيرة: - يا رسول الله، أهو الوحي؟ أم الرأي والشورى والتدبير؟

وبناء على إجابته ﷺ يكون موقفهم وتصرفهم.

أما نحن، فلسنا في موقعهم ولا في موقفهم.. وليس بإمكاننا أن نفصل البشري من حياة الرسول والأنبياء - عن الإلهي والمعجز، حتى نمثل هذا الجانب البشري وحده.. مع الأخذ في الاعتبار أن الإلهي والمعجز في حياة هؤلاء الرسل والأنبياء، هو الأهم.. بل هو المميز لحياتهم عن جمهور القادة والعظماء والمصلحين.

□ ولقد اجتمع وأجمع على هذه الحقيقة فقه وفكر أهل السنة والجماعة - وهم 90 % من الأمة الإسلامية. قديماً وحديثاً.. اجتمعوا وأجمعوا على حقيقة أن الأنبياء والمرسلين ليسوا خالصي البشرية. وإن حياتهم قد امتزج فيها الإلهي بالبشري، والسمائي بالأرضي، والمعجز المفارق للواقع بالواقعي. وفي ذلك قال الإمام القاضي عياض [476 - 544هـ - 1083 - 1149م]: «إن الأنبياء والرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وسائط بين الله تعالى وبين خلقه، يبلغونهم أوامره ونواهيه ووعدته ووعدته، ويعرفونهم بما لم يعلموه من أمره وخلقته وجلاله وسلطانه وجبروته وملكوته

فظواهرهم وأجسامهم وبنيتهم متصفة بأوصاف البشر، طارئ عليها ما يطرأ على البشر من الأعراض والأسقام والموت والفناء ونعوت الإنسانية».

وأرواحهم وبواطنهم متصفة بأعلى من أوصاف البشر، متعلقة بالملا الأعلى، متشبهة بصفات الملائكة، سليمة من التغير والآفات، لا يلحقها غالباً عجز البشرية ولا ضعف الإنسانية، إذ لو كانت بواطنهم خالصة للبشرية كظواهرهم لما أطاقوا الأخذ عن الملائكة، ورؤيتهم ومخاطبتهم ومخالتهم، كما لا يطيقه غيرهم من البشر.

ولو كانت أجسادهم وظواهره متسمة بنعوت الملائكة، وبخلاف صفات البشر لما أطاق البشر ومن أرسلوا إليهم مخاطبتهم ﴿قُلْ لَوْ كُنَّا فِي الْأَرْضِ مَلَائِكَةً يَمُوتُ مَطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ مَلَكًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: 95].

فجعلوا من جهة الأجسام والظواهر مع البشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة.

فبواطنهم منزهة عن الآفات، مطهرة عن النقائص والاعتلالات»⁽¹⁾.

□ وفي العصر الحديث قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323 هـ - 1849 - 1905 م]: «إن من لوازم الإيمان الإسلامي: وجوب الاعتقاد بعلو فطرة الأنبياء والمرسلين، وصحة عقولهم، وصدقهم في أقوالهم، وأمانتهم في تبليغ ما عهد إليهم أن يبلغوه، وعصمتهم من كل ما يشوه المسيرة البشرية، وسلامة أبدانهم مما تنبؤ عنه الأبصار وتنفر منه الأذواق السليمة، وأنهم منزهون عما يضاد شيئاً من هذه الصفات المتقدمة.

وأن أرواحهم ممدودة من الجلال الإلهي بما لا يمكن معه لنفس إنسانية أن تسطو عليها سطوة روحانية.. إن لنفوسهم من نقاء الجوهر، بأصل الفطرة، ما تستعد به، من محض الفيض الإلهي، لأن تتصل بالآفاق الأعلى، وتنتهي من الإنسانية إلى الذروة العليا، وتشهد من أمر الله شهود العيان ما لم يصل غيرها إلى تعقله أو تحسسه بعصا الدليل والبرهان، وتتلقى عن العليم

(1) القاضي عياض [الشفا بتعريف حقوق المصطفى] ص 53. طبعة دار التراث القاهرة سنة 1425 هـ - 2004 م.

الحكيم ما يعلو وضوحًا على ما يتلقاه أحدنا عن أساتذة التعاليم، ثم تصدر عن ذلك العلم إلى تعليم ما علمت، ودعوة الناس إلى ما حُمِلت على إبلاغه إليهم..

فهؤلاء الأنبياء والمرسلون من الأمم بمنزلة العقول من الأشخاص.. يعلمون الناس من أنباء الغيب ما أذن الله لعباده في العلم به، مما لو صعب على العقل اكتناؤه ليرشق عليه الاعتراف بوجوده.. يميزهم الله بالفطرة السليمة، ويبلغ بأرواحهم من الكمال ما يطبقون للاستشراق بأنوار علمه، والأمانة على مكنون سره، مما لو انكشف لغيرهم انكشافه لهم لفاضت له نفسه أو ذهبت بعقله جلالته وعظمته، فيشرفون على الغيب بإذنه، ويعلمون ما سيكون من شأن الناس فيه، ويكونون في مراتبهم العلوية على نسبة من العالمين: نهاية الشاهد وبداية الغائب، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها، وهم وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها..

ثم يتلقون من أمره أن يحدثوا عن جلاله، بما خفي عن العقول من شئون حضرته الرفيعة بما يشاء أن يعتقده العباد فيه، وما قدر أن يكون له مدخل في سعادتهم الأخروية، وأن يبينوا للناس من أحوال الآخرة ما لا بد لهم من علمه، معبرين عنه بما تحتمله طاقة عقولهم، ولا يبعد عن متناول أفهامهم، وأن يبلغوا عنه شرائع عامة، تحدد لهم سيرهم في تقويم أنفسهم، وكبح شهواتهم، وتعلمهم من الأعمال ما هو مناط سعادتهم وشقائهم في ذلك الكون المغيب عن مشاعرهم بتفصيله، اللاحق علمه بأعماق ضبائثرهم في إجماله، ويدخل في ذلك جميع الأحكام المتعلقة بكليات الأعمال، ظاهرة وباطنة..

ثم يؤيدهم بما لا تبلغه قوى البشر من الآيات، حتى تقوم لهم الحجة، ويتم الإقناع بصدق الرسالة، فيكونون بذلك رسلًا من لدنه إلى خلقه مبشرين ومنذرين»⁽¹⁾.

تلك صورة الأنبياء والمرسلين في عقيدة وفقه وفكر أهل السنة والجماعة.. وهي صورة غير خالصة البشرية، ومن ثم فإنها مستحيلة على المحاكاة والتمثيل.. بالمنطق الذي لا يختلف فيه العقلاء.

(1) محمد عبده [الأعمال الكاملة] ج3 ص 400، 401، 416، 420، 421، 406. دراسة وتحقيق دكتور محمد عمارة - طبعة بيروت سنة 1972م. وطبعة دار الشروق - القاهرة سنة 2006م.

□ أما لماذا تم في الفضاء الغربي - الأوروبي والأمريكي - تمثيل الأنبياء والمرسلين في العديد من الأعمال الفنية، فإن السبب في ذلك عائد إلى المرجعية الدينية للحضارة الغربية التي تؤمن بأسفار العهد القديم. هذه الأسفار التي قدمت للأنبياء والمرسلين صورة مختلفة كل الاختلاف عن صورتهم في القرآن الكريم وفي الفكر الإسلامي.. صورة خالية من المثالية المعجزة والإعجاز المثالي.. بل وهابطة - في كثير من الأحيان - حتى عن صورة البشر الأسوياء!..

وعلى سبيل المثال:

□ فأبو الأنبياء إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ.. يصوره القرآن في صورة أبي الأنبياء.. والأمة والإمام والصالح المصطفى في الدنيا والآخرة.. والأواب الحليم المنيب.. والصديق.. والأسوة الحسنة.. والناظر في الملكوت لقيم الدليل العقلي على التوحيد.. ومخطم الأصنام.. ومطهر البيت ورافع قواعده.. والممثل لأمر الله أن يذبح ولده الوحيد.. والذي عليه سلام الله. ومن صارت النار بردًا وسلامًا عليه - [الأنعام: 84 - 86]، الحديد 26، والنحل: 120، 121، والبقرة: 124، 130، 260، 125، وهو: 75، ومريم: 41، والنساء: 125، والممتحنة: 4، والأنبياء: 57، 58، 16، 70، والصفات: 99 - 107، 108 - 111].

أما أسفار العهد القديم فإنها تتهم الخليل إبراهيم بالكذب.. والدياثة حرصًا على الحياة، وطمعًا في عرض الدنيا ومتاعها!.. تتهمه بالتواطؤ مع زوجه سارة على الكذب.. وبالدياثة وإسلام زوجه الجميلة لمن يعاشرها في الحرام، وذلك طمعًا في بقاءه حيًا، وطمعًا في الغنم والبقر والحمير والجمال والعبيد يعطيها له فرعون مصر مقابل زوجه الجميلة!! [سفر التكوين 12: 1 - 20]..

□ ونبي الله لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي يصفه القرآن الكريم بالعبد الصالح، صاحب العلم والحكمة.. والناهي عن الفحشاء والمنكر.. والمتطهر.. الذي نجاه الله - [الأنبياء: 74، 75، الأعراف: 8، 82، والعنكبوت: 32].

يصفه العهد القديم بالذي وقع في السكر والزنا بتدبير ابنتيه! - [سفر التكوين: 9: 30 - 38].

□ ونبي الله داود عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي يصفه القرآن بالخليفة.. صاحب الزبور.. الأواب..

وصاحب الملك والحكمة والعلم وفصل الخطاب.. الذي سبحت معه الطير والجبال.. وصاحب الصناعات الثقيلة.. الذي يأكل من عمل يديه.. والمغفور له.. صاحب الزلفي وحسن المآب [ص: 26، 17، 18، 19، 20، 25، الإسراء: 55، والبقرة: 251، وسبأ: 10، 11] - تصوره أسفار العهد القديم في صورة الفاسق الذي يتلصص على عورات الناس ومحارمهم.. والزاني بزوجة أوريا الحثي. والمتآمر للتخلص من الزوج، ولنسبة ابنه - من الزنا - إلى الزوج المسكين.. والقاتل للزوج بالمكر والخديعة - وذلك حتى يضم الزوجة - التي زنى بها إلى حريمه ونسائه الكثيرات! - [سفر صموئيل الثاني 11 - 1 - 26].

□ ونبي الله سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي يصفه القرآن الكريم بأنه صاحب العلم والفضل.. الذي علمه الله منطق الطير وآتاه من كل شيء. والذي أعطاه الله ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده.. والشاكر لربه نعمه التي أنعمها عليه - [النحل: 15، 16، 19، وص 35 - 38، وسبأ: 12].

تصفه أسفار العهد القديم بابن الزنا - ثمرة زنا داود بزوجة أوريا الحثي.. والخارج على أوامر الرب.. وزير النساء، صاحب القلب الخاضع للنساء الوثنيات.. وعابد الأوثان.. والبابي النصب لعبادة الأوثان من دون الله! - [سفر الملوك الأول: 11: 1 - 11].

تلك هي صور الأنبياء في أسفار العهد القديم - المرجعية الدينية للحضارة الغربية. وهي صورة «الواقع - المزري»، الذي يغري بالمحاكاة والتمثيل!



□ أما إجازة الشيعة وسماحهم بالتمثيل الدرامي للأنبياء والمرسلين، فإنه راجع إلى جعلهم النبوة أدنى مرتبة من الإمامة، ولذلك أجازوا وتمثيل الأنبياء، بينما لم يقتربوا من تمثيل المعصومين!..

لقد قالوا: «إن الإمامة قد امتازت على النبوة، لأنها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء دور النبوة. فالنبوة لطف خاص، والإمامة لطف عام»⁽¹⁾.

(1) الطوسي - أبو جعفر [تلخيص الشافي] ج 4، ص 131، 132. تحقيق: السيد حسين بحر العلوم. طبعة النجف سنة 1383 هـ - 1384 م.

وقالوا: إن قوة الوحي والإلهام تبلغ الكمال في أعلى درجاته عند الأئمة، فيكون الإمام في صفاء نفسه القدسية على استعداد لتلقي المعلومات في كل وقت وفي كل حالة -، فمتى توجه إلى شيء من الأشياء وأراد معرفته استطاع علمه بتلك القوة القدسية، الإلهامية، بلا توقف، ولا ترتيب مقدمات، ولا تلقين معلم، وتتجلى في نفسه المعلومات كما تتجلى المرئيات في المرأة الصافية، لا غطش فيها ولا إبهام.. ويبدو واضحاً هذا في تاريخ الأئمة، لم يتربوا على أحد، ولم يتعلموا على يد معلم من مبدأ طفولتهم إلى سن الرشد، حتى القراءة والكتابة، ولم يثبت عن أحدهم أنه دخل الكتاتيب أو تتلمذ على يد أستاذ في شيء من الأشياء. مع ما لهم من منزلة علمية لا تجارى.. وما سئلوا عن شيء إلا أجابوا عنه في وقته، ولم تمر على ألسنتهم كلمة (لا أدري)، ولا تأجيل الجواب إلى المراجعة والتأمل، ونحو ذلك..⁽¹⁾.

ورفعوا علم الأئمة، ليس فقط على علم الأنبياء والمرسلين، بل حتى على علم الله!! فقالوا: «إن اسم الله الأعظم على ثلاثة وسبعين حرفاً، وإنما كان عند آصف منها حرف واحد، فتكلم به فخسف بالأرض ما بينه وبين سرير بلقيس، حتى تناول السرير بيده، ثم عادت الأرض كما كانت أسرع من طرفه عين. ونحن - [الأئمة - والمتحدث هو الإمام زين العابدين] 38-94هـ - 658-712م] - عندنا من الاسم الأعظم اثنان وسبعون حرفاً وحرف واحد عند الله استأثر به في علم الغيب عنده»⁽²⁾!

وقالوا «بتفويض الله للأئمة من أهل البيت الولاية التشريعية والولاية التكوينية، وذلك بمعنى أن زمان العالم بأيديهم، فلهم التصرف فيه إيجاباً وإعداماً، كما أن زمام الإمامة بيد عزرائيل، وأن الأئمة هم الوسائط في خلق العالم، والعلة الغائية له، كما أنهم سبب لطف الله تعالى وإفاضته على العالم واستمرار قيام العالم بهم»⁽³⁾.

وقالوا - بلسان الخميني [1320 - 1409هـ - 1902 - 1989م]: «إن لأئمتهم عند الله مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.. وأن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية، وخلافة تكوينية

(1) المظفر - محمد رضا [عقائد الإمامية] ص 69، 76 - طبعة النجف.

(2) الكليني [الكافي] ج 1 ص 230. تحقيق علي أكبر الغفاري. طبعة طهران سنة 1388هـ. وطبعة بيروت.

(3) السيد محمد الشيرازي [من فقه الزهراء] ج 1 ص 10، 11، 17. نقلاً عن كتاب عوالم العلوم ومستدركاتهما، مجلد فاطمة ج 1.

تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات الكون⁽¹⁾.. وأن حساب الخلق على الأئمة، وإيابهم إلى الأئمة⁽²⁾!

هكذا ألّه الشيعة الأئمة - وليرؤوها الأنبياء والمرسلين - ولذلك أجازوا تمثيل الأنبياء والمرسلين، بينما امتنعوا عن تمثيل الأئمة المعصومين، الذين جعلوا لهم مقامًا لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.



□ أما أهل السنة والجماعة، فلقد انطلقوا من القرآن الكريم، الذي جعل الأنبياء والمرسلين بشرًا يوحى إليهم ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الكهف: 110].

فهم كاملو البشرية.. لكنهم.. بالوحي والمعجزات - ليسوا خالصي البشرية.. لأنهم قد جمعوا الإلهي إلى البشري.. والخارق للواقع إلى الواقع.. والسمائي إلى الأرضي.. والمتجاوز للطبيعي إلى الطبيعي.. وبعبارة القاضي عياض.. «فإن أرواحهم وبواطنهم متصفة بأعلى من أوصاف البشر، متعلقة بالملا الأعلى، متشبهة بصفات الملائكة.. فجعلوا من جهة الأجسام والظواهر مع البشر، ومن جهة الأرواح والبواطن مع الملائكة».. وبعبارة الإمام محمد عبده: «فإنهم بمنزلة العقول من الأشخاص.. وهم في مراتبهم العلوية على نسبة من العالمين: نهاية الشاهد وبداية الغائب، فهم في الدنيا كأنهم ليسوا من أهلها، وهم وفد الآخرة في لباس من ليس من سكانها».

لذلك، استحال تمثيل الأنبياء والمرسلين، لأن التمثيل محاكاة للواقع.. ونحن - بإزاء الأنبياء والمرسلين - أمام إعجاز مفارق للواقع، مستحيل على المحاكاة والتمثيل..



(1) الخميني [الحكومة الإسلامية] ص 52، 53، 54، 25. طبعة القاهرة.

(2) الخميني [مصباح الهداية إلى الولاية والخلافة] ص 84 - ولكلام الخميني هذا أصل في [الأصول من الكافي] - للكليني - ج 1 ص 401، 402 [باب فيها جاء أن حديثهم صعب مستصعب].

التنصير : حرب عالمية ضد الإسلام

التنصير : حرب عالمية ضد الإسلام

في حماية الجيوش الاستعمارية الغربية الغازية، التي زحفت على الشرق الإسلامي منذ القرن التاسع عشر، زحف المنصرون الغربيون.. فالجيوش الغازية تحتل الأرض.. والسلطات الاستعمارية - وشركاتها الرأسمالية - تنهب الثروات.. والمنصرون يسعون إلى تحويل المسلمين عن دينهم، ليتأبد الاحتلال والنهب الإمبريالي للثروات.. فبالتنصير يتم إلحاق العقل الشرقي بالغرب.. وبالتنصير يتم دمج الوجدان الشرقي بالنصرانية الغربية.. على أمل تطويع الروح الجهادية الإسلامية، لتأييد احتلال الأرض ونهب الثروات واغتصاب المقدسات وجعل الغرب هو «المركز» و«القبلة» ليدوب فيه الشرق والشرقيون!..

□ وفي سبيل هدف التنصير لعالم الإسلام، تعددت موجات التنصير، وتنوعت جنسيات المنصرين ومذاهبهم، وتوالى المؤتمرات التي عقدتها الكنائس الغربية لتدارس المسيرة، ولتقييم النجاحات والإخفاقات، ولتعديل المسارات.. حتى أفضت هذه المساعي المحمومة إلى أخطر هذه المؤتمرات التنصيرية.. ذلك الذي عقدته الكنيسة الأمريكية بمدينة «كولورادو» في 15 مايو سنة 1978م.. والذي أعلنت وثائقه - في الأبحاث.. والمناقشات.. والتوصيات عن أخطر «بروتوكولات قساوسة التنصير»، التي يضعها المنصرون - في ربوع العالم الإسلامي - بالممارسة والتطبيق، منذ ذلك التاريخ وحتى هذه اللحظات..

□ لقد أرادوا لمؤتمرهم هذا أن يكون مؤتمرًا يغير مجرى التاريخ.. وقالوا عن ذلك: «يجتمع المؤتمر في كثير من المؤتمرات فيتبادلون الرأي، ويعلنون بعض القرارات، ثم ينفذون، فتصبح قراراتهم حبرًا على ورق..

ولكن بعض المؤتمرات تغير مجرى التاريخ.. ولا ريب أن هذا المؤتمر قد أصبح واحداً من هذه المؤتمرات القادرة على تغيير مجرى التاريخ.. فهذه هي المرة الأولى، خلال جيلين، يعقد فيها مؤتمر يضم هذا العدد من قادة النصارى ليناقشوا عملية تنصير المسلمين..»⁽¹⁾.

□ وتحدثوا عن توقيت عقد هذا المؤتمر، الذي أرادوا به مواجهة «المظاهرات التي يقوم بها المسلمون في مصر وإيران وباكستان، مطالبين بالرجوع إلى الشريعة الإسلامية.. وإلى الجانب الثوري للإسلام - الذي نسينا وجوده!!.. وعن الصراع الذي استرعى اهتمام وسائل الإعلام العالمية بين الإسلاميين والاتجاهات العلمانية، والذي كاد أن يفرض تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر.. ويمزق إيران.. كما ستقوم باكستان بتطبيق الدستور الإسلامي لأول مرة في تاريخها ابتداءً من مارس سنة 1987م..!!».

□ وقام المنصرون - في هذا المؤتمر - بنقد الطرق القديمة للتنصير.. وقالوا:

«لا يمكننا بعد اليوم اعتماد الأساليب القديمة للتنصير في مواجهة الإسلام الذي يتغير بسرعة وبصورة جوهرية.

لقد كانت إستراتيجية التنصير الأوروبية - الأمريكية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعقلية الاستعمارية.

وإن الغرض من عقد هذا المؤتمر هو الإيمان بعدم جدوى وفعالية الطريقة التقليدية لتنصير المسلمين».

□ وتحدث قساوسة التنصير وكهنته عن مؤهلات المنصّر المطلوب لتنصير المسلمين.. المنصر الفعال في صفوف المسلمين.. وذكروا من هذه المؤهلات:

- التمكن من اللغة العربية، والقرآن، والمصادر اللاهوتية الإسلامية.

(1) من كلمة رئيس المؤتمر: و. ستانلي مونيهم. وانظر هذه النصوص في كتابنا: [الغارة الجديدة على الإسلام] ص 35، 46، 47، 53، 57، 62، 71، 92، 93، 100، 141، 154، 155، 167، 171، 176، 177، 187، 204 - 207 طبعة نهضة مصر - القاهرة سنة 2006م - وانظر وثائق المؤتمر [التنصير: خطة لغزو العالم الإسلامي] طبعة مركز دراسات العالم الإسلامي - مالطا - سنة 1991م. و[التنصير الأمريكي خطة لغزو العالم الإسلامي] طبعة مكتبة وهبه - القاهرة سنة 2011م.

- والتحلي بالصبر والحزم في النقاش.

- والشعور المتعاطف الذي يمكنه أن يقود المسلم من الحقائق التي يؤمن بها إلى المسيح.

- والاستعداد لنبد الطرق القديمة البالية التي تثير الكثير من الجدل.

- وأن تكون لديه روح الأمل.

ثم طلبوا من ربهم أن يرزقهم نماذج من المنصرين مثل «صموئيل زويمر [1867 - 1952م] الذي أتقن اللغة العربية، وكان عالماً محترفاً في الإسلاميات، ومنصرّاً مقنعاً. لقد عمل لمدة 23 سنة منصرّاً في الجزيرة العربية، وستة عشر عاماً مديراً لمركز الدراسات الإسلامية والمطبوعات في القاهرة، واستطاع في الوقت نفسه أن يشرف على تحرير أهم مجلة نصرانية عن الإسلام لمدة 36 سنة، وهي مجلة «العالم الإسلامي».

□ وأعلنوا عن عزمهم على إشراك الكنائس الوطنية في العالم الإسلامي في عملية تنصير المسلمين.. أي دفع هذه الكنائس إلى خيانة أمتها وأوطانها، والانخراط في تنصير المسلمين مع إرساليات التنصير الأمريكية.. وقالت بروتوكولات قساوسة التنصير في هذا المقام:

«... وحيث إن إرساليات أمريكا الشمالية مبعدة عن بعض أجزاء العالم الإسلامي، ومقيدة في أجزاء أخرى، وبما أن التجمعات النصرانية المحلية موجودة داخل أجزاء العالم الإسلامي وفي أقطار العالم الثالث الأخرى المحيطة به، فإنه يجب علينا أن ندرك الاحتمال القوي وإمكانية أن يقوم ربنا المسيح خلال العقود القادمة باستخدام كنائس العالم الثالث ووكالاته التنصيرية لتحل محل - أو على الأقل - لتكمل سعي إرساليات أمريكا الشمالية، وإذا كان الأمر كذلك، فعلى مديري إرساليات أمريكا الشمالية والقادة المنصرين الآخرين أن يكتشفوا ويوطدوا أساليب جديدة للتعاون والمشاركة مع كنائس العالم الثالث وعملها المنظم للوصول إلى المسلمين..

لقد وطننا العزم على العمل بالاعتماد المتبادل مع كل النصرارى والكنائس الموجودة في العالم الإسلامي.

إن النصرارى البروتستانت في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا منهمكون بصورة عميقة ومؤثرة في عملية تنصير المسلمين.

ويجب أن تخرج الكنائس القومية من عزلتها، وتقتحم بعزم جديد ثقافات ومجتمعات المسلمين الذين تسعى إلى تنصيرهم، وعلى المواطنين النصارى في البلدان الإسلامية وإرساليات التنصير الأجنبية العمل معاً بروح تامة من أجل الاعتماد المتبادل والتعاون المشترك لتنصير المسلمين».

□ ولنشر التنصير في كل أرجاء عالم الإسلام، بما في ذلك البلاد التي تمنع حكوماتها دخول أو عمل المنصرين الرسميين.. أو البلاد التي ليس فيها نصارى أصلاً.. قرر قساوسة وكهنة التنصير - في مؤتمر كولورادو تدريب - العمالة المدنية الغربية - من المهندسين والخبراء والعمال - على عملية التنصير، والاستفادة من انخراطهم في تنصير المسلمين خصوصاً وأن أعدادهم تفوق أعداد المنصرين الرسميين بنسبة 100 إلى 01 وعن هذا المقصد قالت بروتوكولات قساوسة التنصير:

«إنه على الرغم من وجود منصرين بروتستانت من أمريكا الشمالية في الخارج أكثر من أي وقت مضى، فإن عدد الأمريكيين الفنيين الذين يعيشون فيما وراء البحار يفوق عدد المنصرين بأكثر من 100 إلى 1.

وإن الأفراد الذين يملكون الخبرة الفنية يمكنهم أيضاً أن يعملوا من أجل المسيح، وهذا أمر مهم، وبخاصة في البلاد التي تمنع حكوماتها التنصير العلني.. إنهم يستطيعون ويجب أن يتمموا عمل المنصرين، وذلك بالعمل معاً جنباً إلى جنب لتنصير العالم الإسلامي».

□ ولعجز هؤلاء المنصرين عن مواجهة الإسلام - إسلام القرآن الكريم والسنة النبوية - قرروا سلوك طريق الخداع لاختراق الإسلام!.. وعن ذلك قالوا:

«إن الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية.. وإن النظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعياً وسياسياً.. إنه - الإسلام - حركة دينية معادية للنصرانية، مخططة تخطيطاً يفوق قدرة البشر.

ونحن بحاجة إلى مئات المراكز تؤسس حول العالم، بواسطة النصارى، للتركيز على الإسلام، ليس فقط لخلق فهم أفضل للإسلام، وللتعامل النصارى مع الإسلام، وإنما لتوصيل ذلك الفهم إلى المنصرين من أجل اختراق الإسلام في صدق ودهاء!!

□ كما أعلنت بروتوكولات قساوسة التنصير - في مؤتمر كولورادو - عزمها على خلط النصرانية بالثقافة الإسلامية.. أي دس المفاهيم النصرانية في الأوعية الإسلامية.. وعن هذا الهدف قالوا:

«إن هدفنا هو غرس روح المسيح وتعاليمه في الفكر الإسلامي والحياة الإسلامية.. وبهذه الطريقة تصبح عملية التنصير مثل الخميرة التي تعمل داخل الكيان كله.. لتمكن الروح النصرانية وتعاليمها من إحداث التغيير الطبيعي.

وبهذه الطريقة أيضًا يمكننا أن نستوعب في الحظيرة النصرانية «مسلمًا - نصرانيًا» و«لاهوتيًا - إسلاميًا» و«مسجدًا - عيسويًا» و«جماعة صوفية - نصرانية» ونمطًا من أنماط «الإسلام النصراني المنظم»!!

«ومن المهم استغلال أوجه الشبه بين مفهوم الخلاص النصراني وبين الموقف اللاهوتي لبعض الطرق الصوفية، وإلى ما يمثله هذا الشبه من فجوة داخل الأمة السنية يساعد على فهم الكنيسة، وحتى تقبلها، على شرط أن تكون نماذج الكنيسة مشابهة لنماذج «الطريقة التي يتبعها أولئك المسلمون»..!

□ ولقد اعترف قساوسة التنصير أنهم لا قبل لهم بمواجهة المسلم الذي يفهم إسلامه، ومن ثم فلا بد وأن يبحثوا عن ضحاياهم بين الذين اختلط إسلامهم بالخرافات والخزعات.. ففي هؤلاء تتمثل البيئة الخصبية للتنصير! وعن ذلك قالوا:

«إن غالبية المسلمين الذين يحتمل أن يتنصروا هم الذين يعتقدون ما يطلق عليه الإسلام الشعبي (أو إسلام العامة)، وهم أرواحيون يؤمنون بالأرواح الشريرة والجن، ويعرفون القليل جدًا عن الإسلام الأصيل. كما يؤمن هؤلاء بدرجة كبيرة بالتعاويز التي يعتقدون أنها تدمهم بالقوة لمواجهة شرور الحياة وتحدياتها، والباب الذي يمكن من خلاله التأثير في هؤلاء وتنصيرهم هو أن يقوم شخص بتقديم منافع دنيوية لهم، مثل ممارسة العلاج الروحي، وطرد الأرواح الشريرة. أما فهم حقائق الكتاب المقدس الأساسية فهو مرحلة تأتي بعد...»!

□ وامتداداً لمنهاج التنصير من أبواب الجن والعفاريت! دعا قساوسة التنصير إلى سلوك هذا الطريق لتنصير النساء المسلمات.. وقالوا:

«بدلاً من البحث عن صراع مباشر بين الكتاب المقدس والقرآن.. دعونا نعلم المرأة المسلمة كيف تعيش في سلام من ضغوط السحر.. ونقدم المسيح بديلاً نصرانياً للتأثير الشيطاني الذي يهاجم النساء وخصوصاً في المجتمعات الإسلامية.

إن النساء هن المفتاح لزرع الكتاب المقدس في المجتمعات الإسلامية.. ويجب أن نقدم قوة روح المسيح بديلاً نصرانياً لتأثير الشيطان في حياة النساء المسلمات..

أما تحديد النسل - وهو عامل رئيس ومؤثر وله أهمية كبيرة - فمن الأفضل عدم تناوله خلال المراحل المبكرة من العمل مع المسلمين»!

□ ودعا قساوسة التنصير - في هذا المؤتمر - إلى اصطياذ واقتناص الشباب المبتعثين إلى البلاد الغربية.. والذين يعيشون في بيئات غير إسلامية لجعلهم «مشاتل» يزرعون فيهم النصرانية، وذلك تمهيداً لإعادة استنباتها بواسطةهم عندما يعودون إلى بلادهم الإسلامية.. وفي ذلك قالت بروتوكولات هؤلاء المنصرين:

«يتزايد باطراد عدد المسلمين الذين يسافرون إلى الغرب. ولأنهم يفتقرون إلى الدعم التقليدي الذي توفره المجتمعات الإسلامية، ويعيشون نطاً من الحياة مختلفاً - في ظل الثقافة العلمانية المادية - فإن عقيدة الغالبية العظمى منهم تتعرض للتأثر.

وإذا كانت تربة المسلمين في بلادهم هي - بالنسبة إلى التنصير - أرضاً صلبة ووعرة، أفليس بالإمكان إيجاد مزارع خصبة بين المسلمين المشتتين خارج بلادهم، حيث يتم الزرع والسقي والتهيئة لعمل فعال عندما يعاد زرعهم ثانية في تربة أوطانهم كمنصرين؟!».

□ ولقد تحدث قساوسة التنصير - في هذه البروتوكولات - عن أساليب التنصير للمسلمين، فقالوا:

«إن للتنصير ثلاثة أساليب:

1- الأسلوب المباشر عن طريق المنصرين والدراسات الإنجيلية. وهذا الأسلوب لم يجتذب سوى عدد قليل جداً من المسلمين.

2- الأسلوب الشامل، مثل المدارس والكليات والجامعات الأمريكية في القاهرة وبيروت وإستانبول، التي فتحت باباً عظيماً للتنصير، لكنه فقد تأثيره الإيجابي الذي خطط له مؤسسه لعيوب في الإدارة والتوجيه.

3- الأسلوب غير المباشر.. أو أسلوب التسلل بالكلمة المذاعة، والصورة المرئية، والصفحة المكتوبة، والرسوم المتحركة.. إلخ... إلخ.. وهذا هو المنصر الحاضر دائماً، والقوة الصامتة، وغير المرئية.. التي لا تدخل في أي جدال، ولا تقبل أي اعتذار.. وعلى الرغم من ذلك تنتقل من خلال العقل إلى القلب والضمير لتحدث معجزة التنصير..».

□ ولقد وصل قساوسة التنصير إلى ذروة اللا أخلاقية.. وقمة الماكيافلية.. عندما أعلنوا - في هذه البروتوكولات - أن صنع الكوارث في البلاد الإسلامية - من مثل المجاعات.. والحروب.. والفوارق الفاحشة بين الطبقات.. والصراعات الداخلية.. وحتى الزلازل والفيضانات... إلخ.. أعلنوا أن هذه الكوارث هي «نعم إلهية» تجعل المسلمين من ضحايا هذه الكوارث يفقدون توازنهم فيمدون أيديهم لعون المنصرين لقاء عقيدتهم الإسلامية!.. وتجعل الحكومات الإسلامية التي لا تسمح بدخول المنصرين إلى بلادها، تفتح أبوابها - تحت ضغط الحاجات إلى المعونات - أمام هؤلاء المنصرين!..

نعم.. أعلن هؤلاء القساوسة عن قمة اللا أخلاقية في أساليبهم لتنصير المسلمين فقالوا:

«لكي يكون هناك تحول إلى النصرانية، فلا بد من وجود أزمات ومشكلات وعوامل تدفع الناس، أفراداً وجماعات خارج حالة التوازن التي اعتادوها!

وقد تأتي هذه الأمور على شكل عوامل طبيعية، كالقفر والمرض والكوارث والحروب، وقد تكون معنوية، كالتفرقة العنصرية، أو الوضع الاجتماعي المتدني!

وفي غياب مثل هذه الأوضاع المهيئة فلن تكون هناك تحولات كبيرة إلى النصرانية.

وإن تقديم العون لذوي الحاجة قد أصبح أمراً مهماً في عملية التنصير.

وإن إحدى معجزات عصرنا أن احتياجات كثير من المجتمعات الإسلامية قد بدلت موقف حكوماتها التي كانت تناهض العمل التنصيري فأصبحت أكثر تقبلاً للنصارى!

هكذا بلغت بروتوكولات قساوسة التنصير في وثائق مؤتمر كولورادو - لتنصير المسلمين - قمة اللاأخلاقية.. وذروة الماكيافيلية.. عندما جعل «رجال الدين».. نعم «الدين»! من الكوارث التي تصيب المسلمين «إحدى معجزات العصر» لأنها هي السبيل لاختلال توازن هؤلاء الضحايا والسبيل لمديهم لمعونات المنصرين، ومن ثم بيع عقيدتهم لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء!!..



وعلى الرغم من أن كل كنيسة من الكنائس التي شاركت في مؤتمر كولورادو هي «مؤسسة».. وعلى الرغم من الحماس الشديد لدى هؤلاء المنصرين للانخراط في تنصير المسلمين.. فإن المؤتمرين - في كولورادو - لم يتركوا أمر تنفيذ هذه البروتوكولات لحماس المنصرين - وهو شديد - ولا للكنائس - ذات الإمكانيات الهائلة - وإنما أنشأوا «معهد صموئيل زويمر»، ليكون - كما قالوا - بمثابة «مركز الأعصاب» القائد لجيش المنصرين ومراكزه ومؤسساته عبر العالم الإسلامي..

فهذا المعهد - «مركز الأعصاب» - هو - في عالم التنصير أشبه ما يكون «بالبنتاجون»!!.. الأول يقود الجيوش المحاربة لتنصير المسلمين، والثاني يقود الجيوش الغازية لديار الإسلام!!..

ولقد أشاروا إلى أن مهام هذا المعهد:

- إعداد الأبحاث وتدريب العاملين في تنصير المسلمين.
- وتعزيز مهمة التنصير للمسلمين.
- وربط مراكز التنصير المنتشرة حول العالم الإسلامي، وتسليم إدارة كل مركز إقليمي إلى عالم منصر ذي خبرة واسعة، على أن يساعده خبراء يمثلون مختلف التقاليد الكنسية، مع خبراء في علم الأجناس البشرية والشئون والدراسات الإسلامية.
- وتجنيد المستشارين الذين يزورون كنائس العالم ويجمعون المعلومات عن المسلمين.
- وتكوين «أرشيف» يحوي مكتبة غنية بالمعلومات وسبل الاتصال.

- وإصدار نشرة لإيصال المعلومات إلى مراكز التنصير في مختلف البلاد الإسلامية.
- وتشجيع جميع المدارس والجامعات ومراكز البحث في أمريكا من أجل زيادة دراساتهم التي تخدم مقاصد تنصير المسلمين.
- وإقامة اتحاد عالمي لجميع المراكز والمعاهد العاملة في تنصير المسلمين لتنسيق المعلومات التي لها علاقة بتنصير المسلمين..
- وفور إقامة هذا المعهد - وزارة حرب التنصير للمسلمين! - وضعت بين يديه الإمكانيات الهائلة المرصودة لتنصير المسلمين..
- ويكفي أن نشير إلى بعض مفردات هذه الإمكانيات - كما كانت قبل أربعين عامًا - والمؤكد أنها قد تضاعفت الآن :-

مؤسسة وإرسالية ووكالة عاملة في ميدان تنصير المسلمين.	120.880 -
منصرًا محترفًا يعملون على رأس العمل التنصيري.	4.208.250 -
كمبيوتر مخصصة للعمل التنصيري.	82.000.000 -
مجلة تصدر لتنصير المسلمين.	24.900 -
كتب للتنصير صدرت في عام واحد.	88.610 -
محطة إذاعة وتلفاز تبث مواد التنصير.	2.240 -
نسخة من الإنجيل وزعت في عام واحد.	53.000.000 -
مدرسة لرياض الأطفال تابعة لمؤسسات التنصير.	10.677 -
طالب يدرسون في المدارس التابعة لإرساليات التنصير.	9.000.000 -
مستشفى تابعة لإرساليات التنصير.	10.600 -
دار لإيواء العجزة والأرامل تابعة لإرساليات التنصير.	680 -

صيدلية تابعة لإرساليات التنصير.	10.050 -
دولار ميزانية خدمة المشروعات التنصيرية.	163.000.000.000 -
مليار دولار، هو دخل الكنائس العاملة في تنصير المسلمين.	9.320 -
مليار دولار، هو دخل الإرساليات العاملة لتنصير المسلمين.	8.900 -
مليوناً من الدولارات هو حجم التبرعات للكنيسة في عام واحد سنة 1990م.	157 -

□ ولقد خص إفريقيا وحدها من هذه المؤسسات التنصيرية:

منصر محترف.	119.000 -
معهد للتنصير.	16.000 -
مدرسة لاهوتية.	400 -
مستشفى تابعة لإرساليات التنصير.	600 -
تلك إشارات إلى بعض الإمكانيات التي وضعت لتنصير المسلمين، والتي يديرها «معهد زويمر» مركز الأعصاب ووزارة الحرب لتنصير المسلمين..	
وإذا كان هذا هو إسهام الكنيسة الأمريكية وحدها.. فكم تكون الصورة إذا نحن أضفنا إليها رصيد الفاتيكان.. ورصيد الكنائس الأنجليكانية الأخرى؟!..	
وكم تكون الصورة إذا نحن أضفنا الإمكانيات المرصودة لتنصير المسلمين لدي الكنائس المحلية، التي استدعتها الكنائس الأمريكية للانخراط في عملية تنصير المسلمين؟!..	

لقد قامت الكنيسة الأمريكية - على سبيل المثال - بتنصير ربع سكان كوريا الجنوبية، وتأسست فيها «كنيسة صيمول»، وانخرطت هذه الكنيسة الكورية - على نحو مثير - في عملية التنصير، حتى إن عدد المنصرين الكوريين هو التالي لعدد المنصرين الأمريكيين!!.. و68 % من المنصرين الكوريين يعملون في أنحاء العالم!!.. ولقد قتلت المقاومة الأفغانية

عددًا منهم، ضبطوا متلبسين بتنصير الأفغان، تحت ستار العمل الإغاثي!!.. ونشرت صحيفة [الأهرام] إن عددًا من هؤلاء المنصرين الكوريين يعملون في عشر محافظات مصرية، تحت ستار تعليم اللغة الكورية للمصريين، في بلد الأزهر الشريف!!.. وأذاعت وكالات الأنباء أن ليبيا قد طردت من بلادها منصرًا كوريًا - في 4 أكتوبر سنة 2010م - يعمل على تنصير الليبيين!!..



□ وتنفيذًا لمخططات مؤتمر كولورادو - دخل إلى العراق، في ركاب الغزو الأمريكي - مارس سنة 2003م - ثمانمائة منصر أمريكي.. دخلوا إلى العراق على الدبابات الأمريكية التي زحفت على بغداد - دار السلام - وذلك لتنصير العراق المسلمة.. ونشر المسيحية «لا سيما في بغداد»!!.. وكان في مقدمة هؤلاء المنصرين «فرانكلين جراهام» - الذي دشن حفل تنصيب «بوش الصغير» رئيسًا لأمريكا.. ووالده «بيل جراهام» - الذي وصف رسول الإسلام ﷺ «بالإرهابي.. والوثني»!!..

لقد زحفوا على العراق في ركاب الجيوش الأمريكية - الغربية الغازية لتنصير المسلمين تحت شعارات: تقديم المعونة للعراقيين باسم ابن الرب يسوع!!⁽¹⁾



□ ولم يكن دور الفاتيكان - في هذا الميدان - بأقل من دور الإنجيلية الأمريكية.. فالكنيسة الكاثوليكية - التي باركت إبادة الاستعمار الإسباني لسكان أمريكا اللاتينية.. وكثلثة تلك البلاد - هي التي زرعت الكاثوليكية في كل البلاد الإفريقية التي غزاها الغرب الاستعماري.. حتى لقد رفعت شعار: «إفريقيا نصرانية سنة 2000م».. فلما خاب ظنها أجلت التاريخ إلى سنة 2025م!!..

- ولقد عقد الفاتيكان مؤتمر - مجمع سنودس - أساقفة الشرق - في حاضرة الفاتيكان في المدة

(1) انظر «نيوزويك» - الأمريكية - عدد 11 - 3 - 2003. و«نيويورك تايمز» عدد 5، 6، أبريل سنة 2003م وصحيفة [الأسبوع] في 14 - 4 - 2003م.

من 10 حتى 24 أكتوبر سنة 2010 - فنانس - هذا المؤتمر - مؤتمر كولورادو لعلمنة الإسلام.. وتنصير المسلمين.. والافتراء على الأمة الإسلامية.. والتدخل - الديني والسياسي - الغربي لتنفيذ هذه المخططات في عالم الإسلام..

- لقد كذب المؤتمر الفاتيكانى عندما زعم أن المسيحيين الشرقيين يعيشون منذ أربعة عشر قرناً، يكون ويحزنون، في وطن محتل. وظروف معادية، كما كان حالهم تحت الاحتلال الرومانى!!

- ودعا هذا المؤتمر إلى علمنة الإسلام والمجتمعات الإسلامية.. وإلى تسييس المسيحية الشرقية و«الالتزام السياسي بقيم الإنجيل في مختلف مجالات المجتمع»!

- ودعا إلى استخدام التدخلات الخارجية لتنصير المسلمين «والتبشير بالإنجيل في المجتمعات الإسلامية بالاستعانة بالتدخلات الخارجية»⁽¹⁾.

وهكذا لحق الفاتيكان - ومؤتمره - سنودس أساقفة الشرق - بالكنيسة الإنجيلية الأمريكية - ومؤتمر كولورادو - لغزو العالم الإسلامى - بالتنصير - تحت حراب الغزو الإمبريالى الغربى، الذى يريد احتلال الأرض.. ونهب الثروات.. وتزييف صورة الإسلام.. وتغريب العقول.. وطي صفحة الإسلام من الوجود!..



إن دعوة كل صاحب دين إلى دينه أمر مفهوم ومعقول ومقبول..

لكن.. إذا كان الدين - أي دين هو، في جوهره منظومة من القيم والأخلاق - فلا يجوز - في النقل ولا في العقل - أن تكون «الما كيا فيلية» والانتهازية اللا أخلاقية هي السبيل إلى الدعوة للدين - أي دين..

ولأن النصرانية الغربية - منذ «بولس» [67م] - قد أصبحت مجرد هامش للحضارة الوثنية

(1) انظر في مخططات مؤتمر الفاتيكان [من يحمي المسيحيين العرب.. الإسلام أم الفاتيكان]؟ دكتور محمد عمارة طبعة مكتبة وهبه - القاهرة سنة 2010م.

الغربية، فإن التنصير الذي تمارسه كنائسها قد اتخذ طابعاً انتهازياً لا أخلاقياً.. وإلا، فبماذا نسمي حديث هؤلاء المنصرين عن:

- صنع الكوارث المادية والاجتماعية، كي يختل توازن ضحاياها، فيغيرون دينهم، ويتنصرون لقاء كسرة خبز أو جرعة دواء؟!

- والحديث عن «دس» النصرانية في أوعية المصطلحات القرآنية والإسلامية!.. وفي الطرق الصوفية الإسلامية؟!..

- والإعلان عن أن الهدف هو «اختراق الإسلام في دهاء»!.. وليس مواجهة الإسلام؟!..
- والتوصية بتقديم المسيح بديلاً عن العفاريت.. والشياطين.. والسحر.. والخرافات..
والشعوذات؟!..

- بل، وممارسة «التدليس» على علماء الإسلام بتحريف كتاباتهم - بالحذف.. والكذب البواح - حتى تشهد لعقائد النصارى ومقولات المنصرين؟!..

وعلى سبيل المثال:

فلقد شاعت في كتابات المنصرين دعاوى أن الإمام فخر الدين الرازي [544 - 606 - 1150 - 1210م] قد أنكر تحريف التوراة، وقال: إنها متواترة، وأن التشكيك في المتواتر يؤدي إلى التشكيك في النبوات والرسالات..

ذكر ذلك الدكتور «ميشال الحايك» [1928 - 2005م] في كتابه [المسيح في الإسلام] - وغيره من المنصرين..

وبالرجوع إلى الرازي في [مفاتيح الغيب] نجده يورد ذلك كاعتراض، يقول فيه: «فإن قيل: كيف يمكن هذا في الكتاب الذي بلغت آحاد حروفه وكلماته مبلغ التواتر المشهور في الشرق والغرب»؟!..

ثم يأتي الرازي برده على هذا الاعتراض، فيقطع بأن هذا الكتاب ليس متواتراً، لأن رواته «كانوا قليلين»، والعلماء به كانوا «في غاية القلة».. ثم يقطع - تبعاً للقرآن الكريم - بأن التحريف قد حدث للتوراة بكل ألوان التحريف:

- التحريف المعنوي.. بالتأويل ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: 46].

- والتحريف اللفظي - باستبدال الكلمات - ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: 41]⁽¹⁾.

فلما جاء هؤلاء المدلسون - ميشال الحايك وغيره - أخذوا عبارة الاعتراض من الرازي بعد أن جردوها من صيغة الاعتراض، فجعلوها رأي الرازي، الذي ينكر - بزعمهم - وقوع التحريف!.. ولم يذكروا شيئاً من جواب الرازي على هذا الاعتراض!!

وكذلك صنع هؤلاء المدلسون مع الإمام البيضاوي [691هـ - 1290م] ومع غيره من المفسرين للقرآن الكريم!...⁽²⁾.

الأمر الذي يقطع بأن هذه النصرانية الغربية، التي يحملها هؤلاء المنصرون إلى ضحاياهم، إنما هي صيغة من صيغ الماكيفيلية اللا أخلاقية، التي لا علاقة لها بأي خلق من الأخلاقيات التي تعارفت عليها مختلف الديانات..

فنحن، تجاه هذه النصرانية بإزاء كنائس قد خانت مسيحيتها.. فغدت أداة من أدوات التغريب الزاحف - في ثياب كهنوتية - على العالم الإسلامي - تحت حراب الاستعمار!!



(1) الرازي [مفاتيح الغيب] ج9 ص121، 122. طبعة دار الفكر العربي سنة 1405هـ سنة 1985م.

(2) دكتور محمد عمارة [ملاحظات علمية على كتاب المسيح في الإسلام] ص70 - 78 - ملحق مجلة الأزهر - شهر صفر سنة 1427هـ. و [تقرير علمي] ص138 - 147 ملحق مجلة الأزهر شهر ذي الحجة سنة 1430م.

تهذيب الترات الإسلامي

تهذيب التراث الإسلامي

تراثنا الإسلامي: هو الميراث الذي امتلكته الأمة، وعاشت عليه، وأضافت إليه وطورته، في مختلف ميادين العلم والمعرفة والفكر والآداب والفنون، منذ ظهور الإسلام وحتى العصر الذي نعيش فيه.. وهو التراث الذي أحيا واستوعب الكثير من موارث شعوب الأمة في المراحل الحياتية التي سبقت ظهور الإسلام..

وهذا التراث منه ما هو وحي إلهي، مقدس ومعصوم، وهو القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: 32].. وتأتي السنة النبوية الصحيحة لتمثل البيان النبوي لهذا البلاغ القرآني، لتكتسب العصمة إذا كانت «متواترة» قطعية الثبوت، أو «عملية» تجسدت في أرض الواقع وشهدت عليها الأمة، ومارستها جيلاً بعد جيل..

وهذا التراث المقدس -الوحي.. والبيان النبوي للوحي- لا يسمى «فكراً»؛ لأن الفكر عملية بشرية خالصة، وإبداع إنساني وثمره للتفكير والتدبر والتعقل والتأمل، وجميعها من صفات الإنسان التي يتنزه عنها الله -سبحانه وتعالى- الذي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: 11]..

فالتراث المقدس هو علم إلهي كلي ومطلق ومحيط، وهو مصدر الوجود.. بينما الفكر البشري هو معارف إنسانية، منها الديني الذي هو ثمره التفكير في الوحي الإلهي، ومنها الديني الذي هو ثمره التفكير في الوجود، ولذلك يوصف الله -سبحانه وتعالى- «بالعالم» ولا يوصف «بالمفكر» ولا «بالعارف»؛ لأن المعارف كسبية وجزئية، وغالباً يسبقها جهل.. وتلك جميعها من صفات الإنسان، التي يتنزه عنها الله -سبحانه وتعالى-..

ومن الأمثلة على هذا «التمييز» في التراث والموروث: «الشرعية» و«الفقه».. فالشرعية

وضع إلهي ثابت.. بينما «الفقه» اجتهاد بشري محكوم بإطار الشريعة وقواعدها، ولذلك كان «الشارع» هو الله -ولا يوصف بالفقيه- وكان الفقيه هو الإنسان -المجتهد في الأحكام الشرعية- ولا يسمى شارعاً.. ولأن إبداع الأمة الإسلامية، الذي كون تراثنا الإسلامي، هو فكر غير مقدس ولا معصوم، دخل جميعه في باب «الاجتهاد» الذي لا عصمة له، والذي تجوز مراجعته.. بل قد تجب هذه المراجعة لهذا اللون من التراث في كثير من الأحيان..

ولقد عرف تراثنا الإسلامي، منذ أن استوى «فن التدوين» في حضارتنا -قبل أكثر من ألف عام- فناً من فنون تحقيق التراث هو فن «تهذيب» هذا التراث، أي مراجعته، وإعادة إخراجها في صورة أفضل، سواء من حيث الشكل أو المضمون..

والذين يراجعون فهارس المخطوطات العربية الإسلامية -التي تعد بالملايين- وعناوين الكتب التي طبعت من هذه المخطوطات، سيجدون آلافاً من عناوين الكتب التي هي «تهذيب» لكتب كتبها السابقون..

وفي أول «معجم» رصد عناوين المطبوعات التي طبعتها المطابع العربية في عصرنا الحديث -[معجم المطبوعات العربية والمعرية] ليوسف إلياس سركيس [1856 - 1932م] - وهو الذي رصد عناوين المطبوعات حتى عشرينيات القرن العشرين.. نجد العديد من العناوين التي تؤكد على هذه الحقيقة.. حقيقة أن «تهذيب التراث» هو فن قديم وأصيل في التعامل مع التراث..

فهناك كتب: [تهذيب الأسماء واللغات] و[تهذيب إصلاح المنطق] و[تهذيب التاريخ الكبير] لابن عساكر [499 - 571هـ - 1105 - 1176م] و[تهذيب المنطق والكلام] و[تهذيب الوصول إلى علم الأصول] و[الباب في تهذيب الأنساب].. إلخ.. إلخ.. كما نجد فيما طبع بعد هذا التاريخ: [تهذيب سيرة ابن هشام] و[تهذيب الكامل في اللغة والأدب] و[تهذيب الصحاح] و[تهذيب الأغاني].. وغيرها الكثير والكثير في هذا الفن من فنون التعامل مع التراث..

بل إننا إذا نظرنا في كتب السنة النبوية الشريفة، سنجدتها جميعها -الصحاح منها والمسانيد- قد قامت على فن التهذيب والغرلة والاختيار من بين المرويات التي نسبت إلى رسول

الله ﷺ.. فصحيح البخاري - وهو أصح كتب الحديث النبوي - قد جاء ثمرة لاجتهاد الإمام البخاري [194 - 256 هـ - 810 - 870 م] في الفرز والغربلة والنقد والفحص والتمحيص - وفق قواعد «الرواية» و«الدراية».. كانت حصيلته نحوًا من ثلاثة آلاف حديث - إذا استثنينا المكرر - استخلصها البخاري من بين أكثر من ستين ألفًا من المرويات التي نسبت إلى رسول الله ﷺ.. وذلك هو عين «التهذيب» لهذه الآلاف المؤلفة من المرويات..

وإذا كان الإمام السيوطي [849 - 911 هـ - 1445 - 1505 م] قد جمع في [الجامع الكبير] مئات الألوف من الأحاديث.. وإذا كان الإمام أحمد بن حنبل [164 - 241 هـ - 780 - 855 م] قد جمع في [مسنده] نحوًا من ثلاثين ألف حديث.. فإن الإمام مالك بن أنس [93 - 179 هـ - 712 - 795 م] قد وقف - في [الموطأ] - عند مئات من الأحاديث فقط لا غير.. وتلك نماذج لتفاوت الاجتهادات في الغربلة والفحص والنقد والتدقيق - أي التهذيب - للمرويات..

ولذلك؛ وجدنا منهج «التهذيب» - أي الاختيار - واضحًا عند علماء السنة النبوية في التعامل مع الكتب التي جمعت مروياتها.. فالبخاري - مثلاً - مقدم على غيره من الصحاح والمسانيد.. وما اتفق عليه الشيخان - البخاري ومسلم [204 - 261 هـ - 820 - 875 م] - له مكانة متميزة على ما لم يتفقا عليه.. ثم جاءت مصنفات حديثة كثيرة اختارت واصطفت من كتب الصحاح.. ومن أشهرها - في عصرنا الحديث - [صفوة صحيح البخاري] للعلامة الشيخ عبد الجليل عيسى [1305 - 1400 هـ - 1888 - 1980 م].. و[المنتخب من السنة] - الذي أنجزه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية..

ولقد حدث هذا التهذيب والاختيار والغربلة والمراجعة لكثير من كتب التفسير للقرآن الكريم - واتخذ ذلك - أحيانًا.. شكل «الخلاصة».. و«الصفوة».. و«الاختصار»..

وإذا كان هذا النهج في التعامل مع التراث - التهذيب لهذا التراث - منهجًا قديمًا وأصيلًا، عرفه أسلافنا، وطبقوه في مختلف فنون التراث.. فإننا لا نغالي إذا قلنا إننا نحتاج - في واقعنا الفكري المعاصر - إلى «نهضة في تهذيب التراث»، وذلك لترشيد فكرنا الإسلامي المعاصر، ولإقامة المصالحة الحقيقية بين هذا التراث وبين حقائق الوحي الإلهي المعصوم من جانب، وبينه وبين الحقائق العلمية من جانب آخر.. وعلى سبيل المثال:

1- فإن الكثير من كتب التفسير القديمة للقرآن الكريم قد تسربت إليها بعض من الإسرائيليات المليئة بالقصص الخرافي، سواء في الحديث عن التواريخ القديمة للأمم السابقة، أو أخبار بدء الخلق.. أو في الحديث عن المغيبات.. سواء منها الحكايات عن عالم الغيب أو عن الفتن والملاحم التي ستأتي في آخر الزمان..

وإذا كان الإسلام قد امتاز وتميز -بل وتفرد- بالاقتصاد في الحديث عن المغيبات، كي يدفع العقل المسلم للتركيز على الإبداع في عالم الشهادة، فإن هذه الإسرائيليات قد حرفت العقل المسلم عن رسالته، وأغرقتة في هذا الطوفان من القصص الخرافي الذي لا أصل له في الوحي القرآني، ولا ذكر له فيما تواتر أو صح من أحاديث رسول الله ﷺ.

ولقد كتبت دراسات نفيسة حول قضية الإسرائيليات في كتب التفسير للقرآن الكريم، وضرورة تنقية هذه الكتب -أي تهذيبها- من هذه الإسرائيليات.. وذلك مثل كتابات المرحوم الشيخ محمد حسين الذهبي [1333 - 1397 هـ - 1915 - 1977 م] [الإسرائيليات في التفسير والحديث] و[الاتجاهات المنحرفة في التفسير: دوافعها ودفعها].. ومن أحدث هذه الكتابات رسالة الدكتوراه التي أنجزت في كلية دار العلوم.. والتي تتبع صاحبها الأصول العبرية لهذه الإسرائيليات التي تسربت إلى كتب التفاسير والتواريخ -وهي رسالة نشرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-.

وإذا كان القرآن الكريم قد جاء معجزة عقلية، تستحث العقل ليتفكر ويتدبر ويتذكر.. وإذا كان الدين الإسلامي هو علم -بالمعنى الدقيق لمصطلح العلم- أي ابن الدليل والعقل والمنطق - وبعبارة الإمام مالك بن أنس: «.. فإن ديننا هذا علم، وإن علمنا هذا دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم» - فإن تهذيب كتب التفسير القديمة، وتنقيتها من القصص الخرافي الذي تسرب إليها، هو الشرط الضروري لجعل هذه التفاسير متسقة مع العقلانية القرآنية، ومع المنهج القرآني في تقدير العلم والعلماء: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: 18].

كما أن هذا التهذيب لهذه التفاسير هو الشرط لتخليص قراء هذه التفاسير من «المنهج الخرافي» ووصلهم بالمنهج العلمي والعقلانية المؤمنة، التي بدونها لا سبيل إلى التقدم والنهوض..

إننا بحاجة إلى تهذيب هذه الكتب -في تفسير القرآن الكريم- تهذيباً ينقيها من هذا القصص الخرافي الإسرائيلي، مع بقاء مخطوطاتها وطبعاتها القديمة على حالها، كمصادر لدراسات الباحثين والمتخصصين.. وليس هذا بالأمر الغريب أو الجديد.. فلدينا -في دور الكتب- تراث ضخم كتب في السحر والشعوذة وأسرار الحروف والأرقام والتنجيم، لا يطلع عليه إلا الباحثون الدارسون الذين يقدمون لدور الكتب شهادات جامعاتهم أو مراكز أبحاثهم الشاهدة على حاجتهم الأكاديمية إلى الإطلاع على هذا «التراث»..

وكذلك يجب أن يكون الحال مع هذا التراث في التفسير -بعد تهذيبه في الطبقات التي تنشر بين الجمهور- مع بقاء أصوله وفقاً على الباحثين المتخصصين، الذين يدرسونه في سياقاته التاريخية.. ويبحثون عن العلل التي أدخلت عليه هذه الإسرائيليات..

2- وفي علم العقيدة الإسلامية -علم الكلام الإسلامي- سنجد الكثير من الجدل الذي دار بين علماء الكلام في الإلهيات والغيبيات.. التي اقتصد الإسلام في الحديث عنها، لعجز العقل البشري -وهو نسبي الإدراك- عن فقه حقائقها ومكنوناتها.. بل ولعجز اللغة عن التعبير عن كنه هذه الحقائق.. وهو جدل تضخمت به كثير من كتب الفرق والمذاهب الكلامية، تسرب إليها من المجادلات والمناظرات التي دارت بين علماء الكلام وبين أصحاب المذاهب والديانات غير الإسلامية.. وخصوصاً مذاهب الفرس والهنود.. وفلاسفة الغنوصية والباطنية.. ثم حدث أن انتقلت هذه المجادلات من ميدان الصراع الفكري الخارجي إلى ميدان الجدل بين المذاهب الإسلامية، فوظفت في غير ميادينها، وفرقت الصف الإسلامي، وأورثته الكثير من ألوان التعصب المذهبي المقيت.. حتى ليشهد على هذه الحقيقة أحد أساطين هذا العلم -حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505هـ - 1058 - 1111م]- فيقول: إنك قد تعرض المسألة على الأشعري فيوافقك عليها.. فإذا قلت له إنها رأي المعتزلة عاد فرفضها، بعد أن كان قد قبلها.. والعكس صحيح...! (1)

ولقد رأينا الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] عندما كتب كتابه «الصغير - النفس» [رسالة التوحيد] كيف هذب فيه علم العقيدة الإسلامية،

(1) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة طبعة القاهرة سنة 1907م

عندما نقاها من «شغب المتكلمين القدماء» الذين افتعلت خلافاتهم المذهبية الكثير من المسائل الخلافية المتوهمة.. فلما جاء الإمام محمد عبده، ونقى هذه العقائد من تعصب الفرق والمذاهب، اكتشفنا المساحة الواسعة للأرض المشتركة بين جميع هذه المذاهب في العقائد والتصورات والمسائل التي ملأ الخلاف حولها كتب علم الكلام القديم..⁽¹⁾

ولذلك، فإننا بحاجة إلى تهذيب تراثنا في علم الكلام، تهذيباً يستخلص العقائد التي جاء بها الوحي الإلهي المعصوم في النصوص قطعية الدلالة والثبوت.. وتقديم هذا التراث إلى جمهور الأمة، مع بقاء مخطوطات ذلك التراث وطبعاتها القديمة وفقاً على أهل الاختصاص من الباحثين والعلماء..

ولقد سبق لحجة الإسلام أبو حامد الغزالي أن مارس هذا التهذيب لعلم العقائد الإسلامية عندما كتب كتبه: [الاقتصاد في الاعتقاد] و[إلجام العوام عن علم الكلام] و[المضنون به على غير أهله].. فميز بين ما هو ضروري للجمهور وبين ما هو وقف على أهل الاختصاص.. وكذلك صنع ابن رشد [520 - 595هـ - 1126 - 1198م] مع التأويل للآيات المتشابهات.

3- وميدان ثالث من ميادين التراث الإسلامي الذي يحتاج إلى التهذيب.. هو تراثنا في التصوف.. إن التصوف هو علم القلوب والسلوك.. وليس هناك عالم من علماء الإسلام ترك بصمته على الثقافة الإسلامية إلا وقد جمع بين الفلسفة العقلانية وبين تقوى القلوب.. فتقوى القلوب ترطب الحسابات المجردة للعقول.. وحسابات العقول توقظ وتضبط خطرات القلوب، فتكون الثمرة هي ثقافة الوسطية الإسلامية الجامعة والمتوازنة، البريئة من إنشطارية التناقضات الحادة بين «العقل» و«النقل» تلك التي أثمرت ثمرات مرة، من مثل «الخبراء» الذين لا قلوب لهم، و«الفقهاء» الذين لا عقول لهم!..

لكن تراثنا في التصوف قد تسربت إلى كثير من كتبه ركامات من الخرافة والشعوذة والأساطير، التي سيقَّت تحت عناوين «الخوارق» و«الكرامات»..

(1) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج3 دراسة وتحقيق د. محمد عمار طبعة دار الشروق - سنة 1993م.

صحيح أن «الخوارق» و«الكرامات» هي من الحقائق المجمع عليها إسلامياً باعتبارها إكراماً إلهياً لمن صفت نفوسهم بالرياضات الروحية، وتخففت أرواحهم من أثقال المادة وظلماتها الحاجبة للأرواح، فنمت ملكاتهم الروحية -بهذه الرياضات والمجاهدات الروحية- كما تنمو القوى المادية للعضلات الجسمانية بالتمارين الرياضية، حتى لتخرق حدود العادة والمألوف..

لكن إجماع أهل هذا الطريق قد انعقد -أيضاً- على الامتناع عن إثبات شيء من هذه الخوارق والكرامات في الكتب الجمهورية.. وعلى تحريم التحدي بهذه الكرامات، أو طلب التصديق بها لدى الجمهور -كما هو الحال مع معجزات الأنبياء والمرسلين..

لذلك؛ كان امتلاء كتب التصوف بهذه الخوارق والكرامات هو مما يتنافى مع منهاج أهل هذا الطريق.. ولعل الذين أدخلوا ذلك في هذه الكتب هم الذين أرادوا التكسب من وراء «الطرق الصوفية» ممن ليست لهم قدم راسخة وعلاقة وثيقة بعلم القلوب والسلوك!..

ولقد تحدث الإمام محمد عبده عن أن الكثير مما نسب إلى الإمام الشعراني [898 - 973هـ - 1493 - 1565م] في كتابه [الطبقات] لا علاقة للشعراني به.. وإنما هو مدسوس عليه من الذين أرادوا التكسب به لدى عوام الناس..⁽¹⁾

كذلك، فإننا -بإزاء التصوف والتراث الصوفي- أمام رافد غريب عن المنهاج الإسلامي في التصوف الشرعي، هو رافد التصوف الباطني، الوافد إلينا من التراث الغنوصي -اليوناني والهندي- وهو تراث غريب عن الوسطية الإسلامية التي جمعت بين «العقل» و«النقل» وبين «الشرعية».. و«الحقيقة» وبين «التجربة» و«الوجدان»، وبين حقائق عالم الغيب وحقائق عالم الشهادة المبثوثة في الأنفس والآفاق..

لذلك كله، كان تراثنا الصوفي -هو الآخر- في حاجة إلى تهذيب يقدم لجمهور الأمة والمتقنين معالم التصوف الشرعي، لتوازن ثقافة السالكين لهذا الطريق.. مع بقاء مخطوطات هذا التراث وطبعاته القديمة وفقاً على الباحثين والدارسين المتخصصين..

(1) المصدر السابق ج3 ص 546، 547.

4- وهناك ميدان رابع بالغ الخطر في الحديث عن تهذيب التراث.. وهو ميدان التاريخ الحضاري للأمة الإسلامية..

إنني أحرار كثيرًا في الجواب عندما يسألني الشباب عن الكتاب المفضل الذي أزيكه وأرشحه كي يقرءوا فيه تاريخ الإسلام والمسلمين ؟

لقد كتب المؤرخون القدماء التاريخ بمنهج «الإخباريين» أي الذين يجمعون الأخبار والروايات ويثبتون مع كل خبر «سنده» والرواة الذين رووه.. وتركوا مهمة الاجتهاد في الموازنة بين الأخبار والنقد للرواة-من حيث العدالة والضبط- لمن يأتي بعدهم.. ولم نقم نحن بهذه المهمة- في تهذيب التاريخ- حتى الآن !..

ولعل تاريخ ما يسمى «بالفتنة الكبرى» خير شاهد على خطر هذه القضية، وعلى ضرورة تهذيب كتب هذا التاريخ.. ذلك أن الذين يقرءون المجلدات التي كتبت في تاريخ «الفتنة الكبرى»، والحروب التي دارت بين الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تنطبع في أذهانهم صورة «انقلاب» هؤلاء الصحابة على الإسلام، وعلى المنهاج النبوي الذي تربوا عليه في مدرسة النبوة على يدي رسول الله ﷺ وهذه الصورة السلبية- بل السوداء- التي امتلأت بها مجلدات هذا التاريخ، قد صنعتها أسباب عديدة، في مقدمتها ما دسسته «الشعبوية الفارسية» في ذلك التاريخ، تشويهاً لصورة الإسلام والعرب-الذين أزالوا الكسروية الفارسية-.. وما دسسته «الشيعة» لتشويه صورة الصحابة الذين أخرجوا علي بن أبي طالب [23ق.هـ - 40هـ - 600 - 661م] في تولي الخلافة عن أبي بكر الصديق [51ق.هـ - 13هـ - 573 - 634م] وعمر بن الخطاب [40ق.هـ - 23هـ - 584 - 644م] وعثمان بن عفان [47ق.هـ - 35هـ - 656 - 577م] -رضي الله عنهم أجمعين-..

وفوق هذه «الصورة- المصنوعة» التي صنعتها «الشعبوية» و«الشيعة» هناك غيبة المنهج العلمي عن كتابة تاريخ هذه «الفتنة».. ذلك المنهج الذي يقول لنا: إن الصحابة لم يختلفوا في الدين-عقيدته.. وشريعته.. ومنظومة قيمه وأخلاقه- وهذا هو جوهر الدين وتلك هي ثوابته وأركانه ومبادئه.. وإنما انحصر خلافهم في «السياسة» التي هي من «الفروع» و«الفقهيات» وليست من العقائد والمبادئ والأركان.. كما تختلف الأحزاب السياسية المعاصرة-مثلاً- في

«البرامج» مع اتفاقها جميعاً في «الوطنية» والانتماء والولاء للوطن والعناصر الجوهرية المكونة لهوية الأمة -من مثل الدين واللغة والتاريخ-.

نعم.. كان اختلاف الصحابة في «السياسة» أي في الفروع والفقهيات، أي في مواطن «الاجتهاد»، التي معايير الاختلاف فيها «النفع والضرر» و«الصواب والخطأ»، وليس «الكفر والإيمان».. وهي ميادين المخطئ فيها مأجور على اجتهاده، وذلك وفق القاعدة الإسلامية الذهبية: «من اجتهد فأصاب فله أجران: ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»..

ومن هذا المنطلق فإن جميع فرقاء الصحابة -حتى الذين اقتتلوا منهم- هم مجتهدون.. ومأجورون؛ واختلافهم هذا لا يقدح في عدالتهم كرواة في نقل الدين إلى جيل التابعين.. وبنص القرآن الكريم، فإن الخلاف -في غير العقيدة- حتى وإن بلغ درجة الاقتتال.. لا يخرج أطرافه من إطار الإيمان: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْبَلُوا إِلَيْهَا فَمَا أَمَرِ اللَّهُ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ٩﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿[الحجرات: 9، 10].

فالاختلاف -وحتى الاقتتال- في «السياسة والفقهيات والفروع» لا يخرج أيّاً من فرقائه عن دائرة الإيمان.. وحتى «البغاة» الذين أبوا الصلح -واستمروا في القتال- حول السياسات غير خارجين من إطار الأمة الواحدة، طالما آمنوا بعقائد الإسلام وثوابته وأركانه، وطبقوا هذه العقائد والأركان..

لكن الخوارج، الذين ابتدعوا «فتنة التكفير وخطيئته» هم الذين انتقلوا بالاختلاف السياسي من الفروع والفقهيات إلى العقائد والأركان، فحكموا على خصومهم بالكفر والمروق من الدين.. وكذلك الشيعة، الذين جعلوا الإمامة والخلافة -وهي من السياسات والفرعيات والفقهيات- جعلوها من أمهات العقائد، فانزلقوا إلى تكفير الصحابة الذين أخروا ترتيب الإمام علي في سلسلة الخلفاء الراشدين..

لقد جمعت «فتنة التكفير» بين الخوارج وبين الشيعة، على ما بينهما من تناقضات حادة، وذلك وفق القاعدة السياسية التي تقول: إن أقصى اليمين وأقصى اليسار إنما يقفان على أرض واحدة.. أرض الموقف الخاطئ.. أرض «الغلو» الذي يجمع ما بين هؤلاء الفرقاء المختلفين!..

ومما يشهد على أصالة المنهج العلمي في كتابة التاريخ الإسلامي -ومنه تاريخ ما سمي «بالفتنة الكبرى»- ذلك المنهج الذي يقول لنا إن الاختلاف في السياسات والفرعيات والفقهيات يجب أن لا يصنع تلك الصورة السلبية التي جاءت للصحابة في كتب تاريخ هذه الفتنة.. مما يشهد على أصالة هذا المنهج العلمي -الذي يجب أن يحكم تهذيب هذا التراث التاريخي- موقف الإمام علي بن أبي طالب من فرقاء هذا الاختلاف..

ونحن -اليوم- لن نجد منهجاً لفرز هذه الأوراق التي اختلطت، ولتحديد «طبيعة الاختلاف» الذي حدث بين الصحابة، وأيضاً «حجم» هذا الاختلاف أفضل من ذلك المنهاج الذي حدده وصاغه الإمام علي -وهو الذي كان طرفاً أصيلاً في هذا الاختلاف.. وما دار فيه من قتال.. فلقد سئل أثناء القتال بينه وبين معاوية بن أبي سفيان [20ق.هـ - 60 - 603 - 680م] في موقعة «صفين» [37هـ - 657م] عن مكانة خصومه السياسيين من الإيمان بالإسلام -وكان الخوارج ومن بعدهم الشيعة يكفرون هؤلاء الخصوم- فقال الإمام علي -كرم الله وجهه:-

«والله لقد التقيناهم وإلھنا واحد، وقرآننا واحد، ونبينا واحد، وقبلتنا واحدة.. ولا نستزيدهم في الإيمان ولا يستزيدوننا.. وإنما الخلاف بيننا وبينهم في دم عثمان بن عفان، ونحن منه براء.. إننا نقاتلهم على التأويل، لنردهم إلى الجماعة -[الرعية السياسية]- ولا نقاتلهم على التنزيل»..

فلما سئل عن رأيه في قتلى الفريقين ؟.. قال: «إني لأرجو لقتلانا وقتلاهم الجنة» !!⁽¹⁾

لقد حدد «طبيعة الاختلاف»، ومن ثم «حجمه».. وأيضاً بعده عن عقائد الدين.. ودخوله في منطقة «الاجتهاد» في السياسات والفقهيات..

ولقد برزت حقائق هذا المنهاج -التي تؤكد على أن الاختلاف في السياسة، حتى ولو بلغ حد الاقتتال، لا يخرج أطرافه من دائرة الإيمان بالإسلام- برزت هذه الحقائق حتى عندما دار القتال في المسجد الحرام بين الحجاج بن يوسف الثقفي [95-40هـ - 714-660م] وبين عبد الله ابن الزبير [1 - 73هـ - 622 - 693م]..

(1) (1) الباقلاني [التمهيد] ص 238، 237 تحقيق: محمد الخضري، د. محمد عبد الهادي أبو ريدة. طبعة القاهرة سنة 1947م

نعم.. لقد حدث الاقتتال بينهما في المسجد الحرام!.. وعندما كان المؤذن يؤذن للصلاة كان الفرقاء المقتتلون -جميعاً- يضعون أسلحتهم، ويصلون خلف إمام واحد!!.. ولم يحدث أن فريقاً قد حكم على الآخر بالكفر في الدين.

تلك هي حقائق المنهاج الذي يجب أن يحكم تهذيب تراثنا في التاريخ.. وتاريخ «الفتنة الكبرى» على وجه الخصوص، لتعود صورة الصحابة -الجيل الفريد الذي تربى في مدرسة النبوة، والذي صنعه رسول الله ﷺ على عينه.. والذي أقام الدين، وأسس الدولة والحضارة، وأزال القوى الاستعمارية العظمى -الفرس والروم- وغير مجرى التاريخ- لتعود الصورة الصحيحة لهذا الجيل الفريد في كتب التاريخ.. وذلك دون خجل أو إنكار لما وقع بينهم من اختلاف في السياسات والفقهيات والفروع..

وأيضاً، لنزع ألغام التكفير التي تسربت إلى كتب التاريخ المذهبي، تلك التي قسمت وحدة الأمة، والتي بقيت «ألغاماً» و«ثغرات اختراق» ينفذ منها ويفجرها الغزاة عند الاقتضاء حتى هذه اللحظة!! كذلك، لابد -في تهذيب التاريخ- من إعادة التوازن إلى القوى التي صنعت هذا التاريخ..

لقد تميزت المسيرة الحضارية للأمة الإسلامية «بتعظيم الأمة وتحجيم الدولة» طوال القرون التي سبقت مجيء نموذج الدولة القومية الأوروبية -مع محمد علي باشا [1184 - 1265هـ - 1770م - 1849م] في عصرنا الحديث - «فالأمة» وليست «الدولة والسلطة».. هي المستخلفة عن الله -سبحانه وتعالى-.. وهي التي أقامت الدين، وأسست الدولة، وفتحت الفتوحات، وصنعت الحضارة.. ولقد كانت «مؤسسة الوقف» هي المؤسسة التمويلية الأم والكبرى التي مولت صناعة الحضارة الإسلامية في جميع ميادينها.. من نقطة الحليب للطفل الرضيع.. إلى الموسيقى التي تعزف للمرضى في المستشفيات.. إلى الحداثق التي يأكل منها الغرباء وأبناء السبيل.. إلى المساجد والمدارس والمكتبات العامة.. وحتى الأساطيل وتجهيز الثغور بالمجاهدين المرابطين في سبيل الله - كل ذلك مولته الأمة عن طريق الأوقاف- التي بلغ حجمها في بلد كمصر.. في بعض العصور أكثر من نصف مساحة أرضها الزراعية!.. بينما كان حجم «الدولة» في ذلك التاريخ محدوداً جداً!..

لكن الآفة التي أصابت كتابة التاريخ في حضارتنا قد تمثلت في تسليط كل الأضواء على

تاريخ «الدولة والسلطة والسلطان» بينما توارت «الأمة» من صفحات هذا التاريخ.. فجاء تاريخاً «لنصف الكوب الفارغ» الذي ساد فيه الاستبداد، وغلبت عليه الانحرافات.. حتى لقد تحدث عنه الجاهلون فقالوا إن 99% من هذا التاريخ كان ظلاماً.. وأنه لا يعدو أن يكون تاريخ «النطع والسياف»!.. ولم يفسروا لنا كيف قامت هذه الحضارة وازدهرت وأضاءت الدنيا في ظل انحراف هذه الدولة وذلك الظلام!!..

لذلك فإن إعادة التوازن إلى هذا التاريخ، تقتضي كتابة تاريخ «الأمة» وليس فقط «الدولة والسلطان» وهذه هي مهمة «تهذيب هذا التاريخ»، بإضافة المصادر التي أرخت وتحديثت عن طبقات وأجيال العلماء والفقهاء والمفسرين والمحدثين والحكماء والفلاسفة والصوفية والأولياء والأطباء والأدباء والشعراء.. وحتى المغنيين والموسيقيين.. وكذلك إضافة المصادر التي كتبت في [الخطط] التي أرخت للأمكنة والبلدان ومصادر الثروة وأنماط الإنتاج والتجارات والأسواق والخانات.. وحتى للأبنية والمعمار والآثار والأحجار..

فبالتاريخ للأمة.. وبالتأريخ للواقع تكتمل صورة التاريخ الحضاري لأمة الإسلام.. وتتضح الأوزان الحقيقية لمكونات هذا التاريخ.. أما الوقوف، بهذا التاريخ، عند السلاطين والولاة فقط، فإنه الانحراف الذي يحتاج إلى التهذيب..

وكذلك الحال مع مذاهب الأمة وتياراتها الفكرية..

لقد رأينا -في الآونة الأخيرة- بعض الشباب الذين لا دربة لهم في العلم القومي، ينسبون «الثورية» و«المقاومة» و«الفداء والاستشهاد» إلى بعض المذاهب الهامشية، ويحجبون كل ذلك -بزعمهم- عن أهل السنة والجماعة، الذين يكونون 90% من تعداد هذه الأمة..

ولذلك، فإن تهذيب تراثنا التاريخي مطلوب منه أن يبرز الحقائق التي تقول:

□ إن أهل السنة والجماعة هم الذين أقاموا الدين وأسسوا الدولة، وفتحوا الفتوحات التي أزالَت قوى الهيمنة -الرومانية والفارسية- التي قهرت الشرق عشرة قرون قبل ظهور الإسلام..

□ وأن دول أهل السنة والجماعة -وجماهيرهم- هم الذين قهروا الحملات الصليبية، التي

دامت قرنين من الزمان [489 - 690هـ - 1096 - 1291م] والتي جاءت لإعادة اختطاف الشرق من التحرير الإسلامي.. والتي تسللت -يومئذ- من الثغرات التي سببتها الدولة الفاطمية الشيعية بعقائدها الباطنية الضالة، وبغربتها عن جمهور الأمة..

□ وأهل السنة والجماعة -أيضاً- هم الذين كسروا شوكة الغزوة التتريّة، التي هددت وجود الأمة والإسلام.. بل وهم الذين أدخلوا التتار في الإسلام.. على حين كانت هذه المذاهب الهامشية -التي يظن بعض الجهلاء أنها هي الثورية والمقاومة- هي التي فتحت -بالخيانة- أبواب بغداد أمام «هولاكو» [1217 - 1265م] القديم.. كما فتحت أبوابها أمام هولاكو القرن الواحد والعشرين!..

□ كذلك، كان أهل السنة والجماعة هم الذين قادوا حركات التحرر الوطني ضد الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة على امتداد عالم الإسلام.. بينما سقطت «طوائف» في شباك الغواية الأجنبية والاستعمارية في كثير من منعطفات ذلك التاريخ..

وهكذا، فإن «الوعي» بالتاريخ.. وليس فقط «قراءة» التاريخ، هو الكفيل بتهذيب هذا التراث التاريخي، على النحو الذي يعيد التوازن إلى المذاهب والتيارات الفكرية التي صنعت أمجاد هذا التاريخ، الذي هو مكون أساسي من مكونات هوية هذه الأمة، ومعلم من معالم الانتحاء والولاء لحضارة الإسلام..

5- وميدان خامس من ميادين التراث الذي يحتاج إلى تهذيب.. هو ميدان الآداب والفنون..

لقد كان أبو نواس [140 - 198هـ - 757 - 814م] واحداً من أكثر شعراء العربية رقة وعدوياً وجمالاً.. لكن.. هل هناك عاقل يرشح أشعار أبو نواس في الخمريات، والغزل بالغلمان، والفحش والجنس المكشوف، والزندقة -ولقد تاب عنها قبل موته- لتدرس هذه الأشعار لبناتنا وأبنائنا -المراهقين والمراهقات- في المدارس والجامعات؟!.. أو لتعمم قراءة هذه الأشعار في الإذاعات، والفضائيات والصحف والمجلات؟!..

أم أننا في حاجة إلى طبعة مهذبة من شعر أبي نواس لتدرس لبناتنا وأبنائنا، ولتشيع بين الجمهور، مع بقاء أعماله الشعرية الكاملة للدارسين وأهل الاختصاص؟!..

أذكر -وأنا أؤدي امتحان «الليسانس» بكلية دار العلوم- أن سألتني طالبة عن أبيات شعرية في الغزل للشاعر الأندلسي يحيى الغزال [157 - 250 هـ - 774 - 864 م] -شاعر عبد الرحمن بن الحكم بن هشام [176 - 238 هـ - 792 - 852 م]- وهو من أرق الشعراء الذين قرأت لهم في الحب والعشق والغزل.. وكانت الطالبة تلح علي كي أملي عليها الأبيات التي قالها هذا الشاعر، ونحن نهم بدخول الامتحان.. ولقد أجبتها إلى طلبها، وأنا في غاية الحرج والخجل أن أملي على فتاة أبياتاً هي قمة في الرقة كما هي قمة في الفسق والخنا والفجور وانعدام الحياء !!..

فإذا كنا لا نريد حرمان بناتنا وأبنائنا وجمهورنا من دراسة وحفظ هذا التراث والاستمتاع به، فعلينا أن نعمل فيه الاختيار والتهديب لطبعات يدرسها أبناؤنا، ويشيع نشرها بين الجمهور.. مع بقاء كامل هذه الأشعار وفقاً على المتخصصين من الباحثين والدارسين والنقاد..

ولقد سبق لإحدى المحاكم المصرية أن طلبت -في حيثيات حكم قضائي- أواخر القرن الماضي.. تهذيب طبعة من كتاب [ألف ليلة وليلة] تحذف منها نصوص الأدب المكشوف والفحش الجنسي، لتدرس في مدارسنا.. وأذكر -يومها- أن أشد الاعتراضات على هذا الحكم، والرفض لتهذيب [ألف ليلة وليلة] بحجة الحفاظ على «التراث» قد جاء من «غلاة العلمانيين» الذين يريدون إهدار الشريعة والعبث بالسنة النبوية، بينما يريدون الحفاظ على هذا الفحش الذي جاء في [ألف ليلة وليلة] بحجة «قدسية التراث» !!..

إن كتاب [الأغاني] -لأبي الفرج الأصفهاني [356 هـ - 967 م] هو أعظم موسوعات التراث العربي في الآداب والفنون.. ولقد صدرت لهذه الموسوعة طبعة محققة بعنوان [تهذيب الأغاني]- يسرت قراءتها بعد أن نقتها مما لا تصح إشاعته بين الجمهور..



وإذا كان الحديث قد دار - في هذه الدراسة- حول تهذيب «المضمون» للعديد من كتب التراث الإسلامي -في مختلف علومه وفنونه- فإن هناك تهذيباً «للشكل» في كتب التراث، يسر قراءتها، ويعين على اتصال أفكارها لدى القراء..

ففي كتب السنة النبوية -مثلاً- وكذلك في مصادر التاريخ.. نجد أسماء الرواة للأحاديث

والأخبار «وعنعات» الروايات تستغرق أحياناً سطوراً قد تزيد في الحجم على سطور «الحديث» أو «الخبر»، الأمر الذي يقطع تواصل الفكر لدى القارئ الباحث عن المعاني في هذه الأحاديث والأخبار..

لكن تهذيب هذا «الشكل» في كتب التراث يجب ألا يتم على حساب «التوثيق» للأحاديث والأخبار، وإنما يجب أن يتم بإنزال أسماء الرواة و«عنعات» الروايات إلى «هامش» الطبقات الجديدة لهذه الكتب - كما هي - مع وضعها بين الأقواس المميزة لها.. ليظل التوثيق العلمي للروايات حاضراً.. ولتحقيق التواصل في المعاني والأفكار للقارئ لمتن الكتاب..

وأذكر أنني عندما حققت [كتاب الأموال] -لأبي عبد القاسم بن سلام [157 - 224هـ - 774 - 838م] - وهو من أمهات كتب أحاديث الأموال والاقتصاد الإسلامي - قد طبقت هذا المنهج في تهذيب «شكل» النص، فأنزلت أسماء الرواة للأحاديث والأخبار إلى «الهامش»، وجعلت سياقات المعاني والأفكار للأحاديث متصلة وميسورة أمام القراء..

بقي أن نقول: إن الحديث عن ضرورة تهذيب تراثنا الإسلامي قد كان حاضراً في مشروعات الإصلاح الكبرى لتعليمنا الديني عند أعلام مدرسة الإحياء والتجديد في عصرنا الحديث.. وها هو الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغي [1298 - 1364هـ - 1881 - 1945م] - شيخ الجامع الأزهر - الذي حقق حلم أستاذه الشيخ محمد عبده في إصلاح التعليم الأزهرى - ينص في المذكرة التي كتبها لإصلاح الأزهر 1928م على ضرورة تهذيب كتب التراث، فيقول:

«يجب أن يدرس القرآن دراسة جيدة، وأن تدرس السنة دراسة جيدة، وأن يفهما على وفق ما تتطلب اللغة العربية في فهمها وآدابها من المعاني، وعلى وفق قواعد العلم الصحيح، وأن نبتعد في تفسيرها عن كل ما أظهر العلم بطلانه، وعن كل ما لا يتفق وقواعد اللغة العربية..

يجب أن تهذب العقائد والمعاملات وتنقى مما جد فيها وابتدع، وأن تهذب العادات الإسلامية بحيث تتفق وقواعد الإسلام الصحيحة..

يجب أن يدرس الفقه الإسلامي دراسة حرة خالية من التعصب لمذهب، وأن تدرس قواعده مرتبطة بأصولها من الأدلة، وأن تكون الغاية من هذه الدراسة عدم المساس بالأحكام

المنصوص عليها في الكتاب والسنة، والأحكام المجمع عليها، والنظر في الأحكام الاجتهادية لجعلها ملائمة للعصور والأمكنة والعرف وأمزجة الأمم المختلفة كما كان يفعل السلف من الفقهاء»⁽¹⁾.

لقد رسم الشيخ المراغي معالم المقاصد المبتغاة من وراء تعلم العلوم الإسلامية -الشرعية واللغوية- وأعلن أن التهذيب لكتب هذه العلوم هو السبيل لتحقيق هذه المقاصد والغايات.. وإن الذين يقرأون ما كتبه أعلام العلماء الذين جددوا علومنا الإسلامية واللغوية في القرن العشرين من أمثال الشيخ محمد أبو زهرة [1316-1394هـ - 1898-1974م] والشيخ عبد الوهاب خلاف [1375هـ - 1965م] والدكتور عبد الرزاق السنهوري [1313-1393هـ - 1895-1971م] والشيخ أحمد إبراهيم [1291-1364هـ - 1874-1945م] والشيخ محمد الطاهر بن عاشور [1296-1393هـ - 1879-1973م] والشيخ محمود شلتوت [1310-1383هـ - 1893-1963م] والشيخ محمد الخضري [1289-1345هـ - 1879-1927م] والدكتور عباس حسن [1318-1398هـ - 1900-1978م] والشيخ مصطفى الزرقا [1322-1420هـ - 1904-1999م] وغيرهم وغيرهم من الذين استحضروا ثوابت العلم الإسلامي، وجددوا في الأساليب والتطبيقات، ليدرك أن تهذيب التراث الإسلامي هو معلم من معالم التجديد الذي يهيم المناخ الفكري والثقافي لأجيال جديدة من العلماء المجددين، الذين يقودون الأمة في الإقلاع من المأزق الحضاري الذي تردت فيه..

ويبقى على مجامع الفقه الإسلامي.. وجامعات العلوم الإسلامية.. ومجامع اللغة العربية.. والجمعيات التاريخية.. وأقسام الدراسات الإسلامية والتاريخية في الجامعات العربية أن تتداعى لحوار علمي، يحدد السبل لإنجاز هذه المهمة الكبرى.. مهمة التهذيب لتراث الفكر الإسلامي وتاريخ الإسلام والمسلمين لنفتح أبواب التواصل بين أجيالنا المعاصرة وبين كنوز هذا التراث.



(1) د. محمد عمارة [الشيخ المراغي والإصلاح الديني في القرن العشرين] ص 69، 70 طبعة دار السلام القاهرة سنة 1432هـ - 2011م.

الثورة

الثورة

المصطلح الإسلامي المعبر عن السلطة العليا في الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي هو مصطلح «الأمر» - من الائتثار والتشاور - .. وفي أول خطاب للخليفة الأول أبو بكر الصديق [51ق.هـ - 13 هـ - 573 - 634م] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «إن محمداً قد مضى لسبيله، ولا بد لهذا الأمر من قائم يقوم به».. وفي أول خطبة لعمر بن الخطاب [40ق.هـ - 23 هـ - 584 - 644م] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد خلافته أبا بكر. قال: «ليعلم من ولي هذا الأمر من بعدي أن سير يده عنه القريب والبعيد».. كما قال: «إن هذا الأمر لا يصلح إلا بالشدة التي لا جبر فيها، وباللين الذي لا وهن فيه».

ومن مصطلح «الأمر» جاء مصطلح «الأمير».. ثم «أمير المؤمنين».

وفي المواطنين اللذين ورد فيها حديث القرآن الكريم عن أولي الأمر، ورد التعبير، بصيغة الجمع [أولي الأمر] للدلالة على أن السلطة العليا في الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي لا بد أن تكون جماعية شورية، لا فردية استبدادية: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: 95] - ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83]..

ومع تنبيه القرآن الكريم على جماعية السلطة، فلقد نبه - في هذين المواطنين - على أن أولي الأمر الذين يتولون السلطة في الدولة والمجتمع والأمة، والذين لهم الطاعة، لا بد أن يكونوا من الأمة، مختارين منها بالشورى والاختيار والبيعة، ومعبرين عن هويتها الحضارية ومصالحها الشرعية المعبرة.. لا مفروضين عليها بسلطة القهر والتغلب أو بوسائل الغش والتزوير.

وفي تحديد العلماء والمفسرين لماهية أولي الأمر الذين تحدث عنهم القرآن الكريم، قالوا إنهم العلماء والأمراء والقادة في المجتمع الإسلامي، الذين رضيهم جمهور الأمة، والذين يميل الناس معهم حيث مالوا.. وبعبارة الأستاذ الشيخ محمد عبده [1266 - 1323 هـ - 1849 - 1905 م]: «فإن المراد بأولي الأمر: جماعة أهل الحل والعقد من المسلمين وهم الأمراء والحكام والعلماء ورؤساء الجند وسائر الرؤساء والزعماء الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة، فهؤلاء إذا اتفقوا على أمر أو حكم وجب أن يطاعوا فيه، بشرط أن يكونوا منا، وأن لا يخالفوا أمر الله ولا سنة رسوله ﷺ التي عرفت بالتواتر، وأن يكونوا مختارين في بحثهم في الأمر واتفاقهم عليه، وأن يكون ما يتفقون عليه من المصالح العامة، وهو ما لأولي الأمر سلطة فيه ووقوف عليه. وأما العبادات وما كان من قبل الاعتقاد الديني فلا يتعلق به أمر أهل الحل والعقد، بل هو مما يؤخذ عن الله ورسوله فقط، ليس لأحد رأي فيه إلا ما يكون في فهمه. فأهل الحل والعقد من المؤمنين إذا أجمعوا على أمر من مصالح الأمة ليس فيه نص من الشارع، مختارين في ذلك غير مكرهين عليه بقوة أحد ولا نفوذه فطاعتهم واجبة، ويصح أن يقال: هم معصومون في هذا الإجماع».

فطاعة أولي الأمر هؤلاء - المختارين بالشورى والبيعة.. والممثلين للأمة.. والذين يحكمون حكماً جماعياً شورياً - وليس فردياً استبدادياً - طاعتهم مشروطة بأن تكون في غير معصية لله - سبحانه وتعالى - إذ «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»..

ولقد عبر الخليفة الأول - الصديق - عن هذا المبدأ الإسلامي عندما أعلن - في خطابه الأول -: «أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم.. إن استقمتم فأعينوني، وإن زغت فقوموني».

ولأن الشورى هي آلية المشاركة في صنع القرار بالدولة الإسلامية، وهي السبيل إلى تحقيق سلطة الأمة، المستخلقة عن الله في إقامة شريعته، وفي اختيار السلطة - التي تراقبها الأمة، وتحاسبها، وتعزلها عند الاقتضاء - كان الحكم الشوري الجماعي هو الشرط في وجوب الطاعة على الأمة لولاة أمورها.. وكان العزل للحكام الذين لا يحكمون بالشورى واجباً.. وبعبارة الفقيه المفسر للقرآن ابن عطية [481 - 542 هـ - 1088 - 1148 م] التي ينقلها عنه الإمام

القرطبي [671هـ - 1273م] -: «إن الشورى من قواعد الشريعة، وعزائم الأحكام.. ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب.. وهذا مما لا خلاف فيه».



ولم يختلف المسلمون على التغير السلمي للولاة والسلاطين والخلفاء. فهذا التغير - عند الاقتضاء - حق من حقوق الأمة، التي هي مصدر السلطات.. في حدود الحلال والحرام.. وبعبارة السيد عمر مكرم [1168 - 1237هـ - 1755 - 1822م] - عندما عزل «مجلس الشرع» الوالي الذي عينه السلطان العثماني على مصر -: «لقد جرت العادة، من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شيء من زمان، حتى الخليفة والسلطان إذا ساروا فيهم بالجور، فإنهم - [أي أهل البلد - الأمة] - يعزلونه ويخلعونهم».

لكن الخلاف بين مذاهب الإسلاميين، في عزل الأمة لحكامها وولاتها، قد وقف عند «الخروج المسلح» - ومصطلح الخروج في التراث الإسلامي خاص بالخروج المسلح، وهو الذي سمي به الخوارج - الذين قالوا بالخروج المسلح على أئمة الجور إذا توفر الحد الأدنى للخارجين - وهم أربعة من الثوار-!.

ولقد اشترط الحسن البصري [21 - 110هـ - 642 - 728م] - وهو سيد التابعين وإمامهم - للخروج المسلح أن يكون للثوار إمام - أي بديل للحاكم الذي يثرون عليه ويخلعونهم - وأن يكون معهم «سلطان»، أي قوة تمكنهم وترجح انتصارهم وتغيرهم ولاة الجور بولاة العدل، وذلك حتى لا يكون الأمر هبات عشوائية - كهبات الخوارج - تثير الفتن، وتسيل الدماء، دونما تحقيق للتغير والإصلاح.

كذلك كان موقف المعتزلة، الذين قالوا: «وما يحل لمسلم أن يخلي أئمة الضلالة وولاة الجور إذا وجد أعواناً، وغلب في ظنه أنه يتمكن من منعهم من الجور».

ولقد توهم البعض أن «أهل الحديث» - ومنهم الإمام أحمد بن حنبل [164 - 241هـ - 780 - 855م] وشيخ الإسلام ابن تيمية [661 - 728هـ - 1263 - 1328م] - يحرمون تغيير ولاة الجور بتعميم وإطلاق. وهذا الوهم غير صحيح - بل هو وهم - بتعميم وإطلاق! - فالذي عارضه

أهل الحديث هو «الخروج المسلح»، وذلك مخافة الفتنة وتعطيل مصالح الأمة ووقف تنفيذ الشريعة وأحكامها.. ولم يعارضوا «التغيير السلمي» - الذي نسميه «الثورات البيضاء» - وذلك بالمعارضة.. والنصيحة.. والتظاهرات التي هي جهر بالمظالم - والتي يقول الله - سبحانه وتعالى فيها - ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: 148].. وكذلك بالاحتكام للأمة.. وعبرة الإمام، أحمد تقول: «إن أهل الحديث قالوا: «إن السيف باطل، ولو قتلت الرجال وسبيت الذرية، وإن الإمام قد يكون عادلاً، ويكون غير عادل، وليس لنا إزالته وإن كان فاسقاً، وأنكروا الخروج على السلطان ولم يروه».

أما شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه يوازن - في الخروج المسلح واستخدام السيف في تغيير ولاية الجور - بين المصالح والمفاسد، فإذا رجحت كفة المفاسد عند الخروج المسلح كان الصبر على الجور أولى من الخروج، وإلا رجحت كفة الخروج.. ونص عبارته:

«والمشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظلم.. لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فيدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى».

فالكلام إنما هو في الخروج المسلح والقتال.. والموازنة إنما هي بين المصالح والمفاسد في هذا الخروج المسلح والقتال.. وليس في التغيير السلمي للحكام..

أما حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [450 - 505 هـ - 1058 - 1111 م] فهو مع خلع الحاكم المستبد الذي لم يستكمل شروط الإمامة - ومنها الكفاءة.. والشورى.. والعدل - إذا أمكن خلعه دون قتال.. وعبارته:

«.. فإن الذي نراه ونقطع به: أنه يجب خلعه إن قدر، على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط - [شروط الإمامة] - من غير إثارة فتنة ولا تهيج قتال، وإن لم يكن ذلك - [الخلع] - إلا بتحريك قتال وجبت طاعته وحكم بإمامته».

هكذا أجمعت مذاهب الأمة على وجوب خلع ولاية الجور، الذين لا يحكمون بالشورى، والذين لا يقيمون العدل - حتى الذين تولوا الحكم بالشورى والبيعة الحرة، إذا طرأ الجور

والظلم والاستبداد على سياستهم للأمة - أما الذين اغتصبوا الحكم - بالقوة.. أو بتزوير إرادة الأمة - فلا شرعية لهم أصلاً.. والخروج السلمي على سلطانهم هو من باب تغيير المنكر، وهو موضع إجماع علماء المذاهب الإسلامية.. والمختلف فيه فقط هو الخروج المسلح، الذي تجب فيه الموازنة بين المصالح والمفاسد التي تترتب على هذا الخروج المسلح، فإن رجحت كفة المصالح على المفاسد في هذا الخروج المسلح على أئمة الجور كان باب المشروعية أمامه مفتوحاً.

ولقد سبق وأوردنا عبارة ابن عطية - التي نقلها عنه القرطبي.. والتي تقول:

«- إن الشورى من قواعد الشريعة - [أي أنها ليست من الفروع] - ..

- ومن عزائم الأحكام - [أي أنها ليست من الرخص] - ..

- ومن لا يستشير أهل العلم والدين - [أي الخبراء.. والفقهاء] - فعزله واجب. وهذا مما لا خلاف فيه».

الجامعة الإسلامية

الجامعة الإسلامية

الجامعة الإسلامية: دائرة انتفاء - عقدي، وحضاري، وسياسي - نبعت وتنبع من التوحيد الإسلامي، الذي وحد المسلمين في جوامع خمسة أساسية، تتمايز في داخل كل جامع منها انتفاءات فرعية. فالمسلمون توحدتهم..

1- العقيدة الدينية الواحدة.. وفي إطارها تتمايز مذاهبهم الكلامية والصوفية..

2- والشريعة الإلهية الواحدة.. وفي إطارها تتمايز مذاهبهم الفقهية في فروع العبادات والمعاملات.

3- والحضارة الإسلامية الواحدة.. وفي إطارها تتمايز العادات والتقاليد والأعراف..

4- والأمة الواحدة.. وفي إطارها تتمايز الشعوب والقبائل والألسنة والأقوام والألوان والأجناس.

5- ووحدة دار الإسلام.. وفي إطارها تتمايز الأوطان والأقاليم والولايات.

فالانتفاء إلى الجامعة الإسلامية، وإن اعترف واحترم واغتني بالانتفاءات الفرعية، إلا أنه لا يكتفي بها، ولا يقف عند حدودها كنهاية للمطاف، وإنما يوظف هذه الانتفاءات الفرعية لبنات في بناء الجامعة الإسلامية.



وفي العصر الحديث أصبح شعار «الجامعة الإسلامية» المظلة التي استظلت بها دعوات وحركات جمعتها مقاصد إنهاء المسلمين بالإسلام، للخروج من مأزق التراجع الحضاري، ولمواجهة المد الاستعماري الغربي، مع التمايز في سبل ووسائل هذا النهوض، وذلك تبعاً للملابسات الإقليمية والتوجهات المذهبية عند رواد هذه الحركات والدعوات.

□ فالدعوة الوهابية - نسبة للشيخ محمد بن عبد الوهاب [1115 - 1206 هـ - 1703 - 1792 م] - في نجد - هي فصل من فصائل تيار الجامعة الإسلامية، تميزت بالتركيز على تنقية عقيدة التوحيد، واستعانت «بالدولة» لتحقيق آفاق التجديد، التي حكمتها البيئة التي نشأت فيها.

□ والدعوة السنوسية - نسبة إلى مؤسسها الشيخ محمد بن علي السنوسي [1202 - 1276 هـ - 1787 - 1859 م] - في ليبيا والمغرب ودول إفريقيا - بلورت نموذجاً للنهوض الإسلامي امتزج فيه التجديد الفقهي - بالتربية الصوفية، ومارست حركتها نشر الإسلام في الحزام الإفريقي، والجهاد ضد الاستعمار.

□ والدعوة والحركة المهدية - نسبة إلى إمامها محمد أحمد «المهدي» [1260 - 1302 هـ - 1844 - 1885 م] في السودان - جمعت بين عقيدة المهدية وبين التجديد الفقهي، واستعانت بالدعوة والثورة والدولة على الجهاد ضد الاستعمار.

□ والحزب الوطني - الذي أقامه مصطفى كامل باشا [1291 - 1326 هـ - 1874 - 1908 م] بمصر - ركز على الدعوة لاستقلال مصر، في ارتباط بالجامعة الإسلامية، واستعانة بالدولة العثمانية، مع الاهتمام بالوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، سداً لمنافذ الاختراق الاستعماري من خلال الأقليات.

□ على أن أشهر وأوسع وأعظم فصائل تيار الجامعة الإسلامية، كان ذلك الذي تبلور من حول جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314 هـ - 1838 - 1897 م] - والذي تأسس شعبياً أهلياً - وخاصة بين الصفوة والعلماء وقادة الرأي العام - ثم تحالف مع الدولة العثمانية - بقيادة السلطان عبد الحميد الثاني [1258 - 1336 هـ - 1842 - 1918 م] - لنصرة الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.

ولقد جمع هذا الاتجاه - في الجامعة الإسلامية - بين الأصول الإسلامية وبين التجديد، وانطلق من مصر - الذي تبلور فيها في سبعينيات القرن التاسع عشر - إلى كل أنحاء عالم الإسلام، ورأي حركة النهوض الإسلامي في ضوء الصراعات الدولية القائمة آن ذاك.. فجمعت دعوته وتميزت بـ:

1- الإصلاح الديني، من منطلق العقلانية الإسلامية، التي توازن بين «الرأي» و«الأثر».

2- والمحافظة على الدولة العثمانية باعتبارها الدولة الإسلامية الجامعة، وأداة التصدي للزحف الاستعماري الغربي، مع الدعوة لتجديدها بالشورى، والإصلاح الدستوري، والنظام اللامركزي، وتعريب الدولة لسد ثغرات النزاعات القومية بين العرب والترک..

3- وتجديد الصلات الحضارية مع الغرب، واقتباس المناسب من حضارته وعلومه، من موقع التمايز الثقافي والاستقلال الحضاري..

4- وتحرير ثروات العالم الإسلامي من النهب الاستعماري والسيطرة الغربية..

وإذا كانت التحديات، واختلاف موازين القوى، قد غابت هذا «التيار الإنقاذي» فحالت بينه وبين النجاح في تجديد الدولة العثمانية - التي طويت صفحاتها [1342هـ - 1924م] - فلقد ظلت دعوته للجامعة الإسلامية المظلة التي عملت في ظلها كل دعوات التجديد الإسلامي - تجديد الإسلام لتجدد به دنيا المسلمين -..

ففي مواجهة الأحزاب الوطنية، التي وقفت بالوطن عند الإقليم، وقنعت بالدولة القطرية.. وعلى خلاف الأحزاب القومية التي وقفت عند العرق واللغة، مهملة الدائرة الحضارية الإسلامية، ظلت دعوات وحركات الجامعة الإسلامية على منهاجها الجامع بين «الوطنية» و«القومية» في إطار الجامعة الإسلامية..

ولقد كيفت حركات ودعوات الجامعة الإسلامية سبلها وبرامجها وأولوياتها بعد سقوط الدولة العثمانية، وعموم بلوى الاستعمار والتجزئة القطرية، فأصبحت تركز على قضايا التحرر الوطني، ومحاربة التغريب الفكري، إلى جانب تجديد الفكر الإسلامي.. وأصبح طريقها إلى الجامعة الإسلامية هو إقامة الدولة الإسلامية النموذج التي لا تقف مقاصدها عند الإقليم، وإنما تسعى لتسلك الأقاليم الإسلامية في «رابطة شعوب إسلامية»، وذلك وصولاً إلى إعادة الوحدة الإسلامية في الجوامع الخمسة: العقيدة.. والشرعة.. والأمة.. والحضارة.. ودار الإسلام..

وكما طمحت دعوة الجامعة الإسلامية إلى إقامة الوحدة الإسلامية الجامعة لأقاليم عالم الإسلام، فلقد حرصت على وحدة الأمة.. بالمعنى السياسي - على النحو الذي يجعل القوميات الإسلامية المتميزة في اللغات، والطوائف الدينية - غير المسلمة - المتميزة في الملل والشرائع، لبنات في بناء الأمة الواحدة.

فالجامعة الإسلامية هي رابطة أمة، بأقوامها المتعددة ومللها المتميزة. وهي ليست نزعة دينية متعصبة ضد غير المسلمين، سواء في داخل الأوطان الإسلامية أو في الغرب النصراني.. وإنما هي رابطة إسلامية، لشعوب المدنية الإسلامية، تحتضن «التنوع» في إطار جوامع الإسلام.

الحاكمية والجاهلية في فكر سيد قطب

الحاكمية والجاهلية في فكر سيد قطب

□ ولد الطفل: سيد قطب إبراهيم حسين شاذلي [1324 - 1386هـ - 1906 م - 1966م] - ببلدة «موشا» - التابعة لأسيوط - بصعيد مصر - في 9 - 10 - 1906م . لأسرة ذات أصول هندية مستورة الحال مادياً، ذات انتهاء وطني سياسياً.

وفي السادسة من عمره سنة 1912م - التحق بالمدرسة الأولية بالقرية، فأمضى بها أربع سنوات، حفظ فيها القرآن الكريم.. ثم انقطع عن الدراسة لمدة عامين بسبب ثورة سنة 1919م.

وفي سنة 1921م انتقل إلى القاهرة ليكمل تعليمه.. وبعد حصوله على شهادة «الكفاءة» عمل مدرساً بالمدارس الأولية.. وواصل دراسته في «تجهيزية دار العلوم» سنة 1925م.. ثم التحق «بمدرسة دار العلوم العليا» سنة 1929م.. وتخرج فيها سنة 1933م حاملاً شهادة الليسانس في الآداب.

وكانت دار العلوم - يومئذ - في طليعة مؤسسات التعليم الحافظة للغة العربية، والدراسات الإسلامية، والتجديد الفكري.. وفيها بدأ التكوين الفكري والأدبي لسيد قطب، ولقد ألقى - وهو طالب - عدداً من المحاضرات كشفت عن عبقرية في النقد الأدبي تضعه في مصاف أعلام هذا الفن في تراث العربية.. ولقد نُشرت إحدى هذ المحاضرات عن [مهمة الشاعر في الحياة] سنة 1932م - أي قبل تخرجه في دار العلوم.. وقدم لها أستاذه مهدي علام - في 28 فبراير سنة 1932م بمقدمة قال فيها: «ولئن كنت قد قدمت المحاضر «سيد قطب» بأنه طالب يسرني أن يكون أحد تلاميذتي، فإني أقول اليوم - وقد سمعت محاضرته -: أنه لو لم يكن لي تلميذ سواه،

لكفاني ذلك سروراً وقناعة واطمئناناً إلى أنني سأحمل أمانة العلم والأدب من لا أشك في حسن قيامه عليها.. إنني أعد سيد قطب مفخرة من مفاخر دار العلوم.. دار الحكمة والأدب»..

وفي القاهرة، ألتق سيد قطب اللغة الإنجليزية، وتأثر بأدائها، فأضاف إلى دراساته في دار العلوم بعداً جديداً.. وكانت له موهبة فنية وشعرية وأدبية، وملكة نقدية فذة، نمت بتملذه على الأستاذ عباس محمود العقاد [1306 - 1384 هـ - 1889 - 1964 م] بعد فترة عابرة من الإعجاب بالدكتور طه حسين [1307 - 1393 هـ - 1889 - 1933 م].. ثم استقل برأيه وفكره عن أستاذه العقاد، نازعاً إلى الاعتراف من المنابع لا من المصدر الوسيط.



□ ووظيفياً - وبعد التخرج في دار العلوم - عمل سيد قطب مدرساً بالتعليم الابتدائي - بمدرسة الداودية.. ثم انتقل إلى دمياط.. فبني سويف.. فضاحية حلوان سنة 1936 م.. ثم نقل إلى وزارة المعارف سنة 1940 م.. وفي سنة 1948 م أوفدته وزارة المعارف إلى أمريكا للاطلاع على مناهج التعليم ونظمه، فمكث هناك حوالي عامين. وعاد إلى مصر في 20 - 8 - 1950 م. وعين في مكتب وزير المعارف مراقباً مساعداً للبحوث الفنية، حتى قدم استقالته من العمل الحكومي في 18 - 10 - 1952 م.



□ وفي الحياة الفكرية والأدبية والثقافية، نشر سيد قطب عشرات المقالات والقصائد في الصحف والمجلات - ومنها «الأهرام» و«الرسالة» و«الثقافة».. وأصدر مجلة «العالم العربي».. وشارك في رئاسة تحرير مجلة «الفكر الجديد» التي كانت تصدرها «جماعة الإخوان المسلمين» وكتب فيها - عدد يناير سنة 1948 م - عن مشروع لتقنين الفكر الاجتماعي والاقتصادي الإسلامي.. كما نشر المقالات الوطنية والاجتماعية التقدمية في صحافة حركات التغيير الثوري والإصلاح الاجتماعي - ومنها «الاشتراكية» - لسان حال «الحزب الاشتراكي».. و«اللواء الجديد» - لسان حال اللجنة العليا للحزب الوطني - حزب مصطفى كامل باشا [1291 - 1326 هـ - 1874 - 1908 م] - التي كان يرأسها المجاهد فتحي رضوان [1329 - 1409 هـ - 1911 - 1988 م].

□ ومن بواكير أعماله الفكرية الشاهدة على نضج انتمائيه الحضاري الإسلامي، الدراسة المهمة التي نشرها في «صحيفة دار العلوم» سنة 1939م، نقدًا لكتاب الدكتور طه حسين [مستقبل الثقافة في مصر] - بعنوان: «نقد كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» لطله حسين».

وفي هذه الدراسة تجلت عبقرية سيد قطب في القول بتميز الإسلام عن المسيحية.. وتميز الحضارة الإسلامية عن الحضارة الغربية..

لقد رفض دعوى طه حسين بأن العقلية المصرية هي عقلية يونانية، وأن القرآن والإسلام لم يغيرا طابعها اليوناني، كما أن الإنجيل والمسيحية لم يغيرا الطابع اليوناني للحضارة الأوروبية.. وأن قبول العقلية المصرية للفلسفة اليونانية شاهد على ضرورة قبولها للحضارة الأوروبية الحديثة..

رفض سيد قطب هذه الدعاوى، وقال:

- «إن الفلسفة اليونانية - قديماً لم تتجاوز مدينة الإسكندرية إلا قليلاً.. وظلت مدينة منف» - العاصمة الوطنية - محتفظة بفرعونيتها.. حتى جاء الإسلام فاعتنقته راضية، وتأثرت به مع سائر البلاد..

- وأن هناك farkاً أساسياً بين الإنجيل وبين القرآن.. ففي القرآن، مع اللاهوت.. نظم وشرائع وحدود دينية واجتماعية واقتصادية وسياسية، بينما الإنجيل يكاد يخلو من هذا كله.

- والمسيحية حينما امتدت إلى أوروبا وصلت إليها نظاماً روحياً وإرشاداً خلقياً، ولكنها لم تضع لها أسساً للتشريع والاقتصاد والسياسة، كما وضع القرآن.. حينئذ بقي العقل الأوروبي يسيطر على الحياة الدنيوية، ويشرع لها ويتصرف فيها، فلم يتغير منه شيء مهم مع المسيحية، أما القرآن «فقد وضع العقل المصري والعقول التي خضعت له في نطاق معين، هو نطاق التشريع القرآني والنظام الدنيوي القرآني».

- وأن الحضارة الأوروبية هي دائماً في نزاع واضطراب مع الإنسانية، نزاع بين العقل الواعي والعقل الباطن.. والإنسان لا يستريح ويهدأ إلا حين تتوازن نفسه الباطنة مع ما يحيط بها من الحياة الظاهرة وتدرج تدرجاً طبيعياً.

- فالحضارة الأوروبية مادية، تفسر ظواهر هذا العالم على أساس المادة من غير التفات إلى عالم آخر روحي وراء هذا العالم.. والعقل عندها ليس إلا شكلاً من أشكال المادة الدائمة التغير والتنوع.. بينما روحانية الحضارة الإسلامية الشرقية ترى أن المادة وحدها عاجزة عن أن تشرح كل ما يحدث في هذا العالم، فهناك شيء غير مادي، شيء روحاني، وراء هذا الشيء المادي.. هناك الإلهام الذي لا يُعَلَّل، مع المنطق الذي يُعَلَّل..

- وأن الواجب علينا أن نحلل هذه الحضارة الأوروبية إلى عنصرين:

أ- الثقافة.

ب- والمدنية.

فنعبر الثقافة شاملة لديننا وفنوننا ونظمنا الخلقية وتقاليدينا، وخرافاتنا كذلك. وهذه يجب أن نحفظ فيها بماضيها، ونجدد فيها بمقدار ما تتطلب سنة التطور الطبيعي.. ونعتبر المدنية شاملة للعلوم والفنون التطبيقية، وتلك نأخذها عن أوروبا أخذاً.



□ ولقد كانت هذه الدراسة - المعبرة عن نضج الانتباه للحضارة الإسلامية - سنة 1939م بداية لمحطات من التطور الفكري الإسلامي لسيد قطب.. فطويت المرحلة التي شهدت ألواناً من اللاأدرية.. ومعها طويت صفحات انتباهه السياسي لحزب «الوفد» وإلى حزب «الهيئة السعدية»..



ولقد شهد عام 1945م صدور كتابه [التصور الفني للقرآن].. وتطور معايير النقد الأدبي لديه بالدعوة إلى المنهاج المتكامل الجامع بين الفن والتاريخ واللغة وعلم النفس.. فانتقد سنة 1949م استلهم توفيق الحكيم [1316 - 1407هـ - 1898 - 1987م] - في مسرحيته «أوديب» - الأساطير الإغريقية وعقائدها الوثنية المنافية للإسلام، ودعا إلى أخذ قوالب الغرب الفنية دون مضامينه العقائدية والفكرية..



□ ولقد كانت مصر - سياسيًا واجتماعيًا - في النصف الثاني من عقد الأربعينيات - حبلًا بالثورة.. فالمفاوضات لتحقيق جلاء الإنجليز. عن البلاد قد وصلت إلى طريق مسدود. ولقد تم قمع الموجهة الثورية التي تفجرت سنة 1946م ضد مشروع معاهدة «صدقي - بيغن».. وكانت آفات الجهل والفقر والمرض تفتك بجمهور الشعب، وخصوصًا بعد تفشي وباء التيفود والكوليرا في عقد الأربعينيات.. ثم جاءت هزيمة الجيش المصري - والجيش العربية - أمام العصابات الصهيونية على أرض فلسطين، وقيام الكيان الصهيوني في الأراضي المقدسة - على حدود مصر الشرقية -.. الأمر الذي صعد بموجات الفكر الثوري والإصلاحي، والدعوة إلى التغيير.. وأفقد النظم الحزبية الحاكمة - في ظلال الاحتلال - مشروعيتها وجدارتها..



□ وكان العالم الإسلامي يشهد صعودًا لحركات التحرر الوطني، التي تسعى لتحقيق الاستقلال عن هيمنة الإمبراطوريات الإمبريالية الأوروبية.. وكان الشارع المصري يتجاوب مع الجماهير الإسلامية المنتفضة في الجزائر وسوريا وأندونيسيا وباكستان وغيرها من البلاد الإسلامية.



□ ولقد كان للفكر الثوري لجمال الدين الأفغاني [1254 - 1314هـ - 1838 - 1897م] حضور كبير لدى جهات التغيير والثورة والإصلاح في ذلك التاريخ.. كما كان لفكر الإمام محمد عبده [1266 - 1323هـ - 1849 - 1905م] - عبر الشيخ رشيد رضا [1282 - 1354هـ - 1865 - 1935م] - حضوره في دعوة الإخوان المسلمين - وخصوصًا عند الأستاذ حسن البنا [1324 - 1368هـ - 1906 - 1949م] وكوكبة العلماء والأزهريين الذين انخرطوا في جماعة الإخوان.



ولقد شهدت هذه المرحلة - النصف الثاني من عقد الأربعينيات - انعطاف سيد قطب نحو فكر العدالة الاجتماعية الإسلامية - في مواجهة الإقطاع والرأسمالية.. وتبنى ما يمكن تسميته «الاشتراكية - المؤمنة»..

وإذا كان الكثيرون قد أشادوا باكتشاف سيد قطب العبقريّة الأدبية لنجيب محفوظ [1329 - 1427هـ - 1911 - 2006م].. فلقد كان لسيد قطب فضل السبق في اكتشاف الموهبة الاجتماعية والاقتصادية للشيخ محمد الغزالي [1335 - 1416هـ - 1917 - 1996م] عندما أشاد بأول كتبه [الإسلام والأوضاع الاقتصادية] - سنة 1947م - وكتب عنه أكثر من صفحة في صحيفة «الجمهور المصري» - وقال عن هذا الكتاب: «إنه قد قال الكلمة الأخيرة في الجانب الاقتصادي. وإنه يشبه كتاب عبد الرحمن عزام [1311 - 1396هـ - 1893 - 1976م] [الرسالة الخالدة] عن الإسلام».

ولقد قال الشيخ الغزالي - في [محاوراته] - عن موقف سيد قطب هذا: «لمرأجذ من كتب عني بحفاوة، وقدمني للقراء بإخلاص إلا الأستاذ سيد قطب - رحمة الله عليه».

ولقد ذهب الشيخ الغزالي لزيارة سيد قطب - شاكراً - وتوثقت العلاقة بين الرجلين منذ ذلك التاريخ.. حتى إن الشيخ الغزالي قد عرض على سيد قطب سنة 1950م - الانضمام إلى الإخوان المسلمين. وفي ذلك يقول الشيخ الغزالي - في [محاوراته] -: «في سنة 1950م تقريباً، وكنت صديقاً للأستاذ الكبير سيد قطب - رحمه الله - عرضت عليه أن ينضم إلى جماعة الإخوان، فقال لي: الأفضل أن أكون بعيداً».



□ ولقد أعقب ذلك صدور كتاب سيد قطب عن [العدالة الاجتماعية في الإسلام].. وبداية تفسيره للقرآن الكريم - [الظلال] -..



□ ولقد كانت رحلة سيد قطب إلى أمريكا - أواخر سنة 1948م - باعثاً قوياً على تطور موقفه من «العمل» الإسلامي - واقتراه من «الحركة» الإسلامية أكثر فأكثر. وبعثاً قوياً - كذلك - على صعود موقفه المعادي لصلف الغرب إزاء الشرق..

ففي أمريكا خبر نوع الإسلام الزائف الذي يريدون به مسح الإسلام.. وكتب عن هذا الإسلام الأمريكاني فقال:

«إن الإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار، وليس هو الإسلام الذي يقاوم الطغيان، ولكنه فقط الإسلام الذي يقاوم الشيوعية.

إنهم لا يريدون للإسلام أن يحكم، ولا يطبقون من الإسلام أن يحكم، لأن الإسلام حين يحكم سينشئ الشعوب نشأة أخرى، وسيعلم الشعوب أن إعداد القوة فريضة، وأن طرد المستعمر فريضة. وأن الشيوعية كالاستعمار وباء، فكلاهما عدو، وكلاهما اعتداء.

الأمريكان وحلفاؤهم، إذن، يريدون للشرق «إسلاماً أمريكانياً»، يجوز أن يُستفتى في منع الحمل، ويجوز أن يُستفتى في دخول المرأة البرلمان، ويجوز أن يُستفتى في نواقض الوضوء، ولكنه لا يُستفتى أبداً في أوضاعنا الاجتماعية أو الاقتصادية أو نظامنا المالي، ولا يُستفتى أبداً في أوضاعنا السياسية والقومية، وفيما يربطنا بالاستعمار من صلات.

فالحكم بالإسلام، والتشريع بالإسلام، والانتصار للإسلام لا يجوز أن يمسه قلم، ولا حديث ولا استفتاء - في الإسلام الأمريكي! »

□ وفي أمريكا، شهد سيد قطب فرح المبشرين والعنصريين واحتفالهم بمقتل الشيخ حسن البنا! - وهناك رأى عنصرية الرجل الأبيض ولمسها بعقله ووجدانه.. حتى لقد كتب - بعد عودته - مقالاً بمجلة «الرسالة» - سنة 1952م - عنوانه: «عدونا الأول: الرجل الأبيض».

ولقد توجهت عزيمته - بعد هذه الرحلة - إلى تحقيق «شيء أكبر» من الإنتاج الفكري الإسلامي، وذلك بالاقتراب أكثر فأكثر من «العمل الإسلامي».

ولقد شهد الإمام الشيخ محمد أبو زهرة [1316 - 1394هـ - 1898 - 1974م] على النقلة النوعية التي أحدثتها هذه الرحلة الأمريكية لسيد قطب.. عندما قال - بحضرة جماعة من العلماء - ساعة سماعهم نبأ إعدام سيد قطب - وكان بعض هؤلاء العلماء قد غاب في سيد قطب - فقال أبو زهرة: «لقد استقبلت ابني البار سيد قطب عندما عاد من أمريكا، وسألته:

- كيف حالك الآن يا سيد؟

- فأجاب: أستاذي، لقد ذهبت إلى أمريكا مسلماً، وعدت مؤمناً!.

□ وفي سنة 1951م نشر سيد قطب كتابه [معركة الإسلام والرأسمالية] وكتابته [السلام العالمي والإسلام].. وبدأ يكتب في مجلة «الدعوة» - مجلة جماعة الإخوان المسلمين - ولقد عبر عن هذه النقلة النوعية في مسيرته بقوله: «لقد ولدت سنة 1951م»!



□ وعندما قامت ثورة يوليو سنة 1952م، كان سيد قطب لا يزال - حركياً - في موقع «أصدقاء دعوة الإخوان المسلمين».. لكنه بعد قيام الثورة انضم - تنظيمياً - إلى الجماعة سنة 1953م.. وأشرف على قسم نشر الدعوة بالجماعة.. واختير.. في مرحلة الوفاق بين الثورة والإخوان - مستشاراً لمجلس قيادة الثورة للشئون الثقافية والعمالية، وعين سكرتيراً «لهيئة التحرير» - التنظيم السياسي للثورة - الذي تأسس في يناير سنة 1953م -.

ولقد مثل انضمام سيد قطب - تنظيمياً - إلى الإخوان المسلمين - في ذلك التاريخ - إضافة نوعية مهمة - إذ كان أبرز منظري الجماعة، بعد غياب المنظر المؤسس.. وبعد انشقاق عدد من علماء الدعوة عن تنظيمها إبان الصراع بينها وبين ثورة يوليو.. لقد كان صاحب أكبر رصيد فكري تملكه الجماعة في ذلك التاريخ.



□ وعقب الخلاف بين الإخوان والثورة، رأس سيد قطب مجلة «الإخوان في المعركة»، وهي مجلة سرية مناوئة للثورة..

ولقد اعتقل لمدة شهرين مطلع سنة 1954م.. ثم أفرج عنه.. ثم أُدخل السجن عقب أكتوبر سنة 1954م، وحُكم في 22 - 11 - 1954م.. وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً. قضى منها عشر سنوات في التعذيب الشديد. حتى توسط له الرئيس العراقي عبد السلام عارف [1339 - 1385هـ - 1921 - 1966م] - وكان معجباً بتفسير [الظلال] - لدى جمال عبد الناصر [1336 - 1390هـ - 1918 - 1970م] فتم الإفراج عنه - بعفو صحي - في مايو سنة 1964م.



□ وفي السجن.. وُضع سيد قطب على محرقة التعذيب.. ورأى أن النظام والدولة التي

تصنع هذه المحرقة للذين يدعون إلى الإصلاح الإسلامي، تصفق لهم الجماهير!! فتخلي فكره الطبيعي، الذي أثمر كتاباته السابقة، عن مكانه لفكر التوتر والرفض والغضب والاحتجاج والمفاصلة الفكرية..

لقد انتقل سيد قطب - في هذه اللحظة - من فكر حسن البنا - الإصلاحي - الذي كان يقول عن مصر: «لقد اندمجت مصر بكليتها في الإسلام بكليته، عقيدته ولغته وحضارته، ودافعت عنه وذادت عن حياضه، وردت عنه عادية المعتدين.. ومن هنا بدت مظاهر الإسلام قوية فياضة زاهرة دفاقة في كثير من جوانب الحياة المصرية، فأسمأؤها إسلامية، ولغتها عربية، وهذه المساجد العظيمة يذكر فيها اسم الله ويعلو منها نداء الحق صباح مساء، وهذه مشاعرنا لا تهتز لشيء اهتزازها للإسلام وما يتصل بالإسلام. كل ذلك حق.

ولكن هذه الحضارة الغربية قد غزتنا غزواً قوياً، بالعلم والمال، وبالسياسة والترف والمتعة واللهو وضروب الحياة الناعمة العابثة المغربية التي لم نكن نعرفها من قبل، فأعجبنا بها، وركنا إليها، وأثر هذا الغزو فينا أبلغ الأثر، وانحسر ظل الفكرة الإسلامية عن الحياة الاجتماعية المصرية في كثير من شؤونها المهمة، واندفعنا نغير أوضاعنا الحيوية ونصبغ معظمها بالصبغة الأوروبية، وحصرنا سلطان الإسلام في حياتنا على القلوب والمحاريب، وفصلنا عنه شؤون الحياة العملية، وباعدنا بينه وبينها مباعداً شديدة، وبهذا أصبحت لنا حياة ثنائية متذبذبة أو متناقضة..

.. وإننا لا نكفر مسلماً أقر بالشهادتين، وعمل بمقتضاهما، وأدى الفرائض - برأي أو معصية - إلا إن أقر بكلمة الكفر، أو أنكر معلوماً من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملاً لا يحتمل تأويلاً غير الكفر..».

انتقل سيد قطب، عندما وضع على المحرقة، من هذا الفكر الإصلاحي إلى الفكر الانقلابي للأستاذ أبو الأعلى المودودي [1321 - 1399 هـ - 1903 - 1979 م] - الذي وصلت الترجمات العربية لكتبه لمصر عقب استشهاد حسن البنا - والذي تبنى فيه الحكم بالجاهلية على المجتمعات الإسلامية - التي لا تطبق مفهومه للحاكمية الإلهية - والذي قال فيه:

«إننا نعيش عصر الجاهلية المحضة - الجديدة.. والمعاصرة.. والمتحضرة..

وإن الغايات التي حققها النبي ﷺ قد سار على نهجه فيها أبو بكر الصديق [52ق.هـ - 13هـ - 573 - 634م] وعمر الفاروق [40ق.هـ - 23هـ - 584 - 644م] - ثم انتقل الأمر بعدهما إلى سيدنا عثمان [47ق.هـ - 35هـ - 577 - 656م] - رضي الله عنه - وبقي على ما أقامه عليه النبي إلى عدة من السنين في صدر ذلك العهد العظيم.. ولكن الخليفة الثالث كان لا يتصف بتلك الخصائص التي أوتيها العظيمان اللذان سبقاه.. فلقد كان ينقصه بعض تلك الصفات اللازمة للحكم والأمر، التي كانت على أتمها في أبي بكر وعمر.. فوجدت الجاهلية.. سبيلها إلى النظام الاجتماعي الإسلامي. وإن تيارها الجارف، وإن حاول عثمان صده ببذل نفسه ومهجته، إلا أنه لم ينكفئ. ثم خلفه علي [23ق.هـ - 40هـ - 600 - 661م] - كرم الله وجهه - واستفرغ جهده لمنع هذه الفتنة وصيانة السلطة السياسية في الإسلام من تمكن الجاهلية منها، ولكنه لم يستطع أن يدفع هذا الانقلاب الرجعي المركوس حتى يبذل نفسه، فانتهى بذلك عهد الخلافة على منهاج النبوة، وحل محلها الملك، وبدأ الحكم والسلطة يقومان على قواعد الجاهلية بدلاً من قواعد الإسلام.

وإن الحضارة التي ازدهرت في قرطبة وبغداد ودلهي والقاهرة لا دخل للإسلام فيها ولا صلة.. وتاريخها ليس إسلامياً، بل الأجدر أن يكتب في سجل الجرائم بمداد أسود!!.

□ ولقد استعار سيد قطب - وهو تحت التعذيب - في كتابه [معالم في الطريق] - مقولات المودودي هذه.. فقال - في [المعالم] :-

«إنه يدخل في إطار المجتمع الجاهلي، تلك المجتمعات التي تزعم لنفسها أنها «مسلمة».. وهذه المجتمعات لا تدخل في هذا الإطار لأنها لا تدين بالعبودية لله وحده في نظام حياتها، فهي - وإن لم تعتقد بألوهية أحد إلا الله - تعطي أخص خصائص الألوهية لغير الله، فتدين بحاكمية غير الله، فتتلقى من هذه الحاكمية: نظامها، وشرائعها، وقيمها، وموازينها، وعاداتها وتقاليدها، وكل مقومات حياتها تقريباً.. إن موقف الإسلام من هذه المجتمعات كلها يتحدد في عبارة واحدة: إنه يرفض الاعتراف بإسلامية هذه المجتمعات كلها..

وإن وجود الأمة الإسلامية يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة، فالأمة المسلمة ليست «أرضاً» كان يعيش فيها الإسلام، وليست «قومًا» كان أجدادهم في عصر من عصور التاريخ يعيشون بالنظام الإسلامي.. إنما «الأمة المسلمة» جماعة من البشر تنبثق حياتهم وتصوراتهم وأوضاعهم

وأنظمتهم وقيمهم وموازينهم كلها من المنهج الإسلامي.. وهذه الأمة - بهذه المواصفات - قد انقطع وجودها منذ انقطاع الحكم بشريعة الله من فوق ظهر الأرض جميعاً..

ولذلك، فالمسألة في حقيقتها هي مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام، وهذا ما ينبغي أن يكون واضحاً.. إن الناس ليسوا مسلمين - كما يدعون - هم يحيون حياة الجاهلية.. ليس هذا إسلاماً وليس هؤلاء مسلمين، والدعوة اليوم إنما تقود هؤلاء الجاهليين إلى الإسلام، ولتجعل منهم مسلمين من جديد.

ينبغي أن يكون مفهوماً لأصحاب الدعوة الإسلامية، أنهم حين يدعون الناس لإعادة إنشاء هذا الدين يجب أن يدعوهم أولاً إلى اعتناق العقيدة - حتى لو كانوا يدعون أنفسهم مسلمين. وتشهد لهم شهادات الميلاد بأنهم مسلمون!

فإذا دخل في هذا الدين عصبة من الناس.. فهذه العصبة هي التي يطلق عليها اسم «المجتمع المسلم»!

إن العالم يعيش اليوم كله في «جاهلية»، من ناحية الأصل الذي تنبثق منه مقومات الحياة وأنظمتها، جاهلية لا يخفف منها شيئاً التيسيرات المادية الهائلة، وهذا الإبداع المادي الفائق.. فنحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم، حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية، وتفكيراً إسلامياً. وهو كذلك من صنع الجاهلية»!!!

هكذا حدث الانقلاب في فكر سيد قطب وموقفه - الانقلاب على فكره السابق لفكر المحنة.. والانقلاب على الفكر الإصلاحى لحسن البنا - واستعارة فكر الأستاذ المودودي.

ولقد بلغ من وضوح استعارة سيد قطب - في [المعالم] - لفكر المودودي - أن المودودي - عندما قرأ [المعالم] - أثناء زيارته لمكة المكرمة سنة 1966م - وقد قدمه له أحد الشباب - بفندق شبرا - أن قال: «كأنى أنا الذي ألفت هذا الكتاب»!!.. وأبدى دهشته من التقارب الفكري بينه وبين سيد قطب!..

□ وإذا كانت قلة من شباب الإخوان - داخل السجن - قد اعتنقت هذا الفكر.. فإن الكتاب الذي أصدرته جماعة الإخوان - داخل السجن - كتاب «دعاة لا قضاة» - قد جاء رافضاً لهذا الفكر - دون إشارة إلى سيد قطب - وذلك احتراماً لجهاده، وفكره، واستشهاده.. وحذراً من إثارة البلبلة والانقسام. - في الجماعة - إبان المحنة!

ولقد انتقد الشيخ الغزالي فكر سيد قطب هذا.. وقال - في [محاوراته]:

«إنني لم أسمع بفكرة الحاكمية إلا بعد موت حسن البنا، الذي كان في فكره أشبه بعلماء الأزهر، عندما يصورون فكرة الحاكمية يتكلمون بعقل وبدقة منطقية. وأكاد أقول: إن الإسلام الذي يدرس في الأزهر من أدق المدارس لتصوير الإسلام.. فالحاكمية كلمة دخيلة.. فإذا كان لا حكم إلا لله، فهي كلمة حق أريد بها باطل.

لكن العلاقة بين الحاكم والشعب وبين الحاكم والأمة، وما هو مصدر الحكم؟ هذا مفهوم من الإسلام أساساً، فالحاكم يأخذ من القرآن والسنة ومن الأدلة الأخرى مثل الاستحسان والاستصحاب والاستصلاح فهي أدق ما يقال في هذا الموضوع.

لكن الحاكمية، بمعنى أنه لا حكم إلا لله، فعندما تتكلم في مسألة الإسلام لم يفت فيها، ليس في القرآن نص ولا في السنة نص، لكن القياس يعطى، والمصلحة المرسلّة تعطى، والاستحسان يعطى.

وما يقوله الأزهر في هذه المسألة هو الأدق.

وكون أن الإنسان يشرع، أنا أشرع في الفروع التي جاءت، وفي شرح القواعد، ثم أضع الفروع، فمن حقي أن أشرع دستوراً.

القاعدة عندي هي الشورى [وأمرهم شورى بينهم]. لكن، كيف أنظم هذه القاعدة؟ أقول: الحكم لله، وأنا أضع القاعدة، أقول: إن الأمة مصدر السلطة، والحاكم عليه أن يجري انتخابات، هذه تشريعات العقل البشري. فيها أساس، تعتمد على القاعدة، وهي حكم الله، وهي الشورى، والفروع متروكة للعمل البشري، متروكة للقياس والاستصلاح والاستحسان.

فالمدرسة الأصولية، الإسلامية، - أقصد الأصولية التي تهتم بأصول الفقه - كما شرح هذه

الأصول علماء الأصول، بدءاً من الإمام الشافعي [150 - 204هـ - 767 - 820م] إلى يومنا هذا، وآخر من كتب في الفقه، كتبه الإمام الشاطبي [790هـ - 1388م] في كتابه (الموافقات)، هؤلاء الناس كتبوا ووسعوا، فهذا هو الحكم الصحيح.

إنما المودودي، عندما تكلم عن الحاكمية، هو يريد أن يقول للإنجليز هناك: ليس لكم صلة بالحكم، الحكم له، أي للإسلام، فجاء بعض الناس ونقل هذا إلينا دون أن يعرف الملابس التي أحاطت بالكلمة هناك.

أنا عندي: الإسلام دين الدولة. إذا أرجع إلى نصوصه، وإلى تطبيقات النبي، وإلى فقه رجاله، فالأصول الفقيه عندنا ثروة أصلية، ويجب أن يؤخذ الفقه من علمائه ومن أئمة.. وأنا لا أستطيع أن أقول: إن الإمام أبا حنيفة [80 - 150هـ - 699 - 767م] يمثل إمام مسجد في العتبة الخضراء يقول أنا حنفي لأنه قرأ كتاباً في الفقه الحنفي!.

أما الحاكمية لله. فهي لله. ماذا تريد بالكلمة؟

لقد قالها من قبلك ناس أرادوا بها اعتراض خليفة راشد - هو علي بن أبي طالب - في أنه قبل تحكم الناس في بعض الأمور. فالله أباح في خلاف الزوجين أن نجىء بحاكم من هنا وحاكم من هنا، فما المانع أن يكون هناك حكام، يبدى هذا الرأي والرأي الآخر، والحاكمية لله..».

ولقد أرجع الشيخ الغزالي خطأ الأستاذ سيد قطب - فيما كتبه عن الحاكمية - إلى سببين:

أولهما: الظلم الذي وقع عليه من قبل نظام ثورة يوليو.. الأمر الذي جعله «ينفرد برأي أئمة عليه ظروف المحنة التي وقع فيها.. فالأستاذ سيد له ابن أخت سُجن ظمًا وعدوانًا.. ثم إنه رأى في السجن بلاءً كثيراً، والواقع أن محاكمته كانت مهزلة. فالرجل كتب كتابة فيها حدة وعنف ضد الحكام، وتناول آيات القرآن على أنه لا بد من اشتباك صريح مع هؤلاء، وهذا ليس من الممكن».

والسبب الثاني: للخطأ في تفكير الأستاذ سيد: «أن الرجل، من الناحية الفقهية، كان ضحلاً ليس متعمقاً أو جامعاً لما لا بد منه من الأحكام الفقهية، ولذلك يقول كلاماً يستحيل أن

يقبله الفقهاء، مثل «اجعلوا بيوتكم قبلة، لتكن مساجد، وصلوا فيها». وهذا كلام لا يمكن أن يكون مقبولاً. والسبب في ذلك أنه غلبت عليه عاطفة اعتزال المجتمع وضرب الحاكم.

لكن الأستاذ سيد - رحمه الله - كان ألمع واحد في مدرسة العقاد، وعلمه بالأدب الإسلامي والأدب العربي عمومًا علم جيد.

ولقد تبعه من يسمون أنفسهم قطبيين، وهؤلاء لا عقل لهم ولا فقه، ولا ينظر لهم في شيء...».

هكذا انتقد الشيخ الغزالي فكر سيد قطب حول الحاكمية.. وما ترتب عليها.



□ ولقد أعيد اعتقال سيد قطب - في 9 - 8 - 1965م، بدعوى قيادة تنظيم سري يدعو إلى قلب نظام الحكم بالقوة.. وبدأت محاكمته - التي وصفها الشيخ الغزالي «بالمهزلة» - في 12 - 4 - 1966م.. وحكم عليه بالإعدام في 21 - 8 - 1966م.. ونفذ فيه حكم الإعدام فجر يوم الاثنين 13 - 5 - 1386هـ - 29 - 8 - 1966م - .

وكان - رحمه الله - قد تنبأ بشهادته.. وكتب - مرحبًا بها - فقال:

«..وتتبدل الأحوال، ويقف المسلم موقف المغلوب المجرد من القوة المادية، فلا يفارقه شعوره بأنه الأعلى، وينظر إلى غالبه من علٍ، مادام مؤمنًا، ويستيقن أنها فترة وتمضي، وأن للإيمان كرامة لا مفر منها.

وهبها كانت القاضية، فإنه لا يحني له رأسًا. إن الناس كلهم يموتون، أما هو فيستشهد، وهو يغادر هذه الأرض إلى الجنة، وغالبه يغادرها إلى النار، وشتان شتان، وهو يسمع نداء ربه الكريم: ﴿لَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ (١١٦) مَتَّعْ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ (١١٧) لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْآبِرَارِ ﴿﴾ [آل عمران: 196 - 198] ..



□ وإذا كان خصوم سيد قطب ومشروعه الفكري ومسيرته الجهادية - الذين فرضهم الإعلام على مجتمعاتهم - قد دخلت مشروعاتهم الفكرية معهم إلى قبورهم - فإن إعدام سيد قطب قد مثل موجة حملت كتبه إلى جميع بقاع العالم، لترجم إلى أغلب اللغات، ولتطبع عشرات الطبعات، ولتضرب بجذورها في عقول وقلوب أجيال وأجيال من السائرين على دروب الإصلاح بالإسلام.. حدث هذا.. ولا يزال يحدث.. وسيظل كذلك إلى ما شاء الله.

لقد مثل الشهيد سيد قطب مشروعاً فكرياً عملاقاً للإصلاح بالإسلام.. ومن الخطأ اختزال هذا السفر الكبير في «صفحة التوتر والرفض والغضب والاحتجاج»، التي مثلت «صرخة مظلوم».. والتي لا تعدو أن تكون اجتهداً خاطئاً، هو معذور فيه، ومأجور عليه - إن شاء الله -.

كما أن من الخطأ تحميل هذا «الاجتهاد الخاطئ» مسئولية نشأة جماعات العنف - باسم الجهاد الإسلامي - فسيد قطب - حتى في [المعالم] - كان داعية للبعث الإسلامي الجديد بواسطة الدعوة إلى العقيدة بالفكر والإقناع - وليس بالعنف والسيف ..

ولقد أخطأ الذين انطلقوا من حكمه بالجاهلية على المجتمعات الإسلامية - فهبوا لإزالة هذه الجاهلية. بالسلاح.. كما أخطأ الذين حملوه المسئولية عن موجة العنف هذه.. ومعهم أولئك الذين اختزلوا فكره وجهاده في هذه «الجملة المعترضة» في سفر جهاده الكبير..



□ لقد مثلت إسلاميات سيد قطب، ودراساته القرآنية، وتفسيره [في ظلال القرآن]، معلماً متميزاً في ميدان الدراسات القرآنية، التي بدأت «بتفسير المنار»... وإسهامات الشيوخ: محمود شلتوت [1310 - 1383هـ - 1893 - 1963م] ومحمد أبو زهرة.. وعبد الوهاب خلاف [1305 - 1375هـ - 1888 - 1956م].. وعبد الجليل عيسى [1306 - 1401هـ - 1888 - 1981م].. مع تميز إسهام سيد قطب عن إسهامات هؤلاء الأعلام بالروح الفنية والأدبية والعاطفية التي جعلت إسهامه قريباً من وجدان الجماهير.. ولقد نافسه في هذه الميزة إمام الدعاة الشيخ محمد متولي الشعراوي [1329 - 1419هـ - 1911 - 1998م] - عليهم جميعاً رحمة الله.



من آثاره الفكرية

- 1- في ظلال القرآن.
- 2- التصوير الفني في القرآن.
- 3- مشاهد القيامة في القرآن.
- 4- هذا الدين.
- 5- المستقبل لهذا الدين.
- 6- خصائص التصور الإسلامي.
- 7- معالم في الطريق.
- 8- الإسلام ومشكلات الحضارة.
- 9- العدالة الاجتماعية في الإسلام.
- 10- الإسلام والسلام العالمي.
- 11- نحو مجتمع إسلامي.
- 12- معركة الإسلام والرأسمالية.
- 13- كتب وشخصيات.
- 14- أشواك.
- 15- النقد الأدبي: أصوله ومناهجه.
- 16- طفل من القرية.
- 17- الأطفاف الأربعة.
- 18- مهمة الشاعر في الحياة.

- 19- تفسير آيات الربا.
- 20- معركتنا مع اليهود.
- 21- في التاريخ: فكرة ومنهاج.
- 22- لماذا أعدموني؟.
- 23- الشاطئ المجهول - ديوان شعر -.

حول الجزية

حقائق وشبهات

حول الجزية حقائق وشبهات

قبل الإسلام

الجزية - بمعنى ضريبة الرأس - نظام قديم، عرفته الإمبراطوريات القديمة قبل ظهور الإسلام... ففي مصر - تحت حكم الإغريق والرومان - الذي دام عشرة قرون، من «الإسكندر الأكبر [356 - 323 ق.م.] - في القرن الرابع قبل الميلاد - إلى «هرقل» [610 - 641 م.] - في القرن السابع للميلاد - كانت مصر كلها ملكاً خاصاً وخالصاً للإمبراطور الروماني.. وكانت ضريبة الرأس - الجزية - مفروضة - على كل شخص غير روماني بلغ سن الرابعة عشرة وحتى سن الستين.. وكانت قيمتها - في القرن الأول الميلادي - 16 درهماً، ارتفعت - في القرن الثاني - إلى عشرين درهماً....

ولم يكن يعفى من هذه الجزية إلا سكان العاصمة الاستعمارية - الإسكندرية - وهم من الرومان - ومعهم الروم المقيمون في مصر، وأبناء الجند الإغريق الذين جلبهم البطلمة إلى مصر، وعدد من القساوسة الملكانيين في كل معبد.

وعند الفتح الإسلامي للإسكندرية كان بها 40.000 ألف (أربعون ألفاً) من اليهود يدفعون الجزية للبيزنطيين.. أي أنها كانت تفرض على كل من عدا الرومان والإغريق.. وكانت تفرض على العائلة كوحدة واحدة، وذلك حتى لا يفلت من أدائها المرضى أو الفقراء أو الهاربون أو المسافرين!.

□ وفي الإمبراطورية الفارسية كانت الجزية - ضريبة الرأس - مفروضة على كل الرجال من سن العشرين إلى الخمسين.. وكانت قيمتها تتراوح بين أربعة أو ستة أو ثمانية أو اثني عشر درهماً.. ولا يعفى منها سوى أهل البيوتات - أبناء العائلات السبع المختارة - والعظماء والمقاتلة، والهرابذة الذين يديرون المراسم في المعابد، والكتاب، ومن كان في خدمة الملك⁽¹⁾.

(1) د. محمد ضياء الدين الرئيس [الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية] ص 52، 53، 63، 78 - الطبعة الثانية - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1961م.

في ظلال الإسلام

ولقد جاء الإسلام فأحدث في نظام الجزية تغييراً جذرياً، فلم تعد بدلاً من المغايرة العرقية والطبقية والدينية، وإنما أصبحت بدلاً من الجندية وحمل السلاح لحماية الوطن والدفاع عن المواطنين، يدفعها فقط الرجال.. الأحرار.. العقلاء.. القادرون مالياً على أدائها.. والذين هم قادرون على حمل السلاح وأداء واجب الجندية... ولا يدفعها المسكين ولا المقعد، ولا الأعمى، ولا من لا حرفة له، ولا النساء، ولا الصغار، ولا الرهبان وأهل البيع والصوامع والنسك الذين حبسوا أنفسهم للرهبنة والعبادة والدين⁽¹⁾.

□ وبعد أن كان المواطن في مستعمرات الدولة الرومانية يدفع للدولة أكثر من ثلاثين ضريبة، في «نظام» جسد «الفوضى الضرائبية»، اختزل النظام الإسلامي الضرائب إلى ضربتين اثنتين:

1- ضريبة الخراج على الأرض.. يدفعها من يحوز الأرض ويزرعها، بصرف النظر على جنسه ودينه، ومقدارها تحدده غلة الأرض وجودتها.. وهي تدفع على أقساط في مواسم الحصاد..

2- وضريبة الرأس - الجزية - على القادرين على حمل السلاح وأداء واجب الجندية - إذا لم يريدوا الانخراط فيها.. أو إذا اقتضت ملابسات عهد الفتوحات أن تكون الجندية مقصورة على العرب الفاتحين، وذلك بصرف النظر على الجنس والدين..

فأهل مصر - مثلاً - لم ينخرطوا في الجندية على امتداد ثلاثة عشر قرناً، وكان المسلمون منهم - وهم الأغلبية الساحقة - يقومون بزراعة إقطاعات الجند الذين يحمون الوطن ويحاربون دفاعاً عنه.. وعندما ألغيت الإقطاعات الحربية، وتم تجنيد المصريين في الدولة الحديثة التي أسسها محمد علي باشا الكبير [1184 - 1265 هـ - 1770 - 1849 م] كانت «البديلة» مقابلاً للإعفاء من الجندية، وظل نظامها هذا سارياً حتى قيام ثورة يوليو 1952م، عندما أصبح التجنيد إجبارياً.

(1) المرجع السابق. ص 127.

□ وإذا كان مصطلح الجزية قد ذكر في القرآن في آية واحدة ﴿فَنِبْلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: 29] فإن هذه الآية نزلت في السنة العاشرة من الهجرة إبان الاستعداد لغزوة «تبوك» - ضد الروم البيزنطيين الذين كانوا يستعمرون ويقهرون مصر والشام وشمال إفريقيا - وهي غزوة لم يقع فيها قتال، ومن ثم لم يطبق فيها نظام الجزية على الرومان.

ولقد نزلت هذه الآية تالية للآية التي نهت المسلمين عن السماح للمشركين بالحج والطواف بالكعبة: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عِيلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 28].

وهذه الآية قد نزلت في موسم حج السنة التاسعة من الهجرة، عندما حج أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالناس، وقد شرع الله فيها منع المشركين من الحج إلى بيته الحرام - لأنهم نجس - وكانون يجلبون إلى مكة، في أثناء حجه، التجارة والرواج، فتوقع أهلها الفاقة والعيلة، فوعدهم الله بالغنى وحدثهم عنه في الآية التالية - آية «الجزية»⁽¹⁾.. فهي إذن قد نزلت بعد موسم حج سنة 9هـ.. والحج يكون في ذي الحجة، ومن هنا قال بعض المفسرين - وهو قتادة بن دعامة السدوسي [61 - 118هـ - 679 - 726] -: إن تاريخ نزولها هو 10هـ وليس 9هـ.. والإمام القرطبي [671هـ - 1273م] يقول: إن رأى قتادة هذا «هو الصحيح الذي يقتضيه مقتضى اللفظ»⁽²⁾.

ويشهد لهذا أن مصادر التاريخ قد اتفقت على أن أول جزية اتفق عليها المسلمون وصالحوها عليها وجبوها كانت تلك التي صالح عليها الرسول ﷺ وفد نصارى نجران - باليمن - وتولى قبضها أبو عبيدة بن الجراح [40 ق.هـ - 18هـ - 584 - 639م] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وهذا الصلح قد تم عندما جاء وفد نصارى نجران إلى المدينة المنورة سنة 10هـ⁽³⁾.

(1) القرطبي [الجامع لأحكام القرآن] ج 8 ص 109. طبعة دار الكتب المصرية.

(2) المصدر السابق. ج 8 ص 106.

(3) رفاعة الطهطاوي [الأعمال الكاملة] ج 4 ص 376، 679، 680. دراسة وتحقيق: د. محمد عبارة. طبعة =

وفي الوثيقة الدستورية التي كتبها رسول الله ﷺ - لأهل نجران - ولعموم النصارى - والتي حددت التطبيق النبوي لنظام الجزية في الدولة الإسلامية الأولى - دولة النبوة - نجد التجسيد لهذا التغيير الجذري الذي أحدثه الإسلام في نظام الجزية.. فلقد أصبحت بدلاً من الجندية، ومقابلاً للحماية التي يوفرها الجيش العربي المسلم لنصارى نجران.

لقد نصت هذه الوثيقة على ضريبة الخراج: «ألف حلة من حلل الأواقي، في كل رجب ألف حلة، وفي كل صفر ألف حلة، ومع كل حلة أقيه من الفضة».

أما الجزية - التي هي بدل عن الجندية - فلقد جاءت في مقابل عهد رسول الله ﷺ بحماية أهل نجران، وإعفائهم من الجندية: «ولا يكلف أحد من أهل الذمة الخروج مع المسلمين إلى عدوهم لملاقاة الحروب ومكاشفة الأقران، فإنه ليس على أهل الذمة منهم مباشرة القتال، وإنما أعطوا الذمة على ألا يكلفوا ذلك، وأن يكون المسلمون ذباباً عنهم، وجواراً من دونهم، ولا يكرهوا على تجهيز أحد من المسلمين إلى الحرب التي يلقون فيها عدوهم، بقوة سلاح أو خيل، إلا أن يتبرعوا من تلقاء أنفسهم، فيكون من فعل ذلك منهم وتبرع به، حمد عليه وعرف له وكوفئ به».

ففرضة الوفاء بعهد الله تقتضي «أن أحفظ أقاصهم في ثغوري بخيلي ورجلي، وسلاحي وقوتي، وأتباعي من المسلمين، سلماً كان أو حرباً، وأن أحمي جانبهم، وأذب عنهم، وعن كنائسهم وبيعتهم وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان ومواطن السياح، حيث كانوا من جبل أو واد أو مغار أو عمران أو سهل أو رمل، وأن أحرس دينهم وملتهم أين كانوا، من بر أو بحر، شرقاً وغرباً، بما أحفظ به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي... وأن أكون من ورائهم، ذاباً عنهم كل عدو يريدني وإياهم بسوء، بنفسي وأعواني وأتباعي وأهل ملتي...».

هكذا كان التطبيق النبوي - في دولة النبوة - للجزية: بدلاً من الجندية، في مقابل حماية الوطن والمواطنين والدين والدنيا.

= بيروت 1973م . وانظره في طبعة مكتبة الأسرة - القاهرة 2010م . وأبو عبيدة القاسم بن سلام [الأموال] ص 46. طبعة القاهرة 1968م . وانظر تحقيقنا لهذا الكتاب . طبعة دار السلام - القاهرة 1430هـ - 2009م .

ويشهد على أن هذه الجزية - في النظام الإسلامي وتطبيقاته - لم تكن بدلاً عن المغايرة في الدين، النص الصريح في هذا العهد النبوي لنصارى نجران، على إعفاء رجال الدين والرهبان والمتصوفة والسياح من هذه الضريبة.. فلقد جاء فيه: «.. وأن لا يُحمّل الرهبان والأساقفة، ولا من تعبد منهم، أو لبس الصوف أو توحّد في الجبال والمواطن المعترلة عن الأمصار، شيئاً من جزية الخراج، وأن يقتصر على غيرهم من النصارى ممن ليس بمتعبد ولا راهب ولا سائح على أربعة دراهم في كل سنة».

أربعة دراهم في كل سنة بدلاً من الجندية، على القادرين على أداء ضريبة الجندية.. أما أهل الغنى واليسار، والقادرون على حمل السلاح والانخراط في الجندية فإن بدل جنديتهم اثني عشر درهماً في كل عام.. «فجزية أصحاب الخراج، والعقارات، والتجارات العظيمة في البحر والأرض واستخراج معادن الجواهر والذهب والفضة، وذوي الأموال الفاشية والقوة، ممن ينتحل دين النصرانية اثني عشر درهماً من الجمهور في كل عام، إذا كانوا للمواضع قاطنين وفيها مقيمين، ولا يطلب ذلك من عابر سبيل ليس من قُطان البلد».

بل إن هذه الضريبة قد ضمنت لأصحابها كامل حقوق المواطنة، مثلهم في ذلك مثل المسلمين في شئون الدين والدنيا.. «فلهم إن احتاجوا في مرّة بيعهم وصوامعهم، أو شيء من مصالح أمورهم ودينهم، إلى رفق من المسلمين وتقوية لهم على مرمتهما، أن يُرفدوا على ذلك ويعاونوا، ولا يكون ذلك ديناً عليهم، بل تقوية لهم على مصلحة دينهم، ووفاء بعهد رسول الله، موهبة لهم، ومنة لله ورسوله عليهم.. لأنني أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين وعلى المسلمين ما عليهم.. حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم».

ولأن المواطنة مفاعلة بين المواطن والوطن، فيها الحقوق والواجبات، نصت هذه الوثيقة الدستورية على أن كل هذه الحقوق يقابلها الولاء الكامل والانتماء الخالص للوطن والدولة التي تضمن كل هذه الحقوق.. فجاء في هذه الوثيقة: «واشترط عليهم أموراً يجب عليهم في دينهم التمسك والوفاء بما عاهدهم عليه. منها: ألا يكون أحد منهم عينا ولا رقيقاً لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين في سره وعلايته، ولا تأوي منازلهم عدواً للمسلمين يريدون به أخذ الفرصة وانتهاز الوثبة، ولا ينزلون أوطانهم ولا ضياعهم ولا في شيء من مساكن عباداتهم

ولا غيرهم من أهل الملة، ولا يرفدوا أحدًا من أهل الحرب على المسلمين بتقوية لهم بسلاح ولا خيل ولا رجال ولا غيرهم، ولا يصانعوهم.. وإن احتيج إلى إخفاء أحد من المسلمين عندهم، وعند منازلهم، ومواطن عباداتهم، أن يؤووهم ويرفدوهم ويواسوهم فيما يعيشون به ما كانوا مجتمعين، وأن يكتموا عليهم ولا يظهروا العدو على عوراتهم، ولا يخلوا شيئًا من الواجب عليهم»⁽¹⁾.

كان هذا هو التطبيق الأول لنظام الجزية في الدولة الإسلامية الأولى - دولة النبوة - بدل من الجندية - وليست بدلًا من المغايرة في الجنس أو الدين.. يدفعها القادر على حمل السلاح وأداء واجب الجندية.. والقادر على أداء مقدارها: أربعة دراهم في السنة للجمهور.. واثنى عشر درهمًا في السنة للأثرياء وكبار الأغنياء.



(1) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص 123 - 127. تحقيق: د. محمد حميد الله الحيدر آبادي. طبعة القاهرة 1956م.

في ظلال الخلافة.. والفتوحات

فلما كانت دولة الخلافة الراشدة، التي مثلت الامتداد لدولة النبوة.. والتي أنجزت - في ثمانين عامًا - من الفتوحات أوسع مما فتح الرومان في ثمانية قرون.. والتي كانت فتوحاتها على عكس فتوحات الرومان الاستعمارية - تحريراً لأوطان الشرق ولضمائر شعوبه ولعقائدها من القهر الإغريقي والروماني.. وجدنا هذا التغير الجذري الذي أحدثه الإسلام في نظام الجزية يمتد مع هذه الفتوحات إلى ما وراء شبه الجزيرة العربية..

ففي مصر - على سبيل المثال - يكفي أن نعلم:

□ أن أرض مصر، وكل ثرواتها من الناحية القانونية، كانت ملكية خاصة للتاج الإمبراطوري، يتصرف فيها كما يتصرف في أملاك التاج.

□ وأن التطبيق العلمي الواقعي قد سمح بنمو طبقة من كبار الملاك الإقطاعيين الذين تحولت «ملكية المنفعة» التي استقرت لهم إلى ما يشبه «ملكية الرقبة» حتى لقد كوّن هؤلاء الملاك من أبنائهم فرقاً حربية مسلحة تمارس القهر للفلاح وتعبث فساداً في أنحاء الريف.

□ وأن الضرائب على الثروات، وخاصة الأرض، قد أصبحت - على حد تعبير أحد المؤرخين الغربيين - «جبون E.Gibbon [1737 - 1794م] - «تساقط كعاصفة من البرد، أو كأنها كانت وباء يحتاج الناس» وبتعبير مؤرخ آخر - «بينز Baynes» أنه «لر يكن هناك شيء متيقن منه سوى أمرين: الموت والضرائب»!.. وأن هذه الضرائب كانت تقدر لا بناء على إمكانيات الأرض وقدرتها على العطاء، وإنما بناء على الاحتياجات الإمبراطورية وميزانية المصروفات!.

□ وأن النظام الضرائبي لر يكن يعرف أي عنصر من عناصر «النظام» فلقد كان على الفلاح أن يدفع أنواعاً متعددة من الضرائب، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- ضريبة «الأنونا» [The annona] وهي عبارة عن حصة من الغلال كانت تخصص لتموين العاصمة: الإسكندرية التي كانت في ذلك الحين مدينة رومانية خالصة يسكنها الأجانب من المستعمرين.

2- ضريبة «الأمبول» وهي حصة من الغلال كذلك كانت مخصصة لتموين القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية.

3- ضريبة «نوبيون» [Naubion] وكانت مخصصة لتطهير القنوات المائية.

4- ضريبة «جيو مريان» [Geometria] وكانت مخصصة لأجور الموظفين الرومان القائمين على أعمال المساحة.

5- ضريبة «الرأس» [Gapitation - tax] وكانت تفرض على كل مواطن من غير الطبقات الممتازة بلغ سن الرابعة عشرة، ولقد بلغت أحياناً ستة عشر درهماً على الفرد الواحد.

6- ضريبة «المباني» [aerikon]، وكانت تصل إلى مائة درهم على المنزل الواحد.

7- ضريبة «الماشية»، وكانت تصل إلى عشرة دراهم على الرأس الواحدة من الماشية.

8- ضريبة «المبيعات» [enkyklion] ويدفع لها 10 % من قيمة أية مبيعات يجري التعامل فيها.

9- ضريبة «تسجيل العقود» وهي عبارة عن ¹/₆ (سدس) قيمة موضوع العقد المراد تسجيله.

10- ضريبة لتموين جيوش الإمبراطورية البيزنطية في حربها ضد الدولة الفارسية، وهي الحرب التي استمرت قرناً وثلاث القرن قبل ظهور الإسلام.

11- ضريبة أخرى على «الرأس» [stephanko] مقدارها أربعة دراهم على الفرد كانت تقدم حصيلتها «هدية» للإمبراطور.

12- ضريبة «التركات» ومقدرها 5 % من قيمة هذه التركات.

كل ذلك غير الضريبة الرئيسية التي كان يدفعها الفرد عن الأرض [land - tax]، والتي كانت تدفع عينا في غالب الأحيان، وعينا ونقدا إذا ما شاء ذلك البيزنطيون!⁽¹⁾

(1) راجع في ظروف مصر الاقتصادية تحت الحكم الروماني: د. ضياء الدين الريس [الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية] ص 33 - 58. وبتلر [فتح العرب لمصر] ص 3، 39. ترجمة محمد فريد أبو حديد. طبعة القاهرة 1933م.

هكذا كان أهل مصر، تحت حكم الرومان؛ عمال يعملون بالسخرة لحساب الاحتكار الإمبراطوري!.

□ فلما قام النظام الإسلامي - بعد الفتح وقيام الدولة الإسلامية - حل العدل محل الجور، والحرية محل العبودية، وطويت صفحة المظالم والفوضى الضرائبية وتحددت على المواطن ضريبتان فقط:

1- ضريبة الرأس: التي كان يدفعها الرجال القادرون كمقابل زهيد للخدمة العسكرية، وهي التي قال عنها «مخائيل الأكبر» [1126 - 1199م] بطريق «إنطاكية» - في القرن الثاني عشر الميلادي -: «إنها» فرضت على القادرين من الذكور مقابل الخدمة العسكرية التي كانوا يطالبون بأدائها لو كانوا مسلمين، ومن الواضح أن أي جماعة مسيحية كانت تعفى من أداء هذه الضريبة إذا ما دخلت في الجيش الإسلامي.. ولكن هذه الجزية كانت من البسطة بحيث لم تكن تثقل كاهلهم.. وكان على هؤلاء الذين يتحولون إلى الإسلام أن يؤدوا، بدلاً من الجزية، الصدقة الشرعية، وهي الزكاة التي كانت تفرض سنوياً على معظم أنواع الممتلكات المنقولة والعقارية»⁽¹⁾.

2- ضريبة الأرض: التي أصبحت موحدة، معلومة المقدار محددة لها أوقات الجباية والتحصيل، تؤخذ على أساس من وحدة المساحة ونوع المحصول والتي كانت مقاديرها مثلاً:⁽²⁾

المساحة	المحصول	الضريبة
الفدان كان يساوي ثلاثة أجرة ⁽¹⁾ وكسر	القمح	12 درهماً
الفدان	الشعير	6 دراهم
الفدان	الكروم	30 درهماً
الفدان	النخيل	24 درهماً
الفدان	القصب	18 درهماً

(1) سير توماس. وأرنولد [الدعوة إلى الإسلام] ص 54 - 58. طبعة القاهرة 1947م.

(2) [الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية] ص 109.

□ ويشهد على هذا التغيير الجذري الذي أحدثه الإسلام ودولته في النظم الضرائبية - ومنها ضريبة الجزية - شهود من أهلها فالأسقف «يوحنا النقيوس» - وهو ثالث رجال الكنيسة الأرثوذكسية، وشاهد العيان على الفتح الإسلامي لمصر - يعتبر هذا الفتح انتقاماً إلهياً من ظلم الرومان، فيقول: «إن الله الذي يصون الحق لم يهمل العالم، وحكم على الظالمين ولم يرحمهم لتجرؤهم عليه، وردهم إلى أيدي الإسماعيليين - [العرب المسلمين] - فنهض المسلمون وحازوا كل مدينة مصر... وكان هرقل حزيناً.. وبأمر الله الذي يأخذ أرواح حكامهم.. مرض هرقل ومات»..

ثم يتحدث النقيوسي عن العدل الإسلامي الذي حل محل الظلم الروماني، فيقول: «وكان عمرو بن العاص يقوى كل يوم في عمله، ويأخذ الضرائب التي حددها، ولم يأخذ شيئاً من مال الكنائس، ولم يرتكب شيئاً ما، سلباً أو نهباً، وحافظ عليها طوال الأيام».

كما يتحدث عن تحرير الفتح الإسلامي للبطرک الوطني «بنيامين» [39هـ - 659م]، الذي ظل هارباً من الرومان ثلاثة عشر عاماً.. وعن تحرير هذا الفتح كنائس الأرثوذكس وأديرتهم من الاغتصاب الروماني.. وكيف استقبل عمرو بن العاص البطرک بنيامين وكرمه.. وكيف زار البطرک الوطني كنائسه وأديرتة المحررة، وخطب فيها، متحدثاً عن العدل الإسلامي الذي حل محل الظلم الروماني، فقال - في «دير مقاريوس» - بالإسكندرية - : «لقد وجدت في الإسكندرية زمن النجاة والطمأنينة اللتين كنت أنشدهما، بعد الاضطهادات والمظالم التي قام بتمثيلها المارقون»⁽²⁾.

□ وبعد شهادة الأسقف يوحنا النقيوس بثلاثة عشر قرناً، يؤكد عليها المؤرخ القبطي «يعقوب نخلة روفيلة» [1847 - 1905م] - في كتاب [تاريخ الأمة القبطية] - فيقول: «ولما ثبت قدم العرب في مصر، شرع عمر بن العاص في تطمين خواطر الأهليين واستمالة قلوبهم إليه واكتساب ثقتهم به، وتقريب سرارة القوم وعقلانهم منه، وإجابة طلباتهم. وأول شيء فعله من

(1) مفرداً «جريب» وهو - في المقاييس - يساوي 3.600 ذراع هاشمية انظر: د. محمد عمارة [قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية] طبعة دار السلام. القاهرة 1430هـ - 2009م.

(2) [تاريخ مصر ليوحنا النقيوسي: رؤية قبطية للفتح الإسلامي] ص 201، 220. ترجمة ودراسة. د. عمر صابر عبد الجليل. طبعة دار عين - القاهرة 2000م.

هذا القبيل: استدعاء «بنيامين» البطرك، الذي اختفى من أيام هرقل ملك الروم، فكتب أماناً وأرسله إلى جميع الجهات يدعو فيه البطرك إلى الحضور، ولا خوف عليه ولا تثريب، ولما حضر وذهب لمقابلته ليشكره على هذا الصنيع، أكرمه، وأظهر له الولاء، وأقسم له بالأمان على نفسه وعلى رعيته، وقربه إليه، وصار يدعو في بعض الأوقات ويستشير في الأحوال المهمة المتعلقة بالبلاد وخيرها، وقد حسب الأقباط هذا الالتفات منة عظيمة وفضلاً جزيلاً لعمره.

واستعان عمرو في تنظيم البلاد بفضلاء القبط وعقلائهم على تنظيم حكومة عادلة تضمن راحة الأهالي، فقسم البلاد إلى أقسام يرأس كل منها حاكم قبطي ينظر في قضايا الناس ويحكم بينهم، ورتب مجالس ابتدائية واستثنائية مؤلفة من أعضاء ذوي نزاهة واستقامة، وعين نواباً من القبط، ومنحهم حق التدخل في القضايا المختصة بالأقباط، وبالحكم فيها بمقتضى شرائعهم الدينية والأهلية: وكانوا بذلك في نوع من الحرية والاستقلال المدني، وهي ميزة كانوا قد جردوا منها في أيام الدولة الرومانية.

وغير شهادة يعقوب نخلة روفيلة على هذا الإصلاح الديني والسياسي والإداري والقضائي الذي أحدثه الفتح الإسلامي.. شهد على الإصلاح المالي الذي طبقه عمرو بن العاص، فقال: «وضرب عمرو بن العاص الخراج على البلاد بطريقة عادلة.. وجعله على أقساط، وفي آجال معينة، حتى لا يتضايق أهل البلاد.

وبالجملة، فإن القبط نالوا في أيام عمرو بن العاص راحة لم يروها من أزمان»⁽¹⁾.

هكذا أحدث الإسلام، والفتح الإسلامي ثورة تحريرية، وإصلاحاً جذرياً في تحرير الأوطان.. والضباط.. والعقائد.. والنظم المالية - ومنها نظام الجزية - التي أصبحت ضريبة زهيدة، بدلاً من الجندية، يدفعها القادرون على حمل السلاح والانخراط في الجيش، مقابل الحماية والأمان الذي توفره الجيوش للأوطان والمواطنين.. وتُعفى من دفعها - كما يقول بطريق إنطاكية «ميخائيل الأكبر» - «أية جماعة مسيحية إذا ما دخلت الجيش الإسلامي».



(1) يعقوب نخلة روفيلة [تاريخ الأمة القبطية] ص 54 - 57. تقديم: د. جودت جبرة. طبعة مؤسسة مار مرقس لدراسة التاريخ. القاهرة 2000م.

ولأن عدل الإسلام كل لا يتجزأ.. فلقد تم تطبيق هذا الإصلاح الإسلامي لنظام الجزية على امتداد البلاد والشعوب التي امتدت إليها الفتوحات الإسلامية..

□ فأبو عبيدة بن الجراح قد فرض هذه الضريبة على من تجب عليهم في مدن الشام التي افتتحها، فلما لاح له أن ميزان القوي بينه وبين الروم البيزنطيين قد مال لصالح العدو، عزم على التراجع، وعند ذلك طلب إلى عماله على البلاد أن يردوا الجزية التي جمعوها إلى من جمعت منهم⁽¹⁾، فهم قد أخذوها «ضريبة جندية» في مقابل حماية دافعيتها من عدوان الأعداء وظلمهم، أما وهم سينسحبون، فلا بد من ردها، لأن جمعها وردها يدور - كمعلول مع العلة في فرضها وجمعها وجوداً وعدمًا.. ولو كانت العلة في وجوبها اختلاف الدين والشرعية، لما وجب ردها، لأن الاختلاف في الدين ليرطراً عليه تغيير.

وفي بلاد كثيرة فتحها المسلمون، وحرروا أهلها من الفرس أو الروم، ولم تقتض ظروف الأمن فيها قصر الجندية على العرب المسلمين، انخرط القادرون على القتال من أبناء هذه البلاد، وهم على دياناتهم الأصلية في الجيش - جيش الدولة الإسلامية - ولم يدفعوا لذلك جزية.. حدث ذلك في:

□ «جرجان»، ونصت على ذلك معاهدة القائد «سويد بن مقرن» مع أهلها إذ جاء فيها: «ومن استعان به منكم فله جزاؤه في معونته عوضاً عن جزائه»⁽²⁾ - أي بدلاً من الجزية.

□ وحدث ذلك مع أهل «أذربيجان»، ونصت عليه معاهدة القائد «عقبة بن فرقذ» - عامل عمر بن الخطاب - مع أهلها، إذ جاء فيها: «.. ومن حُشر - [أي استدعي للقتال] - منهم في سنة وضع عنه جزاء - [الجزية] - تلك السنة»⁽³⁾.

□ وحدث ذلك أيضاً مع أهل «أرمينية»، ونصت عليه معاهدة القائد «سراقة بن عمرو» [30هـ - 650م]، عامل عمر بن الخطاب، مع أهلها، إذ نصت المعاهدة على أن جمع الجزية وإسقاطها مرهون بعدم الاشتراك في الحرب أو الاشتراك فيه، ففيها: «.. على أن يوضع - [يسقط] - الجزاء - [الجزية] - ممن أجاب إلى ذلك الحشر - [الحشد للقتال] -، والحشر عوض

(1) أبو يوسف [كتاب الخراج] ص 139. طبعة القاهرة 1352هـ.

(2) [مجموعة - الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص 326.

(3) المصدر السابق. ص 328.

عن جزائهم - [جزيتهم] - ، ومن استغنى عنه منهم وقعد فعليه مثل ما على أهل أذربيجان من الجزاء - [الجزية] - ..»⁽¹⁾.

□ وحدث ذلك مع الجراجمة - سكان الجرجومة - في شمالي سوريا، بالغرب من إنطاكية، عندما حاربوا، وهم على نصرانيتهم، ومعهم حلفاؤهم وأتباعهم، في جيش المسلمين تحت قيادة «حبيب بن مسلمة الفهري».

□ وعلى النصارى من أهل «حمص»، عندما حاربوا في جيش أبو عبيدة بن الجراح، في موقعة «اليرموك»، ضد الروم البيزنطيين⁽²⁾ .. إلخ.. إلخ.

□ ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً وحسماً ما جاء في مفاوضات «شهر براز» ملك «الباب» مع القائد المسلم «عبد الرحمن بن ربيعة» [32هـ - 652م] عند عقد الصلح بينهما 22هـ، فلقد قال «شهر براز»:

- إنكم قد غلبتم على بلادى وأمتى، فأنا اليوم منكم، ويدي مع أياديكم، وصغوى [ميلي] - معكم.. وجزيتنا إليكم النصر لكم والقيام بما تحبون، فلا تذولنا بالجزية، فتوهنونا لعدوكم»

ولقد استقر الأمر، بعد مشاورة القائد «عبد الرحمن بن ربيعة»، وسراقة بن عمرو [30هـ - 645م] على إجابة مطلب «شهر براز»، حتى ليقول الطبري عن إسقاط الجزية عن الذين انخرطوا في الجندية بالجيش المسلم: «وصار ذلك سنة فيمن كان يحارب العدو من المشركين»⁽³⁾.

فلم تكن الجزية، إذا، ضريبة «دينية» علة وجوبها هي المغايرة في الدين بل كانت «بدلاً من الجندية» عندما اقتضت ضرورات الأمن قصر الجندية على المسلمين، أو عندما رغب أهل البلاد المفتوحة عدم الانخراط فيها، وكلما زالت هذه الضرورة، وكلما تخلفت سقطت هذه

(1) المصدر السابق. ص 339، 340. وانظر كذلك [تاريخ الطبري] ج4 ص 152، 155 طبعة دار المعارف - القاهرة 1970م.

(2) أبو يوسف [كتاب الخراج] ص 138، 139. وانظر كذلك البلاذري [فتوح البلدان] ص 189. تحقيق: د. صلاح الدين المنجد. طبعة القاهرة 1956م.

(3) [تاريخ الطبري] ج4 ص 156.

الضريبة، وقامت المساواة الحققة والحقيقة بين المواطنين، على اختلاف الشرائع والمذاهب والأجناس والأديان..

□ ويدعم هذا المنطق الذي جعل من ضريبة الجزية جزءاً من «السياسة الشرعية» التي تتغير فيها الأحكام، وليست من ثوابت الدين - أي أنها بدل جنديّة، وليست بدلاً من الإيمان بالإسلام - .. يدعم هذا المنطق أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أسقطها عن بني تغلب - وكانوا من نصارى العرب - عندما قيل له: «إن بني تغلب قوم عرب يأنفون من الجزية»⁽¹⁾.. فاستبدل عمر بها ضريبة أخرى..

بل لقد أسقطها قادة عمر وعماله - كما أشرنا - عن ملك «الباب» «شهر براز» - وهو فارسي غير عربي، وعن قومه، وهم أرمن، غير عرب كذلك..

□ وفي الحوار الذي دار بين ربعي بن عامر التميمي وبين «رستم» قائد الفرس في «القادسية» قال ربعي لرستم: اختر واحدة من ثلاث: الإسلام، وندعك وأرضك. أو الجزاء [الجزية] - فتقبل ونكف عنك - [ندافع عنك] - وإن كنت عن نصرنا غنياً تركناك منه أو إن كنت إليه محتاجاً منعناك. أو المنازعة⁽²⁾.

ولقد كان المصريون - في ظل الدولة الأيوبية [567 - 648هـ - 1171 - 1250م] والمملوكية [648 - 922هـ - 1250 - 1517] يفلحون أرض الإقطاعات الحربية الممنوحة للجند الأيوبيين والمماليك بدلاً من الجنديّة⁽³⁾.. وعندما انخرطوا في الجنديّة - في مصر الحديثة - على عهد محمد علي باشا الكبير - كانت «البديلة» مبلغاً من المال في مقابل الإعفاء من الجنديّة، وظل ذلك حتى تقرير التجنيد الإجباري بعد ثورة يوليو 1952م..

(1) أبو عبيد القاسم بن سلام [الأموال] ص 40. وأبو يوسف [كتاب الخراج] ص 120.

(2) الطبري ج 3 ص 520.

(3) المقرئ [الخطط] ج 1. طبعة دار التحرير - القاهرة.

شبهات في الفقه والتاريخ

وإذا كانت هذه حقائق الموقف الإسلامي من ضريبة الجزية.. فكيف شاعت - ولا تزال - في بعض الأوساط الإسلامية مقولة أنها بدل من الإيمان بالإسلام، ومن ثم فإنها دين ثابت غير قابل للتغيير!؟..

إن السبب في ذلك هو انفراد المذهب المالكي بالقول: إن الجزية قد وجبت على أهل الكتاب بدلاً من القتل بسبب الكفر»⁽¹⁾.. وذلك على عكس المذاهب الأخرى التي قال علماءها: «إنها قد وجبت بدلاً من النصرة والجهاد»⁽²⁾ ولعل السبب وراء القول بأنها «بدلاً من الإيمان بالإسلام» هو تلك الرواية التاريخية التي تقول: «إن رسول الله ﷺ قد جرت كتبه إلى الملوك وغيرهم، يدعوهم إلى الإسلام فإن أبوا فالجزية، وبذلك كان يوصي أمراء وجيوشه وسراياه»⁽³⁾.

لكن هذه الرواية التاريخية تحتاج إلى مراجعة وتحقيق..

□ ذلك أن كتب رسول الله ﷺ قد أرسلت إلى ملوك ورؤساء لم تكن بلادهم قد فتحت، ولا تم التصالح معها ومع أهلها، حتى تكون ضريبة الجزية واردة في الحديث إليهم يومها..

□ كما أن هذه الرسائل قد أرسلت 7هـ.. أي قبل نزول آية الجزية بسنوات..

□ وفوق هذا، فإننا - في تحقيق هذه الرواية التاريخية ونقدها - إذا عدنا إلى نصوص من رسائل رسول الله ﷺ إلى هؤلاء الملوك والرؤساء، فإننا سنجد:

1- قوله للنجاشي - ملك الحبشة -: «أسلم أنت.. وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له، والموالة على طاعته، وأن تتبعني، وتؤمن بالذي جاءني، فإني رسول الله».

(1) القرطبي [الجامع لأحكام القرآن] ج8 ص113.

(2) المصدر السابق. ج8 ص114.

(3) أبو عبيد القاسم بن سلام [الأموال] ص29.

وفي صورة أخرى من هذه الرسالة: «فإني أدعوك بدعاية الإسلام.. فإن أبيت فعليك إثم النصرارى من قومك»⁽¹⁾.

ولا ذكر في أي منهما الجزية.

2- كما سنجد في رسالته ﷺ إلى هرقل - عظيم الروم -: «سلام على من اتبع الهدى.. أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فعليك إثم الأريسيين»⁽²⁾.
ولا ذكر فيها للجزية..

3- وسنجد في رسالته ﷺ إلى كسرى برويز - عظيم فارس: «أسلم تسلم، فإن أبيت فإن إثم المجوس عليك»⁽³⁾.
ولا ذكر فيها للجزية..

4- وسنجد في رسالته ﷺ إلى المقوقس - عظيم القبط -: «سلام على من اتبع الهدى، أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، يؤتك الله أجرك مرتين، فإن توليت فعليك إثم القبط»⁽⁴⁾.
ولا ذكر فيها للجزية..

□ أما الرسالة التي ورد فيها ذكر الجزية - والتي كانت المصدر في القول بأن الجزية بدلاً من الإيمان، وأن التخيير كان بين الإسلام وبينها - فهي صورة أخرى من الرسالة التي أرسلت إلى هرقل - عظيم الروم - وفيها: «.. فإن لم تدخل في الإسلام فأعط الجزية، فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: 29]⁽⁵⁾.

(1) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة] ص 43، 44، 46.

(2) المصدر السابق. ص 50.

(3) المصدر السابق ص 76.

(4) المصدر السابق. ص 72.

(5) المصدر السابق. ص 50، 51. [ونحن نلاحظ أن نص هذه الرسالة قد أحدث تحريفاً في الآية القرآنية! - فكلمة [قاتلوا] جاءت فيها: [وقاتلوا] - الأمر الذي يؤكد أن هذا النص قد أصابه التحريف] - .

ونحن نعتقد أن هذه الصورة من هذه الرسالة قد أصابها التحريف، لأن رسالة رسول الله ﷺ إلى هرقل - وكل الملوك والرؤساء - كانت في السنة السابعة من الهجرة، بينما آية الجزية لم تنزل إلا في السنة العاشرة من الهجرة.. كما كانت غزواته ﷺ وسراياه سابقة على نزول آية الجزية.

وبذلك إنهاء سند القول بأن الجزية إنما كانت بدلاً من الإيمان بالإسلام - وثبت أنها ترتيب من تراتيب السياسة الشرعية، شرعت بدلاً من الجندية وحمل السلاح، في البلاد التي فتحت وأصبحت جزءاً من الدولة الإسلامية، ومن ثم فإنها من متغيرات السياسة الشرعية، وليست من ثوابت الدين.



وأخيراً..

فإننا عندما نتأمل الآية القرآنية التي شرعت الجزية، وانفردت بذكر مصطلحها في القرآن الكريم وهي: ﴿ قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: 29] - .. عندما نتأمل هذه الآية نجدها تتحدث عن قوم جمعوا مجموعة من الصفات.. فهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله، من الخير والشر والحلال والحرام، ولا يتدينون بالدين الحق، أي بدين التوحيد.. وفي ذات الوقت هم من أهل الكتاب.. فهم طائفة من أهل الكتاب، وليسوا هم صنف أهل الكتاب وجنسهم، وهم قد اجتمعت فيهم كل هذه الصفات، التي عطف بحرف العطف - «الواو» - وهي صفات لا تجتمع ولا تنطبق على جنس أهل الكتاب.. الأمر الذي يرشح - انطلاقاً من مناسبة نزول الآية - غزوة تبوك - ضد الروم - أنها نزلت في هذا الصنف من أهل الكتاب، الذين كانوا يمارسون القهر والاضطهاد للأريوسيين - النصاري الموحدين - ولعموم مذاهب النصرانية الشرقية.. وذلك فضلاً عن قهرهم الحضاري للشرق على امتداد عشرة قرون سبقت ظهور الإسلام، وعندما تمت للعرب فتوحاتهم ضد هؤلاء الروم، كانوا يميزون بينهم وبين المسيحيين الشرقيين.. حدث ذلك في مصر وفي الشام.. فلقد انتصر الفتح الإسلامي لمصر للأرثوذكسيين على الملكانيين..

وفي القدس - عندما فتحت 15هـ انتصر عمر بن الخطاب - في العهدة العمرية - للمسيحيين العرب على الروم المستعمرين، حتى لقد تم الاتفاق على ألا يسكن القدس أحد من «الروم أو اللصوص»!!

ثم لتذكر - ما سبق أن أوردناه من أن هذه الآية - آية الجزية - قد نزلت عقب الآية التي شرعت لمنع المشركين من الحج إلى بيت الله الحرام، مع ما كانوا يجلبونه لمكة من أموال وتجارات.. فهي تبشرهم بالبدل، ترضية وبعثاً للآمال.. ولقد رضي المسلمون بما اختاره لهم الله - سبحانه وتعالى - حتى مع انقضاء الغزوة دون قتال، ودون جزية أيضاً.



وحتى في العصر الحديث

هكذا ظلت الجزية - في التاريخ الإسلامي - ضريبة يدفعها القادرون على حمل السلاح، إذا هم لم يرغبوا في دفع ضريبة الجندية.. فإن هم انخرطوا في سلك الجندية سقطت عنهم هذه الضريبة.. وذلك بشهادة التاريخ، وشهادة البطرك «ميخائيل الأكبر» بطريرك إنطاكية، الذي قال: «إنها فرضت على القادرين الذكور مقابل الخدمة العسكرية التي كانوا يطالبون بأدائها لو كانوا مسلمين. ومن الواضح أن أية جماعة مسيحية كانت تعفي من أداء هذه الضريبة إذا ما دخلت في الجيش الإسلامي.. وكان على هؤلاء الذين يتحولون إلى الإسلام أن يؤدوا، بدلاً من الجزية، الصدقات الشرعية، وهي الزكاة التي كانت تفرض سنوياً على معظم أنواع الممتلكات المنقولة والعقارية»⁽¹⁾.

بل لقد دفع المسلمون هذه الضريبة - ضريبة الجندية - باسم «البديلة».. وأعفي منها الذين انخرطوا في سلك الجندية، كتابيين كانوا أو مسلمين -.

□ وإذا كان الطبري [224 - 310هـ - 839 - 923] قد قال عن إعفاء غير المسلمين من الجزية، إذا هم انخرطوا في سلك الجندية: «.. وصار ذلك سنة فيمن كان يحارب العدو من المشركين»⁽²⁾... فلقد شهدنا هذه السنة متبعة في الدولة العثمانية، التي كان قطاع كبير من قوة أسطولها من المسيحيين - ضباطاً وجنوداً - يتقاضون - مثل المسلمين - راتباً من الدولة الإسلامية.

□ وفي مصر، على عهد الخديوي سعيد [1237 - 1279هـ - 1822 - 1863م] تقرر - 1855م - إلغاء الجزية عندما تقرر المساواة بين النصارى والمسلمين في قواعد الجندية..

□ وفي العام التالي - 1856م - تقرر ذلك في عموم الدولة العثمانية، عندما أصدر السلطان عبد المجيد خان [1237 - 1277هـ] «القانون الشريف» - المعروف «بالخط الهمايوني» - في 11 جمادى الآخرة 1272هـ - 18 فبراير 1856م - والذي نص على «أن مساواة الخراج تستوجب مساواة سائر التكاليف، والمساواة في الحقوق تستدعي المساواة في الوظائف، فالمسيحيون

(1) سير توماس أرنولد [الدعوة إلى الإسلام] ص 54 - 58.

(2) [تاريخ الطبري] ج4 ص156.

وسائر التبعة غير المسلمة يسحبون نمرة قرعة مثل المسلمين، ويجبرون على الانقياد للقرار الصادر أخيراً، وتجري عليهم أحكام المعافاة من الخدمة العسكرية بتقديم البدل الشخصي أو النقدي»⁽¹⁾.



تلك هي حقيقة الجزية في تاريخ الإسلام.. تحولت في ظلاله من ضريبة عامة تفرض على كل المغايرين للحكام في العرق أو الدين، إلى بدل جندي، يدفعها القادرون على حمل السلاح إذا رغبوا في المعافاة من الجندية.. فلما تقرر التجنيد الإجباري على سائر المواطنين في القرن التاسع عشر، ألغيت هذه الجزية، وطويت صفحاتها بانتفاء الدواعي التي اقتضتها في تاريخ الإسلام. وشهد على ذلك علماء الأمة، جيلاً بعد جيل، دون اعتراض فتحقق - في إلغائها «الإجماع» - الذي هو المصدر الثالث من مصادر التشريع في الإسلام.. وهو «إجماع» استند إلى سنة رسول الله ﷺ التي طبقها في المصالحة مع نصارى نجران.. والتي شهدنا تطبيقاتها في معاهدات الصلح إبان فتوحات الإسلام.



(1) محمد بك فريد [تاريخ الدولة العلية العثمانية] ص 256 - 260. طبعة القاهرة - الأولى -.

الخيانتة

الخيانة

في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، فوجئ الكثيرون باصطفاف عدد من الأنظمة العربية والكتاب العرب مع إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية!.. الأمر الذي استدعى وصف هؤلاء - ولأول مرة في أدبنا السياسي - «بالصهاينة العرب»!.. فغدت لدينا - ولأول مرة - «صهيونية عربية» تقارب «الصهيونية المسيحية»، التي نشأت في صفوف البروتستانتية الغربية، والتي لعبت دورًا سياسيًا ودينيًا كبيرًا في إقامة ودعم الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

لقد فوجئ الكثيرون ودهشوا من موقف هؤلاء «الصهاينة العرب» - الشاذ والغريب - إلى الحد الذي كادت فيه «الدهشة» أن تحجب الوعي بهذه «الظاهرة» الشاذة. وهو الوعي الذي يثبت الحقيقة التي تقول: إنه كما أن للبطولات الوطنية وللجهاد والمجاهدين جذورًا وتواريخ، فإن للخيانات - كذلك - جذورًا وتواريخًا!

□ ولعل أقدم الخيانات التي سجلها التاريخ كانت تلك التي اقترفها «أبو رغال»: قسي بن منبه بن النبيت بن يقدم [نحو 50 ق.هـ - 575 م] - من أهل الطائف - في ديار ثقيف - فيان زحف جيش «أبرهة الحبشي» [53 ق.هـ - 571 م] على مكة لهدم الكعبة، وقطع الطريق على النهوض العربي - الذي أطل زمانه - وفي ظل إجماع عربي ضد غزوة الفيل، التي كانت تتعرض أثناء سيرها من اليمن إلى مكة - لإغارات القبائل العربية، زينت الخيانة «لأبي رغال» الخروج على الإجماع العربي، فتطوع ليكون دليلًا لجيش الأعداء، يقودهم إلى «احتلال مكة» وهدم بيت الله الحرام.

ولقد ظلت الذاكرة العربية واعية ببشاعة هذه الخيانة، حتى إن قبر أبي رغال هذا - بين مكة والطائف - يرميه المارة بالحجارة منذ ما قبل الإسلام وحتى هذه اللحظات، كما يرمي المسلمون الشيطان بالجمرات في موسم الحج من كل عام!.

ولقد مر الرسول ﷺ بقبر أبي رغال هذا، فرجمه، وأمر بجمه، فأصبح ذلك سنة، سجلها الشعر العربي في قول «جرير» [28 - 110هـ - 640 - 728م]:

إذا مات الفرزدق فارجموه كما ترمون قبر أبي رغال

وقبل جرير والفرزدق [29 - 110هـ - 640 - 728م] هجا شاعر النبوة حسان بن ثابت [54هـ - 674م] ثقيف - قبل إسلامها - فقال:

إذا التقي فآخركم فقولوا هلم نعد شأن أبي رغال

ولقد هدد عمر بن الخطاب الشاعر الثقيفي غيلان بن سلمة - [23هـ - 644م] فقال له: «لئن لم ترجع إلى مالك لأرجمن قبرك كما يرجم قبر أبي رغال»⁽¹⁾.

□ وبعد ظهور الإسلام، وقيام دولته في المدينة المنورة، سجل التاريخ العديد من الخيانات: يهود خيبر - الذين عاهدوا الرسول ﷺ والمؤمنين على أن يكونوا جزءاً من أمة السياسية ورعية الدولة، يحمون المدينة مع المؤمنين، ويحاربون معاً ويسالمون معاً.. إذا بهم يخونون العهد، بل ويخونون التوحيد الذي يؤمنون به، ويذهبون إلى مشركي قريش، يحرضونهم على قتال المسلمين، ويتعهدون لهم بتمويل هذه الحرب. ويقولون للمشركين: «إننا سنكون معكم حتى نستأصل محمداً» والذين آمنوا معه!.. بل ويقولون لعبد الأوثان: «إن دينكم خير من دين محمد، فأنتم أولي بالحق منه»!

□ وفي غزوة الخندق - ذي الحجة سنة 5هـ - التي اجتمعت فيها قوى الشرك على إبادة المسلمين ودولتهم - تعهد يهود خيبر لمشركي غطفان بثمار سنة كاملة من مزارعهم وحدائقهم لقاء اشتراكهم مع قريش في غزو المدينة المنورة، وشارك بعض زعماء يهود خيبر وبنو النضير في هذه الحرب.. ونقض زعيم يهود بني قريظة «كعب بن أسد» عهده مع الرسول ﷺ، وفتح للمشركين ثغرة في الحصار، عندما بلغ الحصار الذروة، وزاغت الأبصار، وبلغت القلوب الحناجر، وابتلي المؤمنون وزلزلوا زلزالاً شديداً!.

(1) الزركلي - خير الدين [الأعلام] طبعة بيروت.

□ وعلى درب هذه الخيانات سار المنافقون - من أهل المدينة - الذين مردوا على النفاق.. فأشاعوا الهزيمة النفسية إبان الحصار، وخذلوا عن الإسهام في الدفاع عن المدينة، قائلين - كذبًا -: ﴿لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرَابُ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: 8] - مهددين بتقويض الدولة الإسلامية، وإجلاء المؤمنين عن وطنهم:

□ وعندما زحف الصليبيون على المشرق العربي، واقتحموا القدس (492هـ - 1099م) وذبحوا وأحرقوا وأغرقوا سبعين ألفًا من أهل المدينة المقدسة، وحولوا المسجد الأقصى إلى كنيس لاتيني واصطبل للخيول ومخزن للأسلحة!، ظهرت قرون الخيانة، في صفوف قطاعات من المسيحيين الشرقيين، فنقضوا عهدهم مع الأمة والدولة، وشاركوا الصليبيين في الأفراح!.. وسجل هذه الخيانة. مؤرخ الحروب الصليبية «مكسيموس مونروند» في كتابه [تاريخ الحروب المقدسة في الشرق المدعوة حرب الصليب] فقال: «إن أخبار الانتصارات التي فاز بها الصليبيون قد انتشرت بسرعة في الجهات القريبة إلى القدس.. فجاء المسيحيون متقاطرين جموعًا غفيرة إلى أورشليم، من أنطاكية ومن الرها ومن ترسوس ومن كبادوكيا ومن ليليكيا ومن بين النهرين ومن سائر أقاليم سوريا.. والجميع حاصلون على فرح عام، يقدمون الشكر لله، والثناء على شجاعة الصليبيين وانتصاراتهم كجنود ليسوع المسيح، الذين أنقذوا قبر ابن الله، مخلص العالم، من أيدي غير المؤمنين». [أي المسلمين]! (1).

□ وإبان الصراع الطويل بين دول الفروسية الإسلامية - وبين الكيانات الصليبية، تحالفت قطاعات من الدولة الفاطمية مع الصليبيين ضد الجيوش الإسلامية - التي قادها أسد الدين شيركوه [564هـ - 1169م] وصلاح الدين الأيوبي [532 - 589هـ - 1137 - 1193م] - والتي جاءت لرفع التهديد الصليبي عن مصر والقاهرة - فتحالف الوزير الفاطمي «شاور» [564هـ - 1169م] مع الفرنجة الصليبيين - الذين سماهم «الفرج»!.. وعقد معهم معاهدة دفعت مصر بموجبها الجزية للجيوش الصليبية، التي عسكرت حامية منها على أبواب القاهرة، وبيدها مفاتيح أبواب العاصمة!.

(1) [تاريخ الحروب المقدسة في الشرق المدعوة حرب الصليب] المجلد الأول ص 180، 181 - ترجمة: مكسيموس مظلوم. طبعة أورشليم 1865م.

□ وإبان سقوط الدولة الفاطمية - التي مكن ضعفها للغزوة الصليبية - وإعداد صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس وفلسطين من الصليبيين، تحالف أركان هذه الدولة الفاطمية المنهارة - مرة أخرى - مع الصليبيين، ضد صلاح الدين الأيوبي.. وضبط صلاح الدين المراسلات بين «جوهرة الخصى» - مؤتمن الخلافة الفاطمية - وبين الصليبيين، فحاكمه، وأعدمه سنة 564هـ - 1169م، وهزم جنده ومؤيديه.

□ وعندما انحاز سلطان دمشق الصالح إسماعيل [635هـ - 1237م] إلى الصليبيين وتنازل لهم عن عدد من الحصون والمدن الإسلامية، كي يؤيدوه في صراعه ضد أخيه سلطان مصر الملك الكامل [576 - 635هـ - 1180 - 1238م].. وأباح للصليبيين شراء السلاح من أسواق دمشق.. غضب سلطان العلماء العز بن عبد السلام [577 - 660هـ - 1181 - 1262م] لهذه الخيانات.. ولما سأله تجار السلاح بدمشق: هل يبيعون السلاح للصليبيين؟ - وليس لهم مورد رزق غير تجارة السلاح؟! -.. صعد العز منبر الجامع الأموي يوم الجمعة، وأفتى بتحريم بيع السلاح للأعداء، ولم يدع للسلطان يومها - كما هي العادة - بل دعا عليه في عبارة واضحة قال فيها: «اللهم أبرم لهذه الأمة إبرام رشد، يعز فيه أولياؤك، ويذل فيه أعداؤك، ويعمل فيه بطاعتك وينهي فيه عن معصيتك» - والمصلون - بمن فيهم تجار السلاح - يهدرون خلف سلطان العلماء بقولهم: آمين!⁽¹⁾.

ولم يأبه العز بن عبد السلام بعزل السلطان له عن الخطابه.. فاعتقله السلطان.. واعتقل معه الفقيه المالكي أبو عمرو بن الحاجب [647هـ - 1249م] - ثم أفرج عن العز، وحددت إقامته ببيته، ومنعه من لقاء أحد سوى الطبيب والحلاق، ومن الخروج إلا لصلاة الجمعة أو الحمام!.. فقرر الرحيل - مع ابن الحاجب - إلى مصر، فاعتقله السلطان - ثانية - بالقدس - وظل معتقلاً فيها حتى حرره جيش الملك الكامل، وهو زاحف لتحرير دمشق والشام من حكم الخيانة الممالي للصليبيين.. فذهب العز إلى مصر، وعاش آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، محرّضاً على قتال الصليبيين والتتار في ظل حكم الأيوبيين والمماليك - وتوجه التاريخ الإسلامي سلطناً للعلماء، بينما ذهبت الخيانة ورموزها إلى مزبلة التاريخ!.

(1) السبكي [طبقات الشافعية الكبرى] ص 100، 101. طبعة القاهرة الأولى.

□ وفي سنة 656هـ - 1258م لعبت خيانة الوزير ابن العلقمي [593 - 656هـ - 1197 - 1258م] وشيعته الدور الأكبر في تمكين التتار من دمار بغداد المشرق الإسلامي والعربي، على النحو الذي ذهب مثلاً في تاريخ الإبادة والدمار - فسقطت الخلافة العباسية، ودمرت الكنوز الفكرية والحضارية ببغداد، وقتل من أهلها أكثر من ثمانمائة ألف - بمن فيهم الخليفة وأركان دولته - .. حتى وصف ابن كثير [701 - 774هـ - 1302 - 1373م] حال الناس من الذين نجوا من المذبحة، وخرجوا من الأقبية « كأنهم الموق إذا نبشوا قبورهم، وقد أنكر بعضهم بعضاً، فلا يعرف الوالد ولده ولا الأخ أخاه، وأخذهم الوباء الشديد، ففتفانوا ولحقوا بمن سبقهم من القتل! »⁽¹⁾

□ وفي ظل الاحتلال التتري لدمشق سنة 658هـ - 1260م دفعت الخيانة قطاعات من النصاري للانحياز إلى التتار.. ووصف المقرئزي [766 - 845هـ - 1365 - 1441م] هذه الخيانة فقال: « لقد استطال النصاري بدمشق على المسلمين. وأحضروا فرماناً من هولاكو بالاعتناء بأمرهم، وإقامة دينهم، فتظاهروا بالخمير في نهار رمضان، ورشوه على ثياب المسلمين في الطرقات، وصبوه على أبواب المساجد، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم، وأهانوا من امتنع من القيام للصليب، وصاروا يهتفون في الشوارع: « ظهر الدين الصحيح دين المسيح! ». وخرّبوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم! »⁽²⁾.

الأمر الذي أحدث ردة فعل عنيفة معادية لهم بعد هزيمة التتار في عين جالوت [658هـ - 1260م].

□ وبعد إسقاط غرناطة - بالأندلس - [897هـ - 1492م]، انطلقت غزوة صليبية جديدة، قادها البرتغالي فاسكو دي جاما [1469 - 1524م] رافعة شعار: « التوابل والمسيح! » - أي ثروات الشرق وتجارته الدولية. وتنصير المسلمين!..

وكانت الدولة العثمانية قد شرعت في الزحف على البلقان ووسط أوروبا، لتخفيف الضغط

(1) [تهذيب البداية والنهاية] ج 4 ص 305، 307. طبعة دار الفكر العربي - القاهرة 2006م.

(2) [كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك] ج 1 ق، ص 422، 432. تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة - طبعة القاهرة 1956م.

الصلبي على المسلمين في غربي أوروبا.. فخرجت الدولة الصفوية الفارسية، بقيادة الشاه إسماعيل الصفوي [907 - 930 هـ - 1502 - 1524 م] عن الولاء للأمة، وتحالفت مع الصليبيين البرتغاليين، فغزت العراق والحدود الشرقية للدولة العثمانية - الأمر الذي اضطر الجيوش العثمانية إلى الانسحاب من على أسوار فينا [935 هـ - 1529 م] وتكررت هذه الخيانة الصفوية على عهد الشاه الصفوي نادرشاه [1148 - 1160 هـ - 1736 - 1747 م] الأمر الذي اضطر الجيوش العثمانية. إلى الانسحاب - مرة ثانية - من على أسوار فينا [1049 هـ - 1669 م]!

ولقد لعبت الأقلية الأردنية أدواراً مهمة في إقامة الحلف غير المقدس بين الغرب الصليبي وبين الصفويين.. فشاركت إنجلترا في تطوير المدافع الصفوية، وتم إنقاذ أوروبا - بفضل هذه الخيانات - من الفتح العثماني.. حتى لقد كتب أحد المستشرقين البلجيكي فقال: «إنه لولا الصفويون لكنا نقرأ القرآن في بلجيكا»!

□ وفي العصر الحديث: أعلن بونابرت [1769 - 1821 م] وهو في طريقه من مرسيليا إلى الإسكندرية - لغزو مصر والشرق [1213 هـ - 1798 م] أنه سيجد عشرين ألفاً من أبناء الأقليات المسيحية، ليكونوا أعواناً له على بناء إمبراطوريته الاستعمارية..

ولقد نجحت الحملة الفرنسية في إيقاع قطاعات من الأقباط الأرثوذكس في شرك الخيانة، فآلف المعلم يعقوب حنا [1745 - 1801 م] - الذي يسميه الجبرتي [1167 - 1237 هـ - 1754 - 1822 م] «يعقوب العين»!.. ألف «فيلقا قبطياً» ضم ألفين من شباب الأقباط، تزيوا بزي الجيش الفرنسي، وشاركوا جيش الاحتلال في غزو المدن والقرى، وفي قهر المصريين وسجن شيوخ الأزهر الشريف، وتعذيب القيادات الوطنية - حتى بلغ الأمر إلى أن عهد الجنرال كليبر [1753 - 1800 م] - الذي خلف بونابرت في قيادة الحملة - إلى المعلم يعقوب - كما يقول الجبرتي - «أن يفعل بالمسلمين ما يشاء!.. فتطاول النصارى، من القبط ونصارى الشوام، على المسلمين بالسب والضرب، ونالوا منهم أغراضهم، وأظهروا حقدهم، ولر يبقوا للصلح مكاناً، كما صرحوا بانقضاء ملة المسلمين وأيام الموحدين»⁽¹⁾.

و يصف الجبرتي استفزاز النصارى واليهود للمسلمين - تحت حماية حراب الفرنسيين -

(1) [عجائب الآثار في التراجم والأخبار] ج 5 ص 134، 136، طبعة القاهرة 1965 م.

فيقول: «فترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والأروام واليهود، فركبوا الخيول، وتقلدوا السيوف بسبب خدمتهم للفرنسيين، ومشوا بالخيول، وتلفظوا بفاحش القول، واستذلوا المسلمين، مع عدم اعتبارهم للدين، إلى غير ذلك مما لا يحيط به الحساب، ولا يسطر في كتاب. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»⁽¹⁾.

بل لقد احتفلوا بانتصارات بونابرت على أهل غزة [1213هـ - 1799م].. وكما يقول الجبرتي: «.. فأظهر النصارى الفرح والسرور، في الأسواق والدور، وأولموا في بيوتهم الولائم، وغيروا الملابس والعمائم، وتجمعوا للهو والخلاعة، وزادوا في الشناعة»⁽²⁾.

وفي ذكرى قرنين على هذه الحملة الفرنسية - التي قتلت سُبُع الشعب المصري - 300.000 من شعب كان تعداده أقل من ثلاثة ملايين - 1997م - احتفل أحفاد بونابرت، من الحداثيين والفرنكفونيين وسواقط العلمانيين المصريين - مع فرنسا عامين كاملين بذكرى هذه الغزوة.. احتفلوا بالاحتلال بدلاً من الاحتفال بالاستقلال!.



هكذا رصدت الذاكرة التاريخية هذه النتوءات الشاذة لهذه الخيانات عبر مراحل التاريخ.. مؤكدة على النهايات البائسة لأصحاب هذه الخيانات، كسنة من سنن التاريخ التي لا تبديل لها ولا تحويل.

□ فأبو رغال - الجد الأعلى للصهاينة العرب - قد هلك مع هلاك جيش أبرهة.. ولا يزال قبره يرجم حتى اليوم - وسيظل كذلك - إعلاناً عن مصير الخيانات والخونة - في كل زمان ومكان.. بينما ظلت مكة، وبيت الله الحرام.. مركز إشعاع للدين الإلهي الذي شملت أنواره العالمين.

□ ويهود خيبر وبني قريظة وبني النضير، هزموا شر هزيمة مع مشركي قريش، وتم تطهير شبه الجزيرة العربية من رجسهم، إعلاناً عن انتصار الإسلام وأمتة وحضارته.. وخرجت الجيوش الإسلامية لتطهر الشرق من القهر الحضاري الذي صنعه الرومان والفرس بشعوب الشرق لأكثر من عشرة قرون.

(1) [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين] ص 112 طبعة القاهرة 1969م.

(2) المصدر السابق. ص 117.

□ ولم يبق من نفاق المنافقين - الذين مردوا على النفاق - إلا مكانهم في الدرك الأسفل من النار..

□ ولقد حاقت الهزيمة بالخونة الذين انحازوا للصليبيين والتتار.. فأحفاد الصليبيين يشكون اليوم من أن الإسلام يفتح أوروبا فتحاً جديداً، ويتمدد في الفراغ الديني الذي صنعه الكنائس التي سبق وشتت حروبها الصليبية على الشرق الإسلامي.. أما التتار، فلقد دخلوا في الإسلام، وتحولوا - كأهل سنة - إلى شوكة في جنب أعداء الإسلام، بعد أن أرادت الخيانة لهم أن يكونوا شوكة في جنب أهل السنة والجماعة!

□ ولقد لقي الخونة من نصارى دمشق، الذين استنصروا بالتتار - عقابهم على خيانتهم، على يدي السلطان قطز [658هـ - 1260م] عقب انتصاره في عين جالوت.

□ وانتصرت الدولة العثمانية، وحمّت الشرق من غزو الصليبيين البرتغاليين، وقامت سداً منيعاً آخر الغزو الغربي للشرق عدة قرون.. كما أقامت في أوروبا دولاً إسلامية وأقليات إسلامية.. بينما ذهب الذين خانوها إلى مزبلة التاريخ!

□ وعقب كل خيانة من هذه الخيانات، التي مثلت بقعاً سوداء في صفحات التاريخ، كانت الأمة تنهض فتستأنف مسيرتها الحضارية.. معلنة مضاء سنة الله في سير التاريخ: ﴿فَأَمَّا الزُّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: 17].

وهي ذات السنة التي نراها الآن على أرض فلسطين.. عندما تبهر انتصارات المقاومة وصلابتها حتى الكثيرين من أعدائها.. وعندما يجلل الخزي والعار «الصهاينة العرب»، الذين سقطوا في شراك العنصرية الصهيونية التي مثلت وتمثل صفحة سوداء في الواقع الذين نعيش فيه..

إن الكيان الصهيوني لم يبلغ ما بلغته الكيانات الصليبية - في العمر والاتساع - وإن المصير الذي انتهت إليه هذه الكيانات الصليبية، مع الخيانات التي انحازت إليها.. هو نفس مصير هذا الكيان، مع الصهاينة العرب، الذين أيّدوه وانحازوا إليه ضد المقاومة الباسلة على أرض فلسطين.

إنها سنة الله في سير التاريخ، عبر الزمان والمكان.

الدارونية في ميزان الإسلام

الدارونية في ميزان الإسلام

محاولة لتوظيف العلم في خدمة الإلحاد!

لقد مثلت الكنيسة الغربية - ولاهوتها اللا علمي واللاعقلاني - جناية على البحث العلمي في الحضارة الأوروبية؛ ذلك أنها قد نظرت إلى «الطبيعة» والعالم باعتباره «دنساً»، في مقابل «الإنجيل» الذي هو «المقدس».. وبما أن مملكة المسيح - في ذلك اللاهوت - ليست في هذا «العالم»، فإن التجربة والبحث في هذا العالم وأسراره قد أصبح محرماً ومجرماً، يفضي بأصحابه الذين يطلبون العلم ويبحثون عنه في «الطبيعة» و«العالم»، وليس في «الإنجيل»، إلا الإحراق والإغراق والإعدام على «الخازوق المقدس» بواسطة محاكم التفتيش!

ولهذه الحقيقة المساوية لم تعرف أوروبا المسيحية أول فلكي إلا في القرن السادس عشر الميلادي - كوبرنيكوس [1473 - 1543م] - أي بعد ثلاثة عشر قرناً من تدين أوروبا بالنصرانية!

وحتى الكتاب الذي ألفه «كوبرنيكوس» لم تسمح الكنيسة بنشره إلا في القرن الثامن عشر للميلاد! على حين عرفت الحضارة الإسلامية الإبداع في العلوم الطبيعية مع الإبداع في العلوم الشرعية والإنسانية في القرن الهجري الأول!!⁽¹⁾

ولهذا الموقف الكنسي واللاهوتي - المعادي للعلم الطبيعي والمنهج التجريبي - جاء العلم الطبيعي الأوروبي - في النهضة الأوروبية الحديثة - ثورة على النصرانية ولاهوتها الكنسي..

(1) انظر كتابنا «الإسلام في عيون غربية» ص 17 - 39. طبعة دار الشروق. القاهرة سنة 1425هـ، سنة 2005م.

جاء - في مجمله - علمًا ماديًا، يعلن أصحابه «موت الإله»! ويؤسسون للفلسفة المادية في النظر إلى الكون والحياة!

وانطلاقًا من هذه الفلسفة المادية كان التوظيف الغربي لنظرية النشوء والارتقاء التي اشتهر بها «داروين» [1809 - 1882م] والتي سبق إليها وأسهم فيها علماء الطبيعة: الألماني «لامارك» [1744 - 1829م] والإنجليزي «والاس» [1823 - 1913م] والألماني «إرنست هزلي» [1834 - 1919م] كان التوظيف لهذه النظرية في نقض الدين والتدين، وإنكار التصور الديني لقصة الخلق الإلهي للإنسان والأحياء..

فهذه النظرية - الداروينية - تقوم على قوائم ثلاث:

1- التوالد الذاتي:

الذي بدأت به الحياة على هذا الكوكب.. وليس بالخلق الإلهي لنسمة الحياة والأحياء.

2- التنازع للبقاء:

الذي يفصح عن فلسفة الصراع والقوة التي تمثل الروح السارية في الحضارة المادية الغربية.. والتي تؤسس - وتبرر - للعلاقات الصراعية مع الآخرين في عوالم الأحياء والطبقات والحضارات!

3- الانتخاب الطبيعي:

الذي هو في هذه النظرية الثمرة الطبيعية لتنازع البقاء؛ لأن الأقوى هو الأصلح، ومن ثم فهو الأحق بالبقاء!.

وهكذا أصبحت هذه النظرية - الداروينية - سلاحًا بيد المادية والإلحاد.. ومحاولة «علمية» لتأسيس هذا الإلحاد على أساس من «العلم» الطبيعي.. والحفريات! حتى لقد قال «إرنست هيجل»: «من ذا الذي يعرف هذا كله، ويعلم بنتائج علم طبقات الأرض وعلم الحفريات، ولا يقول إن هذا يذهب بأسطورة الدين في مسألة الخلق؟ ذلك لأن ما جاء به العلم يناقض أشد المناقضة رواية موسى في الخلق، ويعارض غير هذه من المعتقدات التي روتها التوراة.. والتي لا تزال تسكن أدمغة نشئنا.. تلك التصورات الصببانية التي تجعل للعالم إلهًا،

هو الواجب الوجود، والخالق والمدبر لكل شيء، وما إلى ذلك من الصفات التي لا تتفق مع ما جاءنا به العلم الحديث في القرن التاسع عشر.. إن هذه النظرية ترمي إلى ألا تترك من بناء الدين حجرًا على حجر»!!⁽¹⁾

وفي الإطار العربي والإسلامي كان المفكر الماروني - المادي - شبلي شميل [1860 - 1917م] أبرز الذين توفروا على نقل الدارونية إلى اللغة العربية.. والدفاع عنها.. والدعوة إلى تبني فلسفتها في نشأة الحياة والأحياء، بدلاً من فلسفة الإيمان الديني في هذا الميدان..

ويومئذ تخلق في الفكر العربي والإسلامي - إزاء الدارونية - تياران رئيسيان:

الأول: سلم بعلميتها، فأخذ يبحث عن التوفيق بينها وبين الإسلام.. ودعا إلى «أن نعلم إلى آيات القرآن ونجتهد في فهمها بدون وساطة أولئك المفسرين الذين لا يحجمون عن تغيير المعنى وفق آرائهم»!

وتساءل أصحاب هذا الاتجاه:

«هل ينص القرآن على أن الإنسان خلق من الطين مباشرة أي بدون أن يمر على حالات دنيئة أخرى كالتي تذكرها نظرية التطور؟

إن كان الأمر كذلك، فالتناقض صريح بين الاثنين، وإلا فلا علاقة بينهما، إذ إن نظرية التطور لم تحاول مطلقاً أن تنفي وجود قوة أزلية خالقة للكون».⁽²⁾

وعلى هذا الدرب - درب محاولة التوفيق بين نظرية التطور والقرآن - ذهب كاتب آخر إلى الآية القرآنية: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: 1] فاختار تفسير «الخازن» [741 هـ - 1341م] لهذه الآية، والذي يقول فيه:

«إن آدم بقي أربعين سنة طيناً، وأربعين سنة حمأ مسنوناً، وأربعين سنة صلصالاً كالفخار، فتم خلقه بعد مائة وعشرين سنة».⁽³⁾

(1) هرمن كلاتشي «كتاب النشوء والارتقاء أو مصير الإنسانية ونشوء المدنية» - تعريب: عصام الدين حفي ناصف - مقدمة العرب ص 9، 10 - طبعة القاهرة - مطبعة الشباب - بدون تاريخ.

(2) المرجع السابق، ص 11.

(3) حسن حسين - مقدمة المترجم لكتاب «فصل المقال في فلسفة النشوء والارتقاء» - لإرنست هيغل - ص 27 طبعة القاهرة سنة 1342 هـ - سنة 1924م..

ثم تساءل:

«.. فكم من الأيام في مائة وعشرين سنة؟ وكم من ملايين السنين تكون إذا ضربنا عدد هذه الأيام في ألف سنة ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: 47] أو في خمسين ألف سنة ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: 4]».

ونقل عن «إخوان الصفا» قولهم:

«إن حيوان البحر كان قبل حيوان البر».. وأنهم - إخوان الصفا - «يسمون حكمة إلهية ما يسميه داروين انتخاباً طبيعياً»..

كما استشهد بقول الشاعر الفيلسوف أبي العلاء المعري [363 - 449 هـ - 973 - 1057 م]:

وجائز أن يكون آدم هذا قبله آدم على إثر آدم⁽¹⁾

أما الاتجاه الثاني إزاء الداروينية فهو اتجاه الرفض لها.. والتشكيك في علميتها.. وفي شمولية المنهج الذي استندت إليه في الحفريات.. وصولاً إلى رفض المادية والإلحاد، والتأكيد على الفلسفة الإيمانية في الخلق وفي نشأة الحياة والأحياء.

ولقد كان جمال الدين الأفغاني [1254 - 1314 هـ - 1838 - 1897 م] فيلسوف الشرق وموقظ الإسلام هو الرائد الذي نهض فبلور هذا الاتجاه، ففي «رسالة الرد على الدهريين» التي خصصها لنقض مذهب «النيشورية والنيشريين» - الطبيعيين الماديين - تحدث عن أصحاب نظرية النشوء والارتقاء فقال:

«ومنهم ذاهب إلى أن جراثيم الأنواع كافة - خصوصاً الحيوانية - متماثلة في الجوهر، متساوية في الحقيقة، وليس بين الأنواع تخالف جوهرية، ولا انفصال ذاتي، ومن هذا ذهب صاحب هذا القول إلى جواز انتقال الجرثومة الواحدة من صورة نوعية إلى صورة نوعية أخرى بمقتضى الزمان والمكان وحكم الحاجات والضرورات وقضاء سلطان القواسر الخارجية».

ورأس القائلين بهذا القول «داروين»، وقد ألف كتاباً في بيان «أن الإنسان كان قرداً..»،

(1) المرجع السابق، ص 29 - 53.

ثم عرض له التنقيح والتهديب في صورته بالتدريج على تتالي القرون المتطاولة، وبتأثير الفواعل الطبيعية الخارجية، حتى ارتقى إلى برزخ «أوران أوتان»، ثم ارتقى من تلك الصورة إلى أول مراتب الإنسان، فكان صنف اليميم - (نيميم) - وسائر الزوج، ومن هنا عرج بعض أفراده إلى أفق أعلى وأرفع من أفق الزنجيين، فكان الإنسان القوقاسي.

وعلى زعم «داروين» هذا يمكن أن يصير البرغوث فيلاً بمرور القرون وكر الدهور، وأن ينقلب الفيل برغوثاً كذلك.

فإن سئل «داروين» عن الأشجار القائمة على غابات الهند، والنباتات المتولدة فيها من أزمان بعيدة لا يحددها التاريخ إلا ظناً، وأصولها تضرب في بقعة واحدة، وفروعها تذهب في هواء واحد وعروقها تسقى بماء واحد، فما السبب في اختلاف كل منها عن الآخر في بنيتها وشكل أوراقه، وطوله وقصره، وضخامته ورقته، وزهره وثمره، وطعمه ورائحته، وعمره؟ فأى فاعل خارجي أثر فيها حتى خالف بينها مع وحدة المكان والماء والهواء؟

أظن ألا سبيل إلى الجواب سوى العجز عنه.

وإن قيل له: هذه أسماك بحيرة «أورال» وبحر «كسين» مع تشاركهما في الماء كل والمشرب، وتسابقهما في ميدان واحد، نرى فيها اختلافاً نوعياً، وتبايناً بعيداً في الألوان والأشكال والأعمال، فما السبب في هذا التباين والتفاوت؟

لا أراه يلجأ في الجواب إلا إلى الحصر (العجز).

وهكذا لو عرضت عليه الحيوانات المختلفة البنى - (جمع بنية) - والصور والقوى والخواص، وهي تعيش في منطقة واحدة، ولا تسلم حياتها في سائر المناطق، أو الحشرات المتباينة في الخلقة، المتباعدة التركيب، المتولدة في بقعة واحدة، ولا طاقة لها على قطع المسافات البعيدة لتجلو إلى «تربة» تخالف تربتها، فهاذا تكون حجته في علّة اختلافها، كأنها تكون كسفاً لا كشفاً؟!

بل إذا قيل له: أي هاد يهدي تلك الجراثيم في نقصها وخذاجها (نقصها)؟ وأي مرشد أرشدها إلى استتمام هذه الجوارح والأعضاء الظاهرة والباطنة ووضعها على مقتضى الحكمة،

وأبدع لكل منها قوة على حسبه، وأناط بكل قوة في عضو أداء وظيفة، وإيفاء عمل حيوي، مما عجز الحكماء عن إدراك سره، ووقف علماء الفسيولوجيا دون الوصول إلى تحديد منافعه؟ وكيف صارت الضرورة العمياء، معلماً لتلك الجراثيم، وهادياً خبيراً لطرق جميع الكمالات الصورية والمعنوية؟

لا ريب أنه يقبع قبوع القنفذ، وينتكس بين أمواج الحيرة يدفعه ريب، ويتلقاه شك، وإلى أبد الآبدين.



وكأنني بهذا المسكين ما رماء في مجاهل الأوهام ومهامه الخرافات إلا قرب المشابهة بين القرد والإنسان، وكأن ما أخذ به من الشبه الواهية ألهية يشغل بها نفسه عن آلام الحيرة، وحسرات العماية. وإنا نورد شيئاً مما تمسك به، فمن ذلك: أن الخيل في سيبيريا وبلاد الروسية أطول وأغزر شعراً من الخيل المتولدة في البلاد العربية، وإنما علة ذلك الضرورة وعدمها.

ونقول: إن السبب فيما ذكره هو عَيْنُ السبب؛ لكثرة النبات وقلته في بقعة واحدة، لوقتین مختلفين، حسب كثرة الأمطار وقلتها، ووفور المياه ونزورها، أو هو علة النحافة ودقة العود في سكان البلاد الحارة، والضخامة والسمن في أهل البلاد الباردة، بما يعترى البدن من كثرة التحلل في الحرارة، وقلته في البرودة.

ومن واهياته: ما كان يرويه «داروين» من أن جماعة كانوا يقطعون أذنان كلابهم، فلما واطلبوا على عملهم هذا قروناً، صارت الكلاب تولد بلا أذنان، كأنه يقول: حيث لم تعد للذنب حاجة كفت الطبيعة عن هبته.

وهل صُمَّتْ آذان هذا المسكين عن سماع خبر العبرانيين والعرب، وما يجرونه من الحتان ألوفاً من السنين، ولا يولد مولود حتى يختن، وإلى الآن لم يولد واحد منهم مختوناً إلا لإعجاز؟!

ولما ظهر لجماعة من متأخري الماديين فساد ما تمسك به أسلافهم، نبذوا آراءهم واتخذوا طريقاً جديداً، فقالوا: ليس من الممكن أن تكون المادة العارية من الشعور مصدراً لهذا النظام

المتقن، والهيئة البديعة والأشكال المعجبة، والصور الأنيقة، وغير ذلك مما خفي سره وظهر أثره، ولكن العلة في نظام الكون علوية وسفلية، والموجب لاختلاف الصور والمقدر لأشكالها وأطوارها، وما يلزم لبقائها، تتركب من ثلاثة أشياء: «تيير» - (أي مادة) - و«فورس» - (قوة) - و«إنتليجانس» - (إدراك) ..

وظنوا أن المادة بما لها من القوة، وما يلبسها من الإدراك، تجلت وتتجلى بهذه الأشكال والهيئات، وعندما تظهر بصورة الأجساد الحية - نباتية كانت أو حيوانية - تراعي بما لابسها من الشعور ما يلزم لبقاء الشخص وحفظ النوع، فتنشئ لها من الأعضاء والآلات ما يفي بأداء الوظائف الشخصية والنوعية، مع الالتفات إلى الأزمنة والأمكنة، والفصول السنوية.

هذا أنفس ما وجدوا من صلة لمذهبهم العاطل، بعدما دخلوا ألف حجر، وخرجوا من ألف نفق، وما هو بأقرب إلى العقل من سائر أوهامهم، ولا هو بالمنطبق على سائر أحوالهم، فإنهم يرون - كسائر المتأخرين - أن الأجسام مركبة من الأجزاء الديمقراطيةية⁽¹⁾، ولا ينطبق رأيهم الجديد في علة النظام الكوني على رأيهم في تركيب الأجسام.

وذلك لأنه يلزم على القول بشعور المادة، أن يكون لكل جزء ديمقراطي شعور خاص، كما يلزم أن تكون له قوة خاصة ينفصل بها عن سائر الأجزاء، إذ لا يمكن قيام العرض الواحد - وحدة شخصية - بمحليين، فلا يقوم علم واحد بجزأين ولا بأجزاء.

وبعد هذا، فإني أسألهم: كيف اطلع كل جزء من أجزاء المادة - مع انفصالها - على مقاصد سائر الأجزاء؟ وبأية آلة أفهم كل منها باقيها ما ينويه من مطلبه؟ وأي برلمان - (مجلس الشورى) - أو أي سنات - (مجلس الشيوخ) - عقدت للتشاور في إبداع هذه المكونات العالية التركيب، البديعة التأليف؟! وأنى لهذه الأجزاء أن تعلم - وهي في بيضة العصفور - ضرورة ظهورها في هيئة طيرياً كل الحبوب؟! فمن الجواب أن يكون له منقار وحوصلة لحاجته في حياته إليها، وإذا كانت في بيض الشاهين والعقاب، فمن أين لها العلم بأنها تقوم طيراً يا كل

(1) نسبة إلى الفيلسوف اليوناني ديمقريطس [460 - 357 ق. م] وهو فيلسوف مادي، يرجع حدوث العالم إلى المادة المكونة من ذرات تتحرك في فضاء لا حد له، حركة أبدية. وأن كل شيء قد حدث عرضاً!.

اللحوم، فلا بد له من منسر ومخلب يصول بهما في الصيد لاقتناص ما يحتاج إليه من حيوان، ثم ينسر لحمه لياً كله؟!

ومن أين لها أن تعلم، وهي في مشيمة الكلبة، أنها ستكون على صورة أنثى الجرو، ثم تكبر حتى تبلغ حد الإدراك، ثم تكون حبلى لوقت من الأوقات، وقد تلد جراء متعددة في زمن واحد، فهي تهبيء لظبيها - [حلمة الضرع] - حلمات كثيرة على حسب حاجة جرائها؟!

ومن لهذه الأجزاء المتبددة أن تدرك حاجة الحيوانات إلى القلب والرئة، والمنخ والمخيخ، وسائر الأعضاء والجوارح؟!

لو عقلت هذه الطائفة ما رمي إليه سؤالي لارتكست (انتكست) في أفكارها، وانقلبت إلى تيهور (تية) من الحيرة، لا ترفع منه رأساً، ولا تحير جواباً، إلى أن يتخبطهم شيطان الجهل، فيقولون ولا يعون: إن لكل جزء من هذه الأجزاء الديمقراطيةية علماً بجميع ما كان ويكون، وبجميع ما في العالم من الأجزاء، علوياً كان أو سفلياً، ولكل منها حرص على مراعاة نظام الكون وأركانه، فيتحرك كل منها للانضمام إلى الآخر، على وفق ما يريده من المصلحة، حتى لا يقع الخلل في شيء من نظم العالم، عامّاً كان أو خاصّاً، وبهذا قام العالم على ناموس واحد.

فإن أفضت بهم العناية إلى هذا القول، قلنا:

أولاً: يلزمهم أن كل جزء ديمقراطييسي يحتوي على أبعاد غير متناهية، وهو في صغره لا يدرك ولا بالميكروسكوب «النظارة المعظمة».

وبيان اللزوم: أن العلم عندهم إنما هو بارتسام الصور المعلومة في ذات العالم، وهو مادي في موضوعنا، فكل صورة معلومة تأخذ منه بعداً بمقدارها، والصور العلمية على هذا الزعم غير متناهية، وكلها يرتسم في مادة الجزء العالم، فيكون في كل جزء - وهو متناه في غاية الصغر - أبعاد غير متناهية للصور غير المتناهية، وهذا مما يتطلبه بداهة العقل.

ثانياً: إن كانت الأجزاء الديمقراطيةية بالغة من العلم هذا المبلغ، وهي من القوة على نحوه، إذ لا قوة إلا بها على رأيهم، فلماذا لم تبلغ الكائنات - وهي هي - غاية ما يمكن لها من الكمال، ولم تنزل بذواتها الآلام والأوصاب، ثم تعاني العناء في احتمالها والتخلص منها؟

ولماذا قصر إدراك الإنسان، وإدراك سائر الحيوانات - وهو عين إدراك هذه الأجزاء على هذا المذهب - عن اكتناه حالها أنفسها، وعجز عن حفظ حياتها؟

وأعجب من هذا أن المتأخرين من الماديين بعدما صافحوا كل خرافة لتأييد مذهبهم، حاصوا (عدلوا) إلى الحيرة في بعض الأمور فلم يستطيعوا تطبيقها على أصل من أصولهم الفاسدة، لا أصل الطبع، ولا أصل الشعور، وذلك عندما رأوا شيئين يختلفان في الخواص، وعناصرهما تظهر عند التحليل متماثلة، ولم يجدوا المحيص عن الوقفة - بعدما قدموا من الترهات - إلا بالحكم على الأجزاء الديمقراطية رجماً بالغيب، بأنها ذات أشكال مختلفة، وعلى حسب الاختلاف في الأشكال والأوضاع كان الاختلاف في الآثار والخواص.

وبالجملة: فهذه عشرة مذاهب⁽¹⁾ اختلف فيها منكروا الألوهية، الزاعمون ألا وجود للصانع الأقدس، وهم المعروفون بين شيعهم أو عند الإلهيين بالطبيين، والماديين، والدهريين، وإن شئت قلت: نيتشيين، وناتوراليسميين، ماتير ياليسميين⁽²⁾.

هكذا نقض الأفغاني التوظيف المادي لنظرية داروين في النشوء والارتقاء بالمنطق والعلم والفلسفة.. وهكذا كان تناوله لها في رسالته (الرد على الدهريين) - التي كتبها في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي.



فلما كان عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر الميلادي - وإبان إقامة الأفغاني بالآستانة - عرض - ثانية - لنقد ونقض الدارونية، وذلك عندما أجاب عن سؤال عن: «البيت المشهور لأبي العلاء المعري:

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

(1) اكتفينا هنا - في هذا التقديم - بإيراد رد الأفغاني على المذهب المادي الذي تسلم بنظرية التطور والنشوء والارتقاء في إنكار الألوهية والخلق الإلهي للحياة والأحياء.

(2) رسالة الرد على الدهريين. انظر «الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني» ص 134 - 139، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، طبعة القاهرة سنة 1968 م. وطبعة دار السلام - القاهرة - 2016 م.

هل يقصد المعري من هذا البيت من الشعر ارتقاء الحيوان من الجماد؟ ويوافق مذهب داروين في النشوء والارتقاء؟ ذلك المذهب الحديث الذي أوجده «داروين» وأقام علماء الأرض وأقعدهم؟ أم قصد المعري معنى آخر، وتماس اتفاقاً أو عرضاً مع أهل مذهب النشوء والارتقاء؟».

ولقد أملى الأفغاني عدة صفحات في الإجابة عن هذا السؤال.. وفيها قال - ضمن ما قال -: «.. أما مقصد أبي العلاء فظاهر، ليس فيه خفاء - فهو يقصد بالنشوء والارتقاء - أخذًا بما قاله علماء العرب قبله بهذا المذهب» إذ قال أبو بكر بن بشرون، في رسالته لأبي السمح، عرضاً في بحث الكيمياء: «إن التراب يستحيل نباتاً، والنبات يستحيل حيواناً، وإن أرفع المواليد هو الإنسان (الحيوان)، وهو آخر الاستحالات الثلاثة وأرفعها. وإن أرفع مواليد التراب (ومنه المعادن) النبات - وهي أدنى طبقات الحيوان - سلسلة تنتهي عند الإنسان..» إلخ.

فإذا كان بناء مذهب النشوء والارتقاء على هذا الأساس، فالسابق فيه علماء العرب وليس «داروين» - مع الاعتراف بفضل الرجل وثباته وصبره على تتبعاته وخدمته «للتاريخ الطبيعي» من أكثر وجوهه، وإن خالفته وخالفت أنصاره في مسألة «نسمة الحياة» التي أوجدها الخالق - سبحانه وتعالى - لا على سبيل الارتقاء من سعدان فالإنسان، أو من الزوابع المائية؛ أو أن «البرغوث» سيكون بعد ألوف أو ملايين من السنين، فيلا عظيماً! لأننا نرى اليوم في البرغوث ما يشبه خرطوم الفيل! وغير ذلك من المباحث التي دونتها في رسالة «نفي مذهب الدهريين»، ردّاً على «داروين» وأشياعه، وأرى إغراقاً في نسبة الإبداع والابتكار للنشوء والارتقاء والانتخاب الطبيعي له.



ولو قال بذلك مثل «بخنر» [1824 - 1899م] و«هكسلي» [1825 - 1895م] و«سبنسر» [1820 - 1903م] وغيرهم من علماء الغرب ممن لو جاز ترك مناقشتهم، فلا يسعني أن أمر على حكيم شرقي انخرط مع من ذكرت من العلماء ممن أيدوا مذهب «داروين» وأخذوا بناصره، وهجموا على مآلوف الشرقيين بقواعد ذلك المذهب.

فمن حيث الجهر بمعتقد يعتقد الإنسان أنه اعتقاد صحيح، ولو خالف الجمهور، فالدكتور شميل - (شبلي شميل) - له في نشر مذهب «داروين» وتحمله أعباء المكفرين له (عن غير علم وتحقيق) ما يعد لشميل فضلاً.

ولكن لا أرى الدكتور «شميل» قد تخلص مع جرأته الأدبية وبعض رسوخه في الفلسفة - من وصمة التقليد الأعمى لعلماء الغرب - وبمعنى أوضح - أنه أراد أن ينتصر لداروين وأن ينشر مذهبه رغم أهل الأديان، وفي ذات الوقت عارض أستاذه وصاحب المذهب المنتصر له، إذ لا يخفى أن القصد من مذهب الماديين الوصول إلى أن الإنسان تدرج من الحيوان، وأعظم دليل لهم ما يرى في السعدان والقرد - وأعلى أنواعه «الأورانج أوطان» - من الذكاء والحركات وتركيب الأعضاء.

ثم إنهم نظروا في أجنة ذوات الفقر - ومنها الإنسان - فأروه يمر نموه بدرجات الحيوانات التي دونه حتى الأحفورية أو السابقة لها.. إلخ

ولكي يتوصلوا إلى جحود الإنسان بتقويمه الحسن هذا، رأيناهم يركضون وراء الأحافير ويغوصون في طبقات الأرض، وإمامهم في مذهب النشوء والارتقاء هو «داروين» بلاشك.

وهذا الحكيم لما وصل إلى النقطة الجوهرية، وهي (موجد نسمة الحياة) لم يسعه إلا أن قال: «إن الخالق هو الذي نفخ نسمة الحياة في الأحياء». وهذا قوله بالنص الواحد: «إني أرى أن الأحياء التي عاشت على هذه الأرض جميعها من صورة واحدة أولية نفخ الخالق فيها نسمة الحياة». اهـ.

إن قول «داروين» هذا، ينفي ظهور الحياة على سبيل طبيعي، ولكنه لم يرق لعلماء الطبيعة الماديين، وأنكروا على «داروين» هذا القول، واتهموه بالخوف من أهل دينه، وقالوا إن قوله هذا يجعل المذهب ناقصاً، بل ينقضه من أساسه؛ لأن الغاية - كما ذكرنا - من مذهب الطبيعيين إنكار الخالق، وإسناد الأعمال إلى الطبيعة.

هذا مقام الحيرة لمريدي مذهب «داروين»، فإما أن يكون إمام مذهبهم «داروين» قال قوله السابق عن علم وتحقيق، وفيه كما قالوا نقض لأساس المذهب، وإما أن يكون الخوف الذي اتهموه به من أهل الأديان حمله على الجهر بهدم أساس مذهب الطبيعيين!

وبالنتيجة، يريد الدكتور شميل والأستاذ «برن» وغيرهما أن يوافقوا «داروين» إذا أصر على إنكار «الخالق» ويخالفوه إذا أقر بوجوده!

وبالاختصار، إن كل ما جاء في مذهب الطبيعيين من حصر الأحياء بأنواع قليلة، وتفرع الكثير منها وعنها، كل هذا لا يضر التسليم به، كما أنهم لا يفيدهم أن الحياة وظهور الأحياء نتيجة لقوى طبيعية.

نعم. إذا أمكنهم إثبات التولد الذاتي، كان لأقوالهم معنى ولمذهبهم مستند..



أما الانتخاب الطبيعي، فهو في جيل البداوة وفي حضارة الإسلام أمر معروف ومعمول به، سواء أكان في انتخاب الزوجات من النساء وتحرير النجيبات من الأمهات فيخطبون لبناتهن، وفي ذلك أقوال مأثورة - كالقول «خذ لابنك خالاً» - أي زوجة يكون لها من الصفات الطيبة وحسن الخلق والخلق والمزايا ما لإخوانها، حتى إذا جاء الولد يكون فيه من الورثة عن طريق أمه ما يشبه أحواله من موجبات الفخر - وكذلك عن طريق الأب - فيشبه الأعمام فيفتخر أو يمتدح فيقال: فلان معم ومحول!

وأما حرص العرب على الانتخاب الطبيعي في تحسين الحيوان أو في تحسين نسل الخيل. فأمر مشهور، إذ البدوي إلى اليوم يطوف البراري والأمصار ليجد لفرسه جواداً من جواد الخيل! ويحرصون على حفظ أنساب الخيل حرصهم - أو أكثر من حرصهم - على أنساب البشر! «⁽¹⁾».



هكذا كان موقف الفكر العربي والإسلامي من نظرية النشوء والارتقاء - «الداروينية» - وهكذا تصدى جمال الدين الأفغاني - موقظ الشرق وفيلسوف الإسلام - لنقض المذهب المادي.. الذي تسليح أهله بنظرية النشوء والارتقاء لإنكار الألوهية والخلق الإلهي للحياة

(1) خاطرات الأفغاني - انظر «الآثار الكاملة» ج 6. ص 154 - 158 إعداد: سيد هادي خسرو - تقديم: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة 1423 هـ، سنة 2002 م.

والأحياء.. مع التمييز بين التطور والانتخاب الطبيعي اللذين زكاهما وأثبت أن للعرب السبق فيهما وإليهما.. وبين النزعة المادية الإلحادية التي قال بها الماديون الغربيون..

كما انتقد الأفغاني التقليد الأعمى لمذاهب الغرب المادية - على النحو الذي تمثل في فكر الدكتور شبلي شميل [1860 - 1917م] - ومحاولات هؤلاء المقلدين هدم أصول الاعتقاد الديني، التي هي قوام الإيمان والاستقلال الحضاري عند الشرقيين.

لقد حدث هذا قبل أكثر من قرن من الزمان..

أما اليوم.. فإن العلم الطبيعي ذاته.. بحقائقه المؤكدة.. هو الذي ينقض «نظرية أو فرضية» النشوء والارتقاء ويجردها من كل دعاوى العلمية.. ومن ثم، يعود العلم الطبيعي إلى الوفاق مع العلم الديني والفطرة الإيمانية.. يعود العلم الطبيعي ليكون كما تمثل في القرآن الكريم وفي الحضارة الإسلامية - سبيلاً إلى زيادة الإيمان الديني.. وزيادة الخشية لله ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28]، وليس كما أراده الماديون الغربيون سبيلاً إلى الإلحاد، ودعوى موت الإله!

وصدق الله العظيم: ﴿سَرُّهُمْ ءَابِتُنَا فِي أَلْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: 53].



العولمة الاستعمارية للدارونية

لا أعتقد أن أمة من الأمم أو حضارة من الحضارات، قد وقفت وتقف من «النشوء والتطور والارتقاء» موقف الرفض والعداء والإنكار.. تستوي في ذلك - كما أحسب - كل الأمم الإنسانية، وكل الحضارات..

ذلك أن الحواس الإنسانية، وكذلك العقول - وهي مشترك إنساني عام - تدرك بالبدهة آثار قوانين وظواهر وأعمال النشوء والارتقاء والتطور في كل ما يحيط بالإنسان.. بل وفي ذات الإنسان، وفي فكره أيضًا.. ففي النبات، نشوء وتطور وارتقاء.. وكذلك في الحيوان.. وفي الجماد.. وفي الأفكار.. تلك حقائق بديهية، أقام الله عليها قصة الخلق الأول.. والمستمر.. وكذلك الإعادة والبعث والإحياء.. واتخذ منها دليلًا دعا أدوات الإدراك الإنساني - الحسية والفكرية - من السمع والبصر والفؤاد - إلى إدراكها وإدراك ما تعنيه.. وفاضت بالحديث عنها آيات القرآن الكريم..

فقصة الإنسان مع الوجود والتحول.. قد حكمها قانون النشوء والارتقاء والتطور والتحول..

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۝١٣ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي فَارٍ مَّكِينٍ ۝١٤ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عَاقَةً فَخَلَقْنَا الْعَاقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظًا فَكَسَوْنَا الْعِظَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ۝١٥ ثُمَّ إِنكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمِتُونَ ۝١٦ ثُمَّ إِنكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون: 12 - 16].

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ رُّبَابٍ ثُمَّ مِنْ نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِيَكونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُؤْتِي مِنْ قَبْلِ وَلْيَبْلُغُوا أَجَلًا مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [غافر: 67].

﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ۝٧ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُّوحِهِ ۖ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۖ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [السجدة: 7 - 9].

﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنٍ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّى ﴿٣٨﴾ فَعَجَلَ مِنْهُ
الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: 36 - 40].

﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً
يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم: 54].

ومثل الإنسان في هذا النشوء والارتقاء والتطور والتحول، الجهاد.. والنبات..

﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ
عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُنَوِّقُ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ
الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَنَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ
وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥٠﴾﴾ [الحج: 50].

وذات القانون، يحكم الإعادة والبعث والإحياء..

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تَأْمِنُ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ
فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ
أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٦٠﴾﴾ [البقرة: 260].

وفي تراثنا القديم، نقرأ عن تجارب الأسلاف، منذ ما قبل الإسلام، في تخييرهم الأرحام
لنطفهم، تحسباً للنسل وارتقاء به وتطوراً له.. وكذلك كانوا يصنعون في الحيوان والنبات،
انتخاباً في اللقاح والتلقيح، وتطعيماً وتهجيناً..

ومع أسلافنا وأمتنا وحضارتنا، اتفقت وتتفق - كما أشرنا - كل الأمم والحضارات في الإيمان
بحقائق وقوانين النشوء والتطور والارتقاء.. فالجميع، إزاء المبدأ والقانون، يجتمعون على هذا
«المشترك الإنساني العام»..

لكن للحضارة الغربية في مذهب التطور والنشوء والارتقاء مضامين وأبعاداً هي من
صميم «الخصوصية الحضارية»، التي تميزها عن حضارتنا العربية والإسلامية، فتفرد بها عن
هذا «المشترك الإنساني العام»... وعلى سبيل المثال:

□ فمن النظريات التي لعبت دورًا محوريًا في طبع فكرية الحضارة الغربية الحديثة بطابعها، وأثرت أبلغ التأثير في مختلف ميادين هذا الفكر، حتى غدت بمثابة المنطلق والفلسفة لكثير غيرها من النظريات الأساسية التي مثلت قسما الفكر الغربي الحديث.. تلك التي صاغها تشارلز داروين Darwin [1809 - 1882م] للتطور والنشوء والارتقاء في كتابه الشهير [أصل الأنواع].. وفي هذه «الداروينية» - سواء عند منشئها، أو عند تلاميذه، بتياراتهم المختلفة - لمر تقف الحضارة الغربية، في هذه القضية، عند «المشترك الإنساني العام».. وإنما ابتدعت جديدًا، هو الذي نراه «خصوصية حضارية غربية»، لا يجب قبوله قبول «المشترك الإنساني العام».. وذلك من مثل:

1- القول بوحدة أصل الأنواع الحية.. بدءًا بالخلية الواحدة التي تخلقت ذاتيًا، ومرورًا بالحيوانات الفقرية، حتى القردة، التي هي أصل الإنسان!..

فهذه الإضافة الغربية، ذات النزعة المادية الإلحادية.. لزعمها التخلق الذاتي للحيوان ذي الخلية المفردة.. والمفتقرة إلى «الصدق العلمي»، لاختراعها قانونًا عامًا بناء على استقراء ناقص - كما أثبت ذلك علماء أوروبيون وغربيون أيضًا -.. هذه الإضافة الغربية قد أتت على بلادنا حين من الدهر ابتلعتها حياتنا الثقافية والفكرية والتعليمية مع ما هو - في التطور - «مشترك إنساني عام».. وهذا لون من ألوان الغزو الفكري، الذي لا يميز بين «الخصوصيات الحضارية» وبين «المشترك الإنساني العام».

2- وقالت الداروينية، أيضًا، بتأسيس التطور والارتقاء على «التناقض المطلق».. وزعمت أن قانون الحياة والأحياء هو صراع الأضداد على البقاء، وأن البقاء في هذا الصراع، ومن ثم الارتقاء، هو للأقوى؛ لأن هذا الأقوى هو الأصلح!.. فكان أن أعطت هذه «الفكرة» - الداروينية «للحضارة الغربية في عصر الكشوف الجغرافية والمد الاستعماري التبرير والمشروعية لكل ما مارسه الغرب ضد الأمم والحضارات التي ابتليت باستعمارها من قهر ونهب وإبادة ومسح ونسخ وتشويه!..

فإذا استرق الغرب الشعوب الملونة، استرقاقًا جماعيًا، فأقام رخاءه المادي على جماجمهم، وسير سفن سعادته في بحار عرقهم ودمائهم.. فذلك مشروع؛ لأنه هو الأقوى، فهو الأصلح للبقاء، وفقًا لهذا القانون «العلمي» الذي زعمته الداروينية!..

وكذلك الحال إذا هو أباد الهنود الحمر، ونسخ حضارتهم.. وإذا هو اقتلع شعوبًا من أوطانها واستعمرها استعمار الاستيطاني، كما هو الحال في فلسطين، وجنوب إفريقيا، وكما حاول في الجزائر..

وكذلك الحال إذا هو صنع ذات الشيء مع الأبنية الفكرية والثقافية والحضارية لهذه الشعوب التي غلبها على أمرها واقتحم عليها أوطانها بقوته.. فالقوة هي الصلاح، والقوي هو الأصلح والأجدر بالبقاء!..

لقد منحت هذه النظرية المشروعية «الأخلاقية» لـ «قانون الغابة»، فاقترب الرجل الأبيض ما اقترب واجترحت يده ما اجترحت، وهو مرتاح الضمير، راحة أصحاب الرسائل!..

وانطلاقًا من هذه الفلسفة الدراونية - التي لبست ثوب «العلم الطبيعي» زورا وبهتانا - لم يشعر كثيرون من مفكري الغرب بالحنج من مشروعات الغزو والدمار، ومن جرائم المرتزقة والأفاكين والمغامرين في المستعمرات.. فـ «ماكس نوردو» [1849 - 1923] يتحدث عن المشروع الفرنسي لاقتلاع شعب الشمال الإفريقي العربي المسلم لحساب الاستعمار الاستيطاني الغربي، فيقول: «إن شمال إفريقيا سيكون مهجرًا ومستوطنًا للشعوب الأوروبية.. وأما سكانه الأصليون فسيدفعون نحو الجنوب، إلى الصحراء الكبرى، إلى أن يفنوا هناك؟!».

وجابريل هانوتو G. Hantoux [1853 - 1944م] - السياسي والمفكر الفرنسي - يقول عن «رسالة» الرجل الأبيض الفرنسي في الجزائر: «إن شعبًا جمهوري المبادئ.. قد تقلد زمام إدارة شعب آخر، منتشر في الأرجاء الفسيحة والأصقاع المجهولة، يتبع تقاليد وعادات غير التي نعوها ونحترمها، هو الشعب الإسلامي السامي الأصل، الذي يحمل إليه الشعب الآري المسيحي الجمهوري الآن: ملح وروح المدنية؟!...».

أما «سايسيمون دي» فيقول 1830 م، عن هذه المهمة الغربية، مهمة غزو الجزائر: «هذه المملكة الجزائرية التي ستصبح بلدًا جديدًا يتدفق إليه الفائض من السكان ومن نشاط أبناء فرنسا؟!...».

وكما بررت لهم الدارونية إفناء الإنسان الأقوى للأضعف.. بررت لهم ذلك أيضًا في

«صراع» الحضارات.. فكتبوا عن العربية، لغة الجزائر القومية، في 1848م: «إن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا الفرنسية لغة قومية فيها. والعمل الجبار الذي يجب علينا إنجازه هو السعي وراء جعل الفرنسية اللغة الدارجة بين الأهالي إلى أن تقوم مقام العربية، وهذا هو السبيل لاستمالتهم إلينا، وتمثيلهم بنا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين؟!»..

وكتبوا عن الإسلام، فكرية - أيديولوجية - الشعب الجزائري، بلسان الكاردينال «لافيجري»: «إن عهد الهلال في الجزائر قد غبر، وإن عهد الصليب قد بدأ، وإنه سيستمر إلى الأبد.. وإن علينا أن نجعل أرض الجزائر مهداً لدولة مسيحية مضاءة أرجاؤها بنور مدنية منبع وحيها الإنجيل؟!»⁽¹⁾.

لقد صدرت هذه الأقوال - وأمثالها كثيرة - من هؤلاء المفكرين الغربيين - وأمثالهم كثيرون - دون أن يشعروا بالخلج؛ لأنهم كانوا ينطلقون من فلسفة تقول لهم: إن تنازع البقاء، وإفناء القوي للضعيف هو القانون العلمي الواجب التنفيذ!..

ومع ذلك، يدعوننا أسرى الغزو الفكري من المتغربين، إلى ابتلاع هذا «الطعم»، زاعمين أنه «علم» و«مشارك إنساني عام»؟!.. غير مدركين أنه جزء من «الخصوصية الحضارية الغربية» المعبرة عن نزعة الاستعلاء والعدوان عند الرجل الأبيض الغربي تجاه الشعوب الملونة وتجاه الحضارات التي ابتليت بالاستعمار الغربي الحديث!..



□ وفي مجال «فلسفة التاريخ» و«التطور الحضاري» اجتهدت «الهيكلية» أن تنهض بذات الدور.. فإبداع الفيلسوف الألماني هيغل [1770 - 1831 م] في فلسفة التاريخ قد طبع الفكر الغربي بطابعه إلى حد كبير.. فسادت نظريته في انبثاق الفكر، كبناء فوق، من الواقع، كبناء تحتي.. فالصور والأخيلة إنما هي بنت عصرها، فإذا دعا التطور هذا العصر إلى أن يخلي مكانه لعصر جديد، فلا بد وأن تخلي هذه الصور والأخيلة والأفكار مكانها لأخرى منبثقة من العصر الجديد..

(1) د. محمد عبارة [العرب والتحديث] ص 278 - 280 - طبعة الكويت 1980م.

ولأحد ينكر ما في هذه النظرية من عناصر صدق نلمسها عندما ننظر في تطور المجتمعات والأفكار والحضارات.. فحتى توالي وتغاير الشرائع السماوية، وفكرة النسخ، نسخ اللاحق للسابق في هذه الشرائع، شاهد على ما في الهيجلية من صدق وواقعية..

لكن الأمر الذي جعل من الهيجلية في تفسير التاريخ «خصوصية حضارية غربية» تجاوزت وغيّرت ما هو «مشترك إنساني عام» في هذا الميدان.. هو الغلو والمبالغة في التغير وتأثيراته ومجالاته.. فهي قد جعلت «التغير» بمثابة «المطلق»، ولم تعط الانتباه الكافي لعناصر «الثبات» التي تظل قائمة فاعلة، رغم تغير الواقع المادي، والتي تحفظ على المسيرة الحضارية، رغم التطور، وحدتها وخصوصيتها، كما تحفظ «البصمة» على الإنسان تفردته وتميزه، رغم ما يتغير فيه عبر مسيرته من الولادة إلى الممات..

فباستثناء «بقايا أنقاض» من الأبنية الفكرية السابقة، لن يبقى التطور - كما زعمت الهيجلية - من انعكاسات الواقع الغابر شيئاً..

وكما حدث بالنسبة لفلسفة الداروينية، فلقد وُظفت الهيجلية في خدمة الإعصار الاستعماري والغزو الحضاري والاقتلاع الثقافي والمسح والنسخ والتشويه الفكري الذي مارسه الحضارة الغربية الغازية ضد حضارات البلاد التي نكبت بهذا الاستعمار..

فالذين احتلوا أرضنا وهيمنوا على مقدراتنا قد صاغوا واقعنا صياغة جديدة، وأزالوا البنى والمؤسسات القديمة، إن في الإنتاج الفكري أو ميادين الحرف والصناعات.. لقد غيروا الواقع، وجعلوه «متغرباً».. وها هي الفلسفة الهيجلية في تفسير التاريخ، تأتي لتقول: إن الطبيعي والقانوني والعلمي أن تخلي الرؤى والأخيلة والأفكار الموروثة مكانها، بعد أن غبر واقعها، لأخرى مناسبة لهذا الواقع الجديد.. وبما أنه - الواقع الجديد - «متغرب»، فلا بد وأن تكون الفكرية السائدة هي فكرية «التغريب»!..

وهذه الفلسفة الهيجلية هي التي وقفت ولا تزال خلف ما قرأناه وما زلنا نقرؤه لأسرى الغزو الفكري من المتغربين الداعين إلى أن نأخذ الغرب ككل: التصنيع والقيم.. العلوم الطبيعية والمثل.. التقدم العلمي والفلسفة والأخلاق.. لأن هذا الإطلاق الذي رجحت به

الهيكلية كفة «المتغيرات» على حساب «الثوابت» قد قاد إلى محاولاتهم نفسي كل ثوابتنا، واقتلاع هويتنا وخصوصيتنا الحضارية من الجذور..

ونحن نعتقد أن ملابسات غربية خاصة هي التي أفرزت هذه الخصوصية الغربية في فلسفة التاريخ.. فلا أحد ينكر وجود التناقض والمتناقضات.. ولا دور صراع الأضداد في التطور والنشوء والارتقاء.. والله سبحانه وتعالى يشير إلى هذه الحقيقة وهذا القانون في القرآن الكريم عندما يقول: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: 251].. وعندما يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ (٢٨) أَذِنَ لِلَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ (٢٩) الَّذِينَ أَخْرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَغْيٍ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهَادِمَتِ صُومُعُ وَيَبْعُ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدُ يَذْكُرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرٌ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: 38 - 40].. لا أحد ينكر هذا القانون الفعال.. قانون «التناقض» و«الصراع»..

لكن الحضارة الغربية التي جمدت كنيستها - عندما هيمنت على الدولة - كل المتغيرات الدنيوية، من الواقع المادي إلى الفكر والعلم، ففرضت «الثبات» على ما هو متطور ومتغير بحكم سنن الله في الكون.. هذه الحضارة الغربية التي غالت كنيستها عندما حكمت، في «الثبات» على حساب «التغير»، جاءت نهضتها، وكرد فعل معاكس، لتغالي في «التغير» على حساب «الثبات».. فكان افتقادها وافتقارها إلى «الوسطية» - التي هي أبرز خواصنا الحضارية - السبب في مجيء فلسفة التاريخ الهيكلية على هذا النحو الذي جعلها ويجعلها «خصوصية حضارية غربية»، وليست من «المشترك الإنساني العام».



□ والأمر الذي صنعه داروين في «العلوم الطبيعية» - الأحياء - .. والذي صنعه هيجل في التاريخ والفكر.. صنعه كارل ماركس C. Marx [1817 - 1883م] في علم الاجتماع.. فالتناقض عنده مطلق.. وصراع الأضداد مطلق.. ولا بد للصراع من أن يفضي إلى أن ينفي قطب القطب النقيض.. بهذا فسر ماركس تطو المجتمع من المشاعية البدائية.. إلى العبودية..

إلى الإقطاعية.. إلى الرأسمالية.. إلى الشيوعية.. وبالتناقض المطلق، والصراع الطبقي الذي لا بد وأن «تنفي» فيه وبه «البروليتاريا».. «البرجوازية»، رسم ماركس خارطة الحياة الاجتماعية، زاعماً أنه يقدم «نظرية علمية»، هي مما يدخل في «المشترك الإنساني العام» دخول حقائق العلوم الطبيعية وقوانينها في هذا الإطار..

والحق، أن هذا الجانب من جوانب الماركسية، لا يعدو أن يكون «علمًا اجتماعيًا»، ارتبط بخصوصيات الحضارة الغربية، التي جمدت كنيستها المتغيرات، وألغت - أو خيل إليها - التناقضات.. فجاءها رد الفعل المعاكس ممسكاً فقط بالطرف المقابل والمناقض..

إن التناقضات الاجتماعية حقيقة واقعة لا مرأى فيها، وانقسام المجتمعات إلى طبقات هي الأخرى من حقائق الواقع الملموس.. والصراع بين الأضداد، وبين الطبقات ذات المصالح المتناقضة مما لا ينكره العقل السليم.. لكن ما ننكر عمومه في هذه القضية، هو القول بضرورة «نفي» طرف للطرف الآخر في الصراع.. فالمطلوب ليس النفي للقطب الآخر، واقتلعه من الحياة والواقع، وإنما المطلوب هو استخدام الصراع سبيلاً لبلوغ نقطة «التوازن»، التي تنتفي فيها المظالم الصارخة والجور الواضح.. فعند نقطة «التوازن» هذه تلتحم عري طبقات الأمة، أو تتعايش، وفقاً لمعايير العدل الممكنة التطبيق، الأمر الذي يتيح لقوى الأمة وطبقاتها أن تسهم جميعاً في حمل أعباء التقدم العام.. وليس ضرورياً، بل ولا هو بالنافع، البلوغ بالصراع نقطة «نفي»، أحد أقطاب الصراع القطب الآخر نفياً كاملاً ومطلقاً..

فهذه «الفكرة الماركسية» - والتي عجزت المجتمعات الماركسية عن تطبيقها بعد مرور ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن على سيادة الماركسية - حتى لقد خلقوا بديلاً - هو الحزب والدولة والشرائح الحاكمة - حل محل القطب الذي ظنوا أنهم نفوه! - هذه «الفكرة الماركسية» مثلها كمثل الدارونية والهيكلية، هي من «خصوصيات الحضارة الغربية» وليست - في قضية التطور والتغير والنشوء والارتقاء - مما هو «مشترك إنساني عام».

إن تزكيتنا لـ «خصوصيتنا الحضارية» لا يعني انتقاصنا أو ازدراءنا بـ «خصوصيات الحضارات الأخرى».. فقد تكون تلك الخصوصية طبيعية وملائمة ومفيدة هناك.. والقضية

الجهورية هي: الملائمة وعدم الملائمة.. وليست، بأية حال من الأحوال، تعصباً أعمى للذات، وهجاء جاهلياً للآخرين!.. كما أنها ليست حرصاً على التميز لذات الحرص عليه وإنما هي تمسك بالسنن الطبيعية التي ميزت بين الحضارات فيما هو خاص بكل منها، كما جمعت بينها فيما هو مشترك إنساني عام.. كما هو الحال في تميز الإنسان الفرد عن غيره من بني جنسه مع اشتراكه في الإنسانية مع كل بني الإنسان.



الدُّستور

الدستور

□ كانت الدساتير في بلادنا - توضع بإرادة الحاكم الفرد. محمد علي باشا في «قانون السياسة سنة 1837م - والخديوي إسماعيل في دستور سنة 1879م - والخديوي توفيق في دستور سنة 1823م - والملك فؤاد في دستور سنة 1932م - وقائد ثورة يوليو في دساتير سنة 1954م وسنة 1956م وسنة 1958م وسنة 1964م - وقائد حركة التصحيح - أنور السادات - في دستور سنة 1971م.

□ لكن هذا الدستور الجديد - الذي تم الاستفتاء عليه في ديسمبر سنة 2012م صفر سنة 1434هـ - قد تميز وامتاز بأن الشعب هو الذي قرر وضعه، ورسم طريقة صياغته في استفتاء شعبي تم في مارس سنة 2011م عقب ثورة شعبية فريدة شارك فيها عشرات الملايين من المصريين.

□ وكانت كل الدساتير السابقة تضعها لجنة يعينها الحاكم.. لكن هذا الدستور الجديد قد امتاز بأن الجمعية التي وضعته قد تم انتخابها من المجالس التشريعية المنتخبة من قبل عشرات الملايين، في أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ هذا الشعب العظيم.

□ وكانت الدساتير يضعها فرد - شريف باشا في دستور سنة 1879م - أو لجنة متخصصة من فقهاء القانون والدستور.. أما هذا الدستور الجديد فلقد وضعته جمعية ضمت - إلى جانب فقهاء القانون والدستور - ممثلين لمختلف طبقات الشعب وفئاته - من العلماء والمفكرين والمهنيين ورجال الدين والعمال والفلاحين والطلاب.. إلخ.. إلخ..

□ وكانت الدساتير السابقة توضع في غرف مغلقة.. أما هذا الدستور الجديد فلقد أذيعت مداولات وضعه على التلفاز.. وذهب أعضاء جمعيته إلى كل محافظات مصر، وإلى الجاليات المصرية في الخارج لاستطلاع الآراء فيه، ولإدارة أوسع الحوارات المجتمعية حول مبادئه وأهدافه..

□ وفوق ذلك.. فإن هذا الدستور الجديد هو أول دستور ينص - صراحة - على انتهاء مصر إلى أمتها الإسلامية - بالإضافة إلى انتمائها لأمتها العربية، ومحيطها الإفريقي، وامتدادها الآسيوي - كما ينص على خصوصية الانتماء إلى حوض النيل.

□ وهو أول دستور تشارك فيه هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف عندما وضعت تفسير «مبادئ الشريعة الإسلامية» لإزالة اللبس ومنع الخلاف، وتوسيع مجالات الاختيار أمام المشرع، لتشمل هذه المبادئ «أدلة الشريعة الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتمدة في مذاهب أهل السنة والجماعة» - كي يختار المشرع ما يناسب العصر ويواكب المستجدات⁽¹⁾.

□ وهو أول دستور ينص على استقلال الأزهر الشريف - مؤسسة مصرية عالمية الرسالة - وعلى أخذ رأي هيئة كبار العلماء في كل ما يتعلق بالشريعة الإسلامية.. بل ويضع ذلك في باب المقومات الأساسية للدولة والمجتمع.

□ وهو أول دستور يعطي لشركاء الوطن - من المسيحيين واليهود - الحق في الاحتكام إلى مبادئ شرائعهم في أحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية.. فيفصح عن الموقف الإسلامي الثابت: «يتركون وما يدينون».. ويضع ذلك ضمن المقومات الأساسية للدولة والمجتمع.

□ وهو أول دستور يضيف «الشورى» إلى «الديمقراطية» كمبادئ للنظام السياسي.. هذه الشورى التي قال عنها فقهاؤنا:

«إنها من قواعد الشريعة، وعزائم الأحكام.. وإن من لا يستشير أهل العلم والدين فعزله واجب، وهذا مما لا خلاف فيه».

□ وهو أول دستور يحدد معنى «المواطنة» «التي تسوي بين المواطنين في الحقوق

(1) والغريب والمريب أن يخرج علينا صوت شاذ يصف هذا التفسير لمبادئ الشريعة - الذي أصبح المادة 219 من الدستور - فيقول: «إنها كارثية»!!.. ونحن ندعو أصحاب هذه الأصوات الشاذة إلى أن يثوبوا إلى رشدهم كي لا يمثلوا الشذوذ على الهوية العربية الإسلامية التي أجمعت عليها الأمة - بدياناتها المتعددة - عبر تاريخها الطويل.

«والواجبات»، فيزيل اللبس الذي جعل البعض يريدها مواطنة على النمط الغربي، تقوم على نفي الشريعة والدين!

□ وهو الدستور الذي منع قيام الأحزاب التي تفرق بين المواطنين بسبب الدين.. ولر منع المرجعية الدينية في العمل السياسي والحياة الحزبية - كما كانت الحال في تعديلات سنة 2007م، لدستور سنة 1971م!.

□ وهو الدستور الذي أعاد نظام الوقف - كشكل من أشكال الملكية - وكمؤسسة تمويلية أسهمت في إقامة العدل الاجتماعي - في تاريخنا - ومولت صناعة الحضارة الإسلامية.. وذلك بعد أن أجهز حكم العسكر على هذا النظام منذ ستين عامًا.

□ وهو أول دستور ينص على ضرورة تعريب التعليم والعلوم والمعارف، فينتصر للغة القرآن، التي ظلت لغة العلم العالمي لأكثر من عشرة قرون، والتي لم تعزل عن تدريس العلوم إلا تحت حراب الاستعمار!

□ وهو أول دستور ينص على وجوب محو عار الأمية عن شعبنا في مدة أقصاها عشر سنوات.

□ وهو أول دستور ينص على اعتماد نسبة من الدخل القومي للتعليم، والبحث العلمي، بعد أن انهار تعليمنا. وتخلفنا في البحث العلمي تخلفًا تضرب به الأمثال!

□ وهو الدستور الذي تظلل قيم العدالة الاجتماعية العديد من مواده.. فيجعل للعاملين نصيبًا في إدارة المشروعات وفي أرباحها، ويجعل لممثليهم 50 % من الأعضاء المنتخبين لإدارة هذه المشروعات.. كما يجعل لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين نسبة لا تقل عن 80 % من عضوية مجالس إدارات الجمعيات التعاونية.. و50 % على الأقل من عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يرسم سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.. كما يلزم الدولة - ولأول مرة - بتوفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة، ولكل من لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي.. كما يقرر - هذا الدستور - حقوق المواطنين على الدولة في مقومات الحياة الكريمة: المسكن، والغذاء الصحي، والماء النظيف، والبيئة الصالحة، والتعليم عالي الجودة.

□ وهو الدستور الذي انتصر للحريات - الفردية والاجتماعية - لإزالة آثار عدوان الدولة البوليسية على هذه الحريات فنص على صيانة حريات الأفراد والأسرة والأحزاب والجمعيات والصحف والمظاهرات والاجتماعات، التي تقوم وتمارس عملها الحر بمجرد الإخطار.

□ وهو أول دستور يضمن حدًا أدنى للأجور.. ويضع حدًا أقصى للمرتبات في أجهزة الدولة..

□ كما يقلص سلطات رئيس الدولة، ومدة ولايته، ويضع القيود على الذمم المالية والأنشطة الاقتصادية والتجارية لمن يتولى العمل العام في سلطات التشريع والتنفيذ.

□ إنه الدستور الأفضل في تاريخ هذا البلد الأمين، سواء في أسلوب وضعه، أو فيما تضمنه من مميزات وامتيازات.

إنه دستور مصر الكنانة، التي انتفض شعبها الأبى ضد الظلم والاستبداد والاستعمار، فسجل في «كتاب الثورة» أكبر عدد من الصفحات لأكبر عدد من الثورات التي قام بها شعب في العصر الحديث:

1- فبعد أن هزم هذا الشعب الأبى الحملة الفرنسية، وأجبر «بونابرت» (1769 - 1821م) - الذي دوخ أوروبا - على الهرب من مصر بليل - مقدمًا سبع سكانه شهداء للحرية 300.000 ثلاثمائة ألف شهيد - من شعب كان تعداده يومئذ أقل من ثلاثة ملايين - بعد هذه التضحيات غير المسبوقة في تاريخ الثورات... أعلنت القيادة الشعبية لهذا الشعب، ممثلة في «مجلس الشرع» الذي ضم علماء الأزهر وقضاة الشرع، بلسان السيد عمر مكرم (1168 - 1237هـ، 1755 - 1822م) أول «وثيقة للحقوق» عرفها الشرق في العصر الحديث، وفيها تقرر - دستوريًا - «أن الأمة هي مصدر السلطات.. وأنه قد جرت العادة، من قديم الزمان، أن أهل البلد يعزلون الولاة، بل وحتى الخلفاء والسلطين، ويخلعونهم إذا ساروا فيهم بالجور.. بل ويحاصرونهم ويقاتلونهم لأنهم عصاة لأمر أهل البلد».. نعم.. أعلن الشعب المصري - ممثلًا في «مجلس الشرع» هذه الوثيقة الدستورية في مايو سنة 1805م.

وإعمالاً لهذه الحقوق الشرعية الدستورية، اختارت مصر واليها محمد علي باشا الكبير

(1184 - 1265 هـ - 1770 - 1849 م) على شروط دستورية تعلي من سلطة الأمة وتنص: «على أن يسير فيها بالعدل، وإقامة الأحكام والشرائع، والإقلاع عن المظالم، وألا يفعل أمراً إلا بمشورة العلماء.. وأنه متى خالف الشروط عزلوه».

2- ثم كانت ثورة عرابي باشا (1257 - 1329 هـ - 1841 - 1911 م) سنة 1881 م سنة 1298 هـ ضد الظلم والاستبداد والاستعمار، ومن أجل الدستور والحياة النيابية.. وهي الثورة الشعبية التي جعلت مصر تعرف الحياة الدستورية، والنيابية، والتعددية السياسية قبل كثير من دول العالم.

3- ثم جاءت ثورة سنة 1919 م سنة 1337 هـ لتحقيق الاستقلال التام، والتي قادها سعد زغلول باشا (1857 - 1927 م) زعيم الفلاحين، وابن الأزهر الشريف، والتي حققت حياة دستورية حديثة، ونظاماً نيابياً، وتعددية سياسية، واستنارة فكرية جعلت مصر مركز الريادة في محيطها العربي والإسلامي.

4- ثم جاءت ثورة يوليو سنة 1952 م سنة 1371 هـ لتحقيق الجلاء والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.. والتي دخلت بمصر إلى النظام الجمهوري، وفتحت أمام شعبها باب العروبة والقومية العربية.

وهكذا ثارت مصر خمس مرات في عصرها الحديث.

□ إنه دستور مصر الكنانة، التي لم تنكفئ على ذاتها عبر تاريخها الطويل، وإنما مدت يد العون والتضامن وقدمت التضحيات لتحرير الشرق كله من الاستعمار والاستبداد.. فخرج جيشها من ميناء السويس سنة 1504 م ليحارب إلى جانب الهنود - على شواطئ الهند - ضد الغزاة البرتغاليين.

ومن قبل ذلك خرجت جيوش الكنانة لتهزم التتار في عين جالوت سنة 1260 م، ولتنقذ الحضارة من الدمار.. ومن قبل ذلك كانت جيوش مصر الكنانة هي التي طهرت الشرق من الغزوة الصليبية التي دامت قرنين من الزمان.. وفي واقعنا المعاصر كانت مصر هي التي ساعدت كل حركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا وحتى أمريكا اللاتينية.. وهي التي لا تزال مرابطة على جبهة التحرير للقدس وفلسطين.

□ إنه دستور مصر الكنانة، التي أشرق على أرضها شمس الحضارة الإنسانية، والتي انبثق في ربوعها فجر الضمير، والتي ارتبط التمدن فيها بالتوحيد الديني الذي بشر به ثالث الأنبياء إدريس - عليه السلام - الذي رفعه الله مكاناً علياً.. والتي ظل التوحيد فيها يغالب الشرك والوثنية عبر تاريخها الطويل، فسار على أرضها أبو الأنبياء إبراهيم الخليل - عليه السلام - (في القرن التاسع عشر ق.م).. ودعا إلى التوحيد فيها يوسف الصديق - عليه السلام - (في القرن الثالث عشر ق.م).. ونزلت فيها شريعة موسى - عليه السلام - (في القرن الثالث عشر ق.م).. وعاش فيها أختاتون (1360 - 1337 ق.م) مجدد الدعوة إلى التوحيد.. وأوى إليها المسيح وأمه - عليهما السلام - حتى لقد شرفت مصر وتفردت بأن الأنبياء الذين وصفوا «بالصديق»، هم الذين عاشوا فيها!.

□ إنه دستور مصر الكنانة، التي عانقت الإسلام، الذي حررها وحرر نصرانيتها وكنائسها وأديرتها وبطركها الوطني «بنيامين» (39هـ - 659م) من القهر الروماني الذي استمر عشرة قرون.. والتي وصفها عمرو بن العاص - يومها - متنبئاً بمستقبلها الإسلامي فقال: «إنها ولاية جامعة، تعدل خلافة»، فتبوأ - منذ ذلك التاريخ - مكان الريادة والقيادة في محيط الشرق العربي الإسلامي الكبير.

□ إنه دستور مصر الكنانة، التي بارك الرب - في الإنجيل - شعبها.. والتي تفردت عندما جاء ذكرها خمساً وعشرين مرة في القرآن الكريم.. والتي أوصى بأهلها رسول الإسلام صلى الله عليه وسلم خيرًا «لأنهم في رباط إلى يوم القيامة.. ولأن جندها هم خير أجناد الأرض».

□ إنه دستور مصر، الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، ذات الهوية العربية الإسلامية، التي تحدث الدكتور طه حسين (1306 - 1393هـ - 1889 - 1973م) - في لجنة وضع دستور سنة 1954م - عن حاكمية الإسلام على دستورها وقوانينها فقال: «إنه من المقطوع به أن الأغلبية لن تقبل أن تخرج عن وضع الدستور على ما أمر به الإسلام وإنه ليس هناك مقتض يسمح لنا بأن نعدل عن نص القرآن، وإنه إذا وجد نص ديني صريح، فالحكمة والواجب ألا نعارض النص، وأن نكون من الحكمة ومن الاحتياط بحيث لا نضر الناس في شعورهم ولا في ضمائرهم، ولا في دينهم.. وإذا احترمت الدولة الإسلام فلا بد أن تحترمه جملة وتفصيلاً، ولا يكون الإيمان

إيماناً ببعض الكتاب وكفرًا ببعضه الآخر..» كما تحدث القانوني القبطي أسطفان باسيلي - إبان مشاركته مع كوكبة من القانونيين الأقباط في تقنين الشريعة الإسلامية - بمجلس الشعب في سبعينيات القرن الماضي - تحدث عن الشريعة الإسلامية فقال: «لقد عرفت، بمضي المدة، وبعد سبعة وخمسين عامًا من ممارسة المحاماة أن الشريعة الإسلامية هي خير ما يمكن أن يطالب به لا المسلم وحده، بل وأيضًا المسيحي؛ لأن بها كل ما يرضينا، ويؤكد الحفاظ علينا في كل ما لنا من حقوق وعلينا من واجبات، ففيها من مصادر الرحمة الكثير بالنسبة للمواطنين.. لقد جاءت الشريعة الإسلامية لتصون الحق وتحميه، وإنه ليوم بهجة أن يكون اسم الشريعة الإسلامية هو المسيطر على كل تشريعاتنا».

□ إنه دستور مصر الكنانة. الذي يرسم معالم العلاقات بين الأمة والدولة، ويوازن بين السلطات، وينتصر للحريات. ويحدد الحقوق والواجبات، ويؤسس لدولة المواطنة الملتزمة بتحقيق المساواة والعدالة بين كل مواطنيها.. إن شاء الله..

